



مجلة العلوم المالية والمحاسبية

AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة علمية محكمة

عدد خاص أيلول ٢٠٢١

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

وقائع المؤتمر العلمي الدولي السنوي الأول ٢٠٢١

مجلة العلوم المالية والمحاسبية



رقم الإيداع
2442

رقم
التصنيف الدولي
ISSN 2709-2852

تصدر عن مركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية

AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL
مجلة علمية محكمة

**ACCOUNTING
& FINANCIAL
SCIENCES
JOURNAL**

Special issue
September 2021



009647901409233

afsj@mof.gov.iq

ISSN 2709-2852

2442

رقم
التصنيف الدولي

رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق



وزارة المالية

مركز التدريب المالي والمحاسبي

مجلة العلوم المالية والمحاسبي

مجلة علمية متخصصة محكمة يصدرها مركز التدريب المالي والمحاسبي تعنى
بالإدارة المالية، المصارف، التأمين، المحاسبة والتشريعات المالية

مجلة معتمدة لأغراض الترقيات العلمية

المستشار العلمي: أ.د. محمد علي العامري

رئيس التحرير: أ.د. حيدر نعمة الفرجي

مدير التحرير: الدكتور أحمد جواد الدهلكي

وقائع العدد الخاص بمؤتمر اصلاح قطاع التأمين في العراق

تحديات الواقع وفرص المستقبل

بغداد ١٥ - ١٦ ايلول ٢٠٢١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَلْيُذَكِّرُوا الْغَالِيِينَ
أَبْنِ تَوَاهِيمِ

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة
من الآية : ﴿ ١١ ﴾

هيئة تحرير المجلة

أ.د. فلاح حسن ثويني	كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية
أ.د. فلاح حسن عداي	الدائرة المالية المركزية / حكومة الشارقة / الامارات المتحدة
أ.د. احمد حبوب	الشركة المغربية لتأمين الصادرات / المغرب
أ.د. صالح خليل العقدة	جامعة العلوم التطبيقية الخاصة / الاردن
أ.د. أسعد غني جهاد عبد	مدير عام الدائرة الادارية والمالية / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
أ.المشارك د. محمد أحمد عبدالباقي الخولي	كلية العلوم الادارية / اكااديمية السادات للعلوم الادارية / مصر
أ.م.د. عبد الرضا لطيف جاسم	كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية
أ.م.د.سمير عبد الصاحب ياره	كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية
أ.م.د. عبد الكاظم محسن كوين	كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية
أ.م. سعيد عباس محمد علي ميرزة	نائب رئيس مجلس ادارة شركة التأمين العراقية / متقاعد
أ.م. هلال مسلم هاشم الطعان	محاضر في كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية / متقاعد

وقائع العدد الخاص بمؤتمر اصلاح قطاع التأمين في العراق ٢٠٢١

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ٢٤٤٢

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

هيئة اللغة والتصحيح

أ.م.د. سمير عباس كاظم كرم	لغة عربية / كلية التربية / الجامعة المستنصرية
م.د. علي اسد موسى	لغة عربية / كلية التربية / الجامعة المستنصرية
اخلاص عبدالزهرة علي	لغة انكليزية / مركز التدريب المالي والمحاسبي
نورا فائز جاسم	لغة انكليزية / مركز التدريب المالي والمحاسبي

تصميم

المبرمج / حسان فالح عبدالرحمن

الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر اصحابها ولا تعكس
بالضرورة رأي مركز التدريب المالي والمحاسبي
وتلتزم المجلة بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 2442

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المراسلات

البريد الالكتروني : afsj@mof.gov.iq

موبايل : 07901409233

العراق - بغداد - حي المستنصرية - محلة 504 - زقاق 1 - مبنى 1

الموقع الالكتروني للمجلة:

ضمن موقع وزارة المالية <http://www.mof.gov.iq/pages/ar/Journal.aspx>

ضمن موقع المركز <https://www.ftc.mof.gov.iq/local/staticpage/view.php?page=mag>

ضمن موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية <https://www.iasj.net/iasj/journal/363>

- ١- تقبل البحوث باللغتين العربية والانكليزية .
- ٢- ان يكون البحث جديداً ولم يسبق نشره أو قبوله للنشر في مجلة اخرى أو مؤتمر .
- ٣- تخضع البحوث المقدمة للنشر للتقويم العلمي.
- ٤- يقدم أصل البحث بثلاث نسخ مطبوعة ببرنامج (Microsoft Word) بمسافة واحد ونص بين الاسطر وبحجم خط (١٤) نوع (Simplified Arabic) ، اما بالنسبة للبحوث باللغة الانكليزية فيكون الخط نوع (Times new Roman) وبحجم (١٤) وعلى وجه واحد من ورق قياس (A4) على ان يتم تزويدنا بنسخة ورقية وقرص مدمج بعد التقييم .
- ٥- لا يزيد عدد صفحات البحث المقدم عن (٢٠صفحة) بما في ذلك الجداول والمواد التوضيحية.
- ٦- يجب ان يتضمن البحث : عنوان البحث ، مستخلصاً باللغتين العربية والانكليزية، الكلمات الرئيسية للبحث (Key Words) ، المقدمة ، منهجية البحث والدراسات السابقة ان وجدت ، الإطار النظري ، الإطار العملي، الاستنتاجات والتوصيات ، قائمة المراجع.
- ٧- لا تزيد عدد كلمات المستخلص عن (٢٠٠) منتي كلمة ، ويوضح في أعلى المستخلص (العربي والانكليزي) عنوان البحث ، اسم الباحث ، مكان العمل (والمراسلة ان كان مختلفاً عن مكان العمل) ، مع وضع رقم أو رمز بشكل نجمة (*) التي تربط بين الاسم ومكان العمل .
- ٨- ترقم الجداول والاشكال على التوالي حسب ورودها في البحث ، وتزود بعناوين .
- ٩- الإشارة الى المصدر في متن البحث او الدراسة كما يأتي : (اسم الباحث ، السنة : رقم الصفحة)
- ١٠- الإشارة الى المصدر كاملا في نهاية الدراسة حسب حروف الأبجدية وفق السياق الاكاديمي المعتمد .
- ١١- يفضل استعمال وحدات القياس الخاصة بالنظام الدولي Standard International Units في البحث .
- ١٢- بالنسبة للمراجع المأخوذة من الدوريات يجب ان يحدد رقم المجلد ورقم العدد وأرقام صفحات بداية ونهاية البحث.
- ١٣- قد يُستخدم التذييل لتوضيح المعلومة وفي هذه الحالة يُرقم التذييل لكل صفحة على حدة بأرقام متسلسلة.
- ١٤- تخضع جميع البحوث المقدمة للنشر الى الاستلال باستخدام برنامج (Turnitin) الالكتروني على ان لا تزيد نسبة الاستلال عن ٢٠% .

وزارة المالية / مركز التريب المالي والمحاسبي
م/ مجلة العلوم المالية والمحاسبية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أشارة الى كتابكم المرقم ٨١٢ في ٩ / ٥ / ٢٠٢١ وانحافا بكتابتنا المرقم ب ت ٤ / ٧٧٠٦ في ١٧ / ١٢ / ٢٠٢٠ والمستضمن اعتماد مجلتكم التي تصدر عن المركز المذكور أعلاه ، وبعد الحصول على الترقم المعياري الدولي المطبوع والإلكتروني للمجلة وأثناء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا أعلاه موافقة نهائية على اعتماد المجلة.

... مع وافر التقدير.

أ.م.د. ايهاب ناجي عباس

المدير العام لدائرة البحث والتطوير / وكالة

٢٠٢١/٦/

م.م.د. هادي
٢٠٢١

نسخة منه الي:

- قسم شؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر والترجمة مع الاوثينات
- الصادرة

مهنته ابراهيم
١٥ حزيران



NO :

Date : / / 20

العدد :

التاريخ :



٤١٩٧
أمر وزاري

٤٤٢٨

بناغ على ماجاء بكتاب مركز التدريب المالي والمحاسبي ذي العدد ٦٦ المؤرخ في ٢٠٢١/٨/٢٢ وحصول موافقة الست وكيل الوزارة وكتابها بهامشها المؤرخ في ٢٠٢١/٨/٢٩ المثبت على مذكرة ذات العدد ١٦٨٧ المؤرخه في ٢٠٢١/٨/٢٤ تقرر :
تسمية اللجان للمشاركة في مؤتمر اصلاح قطاع التأمين في العراق وكما مبين أدناه .

اللجنة العلمية

رئيساً	متقاعد	أ.د. محمد علي ابراهيم العامري
عضواً	جامعة النهدين	أ.د. مجيد عبدان زكي
عضواً	الجامعة المستنصرية	أ.د. فلاح حسن ثويني
عضواً	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	أ.د. اسعد غني جهاد
عضواً	الجامعة المستنصرية	أ.د. جبر نعمان عالي
عضواً	الامارات العربية المتحدة	أ.د. فلاح حسن عداي
عضواً	المملكة المغربية	أ.د. احمد حجوب
عضواً	المملكة الأردنية الهاشمية	أ.د. صالح خليل العتدة
عضواً	الجامعة المستنصرية	أ.د. هشام طلعت عبد الحكيم
عضواً	جامعة بغداد	أ.د. بيداء ستار لفتة
عضواً	جمهورية مصر	أ.مشارف محمد احمد عبد الباقي الخولي
عضواً	جامعة النهدين	أ.م. طارق علي جاسم
عضواً	جامعة النهدين	أ.م. صبر علي كامل
عضواً	الجامعة المستنصرية	أ.م. عبد الرزاق طارق جاسم
عضواً	الجامعة المستنصرية	أ.م. سمير عبد الصاحب يازة
عضواً	الجامعة المستنصرية	أ.م. عبد المكاظم محسن مكيون
عضواً	شركة التأمين العراقية	أ.م. سعيد عباس مريزة
عضواً	متقاعد	أ.م. هلال مسلم العثمان
عضواً	جامعة بغداد	أ.م. هيثم عبد الخالق اسماعيل
عضواً	شركة إعادة التأمين العراقية	السيد عصام جمال سلمان
عضواً	شركة إعادة التأمين العراقية	السيد حسنين عبد الرضا ردام
عضواً	شركة التأمين العراقية	السيد احمد مطهر عبد المهدي
عضواً	شركة التأمين العراقية	السيد اياد حسن مكاظم

NO :
Date : / / 20

العدد :
التاريخ : ٢٠ / /

عضوا	شركة التأمين الوطنية	السيد عمر عبد الكريم عبد جاسم	٢٤
عضوا	شركة التأمين الوطنية	السيد علي فوزي موسى	٢٥
عضوا	ديوان التأمين	السيد سيف علي مهدي	٢٦
عضوا	ديوان التأمين	السيد اريج احكرم فاضل	٢٧

اللجنة التحضيرية

رئيسا	مركز التدريب المالي والحاسبي	د. احمد جواد الدملجكي	١
عضوا	الجامعة المستنصرية	أ.د. بشينة راشد حميدي	٢
عضوا	جامعة النهرين	أ.د. نغم حسين نعمت	٣
عضوا	جامعة بغداد	أ.د. فهد عبد الله يحيوي	٤
عضوا	شركة التأمين الوطنية	السيدة اسراء صالح داود	٥
عضوا	شركة التأمين العراقية	السيد وسام محمد موسى	٦
عضوا	شركة إعادة التأمين العراقية	السيد صادق هويدي عباس	٧
عضوا	الجامعة المستنصرية	أ.م.د. خديجة جمعة مطر	٨
عضوا	جامعة بغداد	أ.م.د. حمزة فائق وهيب	٩
عضوا	جامعة بغداد	م.د. ولاء حسين سلمان	١٠
عضوا	جامعة النهرين	م.د. نجلاء سادة حسون	١١
عضوا	جامعة النهرين	م.د. نجاة حميد صخر	١٢
عضوا	مركز التدريب المالي والحاسبي	السيد أحمد عصام عيسى	١٣
عضوا	مركز التدريب المالي والحاسبي	السيدة اغلاص عبدالزهرة علي	١٤
عضوا	مركز التدريب المالي والحاسبي	السيد حيدر سعد محمد	١٥
عضوا	مركز التدريب المالي والحاسبي	السيد احمد محمد محسن	١٦
عضوا	مركز التدريب المالي والحاسبي	السيدة شيما وليد جاسم	١٧
عضوا	شركة إعادة التأمين العراقية	السيدة ايمان براهيم الدين فرعان	١٨
عضوا	شركة إعادة التأمين العراقية	السيدة ساهرة رضا مصطفى	١٩
عضوا	شركة التأمين العراقية	السيدة صبا بديع نوري	٢٠
عضوا	شركة التأمين العراقية	السيد زهد عبد الله رحمة	٢١
عضوا	شركة التأمين الوطنية	السيد امير منير امين	٢٢
عضوا	شركة التأمين الوطنية	السيد اوزايد مهدي	٢٣

NO :

العدد :

Date : / / 20

٢٠ / / التاريخ :

اللجنة الاعلامية والتشريعات

رئيساً	مركز التدريب المالي والحاسبي	١. السيدة شيما و وليد جاسم
عضواً	مركز التدريب المالي والحاسبي	٢. السيد سعدي محمد نجم
عضواً	مركز التدريب المالي والحاسبي	٣. السيدة زينب حبري علوان
عضواً	مركز التدريب المالي والحاسبي	٤. السيدة لينسا ككاظم علي
عضواً	مركز التدريب المالي والحاسبي	٥. السيد قحطمان بدران ربيع
عضواً	مركز التدريب المالي والحاسبي	٦. السيدة نسرين لهوب داود
عضواً	مركز التدريب المالي والحاسبي	٧. السيد يوسف عماد صويد
عضواً	مركز التدريب المالي والحاسبي	٨. السيد قحطمان عدنان ككاظم
عضواً	مركز التدريب المالي والحاسبي	٩. السيد ياسين طه عبدالرزاق
عضواً	مركز التدريب المالي والحاسبي	١٠. السيدة نورا فائز جاسم
عضواً	مركز التدريب المالي والحاسبي	١١. السيدة زينب هاشم حسين
عضواً	مركز التدريب المالي والحاسبي	١٢. السيد سنان علي شنان
عضواً	مركز التدريب المالي والحاسبي	١٣. السيدة امنية مسعود علي
عضواً	مركز التدريب المالي والحاسبي	١٤. السيدة رشما زهر عبدالستار
عضواً	مركز التدريب المالي والحاسبي	١٥. السيد محمد جاسم محمد
عضواً	مركز التدريب المالي والحاسبي	١٦. السيد صهر محمود ياسين
عضواً	مركز التدريب المالي والحاسبي	١٧. السيد احمد عبد القادر ابراهيم

لجنة المراسلة وسحب البحوث

رئيساً	مركز التدريب المالي والحاسبي	١. السيد حسان فالح عبد الرحمن
عضواً	مركز التدريب المالي والحاسبي	٢. السيدة اخلاص عبد الزمعة علي
عضواً	مركز التدريب المالي والحاسبي	٣. السيدة لونسكا ككاظم علي

حسن سلطان الحكيوطر
مدير عام الدائرة الإدارية والمالية

٢٠٢١/٩٠

صورة منه إلى:

مكتب الوزير / إشارة إلى هامش السيد الوزير المثبت على ملصقة المركز المذكور ذات العدد ٤٢ المؤرخه في ٢٠٢١/٥/٢٥ تفصلكم بالاطلاع مع التقدير .
مكتب الوكيل / إشارة إلى هامش أعلاه تفصلكم بالاطلاع ... مع التقدير.



NO :

العدد

Date : / / 20

٢٠ / / ٢٠

التاريخ

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / تفضلتكم بالاطلاع .. مع التقدير
ديوان التأمين / مكتب المدير العام / تفضلتكم بالاطلاع .. مع التقدير
شركة اعادة التأمين العراقية / مكتب المدير العام / تفضلتكم بالاطلاع .. مع التقدير
شركة التأمين العراقية / مكتب المدير العام / تفضلتكم بالاطلاع .. مع التقدير
شركة التأمين الوطنية / مكتب المدير العام / تفضلتكم بالاطلاع .. مع التقدير
مركز التدريب العالي والعماسي / مكتب المدير العام / تفضلتكم بالاطلاع .. مع التقدير
جامعة بغداد / تفضلتكم بالاطلاع .. مع التقدير
الجامعة المستنصرية / تفضلتكم بالاطلاع .. مع التقدير
جامعة التهرين / تفضلتكم بالاطلاع .. مع التقدير
قسم ادارة الموارد البشرية
قسم المتابعة

وغدة ٩/٥

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة الحضور المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لا يخفى عليكم أهمية قطاع التأمين في القطاعات الاقتصادية لدول العالم حيث يعتبر ركن مهم وأساسي في التنمية الاقتصادية وتطور القطاع الخاص وتخفيف العبء الواقع على الدولة وبالنظر لكون قطاع التأمين العراقي أحد اقدم وأعرق قطاعات التأمين في منطقتنا حيث نشأ في خمسينيات القرن الماضي وقد ساهم خبراء التأمين العراقيين في بناء قطاعات التأمين في دول المنطقة ولكن للأسف الشديد وبسبب تعرض العراق الى ظروف الحروب والحضر الاقتصادي والتي اثرت بشكل كبير على هذا القطاع وتسببت بتراجعها بشكل مخيف وجعلت تأثيره في القطاع الاقتصادي يكاد لا يذكر.

لقد أخذ قطاع التأمين بالظهور والعودة الى الواجهة بعد احداث عام ٢٠٠٣ حيث كان الانفتاح على دول العالم المختلفة ومشاهدة التطور الكبير الحاصل في هذا القطاع الاثر في حث المسؤولين على تنشيط هذا القطاع وقد تم تشريع قانون تنظيم اعمال التأمين رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ وقد تأسس بموجبه ديوان التأمين ليكون الجهة المسؤولة عن تنظيم ومراقبة وتطوير قطاع التأمين في العراق رغم وجود بعض الملاحظات على هذا القانون الواجب تعديلها لمواكبة التطور في سوق التأمين.

إن سوق التأمين العراقي يتألف من شركات القطاع العام والخاص حيث ان عدد الشركات الممنوحة لها اجازة ممارسة اعمال التأمين من ديوان التأمين في العراق منذ بداية تأسيسه ولغاية الان هي (٤١) شركة إلا ان الشركات العاملة حالياً منها والمستوفية للشروط القانونية تبلغ (٢٩) شركة موزعة كمت يأتي:-

- ١- شركات التامين العامة ٣ شركات
- ٢- شركات التامين الخاصة ٢٤ شركة
- ٣- فروع شركات التامين الاجنبية ٢ فرع
- ٤- شركات وساطة التامين ٥ شركات
- ٥- شركات وساطة اعادة التامين ٢ شركة

أما اقساط التامين لعام ٢٠١٩ على سبيل المثال فقد بلغت حوالي ٢٨٧ مليار دينار .

وهذا يشير الى مؤشر مهم جدا وهو ان معدل قسط التامين لكل فرد عراقي يبلغ حوالي ٦٣٠ دينار شهريا لكل مواطن، وهذا الرقم اذا ما قرناه بحجم الاقتصاد العراقي وحجم الشعب العراقي فهو رقم ضئيل جداً من جهة ويشير من جهة اخرى الى الفرص المستقبلية الكامنة في السوق العراقي وهي فرص واعدة في المستقبل

إن الفرص الكامنة في السوق العراقي في المستقبل يكمن باتجاهين الاول يتعلق بزيادة عدد المستفيدين من الخدمات التأمينية وخصوصا فيما يتعلق بالمنتجات العديدة كمنتجات تأمين السيارات والقروض والحياة والحريق والاعتمادات المستندية والاموال المنقولة وغير المنقولة وغيرها العديد من المنتجات التأمينية.

إن الرغبة في تطوير قطاع التامين لابد ان يصاحبه رؤية واضحة وعميقة لهذا القطاع تستند الى منهجية سليمة للإصلاح في هذا القطاع الاقتصادي المهم تبدأ بتشخيص الواقع الحالي ومشاكله لنحدد الاهداف التي نرجو الوصول اليها من اجل وضع آليات واجراءات الاصلاح موضع التنفيذ وهذا ما تم انتهاجه في الورقة البيضاء التي اقترتها الحكومة العراقية بجزيئها الاول والثاني.

لابد لي من الاشارة الى ضرورة تحديد مسارنا المستقبلي هل نعتد المركزية وتحكم الدولة ودخولها لمختلف انواع الاعمال ومزاحمتها للقطاع الخاص بمنافسة غير كفوءة وغير عادلة في نفس الوقت أم التخلي عن القطاعات الاقتصادية للقطاع الخاص واكتفاء الدولة بدور المنظم والراعي و للأعمال ومنها قطاع التأمين بطبيعة الحال... أن التأمين بطريقة عصرية وعلى وفق افضل الممارسات الموجودة في العالم وبما يؤمن مناخ تنظيمي للعمل يتسم بالوضوح والشفافية والمنافسة العادلة تقف فيه الدولة كمنظم للقطاع وضامن لحقوق جميع الاطراف المتعاملة في التأمين.

أن جميع ما ذكرناه اعلاه لا يمكن له ان ينجح بدون وجود حملة اعلامية تثقيفية لمفاهيم التأمين وفوائده ودوره التكافلي بتوزيع المخاطر بما يعود بالفائدة لمختلف قطاعات الاعمال وبما ينعكس بالايجاب على مجمل الاقتصاد العراقي.

وفي الختام لابد لي من تقديم الشكر والتقدير لكل من ساهم في انعقاد هذا المؤتمر والتحضير له لأهمية قطاع التأمين ودوره الكبير في تطوير الاقتصاد العراقي...والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. علي عبد الأمير علاوي

صاحب المعالي السيد وزير المالية المحترم.

الضيوف الكرام

السيدات والسادة الافاضل

اسعد الله صباحكم بكل خير

يسرني ان أشارككم بافتتاح المؤتمر العلمي السنوي الاول تحت شعار " إصلاح قطاع التأمين في العراق / تحديات الواقع وفرص المستقبل " اتقدم بالشكر الجزيل لمعالي السيد وزير المالية المحترم لرعايته لهذا المؤتمر ، كما اخص بالشكر الى د. احمد جواد الدهلكي مديرعام المركز المالي والمحاسبي وشركات التامين الخاصة والشكر موصول الى كل من ساهم واشترك بالمؤتمر .

من المعلوم ان علاقة التامين بالنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة هي علاقة قوية ، فضلا عن انه اداة هامة في منظومة الضمان الاجتماعي للمواطنين ، حيث يعد قطاع التامين فيها من القطاعات الهامة والحيوية نظرا للدور الرئيسي الذي تمارسه شركات التامين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام في تقليل المخاطر وتعويض المتضررين بما يؤدي الى تطور واستقرار النشاط الاقتصادي .

لقد عانى قطاع التامين من الاهمال وعدم الاكتراث خلال الاربعين سنة الماضية ، ورغم جهود الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ للنهوض بهذا القطاع لكن للأسف لم تتبلور سياسة واضحة للاخذ بهذا القطاع جديا ، ولقد جاء صدور قانون تنظيم اعمال التامين رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ خطوة بالاتجاه السليم رغم عيوبه وما يؤخذ عليه الذي بموجبه تم تأسيس ديوان التأمين باعتباره جهة رقابية وتفتيش على اعمال شركات التامين من اجل خلق سوق يتمتع بالشفافية والمنافسة المشروعة رغم قلة كوادره وضعف كفاءة ادائها

ونقص الخبرة في اعمال الرقابة ولاننسى الى عدم اكرثرات الجامعات والمعاهد العراقية في اعطاء دراسة التامين الاهمية التي يستحقها . لقد اعطت ورقة الاصلاح الحكومي " الورقة البيضاء " اهتماما جديا بمعالجة مايعانيه التامين من الضعف ومشاكل عدة وخصته بمشروعات متضمنه عدة مستهدفات بمعية مستشار خارجي اذا ما نفذت بالشكل المرسوم لها ويكون قد وضع قطاع التامين في المسار الصحيح واخيرا فأننا نأمل من هذا المؤتمر البداية من خلال الاخذ وتطبيق ماسيخرج به من توصيات تسهم في تطوير قطاع التامين وتخدم الاقتصاد الوطني للبلاد ... وشكرا لاصغائكم .

د.إسراء صالح داود

كلمة السيد مدير عام مركز
التدريب المالي والمحاسبي

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد معالي وزير المالية الاستاذ الدكتور علي عبد الامير علاوي المحترم
السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب المحترمون
السيدات والسادة المستشارون ووكلاء الوزارات ورؤساء الجامعات المحترمون
السيدات والسادة مساعدي رؤساء الجامعات والمدراء العامون وعمداء الكليات
المحترمون

السيدات والسادة أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات المحترمون
سيداتي وسادتي الحضور مع حفظ القابكم الموقرة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
اسعد الله صباحكم بكل خير وسرور

يسعدني في بداية الكلمة ان ارحب بكم جميعا اجمل ترحيب في المؤتمر
العلمي الدولي السنوي الاول (إصلاح قطاع التأمين في العراق تحديات الواقع
وفرص المستقبل) الذي يقيمه مركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة
المالية برعاية معالي السيد وزير المالية ، وتحت شعار الاصلاح
الاقتصادي طريقنا لتحسين اداء المؤسسات المالية ، وبالتعاون مع ديوان
التأمين وشركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية وشركة اعادة التأمين
العراقية وكلية الادارة والاقتصاد _ الجامعة المستنصرية وكلية اقتصاديات
الاعمال - جامعة النهرين والمعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية -
جامعة بغداد والذي يقام للمدة من ١٥-١٦ أيار ٢٠٢١ في رحاب جامعة
النهرين .

ان مؤتمر اصلاح قطاع التأمين في العراق يأتي انسجاما مع التوجه
الاصلاحي في قطاع التأمين الذي تتبناه الحكومة في إطار الورقة البيضاء
والذي يهدف الى تحقيق بيئة مستقرة للاقتصاد ، وزيادة مساهمة هذا القطاع

في الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن زيادة إقبال الافراد والمؤسسات على التأمين .

وركز المؤتمر العلمي السنوي الذي يقيمه مركز التدريب المالي والمحاسبي على اربعة محاور رئيسية خصص المحور الاول للإصلاح الاداري والقانوني لشركات التأمين وتطرق المحور الثالث لتطوير المنتجات التأمينية واستراتيجيات تسويقها في حين تناول المحور الرابع والاخير الافاق المستقبلية لصناعة التأمين في العراق .

ويسعى المؤتمر إصلاح قطاع التأمين في العراق الى ايضاح الدور الكبير لقطاع التأمين في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة وعرض الفرص المتاحة لهذا القطاع وتسايط الضوء على اهمية استخدام الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة مساعدة لانظمة التأمين والتي تعد الابرز في مجال التسويق لسد الفجوة التأمينية في السوق العراقية .

أخيراً أتقدم بالشكر والتقدير لجميع الداعمين والمساهمين في عقد هذا المؤتمر وفي مقدمتهم معالي وزير المالية المحترم علي عبد الامير علاوي لرعايته مؤتمر اصلاح قطاع التأمين وهو مؤشر على ماتوليئه الحكومة من اهتمام بهذا القطاع واهميته في دعم ودفع عجلة التطوير الاقتصادي . كما اتقدم بالشكر والثناء لرئيس اعضاء مجلس مركز التدريب المالي والمحاسبي لدعمهم الكبير في الموافقة على عقد المركز مؤتمرات علمية سنويه تساهم في تطوير الادارة المالية واساليب العمل من خلال البحوث العلمية . واتقدم ايضاً بالشكر والتقدير الى ديوان التأمين وشركة التأمين الوطنية وشركة اعادة التأمين العراقية لمساهماتهم الكبيرة ودعمهم في عقد هذا المؤتمر وشركات التأمين الخاصة لمساهماتهم العلمية في المؤتمر ولايفوتني ان اتقدم بالشكر الى كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية وكلية اقتصاديات

الاعمال - جامعه النهريين والمعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية -
جامعة بغداد لدعمهم ومساهمهم الكبيرة لعقد المؤتمر وخاصة الجوانب العلمية
من خلال المشاركة في اللجان العلمية والتحضيرية وادارة جلسات المؤتمر
وعقد المؤتمر في رحاب جامعة النهريين . ويطيب لي ان اتقدم ايضا بالشكر
والتقدير الى اللجنة العلمية واللجنة التحضيرية والباحثين والخبراء والمشاركين
في المؤتمر من داخل العراق وخارجه لما قدموه من جهود ومشاركات لعقد
المؤتمر .

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. أحمد جواد الدهلكي

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل أعمالوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

الحضور الكرام أسعدتم صباحاً

أصبح التأمين صناعة، ومنشآت التأمين هي مجموعة من المنظمات تقدم المنتجات والخدمات التي تلبى حاجات الزبائن وتمثل بدائل متقاربة فيما بينها ولها القدرة على القيام بتقديم منتجات جديدة تبعاً لدرجة المنافسة. فصناعة التأمين تمثل مجموعة من الشركات التي تقدم الخدمات التأمينية للزبائن ولطالبي التأمين وكذلك تسهم في تحسين التجارة والاقتصاد والمساهمة في إدارة المخاطر وخفض مخاطر رأس المال. فالتأمين ذا بعد قانوني، اقتصادي، مالي. عليه ينظر الى التأمين من وجهات نظر ثلاث قانونية، واقتصادية، ومالية.

فالتأمين من وجهة النظر القانونية هو عقد بين طرفين المؤمن والمؤمن له يقوم المؤمن له بدفع الاقساط ويقوم المؤمن (مؤسسة التأمين) بتسليم هذه الاقساط وتقديم التعويض، وهو قيمة متفق عليها عند حدوث الخسارة على وفق شروط متفق عليها في العقد أو البوليصه. بشرط أن لا يكون هناك تحايل من قبل المؤمن له عند حدوث الخسارة. وجرى تناول مفهوم التأمين من وجهة نظر الاقتصادية من إن التأمين نظام يعمل على التخفيف من الآثار الاقتصادية المترتبة على هلاك رأس المال وما يترتب عنه من توقف العمل والانتاج فهو يؤدي الى توفر الضمانات الكفيلة لاستمرار رأس المال حيث يقوم بمهمة التعويض عن الاضرار الناتجة عن هلاك رأس المال سواء كان جزئياً أو كلياً. أما وجهة النظر المالية لمفهوم التأمين فهو نظام يقوم على تجميع الاموال على شكل اقساط ومن ثم دفع تعويضات تقلل من الاضرار المالية الناجمة عن الخسائر. ويميل عدد من الكتاب الى تقديم مفهوم شامل ينطوي على الجوانب القانونية والفنية والاقتصادية للتأمين فهو مؤسسة اقتصادية تقلل الخطر، من

خلال تجميعها، وإدارتها لعدد من المحال المتوزعة بما يُمكن من التكهن بالخسائر المتوقعة على مستوى المجموعة، ويقوم على عقود قانونية معينة، يوعده بموجبها المؤمن تعويض المؤمن له، ويقدم له الخدمات في حالة تعرضه لخسائر معينة خلال مدة سريان العقد.

تعمل مؤسسات التأمين اليوم في ظل بيئة تنافسية غير مستقرة ودائمة التطور، وهذا الأمر يحتم عليها تحقيق ميزة تنافسية، يعتمد مفهوم الميزة التنافسية على الكيفية التي تستطيع المنظمات بها خلق قيمة أكبر مقارنة مع المنظمات الأقران (المنافسين)، هذه القيمة التي يجب أن تنعكس من ناحية في رضى الزبائن ممثلة بنوعية السلعة أو الخدمة المقدمة اليهم ومن ناحية أخرى تلمسها المنظمات ذاتها وتتمثل بالعوائد التي تكسبها من وراء زيادة حصتها السوقية. وحتى تتمكن مؤسسات التأمين من تحقيق ميزة تنافسية يتطلب أن تكون القيادة الإدارية العليا لتلك المؤسسات قادرة على التفكير الاستراتيجي الذي يؤدي الى خلق الميزة التنافسية بين المنافسين جراء صياغة الأهداف وأخذ القرارات في الانشطة المختلفة التي تأخذ بالحسبان أستغلال الموارد المتاحة كافة بالطريقة التي تعود بالنفع بمستويات قياسية. يعتمد التفكير الإستراتيجي على الابتكار وتقديم أفكار جديدة يصعب على المنافسين تقليدها إلا بتكلفة عالية أو بعد وقت طويل، وهو مهمة ليست سهلة لمديري اليوم فما كان يحدث في الماضي من تطورات في مئات السنين يحدث الآن في وقت قصير، أن نمط التفكير الذي بات يعرف اليوم بالتفكير الاستراتيجي الذي هو نمط مختلف عن التفكير التشغيلي وهو مرتبط إرتباطاً وثيقاً بمفهوم الاستراتيجية، لذلك فأن المنظمات من خلال قيادات ذات فكر استراتيجي سوف تستطيع تحقيق أفضل سبل النجاح للمنظمة، والأرتقاء بمستوى أدائها.

بعد هذه المقدمة عن صناعة التأمين

نتحول الى ما قامت به اللجنة العلمية للمؤتمر بتعميم محاور المؤتمر على المؤسسات الاكاديمية وشركات التأمين داخل وخارج العراق وجاءت الإستجابة الإيجابية من قبل الباحثين، فقد تسلمت اللجنة (٢٣) بحث موزعة على محاور المؤتمر، وعقدت اللجنة اجتماعين تقرر بموجبهما إرسال البحوث المقدمة للمؤتمر الى مقيمين علميين حسب السياقات العلمية لتقييم البحوث، وقُبلت جميع البحوث للمؤتمر. وجرى اختيار ١٢ بحث منها للألقاء في جلسات المؤتمر بواقع جلستين، جلسة صباحية في اليوم الأول للمؤتمر بواقع ستة بحوث، وجلسة صباحية في اليوم الثاني وبواقع ٦ بحوث أيضاً. وسيجري اختيار ١٠ بحوث للنشر في عدد خاص بالمؤتمر في مجلة العلوم المالية والمحاسبية وهي مجلة علمية محكمة، والبحوث الأخرى أيضاً تنشر في نفس العدد كوقائع مؤتمر.

وفي الختام نأمل أن يخرج المؤتمر بتوصيات تسهم في الاصلاح المنشود للأرتقاء بأداء منشآت صناعة التأمين في العراق وبما يخدم الصالح العام. راجين من الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعاً لخدمة بلدنا العزيز - العراق العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ.د. محمد علي ابراهيم العامري

رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

٢٠٢١١٩١١٥



منهاج المؤتمر اليوم الأول 15 أيلول 2021

10:00 – 10:15 الافتتاح الرسمي

• قراءة آيات من القرآن الكريم

• السلام الوطني

10:15 – 11:00 كلمات الترحيب والافتتاح

- الدكتور أحمد جواد الدهلكي مدير عام مركز التدريب المالي والمحاسبي – رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر
- الدكتور علي عبد الأمير علاوي معالي وزير المالية
- السيدة إسراء صالح داود رئيس ديوان التأمين
- الأستاذ الدكتور محمد علي إبراهيم العامري رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

11:00 – 11:30

• افتتاح معرض شركات التأمين

• استراحة الشاي والقهوة

11:30 – 1:30 جلسة اليوم الأول

ادارة الجلسة: أ.د. فلاح حسن ثويني – كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية

عنوان البحث	اسماء الباحثين	ت
دور انتقاء الاخطار في تحديد اسعار التأمين	الأستاذ سعيد عباس مرزّه نائب رئيس مجلس ادارة شركة التأمين العراقية	1
واقع قطاع التأمين وضمان الودائع المصرفية في العراق وسبل تطويره	الأستاذ وليد عيدي عبد النبي المدير المفوض للشركة العراقية لضمان الودائع	2
معيار الإبلاغ المالي رقم 17 عقود التأمين تقليل فجوة المقارنة بين قطاع التأمين والقطاعات الأخرى	أ.د. فاطمة جاسم محمد كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة أ.م.د. علاء الدين عبد الوهاب حسون كلية شط العرب الجامعة	3
التأمين الصحي التكميلي للضمان الصحي	السيدة غادة هاني سليمان السيدة دعاء فاسم رمضان السيدة رشا أنيس عبد العزيز السيدة مروة محسن عبد الحسين شركة الحمراء للتأمين	4
تحليل المخاطر التأمينية وأثرها في تعزيز التصنيف الائتماني لشركات التأمين – دراسة تطبيقية في دول مجلس التعاون الخليجي للسنوات 2018-2021	أ.د. فلاح حسن عداي الحسيني مدير مكتب الشؤون الضريبية – حكومة الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة	5
العوامل المؤثرة في ربحية الشركات دراسة تطبيقية في شركات التأمين العامة في العراق	د. أحمد جواد الدهلكي مدير عام مركز التدريب المالي والمحاسبي السيدة ايفان سمير عبد الصاحب المصرف العراقي للتجارة	6
عقد البيع على اساس (C.I.F) وانعكاسه على حجم اقساط التأمين البحري- بضائع بحث تطبيقي في قطاع التأمين العراقي	السيد عمر عبد الكريم عبد جاسم شركة التأمين الوطنية العامة	7

دعوة الغداء

ت	اسماء الباحثين	عنوان البحث
1	السيد عمر جمعة خليفة الحلبوسي باحث السيد حيدر سعد محمد مركز التدريب المالي والمحاسبي أ.د. احمد حجوب الشركة المغربية لتأمين الصادرات - المغرب	دور البراعة التنظيمية في جذب عملاء شركات التأمين - دراسة استطلاعية في شركة التأمين الوطنية فرع الأنبار
2	م.د. صادق طعمه خلف كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية	تمكين التأمين الذكي - البيئة الحاضنة والدور المرتقب لتطوير قطاع التأمين في العراق
3	م. د. سهيلة حسان الفرطوسي جامعة الامام الصادق - النجف	نحو استراتيجيات إصلاح اداري اكثر فاعلية لشركات التأمين العراقية في إطار مدخل المسؤولية الاجتماعية للمنظمات - دراسة تشخيصية تحليلية وفق رؤية مقترحة
4	السيدة رند شاكر محمود السيد فاضل اياد فاضل السيدة ايه نجم عبد الله السيد احمد كريم شاطي السيدة منى جبار عطا شركة الحمراء للتأمين	التأمين البحري عن طريق المنصة الالكترونية

11:30 – 11:00 مشاركات لباحثين وخبراء خارجيين

12:00 – 11:30 استراحة الشاي والقهوة

12:00 – 1:00 الجلسة الثانية

ادارة الجلسة: د. هيثم عبد الخالق – المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد

ت	اسماء الباحثين	عنوان البحث
1	نزار سعدون دواي الفهد شركة التأمين الوطنية	العوامل المؤثرة على قطاع التأمين في العراق بعد عام 2003
2	أ.د. نعيم صباح جراح كلية الادارة والاقتصاد – جامعة البصرة د.مصطفى محمد ابراهيم البنك المركزي العراقي	النتيؤ بعوائد اسهم شركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام نموذج ARIMA للمدة من 2015–2020
3	أ.م.د. عادل عيسى الوزني كلية العلوم السياحية – جامعة كربلاء م.د. نسرين غالي قاسم الكلية التقنية الادارية ببغداد – الجامعة التقنية الوسطى	دور الترويج في نشر ثقافة تأمين السفر لدى المواطن العراقي – دراسة استطلاعية لعينة من المسافرين
4	م.د. رواء ياسر مهدي م. د. زيد عائد مردان جامعة الامام الصادق	التدقيق المستدام لإدارة مخاطر أنشطة الاستثمار والتحوط لها في شركات التأمين

1:00–2:00 التوصيات والتكريم والختام

دعوة الغداء

المحتويات

البحوث			
ص	البحث		ت
٤٦-١	العنوان	تحليل المخاطر التأمينية وأثرها في تعزيز التصنيف الائتماني لشركات التأمين/ دراسة تطبيقية في دول مجلس التعاون الخليجي للسنوات ٢٠١٨-٢٠٢١.	١
	الباحث	• أ.د. فلاح حسن عداي الحسيني / الدائرة المالية المركزية حكومة الشارقة /الامارات العربية المتحدة .	
٧٠-٤٧	العنوان	دور البراعة التنظيمية في جذب عملاء شركات التأمين دراسة استطلاعية في شركة التأمين الوطنية / فرع الأنبار	٢
	الباحث	• أ.د. احمد حجوب/ الشركة المغربية لتأمين الصادرات/ المغرب • م.م. حيدر سعد محمد / مركز التدريب المالي والمحاسبي • عمر جمعة خليفة الحلبوسي .	
١٠٠-٧١	العنوان	التنبؤ بعوائد أسهم شركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام نموذج ARIMA للمدة من ٢٠١٥ - ٢٠٢٠.	٣
	الباحث	• أ.د. نعيم صباح جراح / جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد • د. مصطفى محمد ابراهيم/ البنك المركزي العراقي .	
١٣٠-١٠١	العنوان	معيار الإبلاغ المالي رقم ١٧ عقود التأمين الضرورة العرض والافصاح وتحسين جودة المعلومات المحاسبية /دراسة ميدانية	٤
	الباحث	• أ.م.د. علاء الدين عبد الوهاب حسون /كلية شط العرب الجامعة • أ.د. فاطمة جاسم محمد / جامعة البصرة /كلية الادارة والاقتصاد	
١٥٢-١٣١	العنوان	دور انتقاء الاخطار في تحديد أسعار التأمين	٥
	الباحث	• أ.م. سعيد عباس علي مرزه / نائب رئيس مجلس إدارة شركة التأمين العراقية .	

المحتويات

البحوث

ص	البحث	ت
١٨٠-١٥٣	العنوان دور الترويج في نشر ثقافة تأمين السفر لدى المواطن العراقي دراسة استطلاعية لعينة من المسافرين.	٦
	الباحث • أ.م.د. عادل عيسى الوزني / جامعة كربلاء / كلية العلوم السياحية • م.د. نسرین عالی قاسم / الجامعة التقنية الوسطى/ الكلية التقنية الأدارية - بغداد .	
٢١٨-١٨١	العنوان العوامل المؤثرة في ربحية الشركات دراسة تطبيقية في شركات التأمين العامة في العراق	٧
	الباحث • م. د. أحمد جواد حسن الدهلكي / مدير عام مركز التدريب المالي والمحاسبي . • ايفان سمير عبد الصاحب / المصرف العراقي للتجارة .	
٢٤٠-٢١٩	العنوان تمكين التأمين الذكي البيئة الحاضنة والدور المرتقب لتطوير قطاع التأمين في العراق .	٨
	الباحث • م.د. صادق طعمة خلف / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد.	
٢٦٧-٢٤١	العنوان عقد البيع على أساس (C.I.F) وانعكاسه على حجم أقساط التأمين البحري / بضائع / بحث تطبيقي في قطاع التأمين العراقي	٩
	الباحث • عمر عبد الكريم عبد جاسم / شركة التأمين الوطنية	

المحتويات

المستخلصات			
ص	البحث		ت
٢٧١-٢٦٩	العنوان	نحو استراتيجيات إصلاح إداري أكثر فاعلية لشركات التأمين العراقية في إطار مدخل المسؤولية الاجتماعية للمنظمات	١
	الباحث	دراسة تشخيصية تحليلية وفق رؤية مقترحة • م.د. سهيلة حسان الفرطوسي / جامعة الامام الصادق (ع) فرع النجف الأشرف .	
٢٧٤-٢٧٢	العنوان	واقع التأمين الصحي في الدول النامية	٢
	الباحث	شركة دلينا للتأمين الخاصة نموذجاً • د. ساكار عمر علي / مجلس النواب - دائرة البحوث.	
٢٧٧-٢٧٥	العنوان	ترشيد قرار التحول الى محاسبة الحوسبة السحابية في ضوء الذكاء الاقتصادي في شركات التأمين العراقية	٣
	الباحث	• د. رسلان عبد الزهرة / جامعة الامام الصادق عليه السلام • د. زيد عائد مردان / جامعة الامام الصادق عليه السلام • م. المعزز ستار نوري / جامعة الامام الصادق عليه السلام	
٢٧٩-٢٧٨	العنوان	التعويض التأميني والتعويض المدني	٤
	الباحث	• م.م. ابراهيم خزرج عبد المجيد / شركة اعادة التأمين العراقية	
٢٨١-٢٨٠	العنوان	التدقيق المستدام لإدارة مخاطر أنشطة الاستثمار والتحوط لها في شركات التأمين	٥
	الباحث	• م.د. رواء ياسر مهدي / جامعة الامام الصادق (ع) • م.د. زيد عائد مردان / جامعة الامام الصادق (ع)	
٢٨٣-٢٨٢	العنوان	العوامل المؤثرة على قطاع التأمين في العراق بعد عام ٢٠٠٣	٦
	الباحث	• نزار سعدون دواي الفهد / شركة التأمين الوطنية	

المحتويات

المستخلصات

ص	البحث	ت
٢٨٥-٢٨٤	العنوان • دور التأمين في حماية الودائع المصرفية من المخاطر	٧
	الباحث • ربيعة عطا الله السعدي / مصرف الرشيد .	
٢٨٨-٢٨٦	العنوان انشاء صندوق الأستقرار النقدي والمالي في البنك المركزي العراقي	٨
	الباحث • علي سالم عوض / البنك المركزي العراقي .	
٢٩٠-٢٨٩	العنوان التأمين الصحي التكميلي للضمان الصحي	٩
	الباحث • غادة هاني سليمان / شركة الحمراء للتأمين • دعاء قاسم رمضان / شركة الحمراء للتأمين • رشا أنيس عبد العزيز / شركة الحمراء للتأمين • مروة محسن عبد الحسين / شركة الحمراء للتأمين	
٢٩٣-٢٩١	العنوان التأمين البحري عن طريق المنصة الإلكترونية	١٠
	الباحث • رند شاكر محمود / شركة الحمراء للتأمين • فاضل اياد فاضل / شركة الحمراء للتأمين • اية نجم عبد الله / شركة الحمراء للتأمين • منى جبار عطا / شركة الحمراء للتأمين • مروة محسن عبد الحسين / شركة الحمراء للتأمين	
٢٩٦-٢٩٤	العنوان تصنيف شركات التأمين في العراق	١١
	الباحث • رؤى رعد ياسين / شركة الحمراء للتأمين • سري طالب محمد / شركة الحمراء للتأمين • عبد السلام فالح حسن / شركة الحمراء للتأمين	
٢٩٨-٢٩٧	العنوان الصناديق التأمين التبادلي في ظل المصارف العراقية ودورها التنموي	١٢
	الباحث • علي ابراهيم توفيق / رئاسة محكمة استئناف نينوى الاتحادية	

تحليل المخاطر التأمينية وأثرها في تعزيز التصنيف الائتماني لشركات التأمين
دراسة تطبيقية في دول مجلس التعاون الخليجي للسنوات 2018-2021

**Analysis of Insurance Risks and It's Influence on
Enhancing the Credit Rating of Insurance Companies
An Applied Study in the Countries of the Gulf Cooperation
Council for 2018-2021**

أ.د. فلاح حسن عداي الحسيني
مدير مكتب الشؤون الضريبية - حكومة الشارقة
دولة الإمارات العربية المتحدة

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

تعد عملية تحقيق أفضل مستوى من التصنيف الائتماني لشركات التأمين واحدة من الأهداف الاستراتيجية المهمة التي تسعى هذه الشركات الى تحقيقها وذلك من أجل الحصول على أفضل مصادر ووسائل التمويل لتحسين مستوى القابلية على الوفاء بالتزاماتها في التوقيتات الزمنية التي تتفق عليها مع الممولين والمستفيدين من خدماتها التأمينية المتنوعة، كما توفر التمويل بشروط ميسرة والذي سوف يعزز من قدرة هذه الشركات على ابتكار وتطوير المنتجات التأمينية التي تلبي متطلبات المتعاملين، فضلاً على أنها تعزز من المركز التنافسي لهذه الشركات في ميدان أعمالها. أن شركات التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي كبقية الشركات على مستوى العالم واجهت ولا تزال تواجه العديد من المخاطر والتحديات والتي قد تؤثر سلبياً على



وقائع العدد الخاص بمؤتمر اصلاح
قطاع التأمين في العراق 2021
الصفحات 1- 46

الملاءة المالية لهذه الشركات وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية والصحية التي يواجهها العالم ومن الآثار السبية لجائحة كوفيد 19، وبالتالي فإنه لا بد من تبني استراتيجيات فاعلة لمواجهة هذه المخاطر التأمينية المتعددة وذلك بهدف ضمان الأستمرار والنمو والتطور في مجال الخدمات التأمينية المبتكرة، فتحسين المركز الائتماني والحصول على تصنيف أئتماني عالي من خلال شركات التصنيف الائتماني العالمية سيدعم ويعزز قدرات هذه الشركات في الحصول على موارد مالية من مصادر متنوعة وبشروط ميسرة.

يهدف البحث الى قياس أثر المخاطر التأمينية في تعزيز التصنيف الائتماني لشركات التأمين كدراسة تطبيقية على عينة من شركات التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي ،حيث تم اختيار عينة من الموظفين العاملين في هذه الشركات ومن المتعاملين مع هذه الشركات، هذه العينة شملت (100) موظف بمستويات ادارية ومجالات عمل مختلفة ومنها التأمين والمالي والاداري والمخاطر.

تم تحديد مجموعة من المتغيرات التي تقيس مجالات المخاطر التأمينية كمتغيرات مستقلة ومجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تمثل الأدوات الاستراتيجية لمواجهة المخاطر ومجموعة من المؤشرات لقياس التصنيف الائتماني كمتغيرات معتمدة، وقد تم جمع المعلومات من خلال وسيلة أستبيان صممت لهذا الغرض، وقد تم تحديد ثلاث فرضيات تمثلت الفرضية الأولى للبحث في انها "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التأمينية في التصنيف الائتماني لشركات التأمين"، أما الفرضية الثانية فقد تمثلت في أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للأدوات الاستراتيجية لمواجهة المخاطر في تعزيز التصنيف الائتماني لشركات التأمين"، أما الفرضية الثالثة فقد تمثلت في "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التأمينية في تحديد وإختيار الأدوات الاستراتيجية لمواجهة المخاطر لشركات التأمين".

توصلت الدراسة الى نتيجة رئيسية مفادها الى أن تحليل المخاطر التأمينية ووضع الادوات الاستراتيجية الملائمة لمواجهتها سوف يؤدي الى تحسين وتعزيز التصنيف الأئتماني لهذه الشركات.

الكلمات المفتاحية: التأمين ، المخاطر التأمينية ، التصنيف الأئتماني ، وكالات التصنيف الأئتماني .

Abstract

The process of achieving the best level of credit rating for insurance companies is one of the most important strategic goals that these companies seek to achieve in searching for the best sources and means of financing to improve their ability to meet obligations in the timelines agreed upon with the financiers and beneficiaries of their various insurance services, and provides financing with concessional terms which will enhance the ability of these companies to innovate and develop insurance products that meet the requirements of customers, as well as enhance the competitive position of these companies in the industry. The insurance companies in the GCC, like the rest of the companies in the world, have faced and are still facing many risks and challenges that may negatively affect the financial suitability of these companies, especially in light of the economic and health conditions facing the world and the negative effects of the Covid-19 pandemic, and therefore it is necessary to adopt effective strategies to confront these multiple insurance risks in order to ensure the continuity, growth and development in the field of innovative insurance services. Improving the credit position and obtaining a high credit rating through international credit rating companies will support and enhance the capabilities of these companies in obtaining financial resources from various sources and on concessional terms.

This research aims to measure the impact of insurance risks in enhancing the credit rating of insurance companies as an applied study on a sample of insurance companies in the GCC with a sample of 100 employees from administrative and various fields

of work, including insurance, financial, and administrative and risk.

A set of variables that measure insurance risks as independent variables, a set of intermediate variables that represent the strategic tools for facing risks, and a set of indicators for measuring credit rating as dependent variables, the information was collected through a questionnaire designed for this purpose, and three hypotheses were identified, the first is to research that “there is no statistically significant effect at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) for insurance risks in the credit rating of insurance companies.” The second hypothesis was that “there was no statistically significant effect at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) for the strategic tools for facing risks in enhancing the credit rating of insurance companies.” As for the third hypothesis, it was represented in “there is no statistically significant effect at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) for insurance risks in determining and choosing the strategic tools to face risks for insurance companies.”

The study reached a main conclusion that the analysis of the insurance risk and the development of appropriate strategic tools to confront it, will lead to improving and strengthening the credit rating of these companies.

Keywords: Insurance , Insurance Risks , Credit Rating , Credit Rating Agencies

المقدمة:

تسعى شركات التأمين إلى بناء وتطوير منظومة تأمينية ومالية متكاملة ومتقدمة في إدارة مواردها المالية المتاحة والعمل على توظيفها في المجالات والأولويات الاستراتيجية والاجتماعية والاستثمارية التي تحقق لها قيمة مضافة وتعزز من مركزها التنافسي ومركزها المالي والائتماني، ولعل من أهم الأهداف الاستراتيجية لشركات التأمين في الوقت الراهن هو البحث في كيفية تعزيز تصنيفها الائتماني وذلك من

خلال مجموعة من الأساليب والتقنيات التي تستخدمها في تحليل وتقليل أثر المخاطر التأمينية في قطاع أعمالها. (Golebiewski, Palumbo, & Zaporowski, 2020) .. أن معظم شركات التأمين قد أدركت مؤخراً أن تحسين التصنيف الائتماني سوف يحقق لها العديد من المزايا في مجال الحصول على التمويل المطلوب بظروف وشروط ميسرة وسيزيد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المقرضين والممولين وتغطية المخاطر التأمينية لعملائها ويوفر لها العديد من فرص النمو والاستمرار والتطور والمنافسة، حيث أن ثقة الممولين والمقرضين ستزداد في قدرة هذه الشركات كونها تمتلك الملاءة المالية الكافية لخدمة الديون المترتبة في ذمتها. (Cornaggia. Cornaggia, & Israelsen, 2017).

أن عملية تحسين وتعزيز التصنيف الائتماني لشركات التأمين إنما يتطلب استراتيجية متكاملة وفاعلة من أجل الحصول على أفضل تصنيف ائتماني، يبدأ أولاً في دراسة وتحليل وتقييم المخاطر الائتمانية المتوقعة والعمل على إيجاد التقنيات والأستراتيجيات الفاعلة لمواجهتها في مختلف الظروف والموارد والأماكن المتاحة وما يمكن أن يتطور من هذه الموارد مستقبلاً، ولذلك لا بد أن تهيء هذه الشركات أطواراً متكاملات لدراسة وتحليل وأتخاذ الخطوات الأستباقية لأكتشاف هذه المخاطر والتحوط لها بهدف مواجهتها وتقليل آثارها السلبية والتي قد تؤثر سلبياً على المركز المالي والائتماني لها. أن تطوير الخدمات التأمينية وأبتكار وسائل مميزة في تقديمها من خلال أستخدم التقنيات والانظمة الحديثة في التواصل والتقديم لهذه الخدمات مع المستفيدين سيكون له الأثر الفعال في الديمومة والنمو والاستمرار وكما أثبتت ظروف كوفيد 19 ذلك حيث تمكنت هذه الشركات من الاستمرار في تقديم خدماتها من خلال التطبيقات والانظمة الألكترونية وخدمة شرائح المتعاملين.

يهدف البحث الى قياس أثر تحليل وتحديد المخاطر التأمينية على التصنيف الائتماني لشركات التأمين العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي ، وتحديد الأستراتيجيات المناسبة لمواجهة هذه المخاطر وبما يؤدي الى تعزيز تصنيفها الائتماني وتعزيز قدراتها على ممارسة أنشطتها التأمينية وجعلها تتمتع بمركز تنافسي مميز.

1- الفصل الاول: منهجية البحث ونتائج الدراسات السابقة

1.1- مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في عدم أدراك طبيعة العلاقة والتأثير بين كل من تحليل المخاطر التأمينية والتصنيف الائتماني لشركات التأمين العاملة في مجلس التعاون الخليجي، وكذلك العلاقة والتأثير بين تحليل المخاطر التأمينية والأدوات الاستراتيجية لمواجهتها وأثر ذلك في تحسين التصنيف الائتماني لهذه الشركات.

2.1- أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال التصدي لدراسة وتحليل لاحد الموضوعات الاستراتيجية المهمة في قطاع حيوي وهو قطاع التأمين الأ وهو تحليل المخاطر التأمينية التي تواجهها شركات التأمين العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي وتأثيرها على التصنيف الائتماني لها كون أن تعزيز التصنيف الائتماني لهذه الشركات يمثل هدفاً استراتيجياً متجدداً يؤثر بدرجة كبيرة على قدرة هذه الشركات في تمويل أنشطتها التأمينية ويعزز من أستدامتها المالية في الوفاء بالتزاماتها المالية المتعددة، وكذلك يدعم قدراتها الأستثمارية في محالات متعددة توفر لها الربحية ونقل من مخاطرها، كما تبرز أهمية البحث في تحديد الادوات الأستراتيجية لمواجهة المخاطر التأمينية والأستثمارية والتي ستتعرض إيجابياً على تعزيز تصنيفها الائتماني وتضمن لها الأستمرار والنمو ومستوى عالي من التنافسية في قطاع أعمالها. Zikalala, (Mutambara, & Mthuli, 2020).

3.1- أهداف البحث:

يهدف البحث الى قياس أثر تحليل وتحديد المخاطر التأمينية في التصنيف الائتماني لشركات التأمين العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديد الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة هذه المخاطر وبما يؤدي الى تعزيز تصنيفها الائتماني وتعزيز قدراتها على ممارسة أنشطتها التأمينية وجعلها تتمتع بمركز تنافسي مميز.

4.1- مجتمع وعينة البحث:

أعتمدت الدراسة من أجل تحقيق أهدافها منهجية البحث الوصفي الميداني التحليلي وقد تمثل مجتمع البحث في الموظفين الماليين والاستراتيجيين والاداريين العاملين في شركات التأمين العاملة في مجلس التعاون الخليجي، وقد تم اختيار (19) شركة منها لمعرفة مستوى التصنيف الائتماني لها، وقد تم اختيار عينة من هؤلاء الموظفين وغيرهم من المتعاملين من شركات ومؤسسات مع شركات التأمين وبالذات في دولة الامارات العربية المتحدة وعددهم (100) موظف ومتعامل وقد تم اختيار هؤلاء المستجيبين بطريقة عشوائية، وقد تم جمع المعلومات منهم من خلال استمارة أستبيان تشتمل على نحو (37) سؤال وفق مقياس ليكرت الخماسي. كما تم إجراء بعض المقابلات مع المدراء والخبراء والمختصين في قطاع التأمين بهدف تأكيد بعض الإجابات لبناء الاستراتيجيات في مواجهة المخاطر التأمينية ومتطلبات تعزيز التصنيف الائتماني لشركات التأمين.

5.1- فرضية البحث:

يقوم البحث الحالي على اختبار ثلاث فرضيات مفادهما:

1.5.1- الفرضية الاولى (H_{O1}): أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التأمينية في التصنيف الائتماني لشركات التأمين".

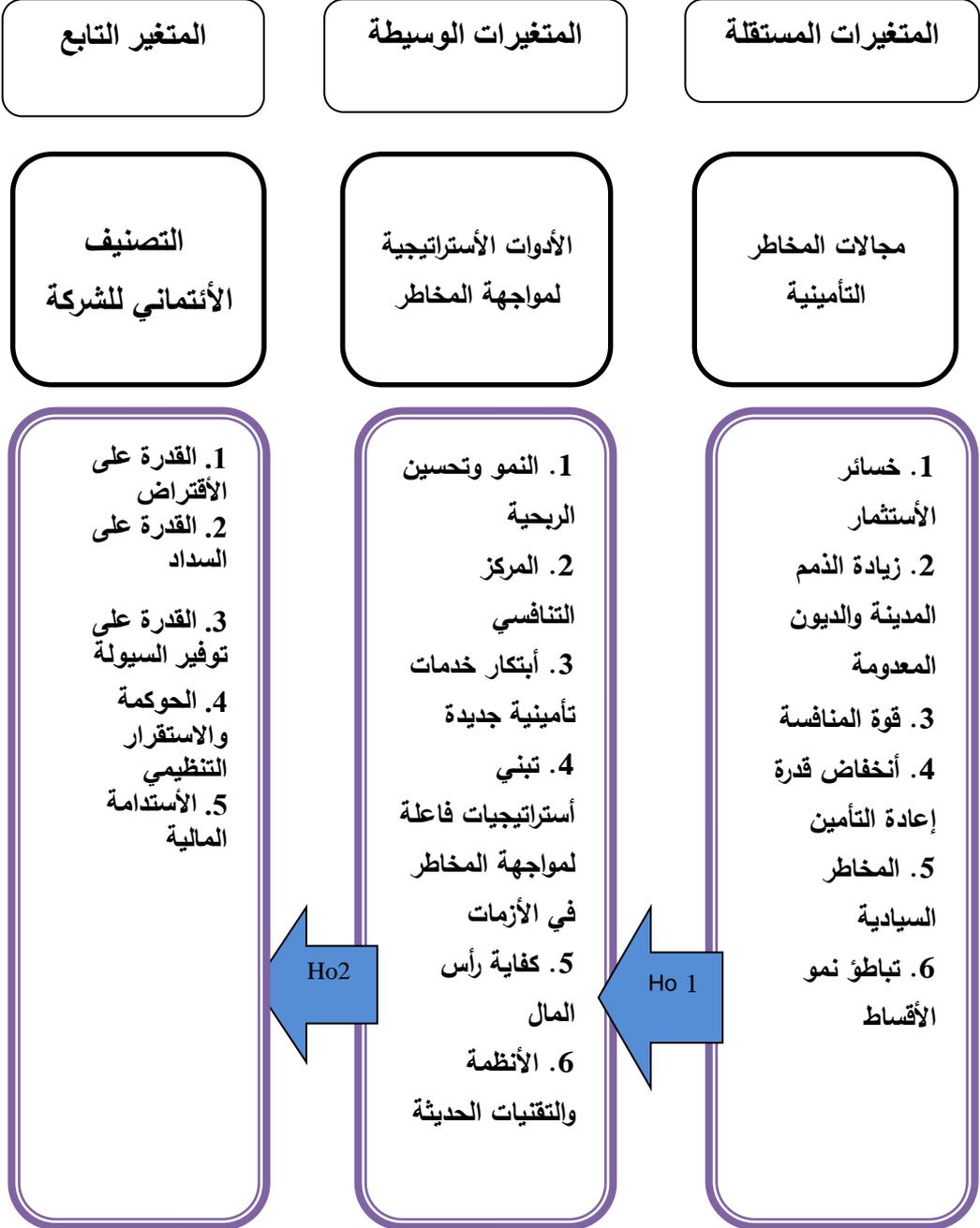
2.5.1- الفرضية الثانية (H_{O2}): أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للأدوات الاستراتيجية لمواجهة المخاطر في تعزيز التصنيف الائتماني لشركات التأمين".

3.5.1- الفرضية الثالثة (HO₃): أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التأمينية في تحديد واختيار الأدوات الاستراتيجية لمواجهة المخاطر لشركات التأمين."

6.1- النموذج الافتراضي للدراسة ووصف متغيرات الدراسة:

أشتمل النموذج الافتراضي للبحث على تحديد ثلاث مجموعات من المتغيرات، تمثلت المجموعة الأولى بالمؤشرات (المقاييس) التي تقيس المتغير المستقل وهي ستة متغيرات مستقلة لقياس المخاطر التأمينية المختلفة، أما المجموعة الثانية فقد شملت المؤشرات (المقاييس) التي تقيس المتغير الوسيط والذي يمثل الأدوات الاستراتيجية لمواجهة المخاطر التأمينية وهي ستة متغيرات وسيطة بوصفها تمثل أدوات استراتيجية لمواجهة المخاطر المختلفة والتقليل من آثارها السلبية على التصنيف الائتماني الذي أما المجموعة الثالثة فهي تمثل المتغير التابع حيث تسعى معظم شركات التأمين الى تحسينه وتعزيزه وتطويره بوصفه هدفً استراتيجيا لها يضمن لها الاستقرار المالي ويعزز من قدرتها على النمو والاستدامة المالية، وقد تم قياسه من خلال خمسة مؤشرات (مقاييس) رئيسية والشكل التالي يوضح العلاقة بين هذه المتغيرات. (Booth, A., & de Bruin, B. (2019).، Zhang, 2019)

مخطط يوضح النموذج الافتراضي للبحث



7.1- التعريفات الإجرائية:

1.7.1- التصنيف الائتماني: درجة الملاءة أو درجة الجدارة حيث يمثل مستوى الصلاحية أو الأهلية للحصول على قروض ، بحيث يعكس مدى إمكانيات الشركة أو الشخص أو الدولة المالية، ومدى ائتمانها على القرض وقدرتها المالية على تسديده، ويؤخذ بنظر الاعتبار السجلات الخاصة بالشخص أو الشركة أو الدولة وتصرفها وسلوكها في الماضي بالنسبة إلى قيامها بتسديد ديونها.

2.7.1- المخاطرة التأمينية: إمكانية التعرض إلى الخسارة أو الضرر أو المجازفة، وعليه فإنها تتضمن احتمالية حصول أحداث غير مرغوب فيها في أنشطة وأعمال التأمين المتنوعة.

3.7.1 - استراتيجية مواجهة المخاطر: وهي مجموع من الأدوات التي يمكن للشركات استخدامها في مختلف الظروف كأطار متنوع وفاعل لمواجهة سيناريوهات متعددة عند من المخاطر التأمينية، أي أنها أسلوب للتحسب في إدارة المستقبل بطريقة احترافية ولفقادي الصدمات السلبية المؤثرة.

4.7.1- إجمالي الأقساط المكتوبة (GPW) Gross Written Premium: إجمالي الأقساط (المباشرة والمفترضة) المكتوبة من قبل شركة التأمين قبل الخصومات الخاصة بإعادة التأمين والعمولات المتنازل عنها.

8.1- خلاصة نتائج التصنيف الائتماني لبعض شركات التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي:

يوضح الجدول التالي نتائج التصنيف الائتماني لبعض شركات التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي، (S&P Rating:2021):

جدول رقم (1)

مستوى التصنيف الائتماني للشركات عينة البحث

GCC Insurance Compaies Samples				
	Country	Company Name	Rating	year
1	Kuwait	Gulf Insurance Company KSCC	A-	2021
2	Qatar	Qatar Insurance Company	A	2021
3	UAE	Al Fujairah National Insurance Company PSC	BAA1	2021
4	Oman	Oman Insurance Company PSC	A	2021
5	Qatar	Qatar Islamic Insurance Group Q.P.S.C.	A-	2021
6	UAE	Abu Dhabi National Insurance Company PSC	A	2021
7	Qatar	Al-Khaleej Takaful Insurance Co. Q.P.S.C.	BBB	2021
8	UAE	Al Buhaira National Insurance Company PSC	BB+	2021
9	UAE	Al Dhafra Insurance Company PSC	B++	2021
10	UAE	Damaan Islamic Insurance Company "Beema" (Q.S.C.C)	A3	2021
11	Kuwait	Al Ahleia Insurance Company KSCC	A-	2021
12	Qatar	Sharq Insurance LLC	BBB	2021
13	UAE	Dubai Insurance Company PSC	A-	2021
14	UAE	Dubai Insurance Company PSC	A-	2020
15	KSA	Saudi Arabian Insurance Company BSC	B++	2020
16	Bahrain	Bahrain National Insurance Co. BSC	B++	2020
17	Bahrain	Bahrain Kuwait Insurance Company BSC	A-	2020
18	Kuwait	Kuwait Insurance Company KSCC	A-	2020
19	UAE	Boubyan Takaful Insurance Company KSC	BAA3	2020

يتضح من الجدول أعلاه مايلي:

1. أن عدد الشركات التي تمثل عينة البحث حيث بلغت (19) شركة موزعة ولها تصنيفات أئتمانية في دول مجلس التعاون الخليجي والتي حصلت على التصنيف الأئتماني والذي تم ترتيبه حسب أسبقية السنوات من عام 2021.
2. أن معظم شركات التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي تسعى للحصول على تصنيف أئتماني من إحدى وكالات التصنيف الأئتماني الدولية بهدف تعزيز قدراتها التمويلية المتعددة.
3. تراوحت تصنيفات هذه الشركات من مستوى عالي A3 الى مستوى متوسط B++.
4. يتضح من الجدول اعلاه الشركات التأمين في دولة الامارات العربية المتحدة والكويت وقطر قد حصلت على أفضل التصنيفات الأئتمانية مقارنة بالتصنيفات الأئتمانية للشركات في البحرين والسعودية وعمان.
5. معظم هذه الشركات تعمل في بيئة اقتصادية مستقرة نوعاً ما.
6. في ضوء التصنيفات الأئتمانية لهذه لشركات فان الشركات التي تتمتع بتصنيف عالي A3 و BBB أو BAA3 تتمتع بقدرة عالية على الاقتراض بشروط ميسرة وبالتالي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية وتحسين مركزها المالي.

9.1- أجمالي الأقساط المكتوبة (GPW) Gross Written Premium في

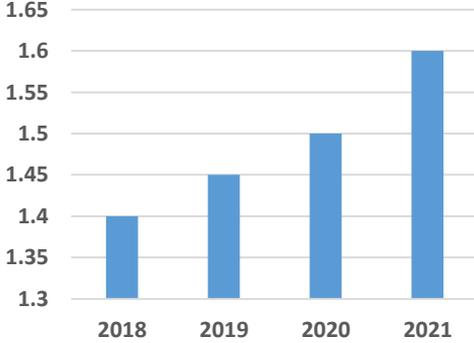
دول المجلس التعاون الخليجي:

توضح المخططات البيانية التالية مستوى التطور الذي حصل في الاكتتاب لشركات التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي أي اتجاهات قطاع التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2018 والمتوقع لعام 2021 والذي يوضح ان هناك تطورا في اصدار وثائق التأمين وتقديم منتجات تأمينية متنوعة بحيث تمكنت معظم الشركات في هذه الدول من الاستمرار والنمو في توليد الايرادات وممارسة أنشطتها التأمينية في ظل الظروف الاقتصادية والصحية ومنها في ظل جائحة كوفيد 19.

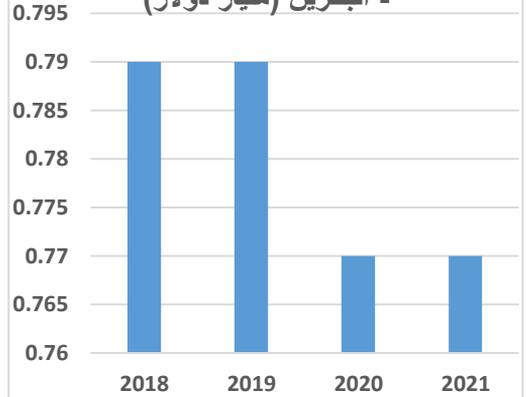
حيث أن قطاع التأمين في كل من الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت قد حقق نموا في عمليات الاكتتاب وتقديم الخدمات التأمينية خلال السنوات 2018-2021 ، إلا أن قطاع لتأمين في كل من مملكة البحرين وسلطنة عُمان قد حقق انخفاضا في أجمالي الأقساط المكتوبة (Gross Written (GWP Premium) والذي يمثل إجمالي الأقساط (المباشرة والمفترضة) المكتوبة من قبل شركة التأمين قبل الخصومات الخاصة بإعادة التأمين والعمولات المتنازل عنها. يشمل أقساط إضافية و / أو عائد. كتابي لا يعني التحصيل ، ولكن إجمالي قسط البوليصا يتم تحصيله اعتبارًا من تاريخ إصدار الوثيقة ، بغض النظر عن خطة السداد.

لذلك يمكن الاستنتاج من خلال تحليل الترابط بين المركز المالي للحكومة والتصنيف الائتماني لها وبين التصنيف الائتماني لشركات التأمين فيها حيث انه في ظل أزمة الجائحة أن مملكة البحرين وسلطنة عُمان قد تأثرت أنشطتها الاقتصادية والتأمينية بدرجة ملحوظة من خلال العديد من المؤشرات الاقتصادية، وهذا قد أدى بالنتيجة الى انخفاض في أجمالي الأقساط التي تم الاكتتاب بها (وثائق التأمين المصدرة)، وكما يتضح ان دولة الامارات العربية المتحدة هي الأكثر استقراراً مقارنة ببقية دول مجلس التعاون الخليجي سواء من حيث النشاط الاقتصادي على المستوى الكلي أو على مستوى نشاط شركات التأمين فيها حيث بلغت قيمة النشاط التأميني للشركات العاملة في الدولة نحو (12) مليار دولار طيلة السنوات قيد الدراسة، ويعود السبب في ذلك الى توفر الرؤية والاستراتيجية المتكاملة في الادارة الاقتصادية للبلد وتوفير الركائز الأساسية لتحقيق التوازن الاستراتيجي بين البعد الاقتصادي والصحي طيلة الازمة والسنوات 2018-2021 وهذا ما شجع الدولة على صياغة استراتيجية شاملة للخمسين سنة القادمة حتى العام 2071 وهذا يدل على صواب التوجه الاستراتيجي للقيادة في هذا البلد.

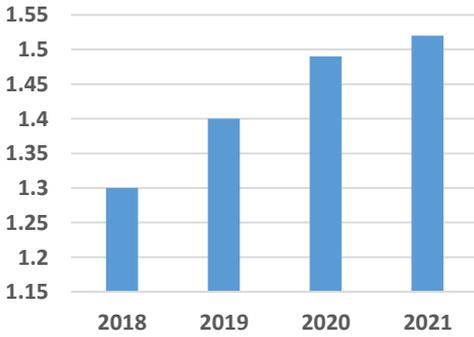
تطور إجمالي الأقساط المكتوبة
GWP- الكويت (مليار دولار)



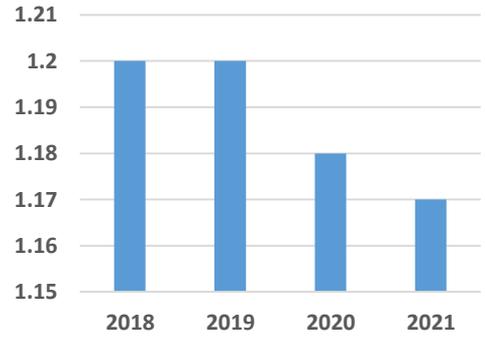
تطور إجمالي الأقساط المكتوبة GWP
- البحرين (مليار دولار)



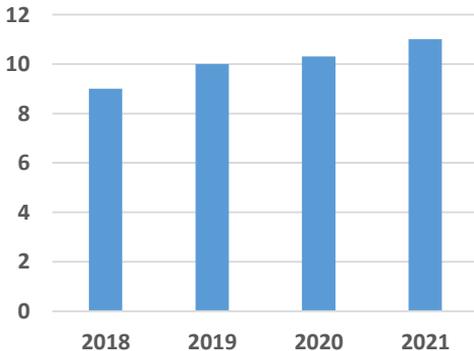
تطور إجمالي الأقساط المكتوبة GWP
- قطر (مليار دولار)



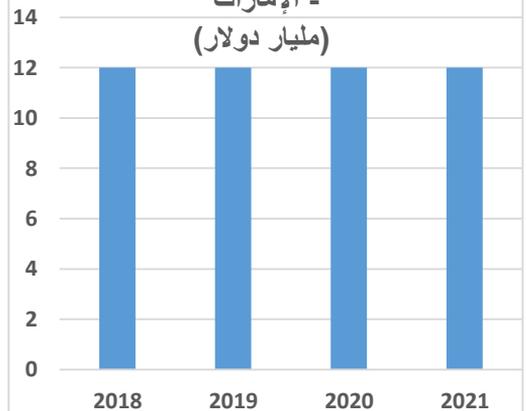
تطور إجمالي الأقساط المكتوبة GWP
- عُمان (مليار دولار)



تطور إجمالي الأقساط المكتوبة GWP
- السعودية (مليار دولار)



تطور إجمالي الأقساط المكتوبة GWP
- الإمارات (مليار دولار)



2- الفصل الثاني : الإطار النظري

يتناول الفصل الحالي مناقشة وعرض أهم المحاور النظرية للمخاطر التأمينية والتصنيف الائتماني ومفهوم التأمين وأهميته، بالإضافة استعراض أهم المخاطر التأمينية التي واجهتها شركات التأمين خلال الفترة الاخيرة، ، كما سيتصدى هذا الفصل الى الأدوات الأستراتيجية التي يمكن أن تتبناها هذه الشركات للتصدي للمخاطر التأمينية وكيفية تقليل آثارها السلبية، وسيعرض هذا الفصل الى عرض موجز الى دور التقنيات الحديثة في تعزيز التصنيف الائتماني في ظل الأزمات ومنها الأزمة الصحية والأقتصادية التي تعرضت لها دول العالم نتيجة تفشي كوفيد 19 وذلك من خلال تمكين الشركات في تقديم خدماتها التأمينية للمجتمع.

1.2- مفهوم التأمين وأهميته:

يقصد بالتأمين أصلاً بأنه نظام اجتماعي يهدف الى تكوين احتياطي لمواجهة الخسائر غير المؤكدة التي يتعرض لها رأس المال عن طريق نقل عبء الخطر من شخص واحد الى عدة أشخاص أي أنه نظام يصمم لتخفيض ظاهرة عدم التأكد للخسائر المالية عن طريق نقل عبء الخطر (مصعب، 6:2012).

أما من الناحية القانونية فالتأمين هو "وسيلة لتعويض الفرد عن الخسائر المالية التي تحل به نتيجة وقوع خطر معين، وذلك بواسطة توزيع الخسارة على مجموعة كبيرة من الأفراد يكونون جميعهم معرضين لنفس الخطر، وذلك بمقتضى اتفاق سابق"، (عبدربه، 24:2006).

ويعرف التأمين من الناحية الأقتصادية بأنه " أداة لتقليل الخطر الذي يواجهه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة لنفس الخطر (كالسيارة المنزل، المستودع،....)، لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية، من ثم يمكن لكل صاحب وحدة الأشتراك بنصيب منسوب لذلك الخطر". (عز الدين صلاح، 2008: 14-15).

والتأمين وسيلة لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها الإنسان في كيانه أو أمواله أثناء فترة حياته في سبيل التخفيف من وطأتها. جوهر هذه الوسيلة هو التعاون الذي يتحقق باشتراك الأشخاص المعرضين لذات الخطر في مواجهة الآثار التي تنجم عن تحقيقه بالنسبة لبعضهم، وذلك بدفع كل منهم الاشتراك أو القسط، وتُجمَع المبالغ المُتحصَّلة ثم تُوزَع على من تحلُّ بهم الكارثة.

ولذلك يتضح أن التأمين عملية منهجية ومتكاملة تهدف الى توزيع الاخطار والخسائر المالية على أطراف متعددة بهدف توزيع الضرر على اكثر من جهة ولضمان عدم تحمل فرد واحدة قيمة الخسائر والاضرار المالية ولضمان المحافظة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمستفيدين أي أنه يقوم على فلسفة التعاون.

أما من أهمية التأمين، فالتأمين دور أساسي حيث يقوم بعدة وظائف اجتماعية ونفسية واقتصادية ومنها (طفياني، دون ذكر السنة:73).

1. من الناحية الاجتماعية: أن التأمين يستند على مفهوم التعاون بين الافراد والشركات بهدف ضمان خطر معين، حيث يقوم كل منهم بدفع قسط أو اشتراك لتغطية الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها أي واحد منهم، وتبرز هذه الوظيفة للتأمين في تشريعات العمل، والتأمينات الاجتماعية وما يترتب على ذلك في تأسيس مؤسسات متخصصة للتعويض عن الأمراض والحوادث المهنية وغير ذلك.

2. من الناحية النفسية: وتمثل هذه الأهمية في توفير الأمان وأزالة الخوف من فكر المؤمن له من الأخطار التي قد يتعرض لها، ولكي يشعر بالطمأنينة على مستقبله ومستقبل نشاطاته فإنه يلجأ الى التأمين على تلك النشاطات، الأمر الذي يجعله يتحلى بروح المسؤولية ويتخلص بذلك من المخاوف التي قد يتعرض لها، كما فكرة التأمين يمكن أن تتجاوز المؤمن له وينتفع منها الغير.

3. من الناحية الاقتصادية: حيث يمثل التأمين أحد أساليب الأذخار الأساسية وذلك عن طريق تجميع رؤوس الأموال من الأقساط وأشتراكات المؤمن لهم والذي مصدر رئيسي لتغطية نتائج المخاطر التي يتعرضون لها، وأن هذا الرصيد يوظف في فرص

أستثمارية تحقق عوائد معينة، وذلك لأن الأخطار لا تتحقق دائماً وحتى وأن حدثت فأنها لن تحدث جميعها في يوم واحد.

2.2- مفهوم المخاطر التأمينية:

تعرف المخاطرة وفقاً لقاموس (Webester) بأنها: إمكانية التعرض إلى الخسارة أو الضرر أو المجازفة، وعليه فإنها تتضمن احتمالية حصول أحداث غير مرغوب فيها". والمخاطرة أيضاً هي "احتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة، فإذا كانت هناك احتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطرة عالية أيضاً أما إذا كانت الاحتمالية منخفضة فان درجة المخاطرة ستكون منخفضة أيضاً". ويقصد بالمخاطرة كذلك بأنها "إمكانية الحصول على عائد فعلي مختلف عن العائد المتوقع، وهي تشير إلى أن هنالك تقلباً في عوائد الاستثمار" وهي كذلك "درجة تقلب العوائد في المستقبل، فالأسم ذات المخاطر المرتفعة ينبغي أن تكون عوائدها مرتفعة وذلك لكي تعوض المستثمر عن حالة عدم التأكد من إيراداته المستقبلية" (Babu,2021).

ويرى "weston" أنه يقصد بالمخاطرة Risk "هي الفرصة في حدوث بعض الحالات غير المفضلة أو المرغوبة. ويتفق مع مفهوم "weston" للمخاطرة كل من "Campsey & Brigham" حيث يشيران إلى أنه يقصد بالمخاطرة "بكونها فرصة ظهور أو تحقق بعض الأحداث غير المرغوبة، وأنها تشير إلى احتمالية أن العوائد المستقبلية الفعلية تكون أقل من العوائد المتوقعة". ولذلك فانه لابد من تقييم وتحليل المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات وذلك من اجل ضمان الاستمرارية وتقليل الآثار السلبية لها. (Sevim, Yildiz, & Dalkiliç, 2016). وبشكل عام تقسم المخاطرة الى:

1.2.2 - المخاطرة النظامية : Systematic Risk

ويطلق على هذا النوع من المخاطرة النظامية تسميات متعددة منها ،مخاطرة السوق (Market Risk) ،والمخاطرة غير القابلة للتوزيع (Undiversifiable Risk) ،والمخاطرة العادية (Ordinary Risk).

ويقصد بالمخاطرة النظامية بأنها "ذلك الجزء من التغيرات الكلية في العائد والتي تنتج من خلال العوامل المؤثرة على أسعار الأوراق المالية بشكل عام، فالتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية هي مصادر للمخاطرة النظامية". وتعرف المخاطرة النظامية كذلك بأنها "تلك المخاطر التي تؤثر بعدد كبير من الموجودات ،وتتباين درجة التأثير في هذه الموجودات". وبهذا الصدد فإنه يمكن التمييز بين المخاطرة النظامية وغير النظامية من خلال مؤشرات النشأة والقياس وحيث تنشأ المخاطرة النظامية من :.(Löffler, 2019).

- تنشأ من عوامل عامة تؤثر على جميع الشركات في السوق.
- لا يمكن إزالتها بالتنوع ولكن يمكن تعديلها.
- تقاس بمعامل بيتا.

2.2.2 - المخاطرة غير النظامية: Unsystematic Risk

يطلق على المخاطرة غير النظامية تسميات متعددة منها المخاطرة التي يمكن تجنبها (Avoidable Risk) ،والمخاطرة القابلة للتوزيع (Diversifiable Risk)، والمخاطرة الخاصة (Specific Risk) ،وتعرف المخاطرة غير النظامية بأنها "ذلك الجزء من المخاطرة الكلية والتي تكون فريدة أو خاصة بالشركة أو بالصناعة. وتنشأ المخاطرة غير النظامية من:

- تنشأ عن عوامل متميزة وفريدة خاصة بالشركة ويقتصر تأثيرها على الشركة ذاتها.
- يمكن إزالتها أو تقليل آثارها السلبية من خلال فلسفة التنوع.
- تقاس بمعامل التباين.

3.2.2 - المخاطرة الكلية: Total Risk

يقصد بالمخاطرة الكلية على أنها "التباين الكلي في معدل العائد على الاستثمار في الأوراق المالية، أو في أداة استثمارية أخرى".
وتعرف المخاطرة الكلية "على أنها فرصة حدوث بعض الأحداث والوقائع غير المفضلة" وغالباً ما تنجم المخاطرة الكلية عن حاصل جمع قيمة المخاطرة النظامية مع المخاطرة غير النظامية.

4.2.2 - مصادر المخاطرة النظامية:

- مخاطر القوة الشرائية Purchasing Power Risks ويقصد بهذا النوع من المخاطرة بكونها "عدم كفاية العوائد المستقبلية المتحققة عن الاستثمار في إمكانية الحصول على السلع والخدمات والتي يمكن الحصول عليها بالأسعار الحالية"
 - مخاطرة معدل الفائدة Interest Rate Risk وتعرف هذه المخاطرة بأنها "التقلبات الناجمة في عوائد الأدوات الاستثمارية نتيجة للتغيرات الحاصلة في مستويات معدلات الفائدة"
 - مخاطرة السوق Market Risk: وتمثل ذلك الجزء من المخاطرة التي تتعرض له الأدوات الاستثمارية نتيجة لأحداث وظروف يتعرض لها سوق الأوراق المالية والتي لا يمكن تفاديها أو تجنبها من خلال التنويع
- ### 5.2.2 - مصادر المخاطرة غير النظامية:

- مخاطر الإدارة Management Risks : تنشأ هذه المخاطرة نتيجة قرارات خاطئة في مجال الإنتاج أو التسويق أو الاستثمار.
- مخاطر الصناعة Industrial Risks: تنجم هذه المخاطرة عن ظروف تتعلق بالقطاع الصناعي، كوجود صعوبة في توفير المواد الأولية اللازمة للعمليات الإنتاجية، أو وجود خلافات مستمرة بين الإدارة والعاملين
- مخاطر الدورات التجارية الخاصة: Special Trade Cycle Risks وهي الدورات التجارية ذات التأثير المحدد على صناعة أو منشأة معينة

• مخاطر التوقف عن سداد الالتزامات Default Risks: وتتشأ هذه المخاطر نتيجة للتغير الحاصل في سلامة المركز المالي للمنشأة ، أما الخطر فهو ظاهرة او حالة معنوية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية مما يترتب عليه حالة من الشك أو الخوف أو عد التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين (العمرى،:72012)، وبالتالي فالخطر يمثل حادث محتمل الوقوع لايتوقف على أرادة أي من الطرفين. وقد يتم تبني العديد من الاستراتيجيات للتعامل مع هذه الاخطار ومنها تحاشي او تقادي المخاطرة، أو تقليل المخاطرة من خلال أما منع المخاطرة أو التحكم فيها من خلال برامج السلامة والتدابير المتعدد التي تقلل من الخسائر، كما يمكن تحويل المخاطرة من شخص الى آخر اكثر استعداداً لتحمل المخاطرة، واخيراً يمكن اتسام المخاطرة عندما يتم احتمال الخسارة من فرد لأى مجموعة.

3.2-أنواع المخاطر التأمينية :

في ضوء الدراسة التي اجرتها (2021) S&P Global Ratings حول المخاطر التأمينية التي تواجهها شركات التأمين العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2018-2021 فقد تمت الاشارة الى الجوانب التالية ذات الصلة بالمخاطر ومنها:

- تظل المخاطر الاقتصادية و / أو السياسية مرتفعة إلى حد ما في الكويت والمملكة العربية السعودية ، ومرتفعة في البحرين وسلطنة عمان.
- تستفيد أسواق التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي عادةً من مخاطر المنتجات المنخفضة والنمو المرضي وتوقعات الأرباح.
- عادة ما تتعلق المخاطر الرئيسية بالتقلبات المحتملة في الأرباح ورأس المال الناجم عن التعرض للأصول عالية المخاطر والمنافسة الشديدة.
- نلاحظ أيضاً أن معظم أسواق التأمين في المنطقة مزدهمة ومركزة ، حيث تدر أكبر خمس شركات تأمين أكثر من 60% من إجمالي الأرباح وإجمالي الناتج المحلي.

ومن أبرز المخاطر التي توجهها هذه شركات التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي مايلي:

1.3.2- خسائر الاستثمار:

دفعت العائدات المنخفضة على الودائع النقدية بعض شركات التأمين إلى زيادة تعرضها للأسهم أو غيرها من الأصول عالية المخاطر. على الرغم من تعافي الأسواق المالية في النصف الثاني من عام 2020 ، فإن عودة التقلبات المحتملة في أسواق رأس المال قد تؤدي إلى إضعاف ظروف الائتمان لشركات التأمين في عام 2021 ، لا سيما إذا رفعت البنوك المركزية تدابير التحمل تدريجياً في وقت لاحق من هذا العام، (وهذه يكون تأثيرها على شركات التأمين عالية).

2.3.2- زيادة الذمم المدينة والمشطوبات:

من المتوقع أن تظل التحصيلات المتميزة بطيئة لأن العديد من الشركات تؤخر مدفوعاتها في محاولة للبقاء على قيد الحياة. من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى زيادة في الذمم المدينة وعمليات الشطب ، مما يزيد من الضغط على السيولة وجودة الأصول ، وبالتالي شروط الائتمان لشركات التأمين ، من وجهة نظرنا (تأثيرها على شركات التأمين متوسطة).

3.3.2- نتائج اكتتاب منخفضة وضعيفة:

على الرغم من عدد المطالبات القليلة في عام 2020 ، بسبب القيود المفروضة على الحركة والمطالبات المتعلقة بالوباء التي لم تتم تغطيتها بموجب معظم السياسات ، فإن زيادة المنافسة واستئناف العلاج الطبي غير الضروري قد يتسبب في ارتفاع المطالبات إلى مستويات طبيعية أكثر ، وبالتالي ، يؤدي إلى ضعف ولكن لا يزال نتائج الاكتتاب المربحة في عام 2021. في حين أن مطالبات توقف العمل (BI) المتعلقة بـ COVID-19 لا يتم تناولها عادةً بموجب سياسات الملكية ، ما زلنا نتوقع دفعات أعلى من المتوقع في عام 2021 فيما يتعلق بالمطالبات في عام 2020 ،

مما يؤثر بشكل أكبر على الأرباح (وهذه يكون تأثيرها على شركات التأمين من منخفضة الى متوسطة).

4.3.2- انخفاض قدرة إعادة التأمين:

أدت قدرة إعادة التأمين المنخفضة في المنطقة إلى زيادات قوية في أسعار الفائدة ونتوقع أن يستمر ذلك في عام 2021. وعلى الرغم من أن هذا سيفيد شركات إعادة التأمين على مستوى أعلى والأرباح ، إلا أنه قد يزيد من الضغط على هوامش التأمين الأولية لشركات التأمين. كما يمكن أن يؤدي التحول المحتمل إلى شركات إعادة التأمين ذات التصنيف المنخفض أو غير المصنفين بحثاً عن معدلات أقل إلى زيادة مخاطر الائتمان. (وهذه يكون تأثيرها على شركات التأمين من منخفضة الى متوسطة)

5.3.2- تباطؤ نمو الأقساط:

أدى ضعف النشاط الاقتصادي إلى إذكاء المنافسة ، لا سيما في خطوط السيارات والطبية ، والتي تشكل معاً أكثر من 60% من إجمالي أقساط التأمين المكتتبه على غير الحياة (GWP) في كل سوق. على الرغم من أننا نتوقع تعافياً اقتصادياً في عام 2021 ، نظراً لارتفاع أسعار النفط وإطلاق لقاح COVID-19 في المنطقة ، فإن الانخفاض في عدد السكان والضغط المستمر في القطاعات الرئيسية مثل العقارات والتجزئة والضيافة سيعيق نمو GWP . يمكن أن يكون للانفاق الاستهلاكي المنخفض أيضاً آثار قصيرة المدى على الطلب على السياسة غير الإلزامية (وهذه يكون تأثيرها على شركات التأمين من منخفضة الى متوسطة).

6.3.2- المخاطر السيادية: (Cheikh, Hmiden, Zaied, & Boubaker, 2020)

يمكن أن تؤدي الظروف الاقتصادية الضعيفة وجودة الائتمان السيادي إلى زيادة تقييد الجدارة الائتمانية لشركات التأمين في البلدان ذات التصنيف السيادي المنخفض نسبياً ، مثل البحرين وعمان (وهذه يكون تأثيرها على شركات التأمين منخفضة)

4.2 - مفهوم التصنيف الائتماني: Credit Rating

التصنيف الائتماني هو درجة الملائمة أو درجة الجدارة، وهو تحليل أو تقدير تقوم به إحدى وكالات التصنيف الائتماني الدولية المتخصصة لمعرفة قدرة وأهلية طرف ما على الاقتراض، وعلى سداد الدين. يعتبر التصنيف الائتماني بمثابة هوية ومقياس لتقدير مدى قدرة الجهة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المقرضين.

وهو تصنيف كمي للجدارة الائتمانية للمقترض بشكل عام، أو ما له علاقة بدين محدد أو التزام مالي، كما يمكن أن يتم تحديد التصنيف الائتماني لأي كيان يحاول أن يقرض الأموال، سواءً كان فرد، مؤسسة، دولة، سلطة إقليمية، أو حكومة ذات سيادة، بالإضافة إلى أنه يتم تصنيفه بواسطة إحدى وكالات التصنيف الائتماني الدولية.

كما أن التصنيف الائتماني يمثل مستوى صلاحية أو أهلية شخص للحصول على قروض أو جدارة شركة أو حتى دولة للحصول على قروض، بحيث يعكس مدى إمكانيات الشركة أو الشخص أو الدولة المالية، ومدى ائتمانهما على القرض وقدرتها المالية على تسديده، ويؤخذ بنظر الاعتبار السجلات الخاصة بالشخص أو الشركة أو الدولة وتصرفها وسلوكها في الماضي بالنسبة إلى قيامها بتسديد ديونها. (Rafailov, 2020)

ويستدل مما تقدم بأن التصنيف الائتماني أو الجدارة الائتمانية بأنه "درجة تظهر حكم وكالات التصنيف الائتماني العالمية على مدى قدرة دولة أو مؤسسة ما على سداد ديونها" فمعنى تصنيف ضعيف أن هناك احتمالاً بالآبلا يستطيع المدين الوفاء بالتزاماته، أما التصنيف المرتفع فيعني استبعاد الاحتمال. ويسهل التصنيف المرتفع على الحكومات والشركات الحصول على تمويل وقروض سواء من الأسواق الداخلية أو الخارجية. وتتم عملية التصنيف بناء على معايير اقتصادية ومحاسبية معقدة أهمها الربحية، ثم الموجودات أو الأصول، والتدفقات المالية التي توضح الوضع المالي للمؤسسة، ومن الجدير بالذكر ان التصنيف الائتماني يضيف قيمة للمؤسسة (Parlour & Rajan, 2019) كونه يعز الثقة في مصداقية بياناته وتقاريرها.

5.2- أنواع التصنيف الائتماني:

تتعدد أنواع التصنيف الائتماني سواء من حيث الفترة الزمنية فهو تصنيف ائتماني طويل الأجل Long Term Credit Rating وتصنيف ائتماني قصير الأجل Shor Term Credit Rating ، أما الأنواع التي تركز على الأداة فهي متعددة منها التصنيف الائتماني السيادي والتصنيف الائتماني للمصارف وتصنيف القوة المالية لشركات التأمين، وتُظهر درجة التصنيف الائتماني مدى قدرة دولة أو مؤسسة ما على خدمة ديونها (الفوائد والأقساط المترتبة عليه) في ظل الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية بشكل كامل وفي الوقت المحدد، فيعني التصنيف الائتماني المرتفع قدرة الدولة أو المؤسسة على الإيفاء بالتزاماتها، فيما يعني المنخفض وجود احتمال أن لا تستطيع الدولة الوفاء وتعتمد وكالات التصنيف الائتماني الدولية الرموز التالية حيث تستعمل وكالات التصنيف رموزا لوصف الجدارة الائتمانية تبدأ من AAA كأعلى تصنيف ائتماني نزولا للتصنيفات الأقل جدارة عبر الحروف (AA , A , BBB , وهكذا، كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم ((2))

رموز التصنيفات من قبل وكالات التصنيف الائتماني الدولية

الرموز المستعملة من قبل وكالات التصنيف			
الوصف	موديز	فيتش	S&P
الأكثر أمانا	Aaa	AAA	AAA
جدارة ائتمانية عالية	Aa1	AA+	AA+
	Aa2	AA	AA
	Aa3	AA-	AA-
جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية	A1	A+	A+
	A2	A	A

	A3	A-	A-
جدارة ائتمانية متوسطة إلى أقل من متوسطة	Baa1	BBB+	BBB+
	Baa2	BBB	BBB
	Baa3	BBB-	BBB-
غير استثمارية	Ba1	BB+	BB+
	Ba2	BB	BB
	Ba3	BB-	BB-
مخاطرة	B1	B+	B+
	B2	B	B
	B3	B-	B-
مخاطرة عالية	Caa1	CCC+	CCC
	Caa2	CCC	
	Caa3	CCC-	
	Ca		
متعثرة	C		
			DDD
			DD
		D	D

6.2- أهمية التصنيف الائتماني:

وتكمن أهمية الحصول على تصنيف ائتماني أعلى في التأثير في مستوى الفائدة التي يتوجب على مصدر الديون دفعها، فكلما ارتفع التصنيف الائتماني كلما أنخفض مستوى الفائدة، وكلما أنخفض التصنيف الائتماني كلما زاد سعر الفائدة التي يتطلب دفعها من قبل الجهة المصدرة. وتكمن أهمية الحصول على تصنيف ائتمان عالي

سوف يساهم في زيادة عدد المستثمرين الذين يرغبون في شراء إصدار دين معين، وذلك نظرا لأن العديد من المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار لا تستثمر إلا في أدوات الدين ذات الجدارة الائتمانية المرتفعة لذلك فإن انخفاض التصنيف لإصدار معين يعني بالضرورة انخفاض الإقبال عليها وصعوبة تغطيتها، نظرا لعزوف هذه الصناديق والمؤسسات المالية عن شرائها عن شرائها (Alkhalaf, Jaber, Boughaci, & Ismail, 2021).

ويمكن تحديد أهمية الحصول على تصنيف أئتماني بالآتي:
أمكانية الحصول على اسعار فائدة منخفضة.

1. الحصول على شروط سداد ميسرة.
2. الحصول على فترة زمنية طويلة للسداد.
3. أقبال المستثمرين على الأكتتاب في أسهم هذه الشركات.
4. سهولة إصدار صكوك أو سندات متقبلة.
5. تعزيز ثقة الممولين الآخرين بقدرة الشركة على السداد والوفاء بالتزاماتها.
6. سهولة الحصول على قروض وموارد تمويل إضافية من مؤسسات تمويل محلية ودولية.
7. يعكس مستوى الجدارة أو الملاءة المالية التي تمتلكها الشركة.
8. قد يؤدي الى زيادة القيمة السوقية لأسهم هذه الشركات في السوق المالي.
9. قد يعزز من مركزها التنافسي فس الاسواق التي تعمل فيها.
10. يعزز من قدرتها في إقامة وتطوير الشراكات الاستراتيجية لها في مختلف المجالات.
11. يحقق قيمة مضافة للشركة.

7.2- أهم وكالات التصنيف الائتماني:

تقوم وكالات التصنيف الائتماني بشكل عام بتقييم المخاطر المتعلقة بإصدارات الدين سواء للشركات أو الحكومات (Kisgen, Nickerson, Osborn, & Reuter, 2019).

وتعد قدرة المصدر على الوفاء بتسديد فوائد الدين والأقساط المترتبة عليه أهم مؤشر للجدارة الائتمانية التي تبنى عليها التصنيفات من قبل هذه الوكالات. ويوجد العديد من وكالات التصنيف الائتماني حول العالم إلا أن هناك ثلاث شركات بالتحديد يطلق عليها الشركات الثلاث الكبرى وكلها شركات أمريكية المنشأ. وتعد قدرة المصدر على الوفاء بتسديد فوائد الدين والأقساط المترتبة عليه أهم مؤشر للجدارة الائتمانية التي تبنى عليها التصنيفات من قبل هذه الوكالات، وهناك ثلاث شركات رئيسية وهي. (Bradshaw,2020)

1. **S&P Global Ratings** وهي وحدة تابعة لشركة "ماكجرو هيل" المدرجة بسوق نيويورك، وسابقاً كانت تسمى تساندر آند بور.
2. موديز Moody's Investors Service
3. Fitch Ratings Inc.

وتسيطر كل من "S&P Global Ratings" و"موديز" على تصنيف أكثر من 80 % من إصدارات الدين حول العالم سواء للشركات أو الحكومات أو البلديات والحكومات المحلية فيما تعد "فيتش" أقل سمعة نسبياً، مقارنة بالشركتين الأخريين. وبالعموم، فإن الشركات الثلاث تسيطر على ما يراوح بين 90 و 95 % من سوق إصدارات الديون في العالم.

8.2- الأدوات الاستراتيجية لمواجهة المخاطر التأمينية وتحسين التصنيف الائتماني لشركات التأمين:

في ضوء العديد من الدراسات ونتائج الابحاث المتخصصة في الشؤون المالية والأقتصادية والتي حددت أهم الادوات ذات الطابع والبعد الاستراتيجي التي تضمن لأي مؤسسة أو شركة من اجل ضمان النمو في قطاع اعمالها والاستمرار فانه لا بد أن تتبنى العديد من الادوات الاستراتيجية التي تضمن تضمن لها تحقيق أهدافها وأولويتها الاستراتيجية وهذه معروفة للجميع منها الاستمرار في تحسين أدائها المالي

والاستراتيجي من خلال لعديد من المؤشرات المالية ذات الطابع الاستراتيجي ولعل أهمها تحسين المركز التنافسي في السوق وزيادة حجم الارياح وتقليل مستوى الانفاق غير المبرر تقليل حجم ومستوى المخاطر المالية والسوقية ومستوى الأبتكار وتطوير تقنياتها المتعددة في مجال تقديم خدمات.

وكما أشرت العديد من الدراسات فانه يمكن التعامل مع المخاطر من خلال تحاشي أو تقادي الخطر، تقليل المخاطر، تحويل المخاطر، أقتسام المخاطر ، وأخيراً الأحتفاظ بالمخاطر وتحمل نتائجها خاصة في ظل عدم القدرة على التعامل معها أو تقاديتها). (بلحودي، 2015)

لذلك فأن البحث الحالي قد أستعرض في ضوء نتائج هذه الدراسات والتجارب الميدانية للعديد من شركات التصنيف الأئتماني ومنها شركة S&P Ratings والتي تعتبرها في بعض الأحيان فرص لتعزيز تصنيف الشركات الأئتماني ومنها بأختصار مايلي:

1. زيادة مستوى النمو في مجال أعمال ومنتجات الشركة واصولها وتحسين مستوى الربحية باستمرار، وبالتأكيد فأن تحسين مستوى الربحية يتطلب تنفيذ إجراءات استراتيجية وتشغيلية متعددة، منها زيادة حجم وانواع الخدمات التأمينية، ترشيد وضغط الأنفاق، تقليل حجم الاستثمارات غير المربحة وذات المخاطرة العالية، تنمية وتطوير مهارات وقدرات الموارد البشرية وتحفيزها على الريادة والأبتكار.

2. تحسن المركز التنافسي للشركة في قطاع أعمالها اي في الاسواق التي تعمل فيها وهذا يتحقق من خلال مجموعة من العوامل الاستراتيجية ومنها زيادة الحصة السوقية، تحقيق مزايا تنافسية جديدة ومتطورة ويعصب على المنافسين تقليدها في الامد القصير، زيادة حجم المخصصات المالية للبحث والتطوير، الاستمرار في دراسة الاسواق والمنافسين وتحديد مستوى الفرص والمخاطر الحالية والمستقبلية. (Bae, (Kang, & Wang, 2015).

3. أبتكار خدمات (تأمينية) جديدة حيث أن الزبائن والمتعاملين يبحثون دائما عما هو جديد ومميز وغير مألوف سواء من حيث الخدمة أو عناصرها وما يرتبط بها من محفزات ومزايا جاذبة او من حيث طريقة واسلوب توفير وتقديم هذه الخدمات، ولذلك فالتميز والأختلاف عن الآخرين تمثل واحدة من الاستراتيجيات الفاعلة في هذا القطاع من الخدمات التأمينية. ولذلك أدركت العديد من شركات التصنيف الأتتماني أن بعض المنظمين في دول مجلس التعاون الخليجي يقومون بتقييم تأثير أسعار التأمين إذا تمت تغطية مخاطر الأوبئة. يمكن لشركات التأمين تطوير خدمات تأمين جديدة وخدمات غير متعلقة بالتأمين تغطي التغييرات في أنماط الحياة ، نظراً لأن عدداً أكبر من الأشخاص يعملون من المنزل.

4. تبني استراتيجيات فاعلة لمواجهة مخاطر الأزمات، وهذه تعد واحدة من أهم المهام والادوات التي تعزز قدرة الشركات في النمو والاستمرار وتحقيق مستويات من التطور في الاداء ، فعملية وضع سيناريوهات متعددة على الطاولة فيما يتعلق بأحتمالية حدوث مخاطر معينة يتم التوقع بها سوف يجنب الشركات ماحدث في عام 2020 عند ظهور ازمة كوفيد 19 والتي لم يتوقع أحد ان تكون آثارها السلبية بهذا المستوى على الوضع الاقتصادي للشركات والمجتمع وكذلك على الوضع الصحي والتي اقدت قدرة الدول والمجتمعات على تحقيق التوازن بين البعد الاقتصادي والبعد الصحي حيث بدأت في الاغلاقات للأنشطة الاقتصادية للمحافظ على الوضع الصحي مما حقق نتائج كارثية على الجانب الاقتصادي وهذه معروفة للجميع من زيادة مستوى البطالة وزيادة مؤشر الفقر وغير ذلك. ولذلك على الشركات أن تبتكر استراتيجيات متنوعة لمواجهة المخاطر في ظل الأزمات لتفادي النتائج السلبية.

5. كفاية رأس المال، حيث يعتبر { رأس المال إحدى الدعامات الأساسية للشركات سواء في مواجهة المخاطر والخسائر أو في تعزيز مركزها الائتماني وأشارت S&P Ratings الى أن حوالي 84% من شركات التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي تحافظ على كفاية رأس المال فوق مستوى الثقة "AAA" في نموذج رأس المال الخاص بنا ، مقارنة بحوالي 59% في جميع أنحاء أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا. ومع ذلك ، فإن الحجم الإجمالي لرأس مال معظم شركات التأمين صغير نسبيًا وبالتالي يمكن أن يتقلب بسرعة ، وكان النمو القوي ، أو الأحداث الفردية ، أو الخسائر المتراكمة من الأسباب الرئيسية لانخفاض احتياطات رأس المال لدى بعض شركات التأمين في السنوات الأخيرة.

6. زيادة الأتمتة والتوزيع الرقمي حيث أدى الوباء إلى تسريع تطور المبيعات الرقمية ومعالجة المطالبات في دول مجلس التعاون الخليجي. المزيد من الأتمتة والتركيز على منصات المبيعات الرقمية لتعويض تدابير التباعد الاجتماعي يمكن أن يسهل وصول العميل في المستقبل بسهولة ويسر الى الخدمات التأمينية التي تتعامل بها شركات التأمين، كما أن عمل الموظفين عن بعد في ادارة شؤون الشركات والتواصل مع المتعاملين من خلال هذه التقنيات ساهم بشكل ايجابي في المحافظ على الموارد البشرية من الاصابات وشجعهم على الابتكار وتحسين مستوى الخدمات المقدمة.

3- الفصل الثالث: تحليل النتائج وأختبار الفرضيات

يشتمل الفصل الحالي على عرض أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة من خلال التحليل الاحصائي للبيانات التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة وبأستخدام أستمارة الاستبيان وأختبارها من حيث الصدق والثبات وقد تم أختيار معاملات الارتباط بين المتغيرات التي يعتمد عليها الصدق التجريبي، بحيث بلغ معامل الارتباط

بين المتغيرات التي تم قياسها من خلال الاسئلة في استمارة الاستبيان نحو (0.98)، وهذا يوضح مدى دقة الاسئلة ووضوحها وفهمها من قبل المستجيبين بحيث لا تحتمل أي تأويل أو تفسير خاطيء.

1.3- منهج الدراسة:

أعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها منهجية البحث الوصفي الميداني التحليلي، فعلى صعيد البحث الوصفي، تم إجراء المسح المكتبي، والاطلاع على الدراسات النظرية والميدانية السابقة، والتي تشكل رافداً حيوياً للدراسة. أما على صعيد البحث الميداني التحليلي، فقد تم إجراء المسح الاستطلاعي لعينة محددة وتحليل كافة البيانات المجمعة من خلال الإجابة عن أسئلة الاستبانة التي اعتمدها الدراسة، حيث أستخدم المنهج الوصفي التحليلي الميداني وذلك بهدف دراسة وتحليل الأثر بين عملية تحليل مجالات المخاطر التأمينية والتصنيف الأئتماني لشركات التأمين في مجلس التعاون الخليجي، وكذلك قياس الاثر بين الأدوات الاستراتيجية لمواجهة هذه المخاطر وتعزيز التصنيف الأئتماني لهذه الشركات.

2.3- أداة الدراسة:

تضمنت أداة الدراسة من ثلاثة أجزاء كانت على النحو التالي:

1.2.3- الجزء الأول : وأشتمل على بيانات المبحوثين في وحدة التحليل وكان الهدف من جمع البيانات في هذا الجزء دراسة وتحليل الخصائص الديموغرافية والوظيفية للمبحوثين في عينة الدراسة (الجنس، والعمر، والمستوى العلمي، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة).

2.2.3- الجزء الثاني : وتناول المتغير المستقل المخاطر التأمينية والذي تم قياسه من خلال مجموعة من المتغيرات وهي (خسائر الأستثمار، زيادة الذمم المدينة والمشطوبات، قوة المنافسة، انخفاض قدرة إعادة التأمين، المخاطر السيادية، تباطؤ نمو الأقساط).

3.2.3- الجزء الثالث: المتغيرات الوسيطة وهي تمثل الأدوات الاستراتيجية لمواجهة المخاطر التأمينية وتمثلت في (النمو وتحسين الربحية، المركز التنافسي، إبتكار خدمات تأمينية جديدة، تبني استراتيجيات فاعلة لمواجهة الأزمات، كفاية رأس المال، الأنظمة والتقنيات الحديثة).

4.2.3- الجزء الرابع: المتغير التابع التصنيف الأتئماني وتم قياسه من خلال المتغيرات (القدرة على الأقتراض، القدرة على السداد، القدرة على توفير السيولة ، الحوكمة والأستقرار التنظيمي، الأستدامة المالية) .

3.3- مقياس الدراسة:

اعتمدت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي للإجابة عن فقرات اداة الدراسة، واعطيت كل اجابة درجة اجابة على النحو التالي: درجة (5) أوافق بشدة، (4) أوافق، (3) أوافق إلى حد ما، (2) لا أوافق، (1) لا أوافق على الإطلاق.

4.3- خصائص عينة الدراسة:

من أجل الوصول الى وصف دقيق لخصائص عينة الدراسة الشخصية والديمغرافية من خلال وحدة التحليل تم استخدام التكرارات والنسب المئوية، حيث كانت المؤشرات المتعلقة بهذه الخصائص متمثلة في البيانات الشخصية والديمغرافية (الجنس، والفئة العمرية، والمستوى التعليمي، والمسمى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة)، والجدول رقم (1) يوضح نتائج التحليل لهذه المتغيرات.

5.3- تحليل نتائج المخاطر التأمينية:

يوضح الجدول التالي نتائج المبحوثين بشأن تحديد أهم المخاطر التأمينية التي تواجهها شركات التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي والتي توضحها من مجموعة الاسئلة الاربعة عشر (الجزء الاول في استمارة الاستبيان موضحة في ملحق البحث).

سنوات الخبرة		المسمى الوظيفي		المستوى التعليمي		الفئة العمرية		الجنس		المتغيرات
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	الفئات
								67%	67	ذكر
								33%	33	انثى
						4%	4			اقل من 20 سنة
						29%	29			30 - 21 سنة
						35%	35			40 - 31 سنة
						32%	32			أكثر من 40 سنة
				6%	6					ثانوية عامة
				14%	14					دبلوم
				68%	68					بكالوريوس
				9%	9					ماجستير
				3%	3					دكتوراه
		24%	24							مدير إدارة
		29%	29							مدير مالي
		16%	16							مدير حسابات
		3%	3							خبير مالي
		16%	16							رئيس قسم
		12%	12							محلل مخاطر
8%	8									اقل من 5 سنة
16%	16									10 - 5

										سنة
54%	54									15-10 سنة
22%	22									15 سنة فأكثر
100%	100	100%	100	100%	100	100%	100	100%	100	المجموع

مجموع الإجابات	لا أوافق على الاطلاق	لا اوافق	أوافق الى حد ما	أوافق	أوافق بشدة	
1400	1	2	3	4	5	المقياس
100%	12	24	68	273	1023	الاجابات
	1%	2%	5%	20%	73%	الأهمية النسبية
	12	48	204	1092	5115	الوزن
	5	4	3	2	1	الترتيب

أظهرت نتائج التحليل لأجابات المبحوثين أن المخاطر التأمينية والتي تمثلت في (خسائر الأستثمار، زيادة الذمم المدينة والمشطوبات، قوة المنافسة، انخفاض قدرة إعادة التأمين، المخاطر السيادية، تباطؤ نمو الأقساط) هي المخاطر الرئيسية التي تواجهها شركات التأمين العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث شكلت الاجابة أوافق بشدة نحو (73%) ووزن نحو (5115) جاءت من (1023*5) وبذلك أحتلت المرتبة الاولى في تحديد المخاطر التأمينية المذكورة، في حين يرى (1%) من المستجيبين أن هناك مخاطر اخرى قد تواجهها شركات التأمين في مجلس التعاون الخليجي.

أما بشأن رأي المستجيبين في تحديد أهم الادوات الاستراتيجية لمواجهة هذه المخاطر والتي تمثلت في (النمو وتحسين الربحية، المركز التنافسي، إبتكار خدمات تأمينية جديدة، تبني استراتيجيات فاعلة لمواجهة الأزمات، كفاية رأس المال، الأنظمة والتقنيات الحديثة) والتي تمثلها الأسئلة الثلاثة عشر في الاستمارة - الجزء الثاني، فالجدول التالي يوضح تحليل تلك الاجابات:

المقياس	أوافق بشدة	أوافق	أوافق الى حد ما	لاوافق	لا أوافق على الإطلاق	مجموع الإجابات
المقياس	5	4	3	2	1	1300
الإجابات	1058	180	28	17	17	100%
الأهمية النسبية	81%	14%	2%	1%	1%	
الوزن	5290	720	84	34	17	
الترتيب	1	2	3	4	5	

حيث شكلت الاجابة أوافق بشدة نحو (81%) ووزن نحو (5290) جاءت من (1058*5) وبذلك احتلت المرتبة الاولى في تحديد أهم الادوات الاستراتيجية لمواجهة هذه المخاطر ، في حين يرى (1%) من المستجيبين أن هناك أدوات استراتيجية أخرى لمواجهة هذه المخاطر في مجلس التعاون الخليجي.

أما بشأن رأي المستجيبين في تحديد العوامل التي تقيس التصنيف الأئتماني لشركات التأمين العاملة في مجلس التعاون الخليجي. والتي يمكن للمخاطر التأمينية أن تؤثر فيها، وكذلك وجهة نظرهم في تحديد أهم الادوات الاستراتيجية لمواجهة هذه المخاطر التأمينية والتي يمكن لها ان تلعب دوراً واضحاً في تعزيز التصنيف الأئتماني لهذه الشركات، وقد تمثلت مجالات تعزيز التصنيف الأئتماني للشركات في (القدرة على الاقتراض، القدرة على السداد، القدرة على توفير السيولة، الحوكمة والاستقرار التنظيمي، الأستدامة المالية) حيث تم قياسها من خلال الأسئلة العشرة في الجزء الثالث من الاستمارة فالجدول التالي يوضح تحليل تلك الاجابات:

المقياس	أوافق بشدة	أوافق	أوافق الى حد ما	لاوافق	لا أوافق على الإطلاق	مجموع الإجابات
المقياس	5	4	3	2	1	1000
الإجابات	873	96	13	12	6	100%
الأهمية النسبية	87%	10%	1.3%	1.2%	0.6%	
الوزن	4365	384	39	24	6	
الترتيب	1	2	3	4	5	

حيث شكلت الاجابة أوافق بشدة نحو (87%) وبوزن نحو (4365) جاءت من (873*5) وبذلك احتلت المرتبة الاولى في تحديد أهم المرتكزات والمزايا التي يمكن للشركات ان تكسبها من خلال تعزيز تصنيفها الأئتماني وهذه تمثل مقاييس وآليات عمل لتحسين التصنيف الأئتماني من وجهة نظر المستجيبين ، في حين يرى (1%) من المستجيبين أن هناك عوامل اخرى يمكن من خلالها قياس مستوى التصنيف الأئتماني للشركات العاملة في مجلس التعاون الخليجي.

6.3 - تحليل أثر المخاطر التأمينية في التصنيف الأئتماني:

تم قياس أثر متغيرات المخاطر التأمينية بوصفها متغيرات مستقلة في التصنيف الأئتماني بوصفها متغير معتمد (تابع) من خلال خمسة مؤشرات أساسية تمثلت في (خسائر الأستثمار، زيادة الذمم المدينة والمشطوبات، قوة المنافسة، انخفاض قدرة إعادة التأمين، المخاطر السيادية، تباطؤ نمو الأقساط) في مؤشرات التصنيف الأئتماني بوصفها متغيراً تابعاً حيث تمثلت هذه المؤشرات في (القدرة على الأقتراض، القدرة على السداد، القدرة على توفير السيولة، الحوكمة والأستقرار التنظيمي، الأستدامة المالية)، وبأستخدام تحليل الانحدار المتعدد وأختبار F-test تم التوصل الى النتائج التالية.

1.6.3- أختبار الفرضية الأولى (H_{O1}) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التأمينية في التصنيف الأئتماني.

جدول رقم (2)

نتائج أختبار تحليل الانحدار المتعدد لبيان تأثير المخطر التأمينية في التصنيف الأئتماني

المتغير المستقل	المتغير التابع	Multiple R	R Square	F- test	t- test
المخاطر التأمينية	التصنيف الأئتماني	0.988	0.977	128.6	11.34

يوضح الجدول (2) أثر مؤشرات المخاطر التأمينية التي تواجهها شركات التأمين العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي والتي تمثلت في (خسائر الأستثمار، زيادة

الذمم المدينة والمشطوبات، قوة المنافسة، انخفاض قدرة إعادة التأمين، المخاطر السيادية، تباطؤ نمو الأقساط) في مؤشرات التصنيف الائتماني بوصفها متغيراً تابعاً والتي تمثلت في (القدرة على الاقتراض، القدرة على السداد، القدرة على توفير السيولة، الحوكمة والاستقرار التنظيمي، الأستدامة المالية)، إذ بلغت معاملات الانحدار المتعدد: (0.988) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، كما بلغت نسبة التأثير من خلال معامل التحديد R^2 (0.977)، كما بلغ قيمة اختبار F- test (128.6) وهي علاقة معنوية ومؤثرة، في حين بلغت قيمة t-test نحو (11.34).

مما أكد على عدم صحة قبول الفرضية الأولى ، لذا تم رفض الفرضية الصفرية جزئياً، وقبلت الفرضية البديلة جزئياً ايضاً التي تؤكد على: وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التأمينية في التصنيف الائتماني لشركات التأمين العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي.

2.6.3- اختبار الفرضية الثانية (H_0): أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للأدوات الاستراتيجية لمواجهة المخاطر في تعزيز التصنيف الائتماني لشركات التأمين".

جدول رقم (3)

نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لبيان تأثير الأدوات الاستراتيجية لمواجهة المخاطر في التصنيف الائتماني

المتغير الوسيط	المتغير التابع	Multiple R	R Square	F- test	t- test
الأدوات الاستراتيجية لمواجهة المخاطر	التصنيف الائتماني	0.998	0.996	963.9	31.05

يوضح الجدول (3) أثر مؤشرات الأدوات الاستراتيجية لمواجهة المخاطر التي تواجهها شركات التأمين العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي والتي تمثلت في (النمو وتحسين الربحية، المركز التنافسي، إبتكار خدمات تأمينية جديدة، تبني استراتيجيات فاعلة لمواجهة الأزمات، كفاية رأس المال، الأنظمة والتقنيات الحديثة) في مؤشرات التصنيف الأئتماني بوصفها متغيراً تابعاً والتي تمثلت في (القدرة على الاقتراض، القدرة على السداد، القدرة على توفير السيولة، الحوكمة والاستقرار التنظيمي، الأستدامة المالية)، ، إذ بلغت معاملات الانحدار المتعدد: (0.998) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، كما بلغت نسبة التأثير من خلال معامل التحديد R2 (0.996)، كما بلغ قيمة اختبار F- test (963.9) وهي علاقة معنوية ومؤثرة، في حين بلغت قيمة t-test نحو (31.05).

مما أكد على عدم صحة قبول الفرضية الثانية ، لذا تم رفض الفرضية الصفرية جزئياً، وقبلت الفرضية البديلة جزئياً ايضاً التي تؤكد على: وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للادوات الاستراتيجية لمواجهة المخاطر في التصنيف الأئتماني لشركات التأمين العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي.

3.6.3- اختبار الفرضية الثالثة (HO₃): أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التأمينية في تحديد وإختيار الأدوات الاستراتيجية لمواجهة المخاطر لشركات التأمين."

جدول رقم (4)

نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لبيان تأثير المخاطر التأمينية في الأدوات الاستراتيجية لمواجهة المخاطر

t- test	F- test	R Square	Multiple R	المتغير التابع	المتغير الوسيط
17.59	309.57	0.990	0.995	الأدوات الاستراتيجية لمواجهة المخاطر	المخاطر التأمينية

يوضح الجدول (4) أثر مؤشرات المخاطر التأمينية التي تواجهها شركات التأمين العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي والتي تمثلت في (خسائر الأستثمار، زيادة الذمم المدينة والمشطوبات، قوة المنافسة، انخفاض قدرة إعادة التأمين، المخاطر السيادية، تباطؤ نمو الأقساط) في مؤشرات الأدوات الاستراتيجية لمواجهة المخاطر والتي تمثلت في (النمو وتحسين الربحية، المركز التنافسي، إبتكار خدمات تأمينية جديدة، تبني أستراتيجيات فاعلة لمواجهة الأزمات، كفاية رأس المال، الأنظمة والتقنيات الحديثة) إذ بلغت معاملات الانحدار المتعدد: (0.995) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، كما بلغت نسبة التأثير من خلال معامل التحديد R2 (0.990)، كما بلغت قيمة أختبار F- test (309.57) وهي علاقة معنوية ومؤثرة، في حين بلغت قيمة t-test نحو (17.59). مما أكد على عدم صحة قبول الفرضية الثالثة ، لذا تم رفض الفرضية الصفرية جزئياً، وقبلت الفرضية البديلة جزئياً ايضاً التي تؤكد على: وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التأمينية في أختيار الادوات الاستراتيجية لمواجهة المخاطر لشركات التأمين العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي.

4- الفصل الرابع : الأستنتاجات والتوصيات

1.4- الأستنتاجات:

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات والتي يمكن أيجازها بالآتي:

1. أن معظم شركات التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي تسعى الى الحصول على تصنيف أئتماني من خلال إحدى وكالات التصنيف الائتماني الدولية المعتمدة.

2. تباينت التصنيفات الائتمانية لشركات التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي من مستوى عالي A3 الى مستوى منخفض B+ ، واتضح بانه هناك علاقة بين تالصنيف التتماني للدولة والتصنيف التتماني للشركات العاملة فيها.
3. حققت بعض الشركات في بعض الدول أستقراراً في عملياتها من خلال حجم الأكتتاب (أي اصدار وثائق التأمين) من خلال مقياس GWP وهو أجمالي الأقساط المكتوبة خلال السنوات 2018 والمتوقع لعام 2021 كما هو الحال في دولة الامارات العربية المتحدة وزيادة في حجم الاصدار والأكتتاب في كل من الكويت وقطر والسعودية، الأ هناك أنخفاضاً في حجم الاصدار في كل من البحرين وعمان ويعود السبب في ذلك ظروف الجاحة من ناحية والى ظروف الوضع الأقتصادي للبلد الذي تأثر بدرجة في عملية الاغلاق للانشطة ولعدم تبني أستراتيجيات فاعلة في التحسب للمخاطر.
4. حددت المخاطر التأمينية في دول مجلس التعاون الخليجي بخمسة مخاطر رئيسية وذلك من خلال العديد من الدراسات وما أشرته شركات التصنيف الأتتماني الدولية عند تقييم المركز الأتتماني لهذه الشركات وبالذات شركة S&P Rating وهذه المخاطر هي (خسائر الأستثمار، زيادة الذم المدينة والمشطوبات، قوة المنافسة، أنخفاض قدرة إعادة التأمين، المخاطر السيادية، تباطؤ نمو الأقساط) .
5. من خلال الدراسات والابحاث لشركات التصنيف الأتتماني وتحليل أفضل الأساليب والادوات الأستراتيجية لمواجهة هذه المخاطر التي تواجهها شركات التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي ومن أجل تحسين التصنيف الأتتماني لها فقد حددت هذه الادوات بستة ادوات مؤثرة وهي (النمو وتحسين الربحية، المركز التنافسي، إبتكار خدمات تأمينية جديدة، تبني أستراتيجيات فاعلة لمواجهة الأزمات، كفاية رأس المال، الأنظمة والتقنيات الحديثة)، وهذه العوامل أثبتت فاعليتها في مواجهة المخطر التأمينية بشكل مستمر وخاصة خلال فترة الجاحة والركود الأقتصادي خلال عام 2020 وأستمرار الوضع الى نهاية النصف الأول من عام 2021.

6. أثبتت الدراسات والبحوث التي تقدمت بها شركات التصنيف الائتماني ومنها أكبر ثلاث وكالات للتصنيف الائتماني **S&P Global Ratings (S&P), Moody's, and Fitch Group** أن مؤشرات قياس المركز الائتماني تتمثل في (القدرة على الاقتراض، القدرة على السداد، القدرة على توفير السيولة، الحوكمة والاستقرار التنظيمي، الأستدامة المالية) وهذه العوامل والمؤشرات في حالة توفرها في أي من هذه الشركات فأنها ستعزز من قدرتها في الحصول على أفضل تصنيف أئتماني.
7. أثبت التحليل الاحصائي من خلال قيمة الانحدار المتعدد وقيمة الانحدار (معامل التحديد) R^2 وقيم F المحسوبة أنه هناك تأثير واضح وذو دلالة احصائية معنوية للمخاطر التأمينية في التصنيف الائتماني لشركات التأمين العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي .
8. أثبت التحليل الاحصائي من خلال قيمة الانحدار المتعدد وقيمة الانحدار (معامل التحديد) R^2 وقيم F المحسوبة أنه هناك تأثير واضح وذو دلالة احصائية معنوية للمخاطر التأمينية في تحديد وتطوير وأختيار الأدوات والتقنيات الاستراتيجية لمواجهة هذه المخاطر في شركات التأمين العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي .
9. أثبت التحليل الاحصائي من خلال قيمة الانحدار المتعدد وقيمة الانحدار (معامل التحديد) R^2 وقيم F المحسوبة أنه هناك تأثير واضح وذو دلالة احصائية معنوية للأدوات والتقنيات الاستراتيجية التي تختارها الشركات لمواجهة المخاطر التأمينية في شركات التأمين العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي في التصنيف الائتماني لهذه الشركات.
10. أشارت معظم أجابات المستجيبين ركزت على ضرورة تحليل وتقييم المخاطر التأمينية وتبني الاستراتيجيات الفاعلة لمواجهةها في كل الظروف والتحسب المنطقي لهذه المخاطر وربط هذه المخاطر في تأثيرها المباشر على تعزيز وتطوير المركز المالي والتنافسي والائتماني لهذه الشركات.

2.4- التوصيات:

توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات والتي يمكن أيجازها بالآتي:

1. من الضروري أن تتبنى شركات التأمين أطار استراتيجياً يتضمن مجموعة من الأهداف والأولويات الاستراتيجية ومنها تحسين مستوى التصنيف الائتماني وذلك لزيادة قدرتها على التمويل والوفاء بالتزاماتها المالية.
2. ضرورة تبني أطاراً متكامللاً للتنبؤ والتحليل والتقييم للمخاطر الائتمانية وأستخدام منهج السيناريوهات في المواجهة لهذه المخاطر وحسب احتمالية حدوث هذه المخاطر وظروف مواجهتها.
3. ضرورة تطوير آليات التنسيق والتواصل مع وزارة المالية والجهات الحكومية والمؤسسات الاخرى ذات الصلة بهدف العمل على إمكانية الربط بين التصنيف الائتماني العام للدولة وبين تصنيف الشركات والمؤسسات الاخرى ومنها شركات التأمين من خلال الحصول على الدعم الحكومي المطلوب.
4. ضرورة تطوير معايير ومؤشرات التصنيف الائتماني وأدوات مواجهة المخاطر التأمينية من خلال وضع مؤشرات أداء مستهدفة Targeted Kpi's تعمل على تحقيقها والزام الادارات والمعنيين في هذه الشركات لتحقيقها ضمن جدول زمني محدد.
5. ضرورة تطوير تقنيات وأدوات إدارة المخاطر في شركات التأمين وتوفير متطلباتها بالخبرات والتقنيات بهدف التنبؤ بهذه المخاطر ووضع الأدوات الملائمة لمواجهتها وذلك من اجل ضمان تحقيق مستوى متقدم من التصنيف الائتماني على مستوى الأقتصاد الكلي. (Simon, & Simon-András, 2019)
6. من أجل تعزيز التصنيف الائتماني لهذه الشركات فإنه لا بد من تطوير مؤشرات أجمالي الأقساط المكتوبة GWP والعمل على نموها وذلك من خلال مجموعة من الأدوات ومنها أبتكار منتجات تأمينية جديدة، تعزيز المركز التنافسي، البحث عن

- أسواق جديدة، تنوع محفظ أستثمارتها، تطوير التقنيات والأنظمة في تقديم الخدمات التأمينية للتسهيل على المتعاملين وتخفيض تكاليف تقديم الخدمات.
7. أن تعمل شركات التأمين على بناء الشراكات الأستراتيجية مع جهات التمويل والمؤسسات الأخرى وتطوير أساليب تحقيق الأستدامة المالية لها ، وأن تعمل على تحسين مؤشر كفاية رأس المال من خلال تقليل التزاماتها المالية ذات المخاطر العالية والتي تتمخض عن أستثمارات مالية في مجالات يتذبذب العائد فيها بدرجة كبيرة.
8. أن تعمل شركات التأمين بأستمرار على تطوير علاقاتها مع وكالات التصنيف الأئتماني والاستجابة لمتطلباتها من أجل تدعيم ثقة هذه الوكالات في شفافية عرض البيانات والتقارير المالية ولضمان الحصول على أفضل مستويات التصنيف الأئتماني.
9. من الضروري على شركات لتأمين العاملة في كل من سلطنة عُمان ومملكة البحرين أن تعمل على تحسين مركزها الأئتماني من خلال تطوير خدماتها ومنتجاتها التأمينية ولأنه سيؤدي الى تحسين مستوى أجمالي الأقساط المكتوبة كونها تمثل المورد المالي لهذه الشركات وبالتالي يزيد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتوفير السيولة والملاءة المالية المطلوبة.
10. ضرورة وضع برنامج عمل متكامل لتطوير مهارات وقدرات الموارد البشرية في شركات التأمين وذلك في مجال دراسة وتحليل المخاطر التأمينية وفي مجال أستخدام وتطوير التقنيات والأنظمة المستخدمة في تقديم الخدمات التأمينية.
11. ضرورة تطوير البنية التقنية لشركات التأمين بأستمرار والعمل في الحصول على أفضل التطبيقات والأنظمة التي تمكن هذه الشركات من الوصول الى كافة المتعاملين والتبسيط عليهم في الاجراءات والتواصل وخاصة في ظل الأزمات الأقتصادية والصحية.

المراجع العربية والأجنبية:

1. العمري، شريف محمد ومحمد محمد عطا، الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين، الطبعة الأولى، السعودية، 2012
2. باني مصعب، التأمين كأداة لإدارة الأخطار، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية. وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012 .
3. طفياني، بو علام، التأمينيات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون ذكر السنة.
4. عبد ربه، إبراهيم علي أبراهيم، مبادئ التأمين، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2006.
5. عزالدين صلاح، التأمين مبادئه وأنواعه، دار أمة، عمان، الأردن، 2008.
- 6- Alkhaldeh, A. A. K., Jaber, J. J., Boughaci, D., & Ismail, N. (2021). A novel investigation of the influence of corporate governance on firms' credit ratings. *PLOS ONE*, 16(5), 1-21. <https://doi.org/doi:10.1371/journal.pone.0250242>
- 7- Babu, B. N. (2021). Emerging Risks in Insurance - A Futuristic Scenario. *Journal of the Insurance Institute of India*, 8(4), 69-75. <https://search-ebshost-com.ezp.waldenulibrary.org/login.aspx?direct=true&db=bth&AN=151420489&site=eds-live&scope=site>
- 8- Bae, K.-H., Kang, J.-K., & Wang, J. (2015). Does Increased Competition Affect Credit Ratings? A Reexamination of the Effect of Fitch's Market Share on Credit Ratings in the Corporate Bond Market. *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 50(5), 1011-1035. <https://doi.org/doi:10.1017/s0022109015000472>
- 9- Booth, A., & de Bruin, B. (2019). Stakes Sensitivity and Credit Rating: A New Challenge for Regulators. *Journal of Business Ethics*, 169(1), 169-179. <https://doi.org/doi:10.1007/s10551-019-04260-2>

- 10-Bradshaw, C. (2020). Notes & comments credit rating agencies: regulation and liability. *Lewis & Clark Law Review*, 24(4), 1489-1526.
<https://content.ebscohost.com/ContentServer.asp?T=P&P=AN&K=148848051&S=R&D=a9h&EbscoContent=dGJyMMTo50SeqK44v%2Bv1OLCmsEmep7BSs6q4SbWWxWXS&ContentCustomer=r=dGJyMPGss0q1qK5IuePfgex43zx>
- 11-Cheikh, N. B., Hmiden, O. B., Zaied, Y. B., & Boubaker, S. (2020). Do sovereign credit ratings matter for corporate credit ratings?. *Annals of Operations Research*, 297(1-2), 77-114.
<https://doi.org/doi:10.1007/s10479-020-03590-z>
- 12- Cornaggia, J., Cornaggia, K. J., & Israelsen, R. D. (2017). Credit Ratings and the Cost of Municipal Financing. *The Review of Financial Studies*, 31(6), 2038-2079.
<https://doi.org/doi:10.1093/rfs/hhx094>
- 13-Golebiewski, J. A., Palumbo, G., & Zaporowski, M. P. (2020). The Impact of Recalibration on Credit Ratings: The Asymmetric Treatment across Types and Sizes of Local Government in the U.S. *International Journal of Business & Economics Perspectives*, 15(1), 20-31.
<https://search-ebscohost-com.ezp.waldenulibrary.org/login.aspx?direct=true&db=bth&AN=148444449&site=eds-live&scope=site>
- 14-Kisgen, D. J., Nickerson, J., Osborn, M., & Reuter, J. (2019). Analyst Promotions within Credit Rating Agencies: Accuracy or Bias?. *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 55(3), 869-896. <https://doi.org/doi:10.1017/s0022109019000243>
- 15-Löffler, G. (2019). The Systemic Risk Implications of Using Credit Ratings Versus Quantitative Measures to Limit Bond Portfolio Risk. *Journal of Financial Services Research*, 58(1), 39-57. <https://doi.org/doi:10.1007/s10693-019-00321-9>
- 16-Parlour, C. A., & Rajan, U. (2019). Contracting on Credit Ratings: Adding Value to Public Information. *The Review of Financial Studies*, 33(4), 1412-1444. <https://doi.org/doi:10.1093/rfs/hhz083>
- 17-Rafailov, D. (2020). Regulation of Credit Rating Agencies - Different Views and Solutions. *Izvestia Journal of the Union of*

- Scientists - Varna. Economic Sciences Series*, 9(2), 13–22.
<https://doi.org/doi:10.36997/ijusv-ess/2020.9.2.13>
- 18–Sevim, Ş., Yildiz, B., & Dalkılıç, N. (2016). Risk assessment for accounting professional liability insurance. *Sosyoekonomi*, 24(29).
<https://doi.org/doi:10.17233/se.2016.06.004>
- 19–Simon, J., & Simon-András, H. (2019). Assessment of the Macroeconomic Risk Analysis of International Credit Rating Agencies against the Principles of Soundness and Credibility. *Pénzügyi Szemle = Public Finance Quarterly*, 64(3), 337–349.
https://doi.org/doi:10.35551/pfq_2019_3_2
- 20–S&P Global Rating, GCC annual report, 2021>
- 21–Zhang, E. X. (2019). The impact of cash flow management versus accruals management on credit rating performance and usage. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 54(4), 1163–1193. <https://doi.org/doi:10.1007/s11156-019-00821-8>
- 22–Zikalala, S., Mutambara, E., & Mthuli, S. A. (2020). The Influence of Credit Rating Agencies on State Governance: The Case of South Africa. *Gender & Behaviour*, 18(4), 16732–16752.
<https://search-ebscohost-com.ezp.waldenulibrary.org/login.aspx?direct=true&db=a9h&AN=147761883&site=eds-live&scope=sit>

علاقة البراعة التنظيمية في جذب زبائن شركات التأمين

بحث استطلاعي في شركة التأمين الوطنية - فرع الأنبار

The Role of Organizational Ingenuity in Attracting Customers of Insurance Companies: An Exploratory Study in the National Insurance Company, Anbar Governorate Branch

أ.د. أحمد حبوب / الشركة المغربية لتأمين الصادرات / المغرب.

م.م. حيدر سعد محمد / مركز التدريب المالي والمحاسبي.

عمر جمعة خليفة الحلبوسي

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

هدف هذه البحث إلى بيان علاقة الارتباط بين البراعة التنظيمية في جذب العملاء في شركة التأمين الوطنية في محافظة الأنبار، وتعد البراعة التنظيمية عاملاً مؤثراً في تحقيق نجاح المنظمات وتطورها لمواكبة التغيرات الحاصلة في البيئة المحيطة بالمنظمة، فقد تم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات وتألفت من (25) فقرة لغرض قياس الأبعاد وفقاً لمقياس (Likart) ذو الأوزان الخماسية، تكونت عينة البحث من (30) شخصاً من العاملين في الشركة، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات لغرض الوصول إلى النتائج بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، كما تم وضع فرضية رئيسية مفادها هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين البراعة التنظيمية وجذب الزبائن وتفرعت عنها ثلاثة فرضيات فرعية، توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها تتناسب الخدمات التي تقدمها المنظمة مع احتياجات ورغبات الزبائن،



وقائع العدد الخاص بمؤتمر اصلاح
قطاع التأمين في العراق 2021
الصفحات 47-70

كما خلص البحث إلى مجموعة توصيات أبرزها كسب ثقة الزبائن عن طريق انشاء علاقات جيدة معهم مع تعزيز سمعة المنظمة.
الكلمات المفتاحية: البراعة التنظيمية ، جذب زبائن.

Abstract

This study aimed to show the correlation between organizational ingenuity in attracting customers in the National Insurance Company in Anbar Governorate, and organizational ingenuity is an influential factor in achieving the success and development of organizations to keep pace with the changes in the environment surrounding the organization, (25) paragraphs for the purpose of measuring dimensions according to the (Likart) scale with five-weights, the study sample consisted of (30) employees of the company, and statistical methods were used to process the data for the purpose of arriving at the results based on the statistical analysis program (SPSS). A major hypothesis was also developed that there is a statistically significant relationship between organizational ingenuity and customer attraction and three new hypotheses were branched from it. The study reached a set of conclusions, the most important of which is that services provided by the organization commensurate with the needs and desires of customers. The study also concluded a set of recommendations, most notably gaining the trust of customers by establishing good relations with them while enhancing the reputation of the organization.

Keywords: Organizational ingenuity, attracting customers

المقدمة:

أحدثت الثورة التكنولوجية والاقتصادية تغييرات كبيرة في بيئة العمل أدت إلى ظهور الكثير من التحديات الكبيرة التي فرضت على المنظمات ضرورة العمل الجاد لمواكبة هذه التغيرات المتسارعة في بيئة العمل لمواصلة العمل و البقاء في المنافسة، لذلك كان لزاماً على إدارة المنظمات أن تلجأ إلى استخدام البراعة التنظيمية التي تربط الماضي بالحاضر و تستشرف المستقبل و جعلها منهجاً مؤسسياً تساهم في خلق

تكامل بين ما تملكه من عناصر وموارد متنوعة تسهم في إحداث نهضة للمنظمة من خلال استكشاف و استغلال الفرص وبناء هيكل تنظيمي مرن يتناسب مع طبيعة عمل المنظمة في بيئتين الداخلية و الخارجية، و التعرف على الفرص و استغلالها بالشكل الأمثل، كما أن المنافسة الكبيرة التي تشهدها بيئة العمل يتطلب من المنظمة العمل الجاد على استخدام الاساليب والوسائل المساعدة على جذب الزبائن في السوق الحالية و كذلك دخول أسواق جديدة لجذب زبائن جدد وتوسيع عمل المنظمة والمحافظة على الزبائن و زيادة ولائهم لها لما يضمن لها تحقيق ميزة تنافسية وحصص سوقية كبيرة، إذ أن البراعة التنظيمية تمكن المنظمة من جذب زبائن جدد من خلال اجراء استباقي واستغلال الفرص التي تجذب المزيد الزبائن الذين يشكلون قوة للمنظمة، مما يعزز البراعة التنظيمية في جذب الزبائن، إذ احتوى المبحث الاول على منهجية البحث في حين كان المبحث الثاني الاطار النظري لمتغيرات البحث ، اما المبحث الثالث فشمّل الجانب التطبيقي او الميداني واخيراً خُصّ البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

1- المبحث الأول/ منهجية البحث

1.1- مشكلة البحث وتساؤلاته :

يحظى موضوع البراعة التنظيمية اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين و الاكاديميين لما له الدور الكبير في إحداث نهضة في عمل المنظمات و تحقيق أهدافها بما يضمن اتساع نشاط المنظمة و انتشارها، لكن هناك تجافي من قبل ادارة شركة التأمين الوطنية فرع الأنبار لموضوع البراعة التنظيمية الذي قد يكون إما بسبب عدم فهم مفهوم البراعة التنظيمية أو عدم الاستعداد لإحداث تغييرات في هيكل المنظمة والذي ولد ضعفا كبيرا في عمل الشركة وانشطتها و انعكس سلبا على عملها و تراجعها كبيرا في عملياتها التأمينية، و على ضوء هذه المشكلة تبرز التساؤلات التالية:

1- هل تمتلك إدارة شركة التأمين الوطنية فرع الأنبار تصورا شاملا عن مفهوم

البراعة التنظيمية؟

2- هل تمتلك إدارة شركة التأمين الوطنية فرع الأنبار الجراة على إحداث تغييرات في الهيكل التنظيمي؟

3- هل تمتلك إدارة شركة التأمين الوطنية فرع الأنبار خطط واضحة لجذب الزبائن و المحافظة عليهم؟

2.1- أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في الجوانب التالية:

1- يستمد البحث أهميته من كونه يتناول موضوعين في غاية الأهمية هما البراعة التنظيمية وجذب الزبائن.

2- تساعد نتائج هذا البحث في زيادة كفاءة العمل الإداري و تطويره في شركة التأمين الوطنية فرع الأنبار.

3- تبرز أهمية البحث من خلال معالجة مشكلة عدم جذب الزبائن أو عدم وجود الوعي لدى الزبائن، فتعمل على زيادة الوعي لدى الزبائن و زيادة ولائهم لشركة التأمين الوطنية فرع الأنبار.

4- يعد هذا البحث من الدراسات القلائل التي تناولت موضوع البراعة التنظيمية في قطاع التأمين، لذا تعد إضافة مهمة.

3.1- أهداف البحث:

تكمن أهداف البحث بالنقاط التالية:

1- تسليط الضوء على المفاهيم النظرية للبراعة التنظيمية و أبعادها و جذب الزبائن و أهميته.

2- تقديم التوصيات التي من شأنها مساعدة إدارة شركة التأمين الوطنية على تطبيق البراعة التنظيمية .

3- معرفة مدى تطبيق البراعة التنظيمية بأبعادها الثلاث في الشركة التأمين الوطنية.

4-الكشف عن علاقة الارتباط و علاقة التأثير بين البراعة التنظيمية و جذب الزبائن.

4.1- فرضيات البحث:

1.4.1- الفرضية الرئيسية: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين البراعة التنظيمية وجذب الزبائن، وتنبثق عنها ثلاث فرضيات فرعية التالية:

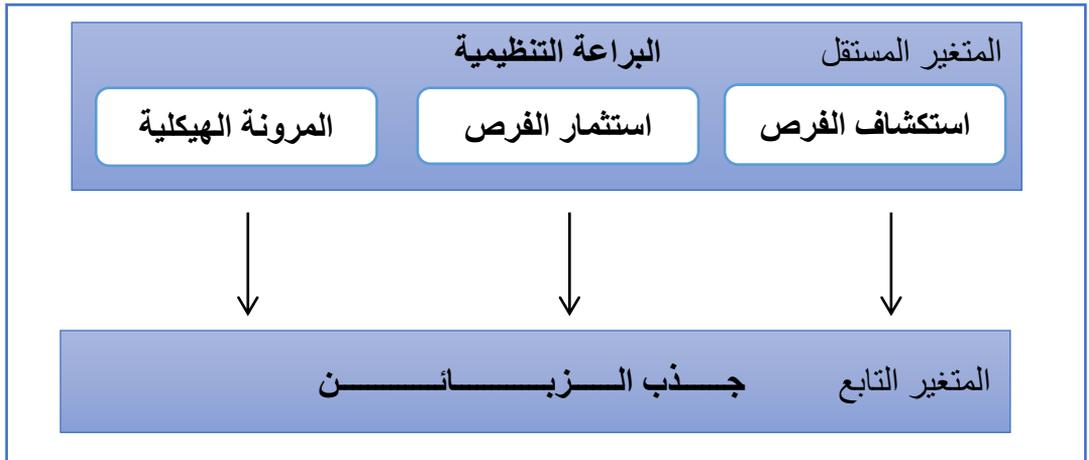
2.4.1- الفرضية الفرعية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين استكشاف الفرص وجذب الزبائن.

3.4.1- الفرضية الفرعية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين استثمار الفرص وجذب الزبائن.

4.4.1- الفرضية الفرعية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المرونة الهيكلية وجذب الزبائن.

5.1- المخطط الفرضي للبحث:

جدول رقم(1) نموذج الدراسة



الحدود المكانية: شركة التأمين الوطنية فرع الأنبار

6.1- عينة البحث

تكونت عينة البحث من الأفراد العاملين في (شركة التأمين الوطنية) في محافظة الأنبار، وتم إجراء المسح الشامل وذلك لصغر حجم المجتمع والبالغ عددهم (30) فردا من العاملين في الشركة، تم توزيع (30) استبانة نسبة الاسترجاع (100%)، ويعتبر معدل الاستجابة عاليا يفوق (75%) ويعود ذلك لمتابعة الباحثين المستمرة.

7.1- أساليب تحليل البيانات

تم استخدام معامل الثبات (Reliability) و معامل كرونباخ الفا والتحليل الوصفي و المتوسط و الانحراف المعياري.

8.1- نبذة عن الشركة المبحوثة

تعد شركة التأمين الوطنية فرع الأنبار أحد الفروع شركة التأمين الوطنية التي تمتلك عدد من الفروع المنتشرة في المحافظات العراقية و التي توفر مجموعة من خدمات التأمين، يوفر مكتب الأنبار عدد من خدمات التأمين أهمها (تأمين ضد الحريق، تأمين ضد السرقة، تأمين الحوادث الشخصية، تأمين على السيارات، التأمين الهندسي، تأمين على الحياة، التأمين الزراعي، التأمين حماية الأسرة و مسكنها)، ولها عدد من المكاتب المنتشرة في عدد من مناطق محافظة الأنبار (مكتب الرمادي، مكتب قضاء حديثة، مكتب ناحية النخيب، مكتب قضاء القائم، مكتب طربيل).

2- المبحث الثاني /الإطار النظري

1.2- البراعة التنظيمية

في ظل التطورات المتسارعة في بيئة العمل والذي عزز من الصراع التنافسي بين المنظمات مما حتم عليها أن تكون بارعة في استكشاف الفرص وحسن استغلالها من أجل تحقيق الميزة التنافسية والبقاء في سوق المنافسة وهذا يتطلب مرونة هيكلية تسمح بإحداث تغييرات تتناسب مع انشطتها وتكون قادرة على التكيف مع البيئة الخارجية (Soares,et.al,2018,P201)، إذ تحقق البراعة التنظيمية التوازن بين القدرة على استكشاف الفرص واستغلالها و القدرة على القيام بنشاطين في آن واحد مختلفين دون

حدث أي ارباك في العمل مما يعزز قدرة المنظمة على المنافسة و التفوق و التغلب على العقبات التي تواجهها (Yigit,2013,P30).

2.2- مفهوم البراعة التنظيمية:

تتمثل البراعة التنظيمية بقدرة المنظمة على القيام بعملين غير متشابهين في آن واحد واستكشاف الفرص واستغلالها بالشكل الأمثل وتلبية احتياجات الزبائن وتحقيق الارباح (Luo& Rui,2009,P102)، كما أكد كل من (Karrer& Fleck,2015,P60) أن البراعة التنظيمية هي القدرة على تحقيق التوازن بين استكشاف الفرص و استثمارها بما يعود على الشركة بالنفع و القدرة على التكيف مع المتغيرات البيئية و استدامة عمل الشركة، فيما بين (Bodwell,2011,P201) بأن البراعة التنظيمية تمثل التكامل المزدوج في إدارة الموارد الحالية و امكانية استشراف المستقبل في الوقت نفسه وادارة التناقضات الحالية والمستقبلية على جميع مستويات أنشطة الشركة، كما أنها امكانية القيام بالأنشطة التقليدية اليومية و تطوير أنشطة أخرى مستحدثة تساهم في توسيع عمل المنظمة و تحقيق الميزة التنافسية من خلال استغلال الفرص قبل منافسيهم (Kraner,2018,P167).

3.2- خصائص البراعة التنظيمية:

بين كل من (Dewhurst& Navarro,2007,P125) و (Bodwell&

Chermack,2010,P80) أن خصائص البراعة التنظيمية تتجلى فيما يلي:

- 1- قيام العاملين بالمبادرة و استغلال الفرص بما يحقق استدامة اعمال الشركة.
- 2- تشجيع العاملين على التصرف بشكل ذاتي بما يخدم الشركة دون اذن رؤسائهم.
- 3- ادراك الفرص واقتناصها والحد من تأثير التهديدات في البيئة الخارجية.
- 4- إعادة تشكيل الاصول والموارد والهيكل التنظيمي بما يلاءم التطورات السوقية.
- 5- استثمار الفرص المتاحة في بيئة العمل أو دخول اسواق جديدة أو جذب زبائن

جدد.

4.2- أبعاد البراعة التنظيمية:

1.4.2-استكشاف الفرص: ويقصد به استشراف المستقبل بحثاً عن فرص جديدة متاحة في بيئة العمل أو خلق فرص جديدة من خلال ابتكار منتجات أو خدمات تعزز من مكانة الشركة في السوق واستهداف زبائن جدد و جذبهم (Chaharmahali&Siadat,2010,P77)، كما يجب على الشركة أن تكثف من جهودها الاستكشافية لمعرفة حالات التغيير التي قد تطرأ سواء في بيئة العمل أو أنواق الزبائن وتقديم ابتكارات جديدة ودخول اسواق جديدة وقنوات توزيع جديدة (Preda,2014,P20).

2.4.2- استثمار الفرص: ويقصد به استثمار الفرص بالشكل الأمثل و اقتناصها قبل المنافسين بغية تحقيق الاسبقية التنافسية من خلال التغيير المستمر في أنشطة المنظمة للوصول إلى كفاءة عالية (Pai,2007,P88)، كما تشير إلى تحسين الأنشطة وتلبية احتياجات الزبائن الحاليين وخلق قيمة للشركة في الأمدن القريب والبعيد وزيادة المعرفة والمهارات وتقديم خدمات ومنتجات جديدة تزيد أرباح الشركة وقيمتها السوقية (Bai&Ren,2016,196).

3.4.2- المرونة الهيكلية: تشير إلى اجراء تغييرات من قبل ادارة الشركة بإضافة أو الاستغناء عن وحدات معينة أو فصلها عن بعضها كونهما نشاطين مختلفين وتسهيل العمليات وعدم تعقيدها (Chang,et...al,2009,P52)، كما تشير أيضا إلى اجراء تغييرات هيكلية لمواكبة المتغيرات الحاصلة في بيئة العمل الديناميكية وعطاء صلاحيات للوحدات الرئيسية لخلق المواءمة بين المنتجات والاسواق الحالية (Raisch,et...al,2008,P63).

5.2- جذب الزبائن

1.5.2- مفهوم جذب الزبائن:

عرفه (أبو النجا،3013،ص 45) هو الأنشطة المتنوعة للشركة الهادفة لجذب الزبائن المرتقبين من خلال تقديم منتجات أو خدمات ذات اسعار مناسبة أو جودة عالية و

اشباع حاجاتهم و رغباتهم، كما بين(ستون و آخريين،2006، ص75) هو عمل تنافسي تسعى الشركة من خلاله لجذب المزيد من الزبائن وسحبهم من المنافسين من خلال تقديم العروض المناسبة وارضاء أذواقهم والمحافظة عليهم كون العميل يمثل القيمة اللازمة لاستمرار عمل الشركة ونجاحها، كما أنه استخدام الشركة لوسائل تكون كفيلة بجذب الزبائن من خلال جودة السعلة أو الخدمة و ملائمتها مع توقعات الزبائن واشباع حاجاتهم و توثيق العلاقة معهم(Kotler,Armstrong,2017,P159).

2.5.2- أهمية جذب الزبائن:

تعد مهمة جذب الزبائن عملية معقدة و بنفس الوقت ذات أهمية كبيرة للشركة، إذ لا يمكن للشركة أن تنجح دون أن يكون لها زبائن يتعاملون معها وهم جزء أساسي من قوة الشركة و يقاس عليه تفوق الشركة، إذ أن الشركة كلما زاد زبائنها زادة قوتها السوقية و بالتالي زيادة الأرباح وهم أساس وجودها(Hanvanich,et...al,2003,P243)، كما أن على الشركة ليس فقط جذب الزبائن، بل إسعادهم من خلال تقديم عروض متنوعة تلبي احتياجاتهم وتشبع رغبتهم وبنفس الوقت تكون ذا جودة عالية وأسعارا تنافسية بغية استمرارهم بالتعامل مع الشركة لأطول فترة (داود،2013، ص 39).

3.5.2- الحفاظ على الزبائن وتنمية ولائهم:

تسعى منظمات الأعمال إلى تكوين علاقات متينة مع الزبائن بعد جذبهم والمحافظة عليهم كونهم الأساس في نجاح المنظمات واستدامة اعمالها، لذلك تعمل الشركة على خلق قيمة مضافة للزبون والمحافظة عليه من خلال تلبية احتياجاته واشباع رغباته والابتكار المستدام ومعرفة ما يفكر به الزبون وما يرغب بالحصول عليه (ستون وآخرون،2006، ص73)، إذ تعمل الشركة على تحقيق رضا الزبون الهادف إلى تكوين صورة ذهنية ايجابية عن الشركة لدى الزبائن وهو ما ينمي ولائهم و يعززه تجاه الشركة التي استطاعت أن تحقق له كل ما يبغي بجودة عالية واسعار تنافسية وعلاقة متينة، وهو ما سينعكس إيجابا على الشركة من خلال زيادة حصتها السوقية و

يعطيها قوة تفاوضية ويزيد من قدرة الشركة التنافسية وزيادة الأرباح ويقاس ولاء الزبائن من خلال تكرار الشراء وعدم حساسية السعر والاستعداد للدفع (Pezeshki,2009,P89).

3- المبحث الثالث/ الإطار العملي

1.3- اختبار صدق و ثبات أداة الدراسة:

معامل الثبات (Reliability): وهو يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة لإجراء اختبار الثبات لأسئلة الاستبانة، استخدم الباحث معامل كرونباخ ألفا (Cronbach alpha) وهو يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل مساوية للواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمة معامل الثبات من الواحد الصحيح كان الثبات مرتفعاً وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضاً، وكقاعدة عامة فإن المعامل الأقل من (60%) يعتبر ضعيفاً، والذي في حدود (70%) يعتبر مقبولاً، أما الذي يبلغ (80%) يعتبر جيداً، أما معامل الصدق (Validity) والذي يقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضياً الجذر التربيعي لقيمة معامل الثبات.

جدول رقم (2) معاملات الثبات و الصدق لمحاوير الاستبانة

المحاور	عدد الفقرات	معامل الفاكرونباخ	الصدق الذاتي
المتغير المستقل	15	.518	0.72
المتغير التابع	10	.421	0.65
محاوير الاستبانة	25	.462	0.68

المصدر/ إعداد الباحثين من بيانات البحث الميدانية باستخدام برنامج (SPSS-2019)

جدول رقم (3) معاملات الصدق و الثبات لمحاوير الاستبيان

المحاور	عدد الفقرات	معامل الفاكرونباخ	الصدق الذاتي
الاستبانة كاملة	25	.462	0.68

المصدر/ إعداد الباحثين من بيانات البحث الميدانية باستخدام برنامج (SPSS-2018) يوضح جدول رقم(3) نتائج معاملات الثبات للأبعاد الفرعية والدرجة الكلية لمقياس المحاور في صورته النهائية عند تطبيقه بمجتمع البحث الحالي. يشير الجدول رقم(3) أن معظم معاملات الثبات لدرجات جميع الأبعاد وللدرجة الكلية لمقياس محاور الاستبيان أكبر من (0.60) الامر الذي يؤكد ملائمة هذا المقياس بصورته النهائية لمقياس محاور الاستبيان بمجتمع البحث الحالي.

2.3- التحليل الوصفي للمتغيرات الشخصية للدراسة:

جدول رقم(4) توزيع الأفراد المبحوثين وفقا لخصائصهم الفردية

ت	خصائص العينة	التكرارات	النسبة
1	الجنس	ذكر	24
		أناث	6
2	العمر	20-29 سنة	4
		30-39 سنة	12
		40-49 سنة	9
		50 فأكثر	5
3	التحصيل الدراسي	متوسطة	5
		إعدادية	6
		دبلوم	6
		ماجستير	11
		دكتوراه	2
4	عدد سنوات الخدمة الوظيفية	0-5 سنة	9
		6-10 سنة	9
		11-15 سنة	6
		16-20 سنة	2
		20 سنة فأكثر	4

المصدر/ إعداد الباحثين من بيانات البحث الميدانية باستخدام برنامج (SPSS-2021)

1.2.3- البراعة التنظيمية

جدول رقم (5) التحليل الوصفي لعبارات الاستبيان والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى المعنوية

مستوى العينة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مستوى الموافقة					العبارة
			لا اتفق تمام	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تمام	
.000	.971	3.77	%3,3	%6,7	%20	%50	%20	تقوم ادارة المنظمة بتحليل البيئة الخارجية لاستكشاف الفرص
.000	.740	3.93			%30	%46,7	23,3 %	تقدم الادارة باستمرار خبرات ومعارف جديدة للعاملين
.000	1.003	3.60	%3,3	%10	%26,7	%43,3	%16,7	سرعة استجابة الادارة لمتغيرات البيئة الخارجية بما يضمن بقاء المنظمة و تطورها
.000	.730	3.60			%33,3	%46,7	%20	تملك ادارة المنظمة مهارات التخطيط والتنبؤ لاستكشاف الفرص الجديدة
.000	1.192	3.40	%10	%6,7	%36,7	%26,7	%20	تقدم ادارة المنظمة الحوافز للعاملين لتشجيعهم على الابداع و الابتكار وخلق أفكار جديدة
.000	.935	3.57	%6,7	%3,3	%23,3	%60	%6,7	تستثمر إدارة المنظمة الفرص الجديدة في الاسواق الجديدة
.000	.994	3.33	%3,3	16,7	%33,3	%36,7	%10	وضع جدول زمني لتنفيذ المهام اللازمة

				%				واستغلال الفرص
.000	.868	4.07		%3,3	%23,3	%36,7	%36,7	تقدم المنظمة تشكيلة واسعة من الخدمات للزبائن الحاليين
.000	.714	4.20			%16,7	%46,7	%36,7	تبدع المنظمة في تقديم خدمات جديدة تجذب زبائن جدد
.000	.712	3.90			%30	%50	%20	تحسين طرق تقديم الخدمات لتلبية متطلبات الزبائن
.000	1.242	2.90	%16,7	26,7 %	%10	%43,3	%3,3	سهولة إحداث التغيير في الهيكل التنظيمي للمنظمة لمواجهة التغييرات الخارجية
.000	.750	3.70		%3,3	%36,7	%46,7	13,3 %	تدفق المعلومات وسهولة التواصل بين اقسام المنظمة
.000	1.070	3.70		%20	%23,3	%33,3	23,3 %	استحداث اقسام جديدة لمواكبة التغيرات في البيئة الديناميكية
.000	.877	3.70	%3,3	%3,3	%26,7	%53,3	13,3 %	تتوافق اقسام المنظمة مع طبيعة الوظائف المحددة لها
.000	1.048	3.73	%3,3	%6,7	%30	%33,3	26,7 %	انسيابية العمل و عدم التعقيد في الهيكل التنظيمي و التقليل من الروتين
			3,33 %	%7,1 1	%26,67	43,56 %	19,33 %	المجموع

المصدر/ إعداد الباحثين من بيانات البحث الميدانية باستخدام برنامج (SPSS-2021) الجدول رقم(5) والخاص بعبارات محور البراعة التنظيمية أن(43,56%) متفقون على العبارات ، و(19,33%) متفقين تماماً أي بمعنى موافقة المحور بنسبة

تراكمية(62,89%)، و (10,44%) غير متفقين على العبارة الواردة في المحور ، بينما بلغت نسبة محايد على عبارات المحور(26,67%)، وعليه نجد أن عبارات المحور كانت ايجابية، أما بخصوص المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى المعنوية لمحور البراعة التنظيمية جميع قيم متوسط اجابات العبارات أكبر من الوسط الفرضي المشار اليه في اجراءات الدراسة، وعليه يتضح أن جميع عبارات المحور في الاتجاه الايجابي وموافقة عليها بصورة كبيره جداً ، أيضاً مستوى المعنوية أقل من (0.05) القيمة المعيارية لمستوى الدلالة، والفرق بين أعلى وأدنى انحراف معياري (0.714-1.242) أقل من الواحد الصحيح يدل على تجانس اجابات المبحوثين.

2.2.3- جذب الزبائن

جدول رقم(6) التحليل الوصفي لعبارات الاستبيان و المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و

مستوى المعنوية

العبارة	مستوى الموافقة						مستوى المعنوية
	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً	الانحراف المعياري	
استخدم المنظمة استراتيجيات جديدة لجذب الزبائن	16.7%	50%	26.7%	3.3%	3.3%	3.73	.000
تتناسب الخدمات التي تقدمها المنظمة مع احتياجات و رغبات الزبائن	33.3%	53.3%	13.3%			4.20	.000
تسعى المنظمة إلى إنشاء علاقة جيدة مع الزبائن	33.3%	53.3%	13.3%			4.20	.000
تأخذ المنظمة بعين الاعتبار آراء الزبائن لتحسين خدماتها	26.7%	33.3%	16.7%	13.3%	10%	3.53	.000

.000	.648	4.17		%3.3	%3.3	%66.7	%26.7	تعمل الإدارة على تعزيز سمعة المنظمة لدى الزبائن وبناء تصور ذهني طيب عنها
.000	.844	3.67		%3.3	%46.7	%30	%20	تتناسب جودة خدمات المنظمة مع توقعات الزبائن
.000	1.135	3.43	%10	%10	%16.7	%53.3	%10	توفر المنظمة مجموعة وسائل تواصل تسهل عملية تواصل الزبون بها
.000	.889	3.67	%3.3	%3.3	%30	%50	%13.3	تدريب العاملين على كيفية التعامل مع الزبائن وبناء الثقة معهم
.000	1.006	3.57	%6.7	%3.3	%30	%46.7	%13.3	تواكب المنظمة التغيرات في أذواق واهتمامات الزبائن و تسعى لارضائهم
.000	.802	3.67		%3.3	%43.3	%36.7	%16.7	تولي المنظمة اهتماما كبيرا في الزبائن و تعزيز ولائهم لها
.000			%3.33	%4.33	%24.0	%47.33	%21.0	المجموع

المصدر/ إعداد الباحثين من بيانات البحث الميدانية باستخدام برنامج (SPSS-2021) في الجدول رقم(6) والخاص بعبارات محور جذب العملاء أن(47.33%) متفقون على العبارات، و(21.0%)متفقين تماماً أي بمعنى موافقة المحور بنسبة تراكمية(68.33%)، و (7.66%) غير متفقين على العبارة الواردة في المحور ،

بينما بلغت نسبة محايد على عبارات المحور (24%)، عليه نجد أن عبارات المحور كانت ايجابية، أما بخصوص المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى المعنوية للمحور الثاني جذب الزبائن جميع قيم متوسط اجابات العبارات أكبر من الوسط الفرضي المشار اليه في اجراءات الدراسة، وعليه يتضح أن جميع عبارات المحور في الاتجاه الايجابي وموافقة عليها بصورة كبيره جداً ، ايضاً مستوى المعنوية أقل من (0.05) القيمة المعيارية لمستوى الدلالة، والفرق بين أعلى وأدنى انحراف معياري (0.664-1.306) أقل من الواحد الصحيح يدل على تجانس اجابات المبحوثين، مما يشير إلى وجود أثر أو علاقة ما بين اجابات المبحوثين .

3.3- اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين البراعة التنظيمية و جذب الزبائن.

جدول رقم (7) اختبار الفرضية الرئيسية

التفسير	القيمة الاحتمالية	اختبار (t)	معامل الانحدار	
معنوية	.000	5.047	3.818	B_0
معنوية	.964	-.046-	-.009-	B_1 البراعة التنظيمية
			.009	معامل الارتباط (R)
			.000	معامل التحديد (R^2)
		النموذج غير معنوي .964	.002	اختبار (f)
		$y_i = 3.818 - 0.009X_1$		النموذج

المصدر/ إعداد الباحثين من بيانات البحث الميدانية باستخدام برنامج (SPSS-2021)

- 1- اظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي بين البراعة التنظيمية كمتغير مستقل و جذب الزبائن كمتغير تابع حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط (0.009).
- 2- بلغت قيمة معامل التحديد (0.000) هذه القيمة تدل على أن البراعة التنظيمية لا تساهم في جذب الزبائن كمتغير تابع .
- 3- (3.818) متوسط جذب الزبائن عندما لا توجد البراعة التنظيمية.

4- (-0.009) تعني نقصان جذب الزبائن عندما تزيد البراعة التنظيمية وحدة واحده.

مما تقدم نستنتج أن الفرضية الرئيسية تحققت أي بمعنى توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين البراعة التنظيمية كمتغير مستقل و جذب الزبائن كمتغير تابع.

1.3.3- الفرضية الفرعية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين استكشاف الفرص وجذب الزبائن.

جدول رقم (8) اختبار الفرضية الفرعية الأولى

التفسير	القيمة الاحتمالية	اختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	.000	9.201	4.250	B_0
غير معنوية	.316	-1.021	-.126	B_1 استكشاف الفرص
			0.190	معامل الارتباط (R)
			0.036	معامل التحديد (R^2)
		النموذج غير معنوي 0.316	1.043	اختبار (f)
		$y_i = 4.250 - 0.126X_1$		النموذج

المصدر/ إعداد الباحثين من بيانات البحث الميدانية باستخدام برنامج (SPSS-2021)

- 1- اظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي بين استكشاف الفرص وجذب الزبائن كمتغير تابع حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط (0.190).
- 2- بلغت قيمة معامل التحديد (0.036) هذه القيمة تدل على أن استكشاف الفرص تساهم بنسبة (3.6%) في جذب الزبائن كمتغير تابع .
- 3- (4.250) متوسط جذب الزبائن عندما لا توجد استكشاف الفرص.
- 4- (-.126) تعني نقصان جذب الزبائن عندما تزيد استكشاف الفرص وحدة واحده.

مما تقدم نستنتج أن الفرضية الفرعية الأولى تحققت بشكل ضعيفة وذلك بسبب وجود عوامل مؤثرة تتمثل في البيئة و المجتمع و انعدام الثقافة التأمينية.

2.3.3- الفرضية الفرعية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين استثمار الفرص وجذب الزبائن كمتغير تابع.

جدول رقم(9) اختبار الفرضية الفرعية الثانية

التفسير	القيمة الاحتمالية	اختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	.000	4.404	6.945	B_0
غير معنوية	.333	-163-	-984-	B_1 استثمار الفرص
			0.182	معامل الارتباط (R)
			0.033	معامل التحديد (R^2)
		النموذج غير معنوي 0.333a	.969	اختبار (f)
		$y_i = 6.945 - 0.984X_1$		النموذج

المصدر/ إعداد الباحثين من بيانات البحث الميدانية باستخدام برنامج (SPSS-2021)

- 1- اظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي بين استغلال الفرص و جذب الزبائن كمتغير تابع حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط (0.182).
 - 2- بلغت قيمة معامل التحديد(0.033) هذه القيمة تدل على أن استغلال الفرص تساهم بنسبة (3.3%) في جذب الزبائن كمتغير تابع .
 - 3- (6.945)متوسط جذب الزبائن عندما لا توجد استغلال الفرص.
 - 4- (-0.984)تعني نقصان جذب الزبائن عندما تزيد استغلال الفرص وحدة واحده. مما تقدم نستنتج أن الفرضية الفرعية الثانية تحققت أي بمعنى توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استغلال الفرص وجذب الزبائن كمتغير تابع.
- ### 3.3.3- الفرضية الفرعية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين المرونة الهيكلية وجذب الزبائن كمتغير تابع.

جدول رقم(10)

التفسير	القيمة الاحتمالية	اختبار(t)	معاملات الانحدار	
معنوية	.000	8.729	3.248	B_0
غير معنوية	.155	1.462	-.152-	المرونة الهيكلية B_1
			0.266	معامل الارتباط (R)
			.071	معامل التحديد (R^2)
		النموذج غير معنوي 155a.	2.136	اختبار (f)
	$y_i = 3.248 + 0.152X_1$			النموذج

المصدر/ إعداد الباحثين من بيانات البحث الميدانية باستخدام برنامج (SPSS-2021)

- 1- اظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي بين المرونة الهيكلية وجذب الزبائن كمتغير تابع حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط (0.266).
 - 2- بلغت قيمة معامل التحديد (0.071) هذه القيمة تدل على ان المرونة الهيكلية تساهم بنسبة (7.1%) في جذب الزبائن كمتغير تابع .
 - 3- (3.248) متوسط جذب الزبائن عندما لا توجد المرونة الهيكلية.
 - 4- (-.152) تعنى نقصان جذب الزبائن عندما تزيد المرونة الهيكلية وحدة واحده. مما تقدم نستنتج أن الفرضية الفرعية الثالثة تحققت أي بمعنى توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المرونة الهيكلية وجذب الزبائن كمتغير تابع.
- 4.3- ترتيب الفرضيات:

جدول رقم (11) ترتيب الفرضيات حسب الأهمية

مستوى المعنوية	مساهمة المستقل في التابع	معامل الارتباط	البراعة التنظيمية جذب الزبائن
.000	7.1%	0.266	المرونة الهيكلية
.000	3.6%	0.190	استكشاف الفرص
.000	1.81%	0.182	استثمار الفرص
.000	0.000	0.009	البراعة التنظيمية

المصدر/ إعداد الباحثين من بيانات البحث الميدانية باستخدام برنامج (SPSS-2021)

الجدول رقم(12) الخاص بترتيب الفرضيات حسب الأهمية نلاحظ أن أعلى قيمة ارتباط كانت بين المرنة الهيكلية وجذب الزبائن، مما يدل على أن أهم فرضية في البحث هي المرونة الهيكلية لأنها تساهم بنسبة (7.1%) في جذب الزبائن.

4- المبحث الرابع/ الاستنتاجات و التوصيات

1.4-الاستنتاجات:

توصل الباحث إلى النتائج التالية :

- 1- تبين للباحثين وجود ضعف في تحقق الفرضية الأولى ، بسبب العوامل الاجتماعية والبيئية للمجتمع وانعدام الثقافة التأمينية لدى المجتمع المبحوث.
- 2- توصل البحث إلى أن هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين البراعة التنظيمية وجذب الزبائن داخل المنظمة.
- 3- هناك ضعف كبير في عمل الشركة الذي انعكس سلبيا على التراجع في تقديم الخدمات في الانبار.
- 4- من الصعب جداً إحداث تغيير في الهيكل التنظيمي للشركة لمواجهة التغييرات الخارجية.
- 5- هناك ضعف من قبل إدارة شركة التأمين الوطنية فرع الأنبار باستثمار الفرص بالشكل الأمثل مما يؤدي إلى و جذب زبائن جدد.
- 6- تسعى الشركة إلى إنشاء علاقة جيدة مع الزبائن كما تعمل الإدارة على تعزيز سمعة الشركة لديهم.
- 7- عدم تناسب الخدمات التي تقدمها شركة التأمين الوطنية فرع الأنبار مع احتياجات و رغبات الزبائن.
- 8- تهتم إدارة الشركة في مراقبة السوق و استكشاف الفرص المتاحة، ولكنها ما زالت ضعيفة .

9- تركيز السلطة وعم توزيعها بالشكل المناسب انعكس سلبا على عمل الشركة وعدم تطورها و الضعف الكبير الذي اصاب انشطتها.

2.4- التوصيات:

بناءً على النتائج أعلاه يوصي الباحث بالاتي :

1- يوصي الباحثين بضرورة تطبيق ابعاد البراعة التنظيمية لعلاقتها بجذب الزبائن داخل الشركة .

2- على إدارة الشركة أن تبذل في تقديم الخدمات اللازمة لجذب زبائن جدد وتحفيز الزبائن الحاليين .

3- الاستفادة من الفرص داخل المنظمة وتوجيهها للمسار الصحيح لدورها في جذب الزبائن.

4- العمل على إحداث تغيير في الهيكل التنظيمي للمنظمة لمواجهة التغييرات الخارجية.

5- يجب استغلال الفرص بالسرعة المطلوبة.

6- على إدارة الشركة العمل على كسب ثقة الزبائن عن طريق إنشاء علاقات جيدة معهم و تعزيز سمعة الشركة لديهم.

7- ضرورة الاستماع لآراء الزبائن و تطبيقها في تطوير خدمات الشركة بالصورة المطلوبة وتحقيق احتياجات ورغبات الزبائن.

8- خلق ثقافة تأمينية التي من شأنها لفت أنظار أفراد المجتمع و جذبهم نحو التأمين.

9- يوصي الباحثين بإجراء الدراسات البحثية التي تعالج مشكلات انعدام الثقافة التأمينية لدى المجتمع، و يوصي شركة التأمين الوطنية بضرورة تقديم الخدمات التي تتناسب مع العادات الدينية والمجتمعية للمجتمع.

المراجع

- 1- أبو النجا، محمد عبدالعظيم،(2013)،"إدارة العلاقات مع العملاء"،ط1، دار الجامعية للطباعة والنشر، مصر.
 - 2- داؤود علي سعد محمد،(2013)،"إدارة التسويق"، ط1، دار الجامعية للطباعة و النشر، مصر.
 - 3- ستون، ميرلين و نيل، ووكوك و ماكتينجر، ليز،(2006)،" التسويق من خلال علاقتك بالعملاء"، ط1، دار الفاروق للنشر و التوزيع، مصر.
- المراجع الأجنبية:

- 1- Kotler, P & Armstrong, G,(2017),"Principles of Marketing", Paerson, new jersey.
- 2- Kraner, Jan,(2018), Innovation in High Reliability Ambidextrous Organizations Increasing Innovative Activity", Springer International Publishing, Switzerland.

Doctoral Dissertation

- 1- Bodwell, Wendy,(2011), A Theoretical Model of Organizational Ambidexterity in Hospitals, Doctorate Dissertation, Colorado State University, Colorado.
- 2- Pezeshki, Vahid,(2009), Three Dimensional Modeling of Customer Satisfaction, Retention and Loyalty for Measuring Quality of Service A thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy by School of Engineering and Design, Brunel University.

Masters Dissertation

- 1- Chaharmahali, S,& Siadat,S,(2010)," Achieving Organizational Ambidexterity: Understanding and explaining ambidextrous organizations", MA, Department of Management and Engineering, Linkoping University, Sewed.
- 2- Pai, A,(2007),"Overcoming the Innovator's Dilemma through Organizational Ambidexterity within the Indian Pharmaceutical Industry", Master's Dissertation, University of Nottingham.

3- Yigit, M,(2013),"Organizational Ambidexterity: Balancing Exploitation and Exploration in Organizations", Unpublished master dissertation, Blekinge Institute of Technology School of Management.

Journal

- 1- Bodwell, W & Chermack, T,(2010),"Organizational Ambidexterity: Integrating deliberate and emergent strategy with Scenario planning", *Technological Forecasting & Social Change*, 77(2).
- 2- Bai, J & Ren,J,(2016), Organizational Ambidexterity and Innovation Performance: The Moderating Effect of Entrepreneurial Orientation, *Frontiers of Business Research in China*,10(4).
- 3- Chang, Yuan-chieh & Yang, Phil Y, & Chen, Ming-Huei,(2009),"The determinants of academic research commercial performance: Towards an organizational ambidexterity perspective", *Research Policy Journal*, V(8),N(12).
- 4- Dewhurst, F & Navarro, J, (2007),"Linking Organizational Learning and Customer Capital through an Ambidexterity Context: an Empirical Investigation In SMEs", *The International Journal of Human Resource Management*, 18(10).
- 5- Hanvanich, S& Droge, C& CalantOne, R,(2003),Reconceptualizing the meaning and domain of marketing knowledge, *Journal of knowledge Management*,V7,I4.
- 6- Karrer, Daniel & Fleck, Denise,(2015),Organizing for Ambidexterity: A Paradox-based Typology of Ambidexterity-related Organizational States, *BAR, Rio de Janeiro*, V,12,N4.
- 7- Luo,Y &Rui, H,(2009),"An ambidexterity perspective toward Multinational Enterprise from Economies Academy of management perspectives journal,23(4).

- 8- Preda, G,(2014), Organizational Ambidexterity and Competitive Advantage: toward a research model Journal of Management and Marketing,12(1).
- 9- Raisch, S& Birkinshaw,J,(2008),"Organizational ambidexterity: Antecedents, outcomes and moderators", Journal of Management. (34).
- 10- Soares, J; Rris,D;Cunha,J&Neto, P(2018), "Organizational Ambidexterity: A Study in Brazilian Higher Education Institutions" Journal of Technology Management & Innovation, 13(3).

التنبؤ بعوائد اسهم شركات التأمين الخاصة باستخدام إنموذج ARIMA
دراسة تحليلية في سوق العراق للاوراق المالية للمدة من(2018-2020)
Predicting the Shares Revenues of Private Insurance Companies
Using the ARIMA Model
Analytical Study in the Iraqi Stock Exchange for the Period
(2018-2020)

د. مصطفى محمد ابراهيم

أ.د. نعيم صباح جراح

البنك المركزي العراقي

جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

ينظر إلى قطاع التأمين بأنه القطاع المهم والحيوي في السوق الاقتصادي ولاسيما في العراق إلا إن بعد عام 2003 إنخفضت عوائد قطاع التأمين بشكل كبير نتيجة الإجراءات المعلنه من قبل شركات التأمين وكذلك ضعف الوعي التأميني لدى الجمهور وهذا ماساهم في جعل سعر السهم لشركات التأمين في السوق المالي العراقي ينخفض تدريجياً نتيجة لجوء الجمهور نحو أسهم القطاع المصرفي الذي يدر عائداً، فقد تمثلت مشكلة البحث بالتساؤل هل تستمر عوائد أسهم قطاع التأمين المدرجة في السوق بإنخفاض وعدم الطلب عليها، في حين تمثلت فرضية البحث بالآتي إن عوائد أسهم قطاع التأمين تحقق المتطلبات اللازمة لتحقيق نظام تأميني مناسب في العراق. إذ توصل البحث إلى أهم أستنتاج هو إن النموذج الأنسب وهو (1.0.0) بالمقارنة مع النموذج (0.2.2) والذي لاينتاسب مع بيانات السلسلة لأن شركة الأمين ستحذف من النموذج المقدر وذلك لتحقيق عائد على السهم بشكل جيد جداً في سوق العراق للاوراق المالية وهذا ماتم استخراجه في برنامج SPSS.25،



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد الخاص بالمؤتمر 2021
الصفحات 71- 100

، إمّا إندى عائد يحقق في سوق العراق للأوراق المالية كانت شركة الحمراء إذ بلغت درجة المعنوية فيها (928.) وان نسبة t (-097.) ويخطأ معياري بلغ (551.) وبتقدير (-053.) مما يدل على أن عائد أسهم لهذه الشركة ضعيف جداً في سوق العراق للأوراق المالية . في حين كانت أهم توصيه خرج بها البحث هي الحاجة إلى تطوير القطاع التأميني في العراق من خلال إدخال عنصر التكنولوجيا سواء في شركات التأمين العامة أو الخاصة فضلاً عن تبسيط إجراءات التأمين لدى المؤمن له. **الكلمات المفتاحية:** قطاع التأمين، سوق العراق للأوراق المالية ، عوائد الأسهم، نموذج ARIMA .

Abstract:

The insurance sector is seen as an important and vital sector in the economic market, especially in Iraq. However, after 2003, the returns of the insurance sector decreased significantly as a result of the measures announced by insurance companies, as well as the lack of insurance awareness among the public, and this contributed to making the share price of insurance companies in the Iraqi financial market It gradually decreases as a result of the public's resort to the banking sector shares that generate a return. The research problem was represented by the question whether the returns of the shares of the insurance sector listed in the market continue to decrease and the lack of demand for them, while the research hypothesis was as follows that the returns of the shares of the insurance sector fulfill the requirements necessary to achieve an appropriate insurance system In Iraq. As the research reached the most important conclusion is that the most appropriate model is (1.0.0) compared to the model (0.2.2), which does not fit with the series data because Al-Ameen Company will be removed from the estimated model in order to achieve a very good return on the stock in the Iraqi market For securities, and this is what was extracted in the SPSS.25 program. As for the lowest return achieved in the Iraqi Stock Exchange, it was Al-Hamra Company, with a significant degree

of (.928) and a percentage of t (-.097), with an error with me. My opinion is (.551) and with a rating of (-053), which indicates that the return on shares for this company is very weak in the Iraqi Stock Exchange. While the most important recommendation that the research came out with was the need to develop the insurance sector in Iraq by introducing the element of technology, whether in public or private insurance companies, as well as simplifying the insurance procedures for the insured.

Keywords: Insurance sector - Iraq stock exchange - stock returns - ARIMA model.

مقدمة:

يتطرق هذا البحث الى قطاع التأمين الخاص المدرج في سوق العراق للأوراق المالية بغية تصحيح مساره وتحقيق عوائد كبيرة من أجل منافسة القطاع المصرفي في السوق المالي فضلاً عن ان هذا القطاع يعمل بالسوقين اي السوق النظامي والسوق الموازي والذي يؤكد على ان هذا القطاع مهم وحيوي في العراق سواء في الحياة الاجتماعية او الاقتصادية بغية تنمية وتطوير القطاع الاقتصادي بشكل عام.

1- المبحث الأول: منهجية البحث

1.1- مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:.

1- لماذا شركات التأمين الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية يعاني من انخفاض في عوائد الاسهم؟

2- ماهي الإجراءات الواجب أخذها من قبل قطاع التأمين لغرض زيادة العوائد؟

3- هل تستمر عوائد اسهم شركات التأمين الخاصة بالانخفاض ام بالارتفاع مستقبلاً؟

2.1- أهمية البحث :

إنّ التأمين في العراق في غايه الأهمية لذلك يبين البحث الأطار النظري في قطاع التأمين فضلاً عن التنبؤ في عوائد القطاع التأميني في العراق والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والوصول إلى نتائج حقيقية وتوصيات تخدم القطاع التأميني في

العراق لما يمر به أن من أهمال كبير من قبل الحكومة فضلاً عن ضعف الوعي لدى التجار بشكل خاص والجمهور بشكل عام.

3.1- هدف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأتي:.

- 1- بيان القطاع التأميني في العراق بشكل حقيقي.
- 2- التنبؤ بعوائد أسهم الشركات التأمينية المدرجة في السوق لما يحقق من قطاع اقتصادي مستدام .

4.1- فرضيات البحث:

تنتطق فرضية البحث:.

الفرضية الصفرية: ان عوائد اسهم شركات التامين الخاصة لاتحقق عائد مستقبلياً في سوق الاوراق المالية
الفرضية البديلة: ان عوائد اسهم شركات التامين تحقق عائد مستقبلياً في سوق العراق للاوراق المالية.

5.1- حدود البحث :

الحدود المكانية: شركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
الحدود الزمانية: المدة من 2018-2020.
سادساً: الأسلوب الاحصائي المستخدم في البحث:
نموذج الأنحدار الذاتي والمتوسط المتحرك المتكامل (ARIMA) وهو النموذج القياسي المختص بالتنبؤ بعوائد الأسهم.

1-معدل العائد الفعلي:

$$R_j = C_t + P_t - (P_t - 1) / P_{t-1} \dots \dots \dots (1)$$

2- معدل العائد المتوقع

$$R = R_j / N \dots \dots \dots (2)$$

3- معدل العائد المطلوب

$$K_e = R_f + [E(R_m) - R_f] B_i \dots (3)$$

تم استخدام عوائد الاسهم وليس العائد على الموجودات ام العائد على راس المال.

2- المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

1.2- مفهوم عوائد الأسهم:

تُعدّ عوائد الأسهم من أهم الجوانب في إجراء تحليل الأستثمار. عائد الأسهم هو مستوى الربح الذي سيستمتع به المستثمرون مقابل أستثمار ما يقومون به. ويمكن رؤية مقدار عوائد الأسهم من العائد الذي حصل عليه المستثمرون فيما يتعلق بحدوث أحداث تجزئة الأسهم ، والعائد غير الطبيعي هو الفرق بين العائد الفعلي الذي يحدث مع العائد المتوقع. تشير العوائد الإيجابية غير الطبيعية إلى أن العائد المستلم أكبر من العائد المتوقع، على العكس من ذلك إذا كان العائد المستلم أصغر من المتوقع يطلق عليه عائد سلبي غير طبيعي ⁽¹⁾. أفهناك عده تعاريف لعوائد الأسهم ومنها هو التدفق النقدي الحقيقي الذي يحصل عليه المستثمر خلال مدة ومنية معينة مقابل توظيف أمواله في شكل من أشكال الأستثمار. ويعرف ايضاً بأنه المكافاة التي يحصل عليها المستثمر عند توظيف أموال بالأسهم العادية إمّا بصيغة مفهوم أرباح نقدية طبقاً لإرباح الشركة وسيولتها النقدية أو بشكل مفهوم أرباح الأسهم، ويمكن لحملة الأسهم العادية من الأستثمار بطريقتين: الطريقة الأولى، من خلال التوزيعات التي يحصل عليها صاحب السهم من الارباح السنوية التي تحققها الشركة وتقرر توزيعها على المساهمين وهو ما يعرف بالعائد الإيرادي (Revenue Return) إذ تعمل الشركات على توزيع أرباح نقدية للمساهمين في الأسهم العادية من خلال إعلان مجلس إدارة الشركة عن توزيع الأرباح في وقت معين. إمّا الطريقة الثانية وهي الأكثر

¹ (Bintara Rista, Tanjung Putri Renalita Sutra Analysis of Fundamental Factors on Stock Return, International Journal of Academic Research in Accounting , Finance and Management Sciences, Vol.9, No.2 , (2019), P.153

أهمية فنتم من خلال الأرباح الرأسمالية الناتجة عن الفرق بين قيمة شراء السهم وقيمة بيعه في تاريخ لاحق وهو ما يعرف بالعائد الرأسمالي (Capital Return) إذ يعرف العائد الرأسمالي للأسهم العادية بأنه زيادة القيمة الرأسمالية لتلك الأسهم ويرتبط العائد الرأسمالي بالقيمة السوقية للسهم الذي يباع ويشترى السهم العادي في السوق المالي بالقيمة السوقية للسهم الواحد والتي تتغير دائماً وفقاً لتغيرات الطلب والعرض.⁽²⁾

2.2- أنواع عوائد الأسهم:

هناك أنواع متعددة من العوائد تختلف حسب التقسيمات أو الدراسات التي يتبعها الباحث وأن أكثر التقسيمات شيوعاً وقبولاً من المفكرين والباحثين هي:

1- معدل العائد المتوقع (الفعلي): يشير معدل العائد السنوي الفعلي على الأستثمار إلى معدل العائد الفعلي المتوقع عن النشاط التشغيلي للشركة الذي يحسب من خلال بيانات كشف الدخل السنوي والميزانية العمومية السنوية للشركة، ويعرف بأنه التغير في ثروة المستثمر في نهاية المدة عما كانت عليه في بداية المدة. ويحسب معدل العائد المتوقع من الأستثمار بالأسهم العادية وفق الصيغة الآتية:⁽³⁾

$$R_t = C_t + P_t - (P_t - 1) / P_{t-1} \dots \dots \dots (1)$$

إذ إن:

R_t : العائد المتوقع.

C_t : التدفق النقدي الناجم عن الأستثمار.

P_t : السعر الحالي للسهم.

P_{t-1} : السعر السابق للسهم.

⁽²⁾ مسلم عقيل عبدالحسين، استخدام نموذج CAMELS في تقييم الاداء المالي المصرفي واثره على عوائد الاسهم دراسة مقارنة لعينة من المصارف الاسلامية والتجارية الخاصة، رسالة ماجستير، علوم مالية ومصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، (2021)، العراق، ص 38-39.

⁽³⁾ محمد علي ابراهيم العامري، الادارة المالية المتقدمة، اثره للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، (2010)، ص 47.

2- معدل العائد المتوقع: يعرف العائد المتوقع على أنه المتوسط الموزون لنتائج العائد المحتمل إذ تكون كل نتيجة مرتبطة باحتمال حدوثها، ويعرف أيضاً بأنه المتوسط المرجح من احتمالات معدلات العائد في كل سيناريو أو أنه مجرد المتوسط المرجح للعائد الممكن مع ترجيح احتمالات حدوثها، وبحسب وفق الصيغة الآتية:.

$$R=Rj/N.....(2)$$

إذ إن:

Rj: مجموع العائد المتحقق لمدة زمنية معينة.

N: المدة الزمنية المطلوب حسابها.

R: العائد المتوقع.

إذ يعكس العائد المتوقع على الأصول العائد الذي يحتمل أن يستلمه المستثمر من خلال الأستثمار في هذه الاصول خلال المدة المخطط لها، فمن الأجدر تقدير هذا العائد من خلال النظر الى النتائج الممكنة والأحتمالات المرتبطة بها، ومن ثم فأننا عندما نتحدث عن العائد المتوقع فهذا يعني حالة عدم التأكد والتي يكون فيها صعوبة تحديد العائد المتوقع وأن المستثمر سوف يواجه صعوبة في تحديد هذا العائد لذلك يسعى المستثمر إلى تقدير العائد المتوقع إذ أن ذلك يساعده على تحديد المخاطر المحيطة بهذا العائد. (4)

3- معدل العائد المطلوب: يمثل العائد الضروري لتعويض المستثمر عن المخاطرة التي تنطوي عليها عملية الأستثمار ويستخدم نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية لتحديد معدل العائد المطلوب على الموجودات ويأخذ النموذج في الأعتبار حساسية عائد الموجودات للمخاطر غير القابلة للتوزيع (المعروفة بأسم المخاطر النظامية أو مخاطر السوق) والتي تمثل بمعامل β وكذلك العائد المتوقع من السوق والعائد

(4) حسين عبد الحسن علي الضرب، اثر العائد والمخاطرة وقرار الاستثمار في الاداء المالي للمصرف (دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، رسالة ماجستير، علوم ادارة اعمال، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، (2017)، ص24-26.

الخالي من المخاطرة وبمقتضى نموذج (CAPM) فإن معدل العائد المطلوب للسهم يحسب وفق الصيغة الآتية:⁽⁵⁾

$$Ke=Rf+[E(Rm)-Rf]Bi.....(3)$$

3.2- محددات عوائد الأسهم

: ويندرج تحت محددات عوائد الأسهم عدة مقاييس وهي على النحو الآتي:⁽⁶⁾

1-نسبة مضاعف السعر: تعد نسبة مضاعف السعر إمتداداً طبيعياً لنسبة نصيب السهم من الأرباح وهي نسبة مهمة من نسب تقييم الأسهم وتستخدم من جانب المحللين الماليين لتعرف على الأسعار النسبية للأسهم حيث تبين هذه النسبة عدد المرات التي يحصل عليها المساهم من الأرباح بحيث تغطي القيمة السوقية التي دفعها للحصول على هذا السهم، وتقاس هذه النسبة من خلال سعر السهم السوقي على ربحية السهم، هناك سهولة في الحصول على سعر السهم السوقي لكن هناك يلجأ المستخدمون في الاعتماد على ربحية السهم التي يتم حسابها من البيانات المنشورة للشركات وتتحدد نسبة سعر السهم الى ربحية السهم من خلال ثلاثة عوامل (معدل العائد المطلوب، ونسبة الأرباح المحتجزه، ومعدل العائد على حقوق الملكية) ويقاس هذا المؤشر طول مدة الأسترداد للأموال المستثمره للسهم، وكلما كان مضاعف السعر أقل كلما كان جذاباً للأستثمار، ويزداد الطلب عليه ثم ارتفاع سعره، ويرتبط هذا المؤشر بعلاقة عكسية مع المخاطرة لأن المستثمر يقيم السهم بناء على معدل نمو ربحيته.

2-نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية: تعكس هذه النسبة مؤشرات النمو المتوقع للسهم ومدى اقتراب أو أبتعاد سعر السهم السوقي من قيمة الدفترية وأيضاً تستخدم

⁽⁵⁾ حسام علي حسين فياض الغانمي، اثر احتجاز الارباح على عوائد الاسهم العادية دراسة تطبيقية في سوق العراق للاوراق المالية، رسالة ماجستير، علوم ادارة اعمال، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، (2015)، ص 41.

⁽⁶⁾ عبير عبد الامير متعب علوان، تقييم الاداء المالي باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة واثرها على عائد السهم دراسة قياسية على عينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2005-2016، رسالة ماجستير، علوم مالية ومصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، (2019)، ص 63-64.

هذه النسبة لمعرفة مستوى الأسعار، حيث زيادة هذه النسبة تدل على أن الشركة كانت موفقة في قراراتها الاستثمارية وتقاس هذه النسبة بقسمة القيمة السوقية على القيمة الدفترية.

3- معدل النمو بالحجم: يرتبط حجم المؤسسة بالعديد من الأمور الاقتصادية المالية لذا يكون على درجة كبيرة من الأهمية، لكن لا توجد مقاييس متفق عليها لتمثيل حجم المؤسسة، أن المقصود بحجم المؤسسات هو تصنيفها إلى كبيرة أو متوسطة أو صغيرة الحجم، وتوجد عدة مقاييس لقياس حجم المؤسسة منها : اجمالي الموجودات أو حقوق الملكية أو عدد العاملين أو صافي المبيعات أو القيمة السوقية.

4.2- مفهوم التأمين:

هنالك عدة مفاهيم للتأمين منها:

انه نظام يقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المستأمن وذلك عن طريق نقل عبء اخطار معينة الى المؤمن الذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل جزء من الخسارة المالية التي يتكبدها او انه وسيلة تهدف بصفة اساسية الى حماية الافراد والهيئات من الخسائر المادية الناشئة عن تحقق الاخطار المحتملة الحدوث والتي يمكن ان تقع مستقبلاً وتسبب خسائر يمكن قياسها مادياً ولادخل لإرادة الافراد او الهيئات في حدوثها.⁽⁷⁾

5.2- أهمية التأمين:

للتأمين أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ تقوم شركات التأمين بتجميع المدخرات من خلال تجميع الأقساط التي يدفعها الأفراد ومن ثم يتكون من مجموع الأقساط رصيد من الأموال فتقوم بأستثمار جزء كبير منها في الإوجه المختلفة للأستثمار. وبما إنّ التأمين يتميز بتوفير التغطيات التأمينية من إخطار كثيرة يشجع الأفراد والشركات على الدخول في مجالات إنتاجية جديدة كما يعمل التأمين على

⁽⁷⁾ ميادة رشيد كامل، الاستثمار في شركات التأمين واثره على التنمية الاقتصادية في العراق دراسة ميدانية في شركتي التأمين الوطنية والعراقية للمدة 2011-2014، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 29، العراق،(2016)، ص 88 .

زيادة القدرة الإنتاجية لهذه المشروعات، فضلاً عن زيادة الكفاية الإنتاجية للعامل كما يعد وسيلة فاعلة من وسائل تنشيط الأئتمان، إذ يوفر التأمين للمدين ضمانات تسهل له عملية الاقتراض إذ يحل عوض التأمين محل الشيء المرهون اذا هلك نتيجة لتحقق الخطر منه. (8)

6.2- التحديات التي تواجه قطاع التأمين في العراق:

إنّ تطوير قطاع التأمين في العراق يحتاج الى تعاون مشترك بين العاملين في هذا القطاع واجهزة الحكومة اضافة الى جهود جمعية التأمين العراقية، ويتطلب اغتنام الفرص المناسبة من أجل التطوير من حيث تقديم الاتفاقيات التي تحتوي شروط غير اعتيادية من أجل المساعدة في تغطية الأخطار المتعارف عليها والأخطار غير المتداولة في السوق العراقي، ويمكن توضيح أهم التحديات بما يلي:.

1- محدودية الغطاء التأميني: إنّ اغلب الشركات العاملة في السوق العراقي في وقتنا الحالي ينحصر إنتاجها بالوثائق الكلاسيكية للتأمين كوثائق الحريق والحوادث العادية ووثائق التأمين البحري والهندسي، وان انقطاع العراق وسوقه التأميني عن الأسواق العالمية قد حرمه من الأطلاع على آخر التطورات في جميع المجالات التأمينية ومنها إغطية التأمين المستحدثة او التي تم تعديلها عن الأغطية القديمة.

2- القوانين والتشريعات: بعد ان تم رفع الحصار الاقتصادي عام 2003 كان الأمل كبير إنّ يعود سوق التأمين العراقي ويسترد مكانته المرموقه إلا ان ماحدث هو العكس، إذ صدر قانون التأمين رقم (10) لسنة 2005 الذي قام بتحديد فرص تطور شركات التأمين التي تعمل في العراق من خلال عدم اشتراطه وجوب التأمين على الاموال الموجودة داخل العراق أو التي ترد اليه لدى شركات التأمين في العراق أو إي فرع للشركات الأجنبية المسجلة في العراق، إذ تسبب هذا القانون بتقليص العمل الإنتاجي للشركات العراقية بشكل ملحوظ وكبير وخروج إقساط التأمين خارج العراق.

8 (حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقيل،التامين وادارة الخطر(النظرية والتطبيق)، ط2، دار وائل للنشر، عمان،(2010)، ص 49 .

3- الارهاب ودوره في تحديد النشاط التأميني: إنّ المشرع العراقي وقبل صدور قانون مكافحة الإرهاب رقم (13) لسنة 2005 لم يضع إي تعريف لمصطلح الإرهاب سواء جريمة مستقلة أو ظرفاً مشدداً في الجرائم القائمة في قانون العقوبات العام أو القوانين الخاصة الأخرى، وعند صدور قانون مكافحة الإرهاب سنة 2005 وضع المشرع التعريف للأرهاب على انه: كل فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة بإستهداف فرداً أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية وغير رسمية أوقع الأضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بغية الأخلال بالوضع الأمني أو الأستقرار والوحدة الوطنية في العراق أو إدخال الرعب والخوف والفرع أو إثارة الفوضى تحقيقاً لغايات أرهابية. هذا ويمثل الإرهاب تحدي خاص لشركات التأمين لعدة أسباب منها:.

أ- إمكانية وقوع خسائر هائلة: يعدّ هذا الأمر اكبر تحدي يهدد وجود الشركات في قطاع التأمين فقد وضعت سيناريوهات تم التوقع من خلالها حجم الخسائر المؤمنة اكثر من (250) مليار التي تهدد القطاع.

ب- صعوبة التسعير: إنّ نقص السجلات التاريخية وعدم معرفة العمليات الأرهابية والتنبؤ بها كل هذه العوامل جعلت من المستحيل على شركة التأمين إن تقوم بتسعير تأمين الإرهاب، إذ إن الأسعار العالية تقلل من عملية شراء التأمين في حين الأسعار القليلة تؤدي إلى إنهيار مالي لشركات التأمين.

ج- الخسائر النادرة: إنّ احتمال وقوع خسائر الكبيرة وغير المتكررة يطلب تكوين احتياطي عبر الزمن الأمر الذي يخلق مشكلتين هي أن الخسارة قد تحدث قبل تجميع الأحتياطيات وأن الضرائب تزيد من صعوبة بناء التعويضات.

4- غياب الوعي التأميني: إنّ شركات التأمين لم تقوم بإستهداف المواطنين سواء من حيث زيادة الوعي التأميني لديهم أو من حيث توفير الخدمات التي يحتاجونها ويقوم بقبولها ولم تكن هناك محاولات حقيقية للأستفادة من هذا المجال بالشكل الذي يحقق للزبائن خدمات تأمينية مع الحاجات الأخرى التي تشبع رغبات الأفراد وأن من الضروري القيام بخلق ثقافات تأمينية لدى المواطنين والقيام بتحسين صورة القطاع

التأميني لديهم وبناء جسور الثقة المتبادلة بين شركات التأمين وبين المواطنين وذلك بتسيخ وتعميق الفكر لدى الجمهور بأن شركات التأمين لديها مهمة أساسية هي تعويض المواطن عما يصيبه من الخطر وليس جمع الاقساط منه فقط. (9)

3- المبحث الثالث: الإطار العملي (التطبيقي) للبحث

1.3- شركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية: بلغ عدد شركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2015-2020) (5) شركات خاصة كل من (الأهلية، الحمراء، الأمين، دار السلام، الخليج)، ففي عام (2015-2018) كانت أسهم شركات التأمين تدرج بشكل عام، إمّا عام (2019-2020) إذ صنفت الشركات للدخول في السوق إلى نوعين وهي السوق النظامية أو الأولى إذ ضم (الأمين، الخليج)^(10♦)، إمّا السوق الثانوي أو الموازي فضم كل من (دار السلام، الأهلية)، في حين كانت الشركة الخامسة وهي (الحمراء) لم تدخل في السوق المالي إلى عام 2019 وفي هذا العام إدراجت بالسوق الموازي وكان عدد الأسهم المتداولة ضعيف جداً ، إمّا عام 2020 لم تقدم بياناتها المالية وفقاً لدليل الشركات المساهمة المدرجة لعام 2019، والجدول (1) يوضح عدد الأسهم المتداولة لشركات التأمين المدرجة في السوق النظامي والموازي.

⁹ بوران فاضل صالح مهدي، التحديات التي تواجه قطاع التأمين في العراق دراسة تحليلية في شركات التأمين العراقية (شركة التأمين الوطنية انموذجاً)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 104، المجلد 24، العراق، (2018)، ص 202-203.

^{10♦} بدأ تصنيف شركات التأمين في السوق النظامي والموازي عام (2019، 2020) حسب تقارير هيئة الأوراق المالية لسنوات عينة البحث.

جدول (1)

عدد الأسهم المتداولة لشركات التأمين الخاصة (مليون سهم)

	2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنة اسم الشركة
سوق نظامي	524.5	1731.5	229.7	775.2	304.9	810.2	الأمين الخليج
سوق موازي	10.6	105.6	35.6	347.3	10.9	108.4	دار السلام
	1302.1	335.3	127.3	19.4	71.1	79.0	الأهلية
	-	0.7	-	-	-	-	الحمراء
	1929	2286.7	563.2	1358.5	1054.1	1398.5	SUM

المصدر: هيئة الأوراق المالية، التقرير السنوي، سنوات عينة البحث.

2.3- تحليل معدل العائد الفعلي لشركات قطاع التأمين الخاصة العراقية: يتبين من الجدول (2) إن معدل العائد الفعلي (المتحقق) على السهم في شركات قطاع التأمين للسنوات (2015-2020)، إذ تأتي شركة الحمراء في المستوى الأول فقد بلغ المتوسط الحسابي لها (0.10) بما يفوق المتوسط العام لمؤشر السوق (الصناعة) والبالغ (0.04)، تليها شركتا الأمين والخليج بمتوسط حسابي لهما (0.04)، ومن بعدها شركة دار السلام إذ بلغ المتوسط الحسابي فيها (0.03) ثم شركة الأهلية (0.00). أما على مستوى الانحراف المعياري الذي كان بمقدار (0.01) على مستوى قطاع التأمين، فقد جاءت شركتا الأمين والخليج إذ بلغ الانحراف المعياري فيهما (0.04)، وتأتي بعدها شركة الحمراء إذ بلغ الانحراف المعياري فيها (0.02)، أما

شركة دار السلام بلغ فيها الانحراف المعياري (0.01)، وكان الانحراف المعياري للشركة الأهلية بلغ (0.00)

جدول (2)

معدل العائد الفعلي لشركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة

(2015-2020)

S.D (9)	Mea n (8)	2020 (7)	2019 (6)	2018 (5)	2017 (4)	2016 (3)	2015 (2)	السنة/اسم الشركة (1)
0.04	0.04	0.008	0.006	0.026	-	0.060	0.113	الأمين
0.04	0.04	0.001	0.005	0.087	0.098	0.030	0.029	الخليج
0.01	0.03	0.024	0.020	0.006	0.018	0.033	0.063	دار السلام
-	-	-	-	-	-	-	-	الأهلية
0.02	0.10	0.079	0.083	0.088	0.130	0.096	0.147	الحمراء
0.11	0.21	0.112	0.114	0.207	0.240	0.219	0.352	SUM
0.01	0.03	0.02	0.02	0.04	0.04	0.04	0.07	INDEXM ^(11φ) ()

المصدر: سوق العراق للأوراق المالية التقرير السنوي لشركات التأمين الخاصة، سنوات عينة البحث.

- العمود (8) و (9) من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج Excel.
- الصف (8) و (9) من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج Excel.

3.3- تحليل معدل العائد المطلوب^(12φ) لشركات قطاع التأمين الخاصة العراقية: يلاحظ من الجدول (3) إن نتائج المتوسط العام له بمقدار (0.02) تتجاوزه جميع

INDX M^(11φ): تعني مؤشر السوق لكافة شركات التأمين الخاصة المدرجة في السوق .

^(12φ) تم استخراج معدل العائد المطلوب وفق المعادلة المذكورة في الجدول (3) بالاعتماد على برنامج 25.Spss.V .

شركات التأمين الخاصة، وأما جاءت جميع الشركات بقيم ترتفع عن المتوسط العام لمعدل العائد المطلوب، إما الانحراف المعياري الذي كان بمقدار (0.002) والذي تتجاوزه جميع شركات التأمين الخاصة وجاءت بإنحراف معياري أعلى من المعدل العام للانحراف المعياري.

®: تم استخراجها من خلال برنامج SPSS.25 بقسمة عائد السهم على إجمالي عوائد السهم للشركة.

جدول (3)

معدل العائد المطلوب لشركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2015-2020)

اسم الشركة	$K=RF^{(13\phi)}+[Erm]-RF]^{(14\phi)}$						Mean	S.D
السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
الأمين	0.04	0.04	0.03	0.03	0.03	0.03	0.03	0.005
الخليج	0.03	0.03	0.04	0.04	0.03	0.03	0.03	0.005
دار السلام	0.04	0.03	0.03	0.03	0.03	0.03	0.03	0.004
الأهلية	-	-	-	-	-	-	-	-
الحمراء	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	0
SUM	0.15	0.14	0.14	0.14	0.13	0.13	0.13	0.014
INDEXM	0.03	0.03	0.03	0.03	0.03	0.03	0.02	0.002

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير السنوية لشركات التأمين الخاصة، سنوات عينة البحث.

- العمود (8) و(9) من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج Eξχελ.
- الصف (8) و(9) من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج Eξχελ.
- تم استخراج معدل العائد المطلوب في جدول (3) وفق المعادلة المذكورة انفاً بالجدول (3) بإستخدام برنامج 25.Σπσσ.γ.

^{13φ} البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعينة البحث.

^{14φ} للمزيد راجع اطروحة دكتوراه ندى عبدالقادر عبد الستار الشريدة، الدور التفاعلي لأنموذج العوائد الاعلى من المعدل في العلاقة بين ابعاد المنطق الاستراتيجي وقيمة الاسهم، علوم ادارة اعمال، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، (2015)، العراق، ص 163 .

- تم أستخراج معدل العائد الخالي من المخاطر (RF) من متوسط أسعار فائدة البنك المركزي العراقي للمدة (2015-2020) فكان متوسطه (04.)

4.3- معدل العائد المتوقع لشركات قطاع التأمين الخاصة العراقية: تم تطبيق المعادلة (2) في الأطار النظري في الجدول (2) من البحث لشركات قطاع التأمين الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

5.3- التنبؤ بعوائد اسهم شركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية:

1.5.3- منهجية بوكس- جنكينز (15φ): **Box-Jenkins** وهي تلك المنهجية التي طبقها كل من GEORGE BOX و G.WILYN JENKINS على السلاسل الزمنية عام 1970 وتقدم هذه المنهجية نظرة قوية لحل الكثير من مشاكل السلاسل الزمنية وتعطي تنبؤات دقيقة للسلاسل الزمنية، إذ تعدّ نماذج ARIMA طريقة منظمة لبناء وتحليل النماذج وذلك لإيجاد (النموذج الإمتل) من بين النماذج المبنية على بيانات السلاسل الزمنية والنموذج الإمتل يتم الحصول عليه بالحد الأدنى للأخطاء ويعدّ نموذجاً أمثل إذا كانت كل المعلومات فيه هامة إحصائياً والأخطاء في النموذج موزعة بشكل مستقل⁽¹⁶⁾. وتعتمد هذه المنهجية على أربع مراحل لغرض التنبؤ وهي: (17).

1.1.5.3- مرحلة تشخيص النموذج Identification: في هذه المرحلة يتم رسم بيانات السلسلة الزمنية Y_t لملاحظة مكونات السلسلة الاساسية ثم حساب معاملات

^{15φ} للمزيد من الاطلاع راجع رسالة ماجستير للطالبة نور حازم محمد التميمي، الامكانات المستقبلية باستخدام ادوات التحليل المالي، ص 111-115.

¹⁶ (نور حازم محمد التميمي، الامكانات المستقبلية باستخدام ادوات التحليل المالي في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير، علوم اقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، (2015)، ص 111.

¹⁷ (مائل كامل ثامر، بناء نموذج بوكس- جنكينز لمؤشر انذار مبكر للتنبؤ بالازمة المالية (حالة دراسية في القطاع المالي العراقي)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 10، العدد23، العراق، (2018)، ص 240 .

الأرتباط الذاتي والجزئي وأي معلومات أخرى مع الرسم واختيار أصناف من نموذج ARIMA وذلك لإجل تقدير قيمة ملائمة الى رتبة النموذج.

2.1.5.3- مرحلة التقدير Estimation: يتم تقدير معالم النموذج (معالم نموذج الأنحدار الذاتي ومعالم نموذج المتوسط المتحرك والنموذج المختلط) وفق الرتبة المشخصة للنموذج.

3.1.5.3- مرحلة الفحص Diagnostic Checking: يتم فحص النموذج الملائم من ناحية مدى مقبوليته من خلال الأختبارات الأحصائية وعلاقتها بالإخطاء وذلك بإعتبار أن إخطاء النموذج عبارة عن سلسلة عشوائية.

4.1.5.3- مرحلة التنبؤ Forecasting: استخدام معالم النموذج المقدره لوصف النموذج ثم حساب القيم التنبؤية للسلسلة الزمنية سواء كان تنبؤ نقطة أو مدة مع مقاييس الكفاءة للقيم التنبؤية.

وهناك عدة أنواع لنموذج بوكس- جنكيز وهي كالآتي:.

1.4.1.5.3- نموذج الأنحدار الذاتي Autoregressive Model: يرمز الى نموذج الأنحدار الذاتي من درجة P بالرمز (AR(P) وتحسب وفق الصيغة الآتية:.

$$X_t - Y + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 X_{t-2} + \dots + \alpha_F X_{t-F} + \langle t, \dots \rangle \quad (4)$$

إذ إن:

x_{t-1} $t=0,1,2,p$ تمثل المشاهدات $i=1,2,3,\dots,p$ تمثل مجموعة الإوزان للقيم السابقة.

2.4.1.5.3- نموذج الأوساط المتحركة Moving Average: يرمز الى نموذج الأوساط المتحركة من درجة q ويرمز له بالرمز (MA) (q) وكالآتي:.

$$X_t = \langle t \rangle - \alpha_1 \langle t-1 \rangle - \alpha_2 \langle t-2 \rangle - \dots - \alpha_a \langle t-a \rangle \quad (5)$$

إذ إن:

X_t تمثل قيمة المشاهدة للفترة (t) ، $i=1,2,3,\dots,q$ ، معالم ثابتة للنموذج، \langle يمثل الأخطاء العشوائية. (18)

3.4.1.5.3- النموذج المختلط Mixed Autoregressive Moving Average Model

: يرمز لهذا النموذج بالرمز (p,q) ARMA إذ تمثل (p) درجة الأنحدار الذاتي وتمثل (q) درجة الأوساط المتحركة وتكتب وفق الصيغة كالآتي: .

$$Z_T - M - Q_1 Z_{T-1} + Q_2 Z_{T-2} + \dots + Q_p Z_{T-p} + \langle_t - \langle_{t-1} - \langle_{t-2} - \dots - \langle_{t-4} \dots (6)$$

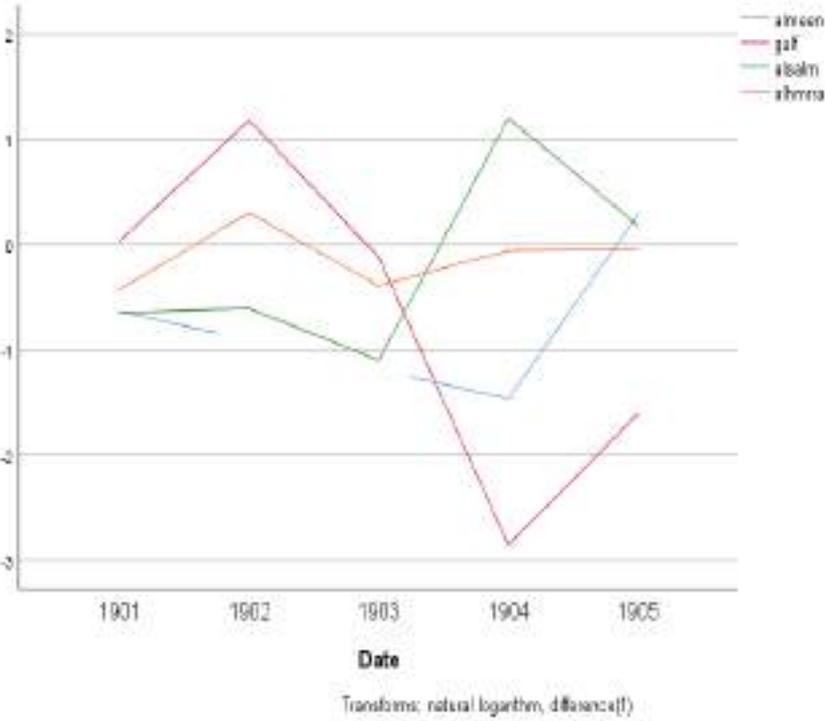
6.3- توصيف نموذج ARIMA باستخدام برنامج SPSS 25: سيتم التطبيق على سلسلة زمنية لشركات التأمين الخاصة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وللمدة من 2015-2020 من خلال المراحل أدناه: .

1.6.3- التعرف على النموذج: تهدف هذه المرحلة إلى التعرف على نموذج أو أكثر من نماذج ARIMA لشركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وأن أولى الخطوات هي تحديد مدى سكون السلسلة من عدمه وشكل (1) يوضح الرسم البياني لسلسلة البيانات لشركات التأمين الخاصة وجود اتجاه عام نحو الانخفاض لذا سيتم اخذ الفروق الأولى لتثبيت الوسط الحسابي وكذلك عدم ثبات التباين مما يلزم أخذ تحويله مناسبة من خلال شكل (2) يوضح أن التحويلة اللوغارتمية أحدثت تغييراً طفيفاً في السلسلة من خلال الفروق الثانية ومن ثم لاداعي لأخذ التحويلة اللوغارتمية لتثبيت التباين أو يتم أخذ تحويله أخرى

18 (وهاب سالم محمد، احمد رزاق عبد رمضان، التنبؤ باستعمال طريقتي بوكس-جنكيز والانحدار الخطي لمبيعات شركة دبالى للصناعات الكهربائية، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد 1، العدد 5، العراق، (2020)، ص 56 .

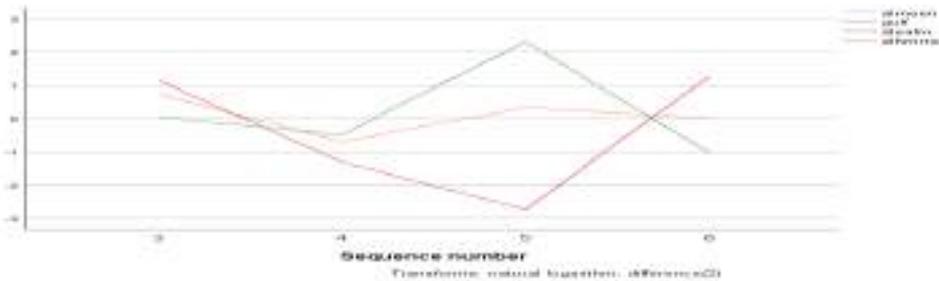
19 (عقيل حميد فرحان، استخدام طريقتي بوكس- جنكيز والتقنية المكيفة لتحديد افضل نموذج للتنبؤ بتلوث مياه نهر دجلة باستخدام السلاسل الزمنية الفنية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 13، العدد 51، العراق، (2018)، ص 106 .

شكل (1) الفروق الأولى لتثبيت الوسط الحسابي التحويلة اللوغارتمية لسلسلة البيانات



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج . SPSS.25

شكل (2) الفروق من درجة الثانية لتثبيت الوسط الحسابي التحويلة اللوغارتمية لسلسلة البيانات



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج . SPSS.25

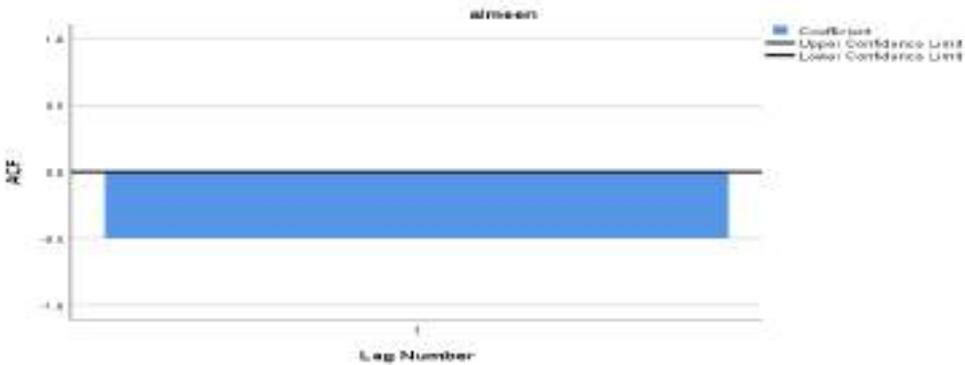
فحص دالة الارتباط الذاتي والجزئي: نلاحظ من الشكل (3) وجدول (4) إن دالة الارتباط الذاتي (ACF) لشركة الأمين الخاصة بلغت درجة المعنوية (.05) وأن الخطأ المعياري بلغ (.02) وأن دالة الارتباط الذاتي متكاملة المعالم لنموذج المتوسطات المتحركة كما في الشكل (3)، إما دالة الارتباط الجزئي (PACF) متكاملة ايضاً على اعتبار الارتباط الذاتي متكامل .

الارتباط الذاتي لشركة الأمين

Autocorrelations						
Series: almeen						
Lag	Autocorrelation	Std. Error ^a	Value	Box-Ljung Statistic	df	Sig. ^b
1	-.499	.258	3.742		1	.053

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.25

شكل (3) الارتباط الذاتي لشركة الأمين لسلسلة البيانات .



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.25 .

فحص دالة الارتباط الذاتي والجزئي لشركة الخليج: يلاحظ من الجدول (5) والشكل (4) دالة الارتباط الذاتي والجزئي لشركة الخليج لسلسلة البيانات والتي توضح بأن المدد متقطعة المعالم للنموذج، إذ بلغت درجة المعنوية (.03) للأبطاء الأول و(.02).

للأبطاء الثاني و(01.) لمدة الأبطاء الثالث وبخطاً معياري بلغ (03.) و(02.) و(02.) على التوالي.

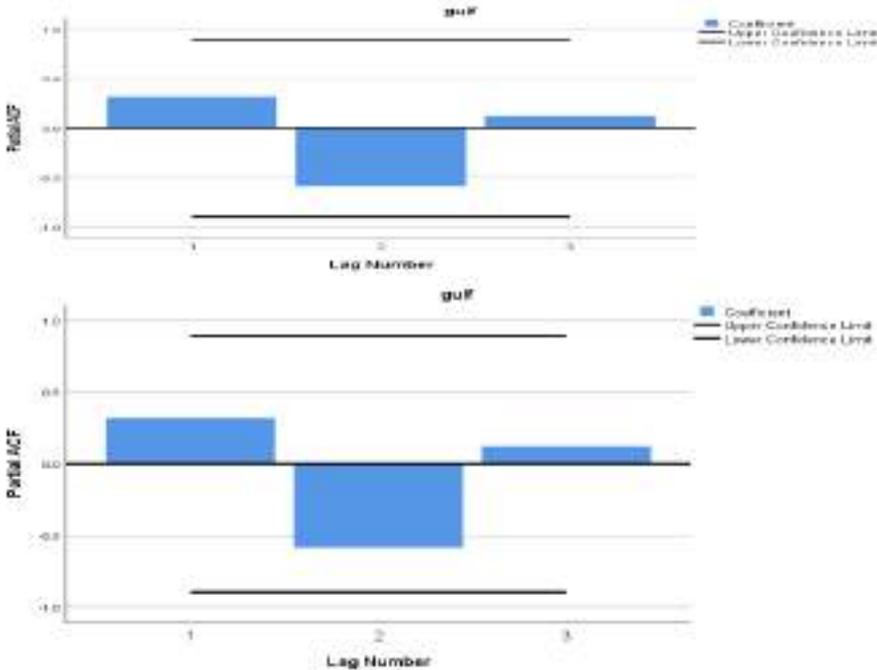
جدول (5)

الأرتباط الذاتي لشركة الخليج

Autocorrelations						
Series: gulf						
Lag	Autocorrelation	Std. Error ^a	Value	Box-Ljung Statistic	df	Sig. ^b
1	.321	.338	.901		1	.343
2	-.422	.293	2.983		2	.225
3	-.332	.239	4.907		3	.179

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.25 .

شكل (4) الأرتباط الذاتي والجزئي لشركة الخليج لسلسلة البيانات .



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.25 .

فحص دالة الارتباط الذاتي والجزئي لشركة دار السلام: يلاحظ من الجدول (6) والشكل (5) ان درجة المعنوية بلغت (08.) و(08.) و(07.) على التوالي لمدم أبطاء متوالية وبخطاً معياري بلغ (03.) و(02.) و(02.) مما يعني أنّ معالم النموذج متقطعة كما في الشكل (5)

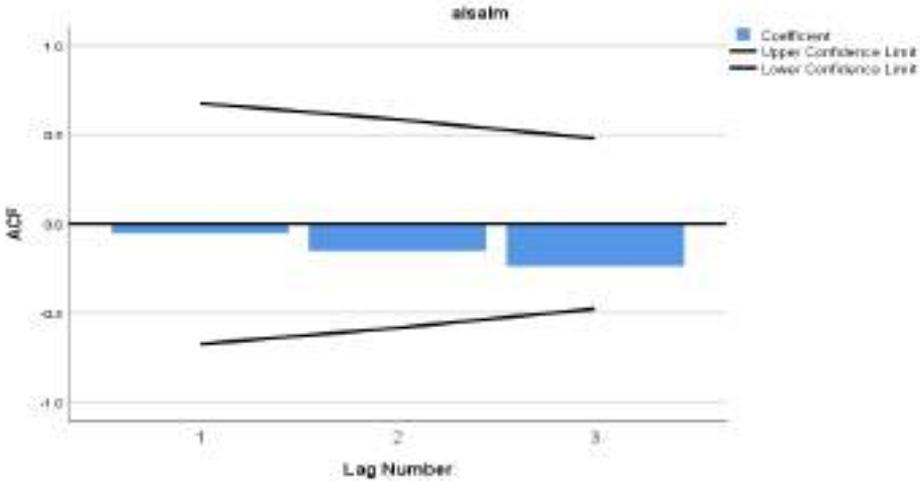
جدول (6)

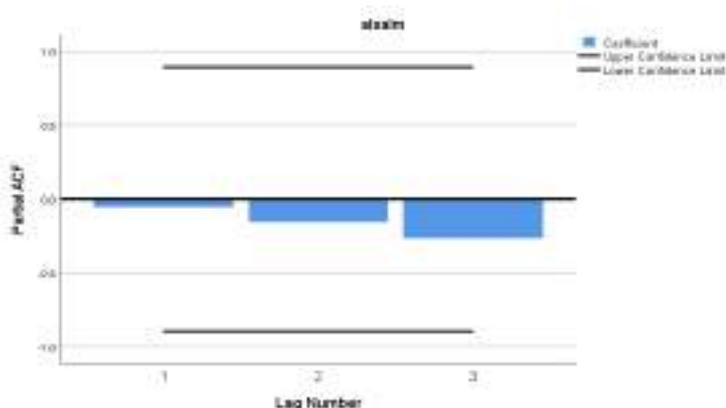
الارتباط الذاتي لشركة دار السلام

Autocorrelations						
Series: alsalm						
Lag	Autocorrelation	Std. Error ^a	Value	Box-Ljung Statistic	df	Sig. ^b
1	-.054	.338	.026	1	1	.872
2	-.154	.293	.302	2	2	.860
3	-.240	.239	1.309	3	3	.727

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج . SPSS.25

شكل (5) الارتباط الذاتي والجزئي لشركة دار السلام لسلسلة البيانات





المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج . SPSS.25
 فحص دالة الارتباط الذاتي والجزئي لشركة الحمراء: يلاحظ من الجدول (7) والشكل (6) أنّ درجة المعنوية بلغت (03.) (07.) (01.) على التوالي لمدد أبطاء متوالية وبخطاً معياري بلغ (03.) (02.) (02.) مما يعني أنّ معالم النموذج منقطعة كما في الشكل (6)

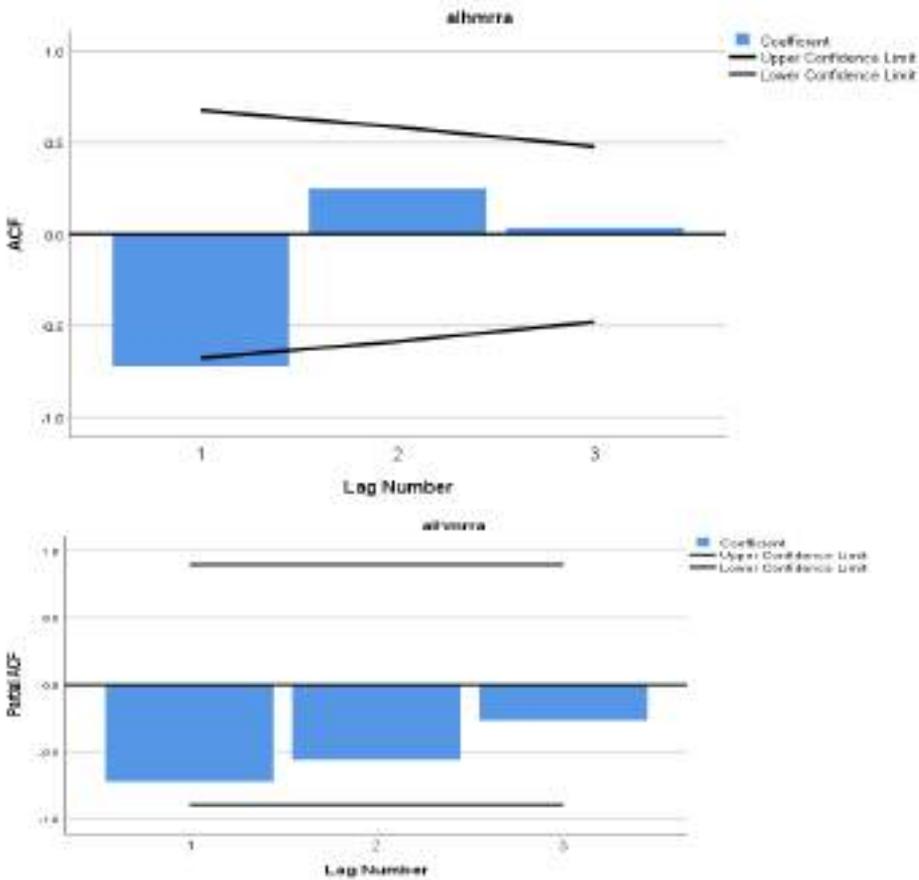
جدول (7)

الارتباط الذاتي لشركة الحمراء

Autocorrelations						
Series: alhmrra						
Lag	Autocorrelation	Std. Error ^a	Value	Box-Ljung Statistic		Sig. ^b
				df		
1	-.720	.338	4.538	1		.033
2	.250	.293	5.265	2		.072
3	.034	.239	5.285	3		.152

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج .SPSS.25.

شكل (6) الارتباط الذاتي والجزئي لشركة الحمراء لسلسلة البيانات



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج . SPSS.25

2.6.3- تقدير النموذج: في هذه المرحلة يتم تقدير معالم النموذج لملائمة البيانات السنوية للسلسلة الزمنية ويوضح جدول (8) التقديرات لمعالم كل نموذج (Estimate) والخطأ المعياري المقدر (St.error) والنسبة (t-ratio) الخاصة بإختبار معنوية كل معلمة عند مستوى معنوية 5% . إذ نلاحظ من جدول إيدناه أنّ شركة الأمين بلغت درجة المعنوية (207.) وهي أقل من 5% وبنسبة t (1.605) وبخطأ معياري بلغ (442.) والمقدر (709.) وفق النموذج الأنسب وهو (1.0.0) بالمقارنة مع النموذج (0.2.2) والذي لا يتناسب مع بيانات السلسلة لأن شركة الأمين ستحذف من النموذج المقدر وذلك لتحقيق

عائد على السهم بشكل جيد جداً في سوق العراق للأوراق المالية وهذا ماتم استخراجها في برنامج SPSS.25 ، إما إدى عائد يحقق في سوق العراق للأوراق المالية كانت شركة الحمراء إذ بلغت درجة المعنوية فيها (.928) وان نسبة t (-.097) وبخطأ معياري بلغ (.551) وبتقدير (-.053) مما يدل على أن عائد أسهم لهذه الشركة ضعيف جداً في سوق العراق للأوراق المالية، علماً تم استبعاد شركة الأهلية للتأمين ببرنامج SPSS.25 بناءً على عدم توفر البيانات خلال مدة البحث.

جدول (8)

تقديرات معالم النموذج المقترحة

اسم الشركة	Model	Estimate	St.error	t-ratio	Sig.
الأمين	(1.0.0)	.709	.442	1.605	.207
الخليج	(1.0.0)	.242	.545	.445	.680
دار السلام	(1.0.0)	.575	.393	1.462	.218
الحمراء	(1.0.0)	-.053	.551	-.097	.928

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.25.

3.6.3- بحث السكون والأنعكاس: من جدول (9) نلاحظ إن معالم النموذج يحقق شرط الأنعكاس إذ إن قيمة معلمة المتوسط المتحرك أقل من الواحد الصحيح ، من خلال المعايير الأحصائية الخاصة بالنموذج المقدر، إذ نلاحظ ظهور معيار اكاكي ومعياري ببيز شوارتز للنموذج الأول وعدم ظهور المعياريين في النموذج الثاني بسبب شركتنا الأمين والخليج مدرجة أسهما في السوق النظامي منذ عام 2019 ويحققان عائد على السهم بشكل مستقر الذي يؤدي إلى استقرار في قطاع التأمين لعوائد الأسهم.

جدول (9)

المعايير الأحصائية لنموذج ARIMA (1.0.0) المقدر

Model	AIC	SBC
ARIMA(1.0.0)	2674.1	2603.1
ARIMA(0.2.2)	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.25. 4.6.3- التنبؤ: بعد تقدير النموذج ARIMA(1.0.0) وفحصه للتأكد من ملائمته لسلسلة البيانات لقطاع التأمين المدرج في سوق العراق للأوراق المالية فإنه تم استخدام هذا النموذج للتنبؤ بالقيم المستقبلية لقطاع التأمين في السوق المالي للسنوات الخمس القادمة، إذ نلاحظ من الجدول أدناه عدم وجود تقارب بين القيمة الفعلية والقيمة المتنبأ بها وهو فرق كبير مما يعني رفض الفرضية الصفرية القائلة (إن عوائد أسهم قطاع التأمين تحقق المتطلبات اللازمة لتحقيق نظام تأميني مناسب في العراق) وقبول الفرضية البديلة وهو ما يعني تحقيق عوائد أسهم لقطاع التأمين مستقبلاً في سوق العراق للأوراق المالية بأستثناء شركة الحمراء للتأمين فظهرت لنا الفرق (-.87) مما يعني بحاجة هذه الشركة إلى الأستقرار في استثمار أسهمها فضلاً عن تقديم البيانات والأفصاح والشفافية بالمعلومات بشكل مستمر حتى يتحسن الوضع الأستثماري للشركة والمدرجة في السوق الموازي لسوق العراق للأوراق المالية.

جدول (10)

القيم المتنبأ بها من نموذج ARIMA (1.0.0) والقيم الفعلية لقطاع التأمين المدرج في سوق العراق

Date	Name Company	Observed Value	Forecast Value	Error
2022	الأمين	.227	.051	.176
2023	الخليج	.167	.039	.128
2024	دار السلام	.097	.032	.065
2025	الحمراء	.016	.103	-.087

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.25. المحور

4- الأستنتاجات والتوصيات

1.4- الأستنتاجات:

- 1- إي زيادة في القيمة السوقية لأسهم الشركة يؤدي الى زيادة أرباح الشركة المتداولة في السوق المالي سواء كان السوق نظامي او موازي.
- 2- تعد نسبة مضاعف السعر أمتداد طبيعياً لنسبة نصيب السهم من الأرباح وهي نسبة مهمة من نسب تقييم الأسهم وتستخدم من جانب المحللين الماليين لتعرف على الأسعار النسبية للأسهم حيث تبين هذه النسبة عدد المرات التي يحصل عليها المساهم من الأرباح بحيث تغطي القيمة السوقية التي دفعها للحصول على هذا السهم، وتقاس هذه النسبة من خلال سعر السهم السوقي على ربحية السهم.
- 3- تنمية الأذخار وتطوير الوعي الأستثماري عن طريق تشجيع الأستثمار في الأوراق المالية وتوجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد الوطني.
- 4- للتأمين أهمية كبيرة في الحياة الأقتصادية والأجتماعية، إذ تقوم شركات التأمين بتجميع المدخرات من خلال تجميع الأقساط التي يدفعها الأفراد ومن ثم يتكون من مجموع الأقساط رصيد من الأموال فتقوم بأستثمار جزء كبير منها في الإوجه المختلفة للأستثمار.
- 5- إذ صدر قانون التأمين رقم (10) لسنة 2005 الذي قام بتحديد فرص تطور شركات التأمين التي تعمل في العراق من خلال عدم أشرطه وجوب التأمين على الاموال الموجودة داخل العراق أو التي ترد اليه لدى شركات التأمين في العراق أو إي فرع للشركات الأجنبية المسجلة في العراق، إذ تسبب هذا القانون بتقليص العمل الأنتاجي للشركات العراقية بشكل ملحوظ وكبير وخروج إقساط التأمين خارج العراق.
- 6- صنفت شركات التأمين للدخول في السوق إلى نوعين وهي السوق النظامية أو الأولي إذ ضم (الأمين، الخليج)، إمّا السوق الثانوي أو الموازي فضم كل من (دار السلام، الأهلية)، في حين كانت الشركة الخامسة وهي (الحمراء) لم تدخل في السوق المالي إلى عام 2019 وفي هذا العام إدرجت بالسوق الموازي وكان عدد الأسهم المتداولة ضعيف جداً، إمّا عام 2020 لم تقدم بياناتها المالية وفقاً لدليل الشركات المساهمة المدرجة لعام 2019.

7- إنَّ النموذج الأنسب وهو (1.0.0) بالمقارنة مع النموذج (0.2.2) والذي لا يتناسب مع بيانات السلسلة لأن شركة التأمين ستحذف من النموذج المقدر وذلك لتحقيق عائد على السهم بشكل جيد جداً في سوق العراق للأوراق المالية وهذا ماتم استخراجها في برنامج SPSS.25 ، إمّا إبنى عائد يحقق في سوق العراق للأوراق المالية كانت شركة الحمراء إذ بلغت درجة المعنوية فيها (928.) وان نسبة t (-097.) وبخطأ معياري بلغ (551.) ويتقدير (-053.) مما يدل على أن عائد أسهم لهذه الشركة ضعيف جداً في سوق العراق للأوراق المالية .

2.4- التوصيات

- 1- ضرورة العمل على أستقرار القيمة السوقية لشركتي (الأمين، الخليج) وذلك لأستقرار عائد الأسهم لقطاع التأمين.
- 2- نوصي بزيادة الوعي التأميني لدى الجمهور من خلال الوسائل الترويجية ومواقع التواصل الاجتماعي فضلاً عن الوسائل المسموعة والمرئية ولاسيما بعد حدوث الحرائق في الأونة الأخيرة.
- 3- الحاجة إلى تطوير القطاع التأميني في العراق من خلال إدخال عنصر التكنولوجيا سواء في شركات التأمين العامة أو الخاصة فضلاً عن تبسيط إجراءات التأمين لدى المؤمن له.
- 4- ينبغي الأستقرار وبالوقت نفسه تقديم البيانات الفصلية والسنوية والأفصاح والشفافية في المعلومات من قبل شركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية حتى تحقق عوائد أسهم مقاربة لما تم التنبؤ بها في البحث من خلال نموذج ARIMA.
- 5- ضرورة إعادة النظر بشركة التأمين الأهلية لما لم تحقق من عوائد أسهم خلال مدة البحث (2015-2020) بسبب ضعف الأداء المالي لها وكذلك عدم تقديم البيانات والمعلومات المالية الخاصة بالشركة .

المصادر:

اولاً: المصادر العربية

1- الوثائق:

البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعينة البحث.

2- الرسائل والإطاريح:

أ- معن ارثيع عبد حمادي الفلاحي، قياس وتحليل العوامل المحددة لنمو الأنتاجية الكلية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2009-2017، اطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة الانبار، (2020)، العراق.

ب- ندى عبدالقادر عبد الستار الشريدة، الدور التفاعلي لأنموذج العوائد الأعلى من المعدل في العلاقة بين أبعاد المنطق الاستراتيجي وقيمة الأسهم، أطروحة دكتوراه، علوم إدارة اعمال، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة البصرة، (2015)، العراق.

ج- مسلم عقيل عبد الحسين، استخدام إنموذج **CAMELS** في تقييم الإداء المالي المصرفي وإثره على عوائد الأسهم دراسة مقارنة لعينة من المصارف الإسلامية والتجارية الخاصة، رسالة ماجستير، علوم مالية ومصرفية، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة القادسية، (2021)، العراق.

د- حسين عبد الحسن علي الضرب، أثر العائد والمخاطرة وقرار الأستثمار في الإداء المالي للمصرف (دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، رسالة ماجستير، علوم إدارة إعمال، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة كربلاء، (2017)، العراق.

هـ- حسام علي حسين فياض الغانمي، أثر احتجاز الإرباح على عوائد الأسهم العادية دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير، علوم إدارة إعمال، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة كربلاء، (2015)، العراق.

و- عبير عبد الامير متعب علوان، تقييم الإداء المالي بإستخدام القيمة الأقتصادية المضافة وإثرها على عائد السهم دراسة قياسية على عينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2005-2016، رسالة ماجستير، علوم مالية ومصرفية، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة الكوفة، (2019)، العراق.

ل- نور حازم محمد التميمي، الأمكانات المستقبلية بإستخدام أدوات التحليل المالي في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير، علوم اقتصادية، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة واسط، (2015)، العراق.

3- البحوث والدراسات:

أ- ميادة رشيد كامل، الأستثمار في شركات التأمين وأثره على التنمية الإقتصادية في العراق دراسة ميدانية في شركتي التأمين الوطنية والعراقية للمدة 2011-2014، مجلة الأقتصادى الخليجي، العدد 29، (2016)، العراق.

ب- بوران فاضل صالح مهدي، التحديات التي تواجه قطاع التأمين في العراق دراسة تحليلية في شركات التأمين العراقية (شركة التأمين الوطنية إنموذجاً)، مجلة العلوم الأقتصادية والأدارية، العدد 104، المجلد 24، (2018)، العراق.

ج- مائل كامل ثامر، بناء نموذج بوكس- جينكيز لمؤشر أذار مبكر للتنبؤ بالإزمة المالية (حالة دراسية في القطاع المالي العراقي)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الأقتصادية والأدارية، المجلد 10، العدد 23، (2018)، العراق.

د- وهاب سالم محمد، احمد رزاق عبد رمضان، التنبؤ بإستعمال طريقتي بوكس-جينكيز والأنحدار الخطي لمبيعات شركة دىالى للصناعات الكهربائية، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد 1، العدد 5، (2020)، العراق.

هـ- عقيل حميد فرحان، أستخدام طريقتي بوكس- جينكيز والتقنية المكيفة لتحديد أفضل نموذج للتنبؤ بتلوث مياه نهر دجلة بإستخدام السلاسل الزمنية الفنية، مجلة العلوم الأقتصادية، المجلد 13، العدد 51، (2018)، العراق .

4- الكتب:

أ- محمد علي ابراهيم العامري، الأدارة المالية المتقدمة، إثراء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان، (2010).

ب- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر (النظرية والتطبيق)، ط2، دار وائل للنشر، عمان، (2010).

للتنشر، عمان، (2010).

ثانياً: المصادر الاجنبية

1-BintaraRista,Tanjung Putri Renalita Sutra,Analysis of Fundamental Factors on Stock Return,International Journal of Academic Research in Accounting , Finance and Management Sciences, Vol.9,No.2,(2019).

معيار الإبلاغ المالي رقم 17 عقود التأمين
الضرورة العرض والإفصاح وتحسين جودة المعلومات المحاسبية
دراسة ميدانية

International Financial Reporting Standard No. 17
“Insurance Contract”
Necessity Presentation and Disclosure and Improving the
Quality of Accounting Information

أ.م.د. علاء الدين عبد الوهاب / كلية شط العرب الجامعة.
أ.د. فاطمة جاسم محمد / جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد.

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى إجراء دراسة لبيان اثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي 17 عند اعداد الكشوفات المالية من ناحية الاعتراف ، والقياس والإفصاح المحاسبي من جهة وتحسين جودة المعلومات المحاسبية من جهة اخرى تمهيدا لمقارنتها مع الكشوفات المالية في القطاعات الاخرى وصولا إلى تقليص الفجوة بين قطاع التأمين والقطاعات الاخرى ولغرض الوصول الى هدف البحث قام الباحثان بدراسة نظرية شاملة للفقرات المتعلقة بجوانب القياس والعرض والإفصاح مشفوعة بجانب عملي كما تم اعتماد الاستبيان حيث وزعت على مجموعة من اعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة ومراقبي الحسابات في ديوان الرقابة المالية والمكاتب الخاصة وموظفي بعض شركات التأمين العامة والخاصة



وقائع العدد الخاص بمؤتمر اصلاح
قطاع التأمين في العراق 2021
الصفحات 101-130

وتوصلت نتائج البحث الى وجود علاقة معنوية بين تطبيق المعيار و كل من تحسين جودة المعلومات المالية والقياس والافصاح وهو ما يدعم فرضيات البحث الثلاث ، كما دلت نتائج البحث الى وجود صعوبات جمة تواجه التطبيق. اما اهم التوصيات الذي خلص اليه البحث بها فهي التهيؤ والاستعداد لتطبيق المعيار بوجود قاعدة بيانات وتدريب موظفي شركات التأمين العاملين في الاقسام الفنية والاقسام المالية. **الكلمات المفتاحية:** معيار الابلغ المالي الدولي 17. عقود التأمين، الكشوفات المالية، جودة المعلومات المحاسبية ، الفجوة بين قطاع التأمين والقطاعات الأخرى.

Abstract:

This research aims to conduct a study to show the Impact of Applying the International Financial reporting standards 17 when preparing financial statements Regarding recognition, measurement and accounting disclosure on the one hand , and improving the quality of accounting information on the other, for comparing financial statement of Iraqi insurance companies with financial statements in other sectors in order to reduce the gap between insurance companies sector and companies in other sectors , and for the purpose of access to the aim of the study the two researchers made a comprehensive theoretical study of the paragraphs related to the aspect of recognition ,measurement, presentation and disclosure, accompanied by a practical aspect. The questionnaire which distributed to a group of faculty members in the accounting department and external auditors in the financial supreme Bureau, private office and employees of some public and private insurance companies was enhanced the result of the theoretical study. The study concluded that there is a significant relationship between the application of the IFRS 17 and Improving the Quality of financial information, recognition, measurement and disclosures, which supports the three hypothesis study, and the results of the study indicated that there are great difficulties facing application. As for the most

important recommendations that the study concluded with, it's the preparation and readiness to implement the IFRS 17 by having a database and training the employees of insurance companies working in the technical and financial departments.

Keywords: IFRS 17, Insurance contracts< Financial Statements, The quality of accounting information, the gap between insurance sector and other sectors.

المقدمة:

يتميز قطاع التأمين بحالة خاصة بشأن إعداد التقارير المالية لما يتصف به من حيث التعقيد وطبيعته ذات المدى الطويل اضافة الى الصعوبة الضمنية في تحديد "العائد" مقارنة بما موجود في أي نشاط تجاري آخر تجعله مختلفاً عن غيره - مما يؤدي إلى اختلاف القوائم المالية لشركة التأمين عن أي قوائم أخرى ، وكما هو معلوم أن شركات التأمين تمثل انعكاسا لواقع النشاط الاقتصادي والتجاري للعالم وما شهده العالم من انتكاسات هائلة في عام 2008 مما ادى الى انهيار كبرى شركات التأمين في العالم لعل ابرزها تعرض المجموعة الامريكية للتأمين American Insurance Group الى اعسار مالي شديد . وللحد من هذه الازمات يجب على الشركات القيام بإجراءات لتحسين كشوفاتها المالية من ناحية القياس والعرض والافصاح (Porzio C, et al.2016) . كما الزمت المؤسسات المالية الدولية نفسها بالقيام بإصدار التعليمات والاجراءات والمعايير ومن هذه المؤسسات مجلس معايير المحاسبة المالية الدولي International Accounting Standards Boards (IASB) حيث اصدر في عام 2017 معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 17 (عقود التأمين) الذي سيحل محل معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4 ومعالجة المشاكل والصعوبات التي واجهت تطبيق المعيار السابق وما له من اثار على جودة المعلومات المحاسبية، وبالرغم من مرور مدة تجاوزت الـ 4 سنوات على اصدار المعيار حيث صدر في 2018/ 5/18 الا انه لم يأخذ طريقه للتطبيق لغاية الوقت

الحاضر ومن المحتمل ان يطبق المعيار في عام 2023 وهو ما يؤشر الى صعوبة تطبيق المعيار وسيدخل المعيار حيز التنفيذ خلال المدة القادمة. وبعد أول معيار دولي حقيقي لعقود التأمين. وعلى الرغم من أن متطلبات معيار الابلاغ المالي 17 تختلف اختلافاً كبيراً عن المحاسبة الحالية لعقود التأمين ، إلا أنها تستند إلى مبادئ معروفة جيداً في معايير الابلاغ المالي الدولية International Financial Reporting Standards IFRS الأخرى، لذلك سيساعد هذا المعيار في تقليص فجوة المقارنة بين المحاسبة في قطاع التأمين والمحاسبة في القطاعات الأخرى في البيئة العراقية ومنها قطاع المصارف الخاصة التي بدأت بتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 اخذين بعين الاعتبار ان شركات التأمين العاملة في العراق حكومية وخاصة تطبيق النظام المحاسبي الموحد في المصارف والتأمين والذي يظهر فروقات كبيرة بين المعيار والنظام المطبق حالياً.

1- المبحث الاول

1.1- مشكلة البحث:

من نافلة القول ذكر اهمية قطاع التأمين والدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دول العالم المتقدمة والنامية. فهو الضامن لثروات المجتمع من حيث اعادة المتضرر الى وضعه السابق عند الضرر المؤمن ضده ، وشهد ويشهد قطاع التأمين نمو متسارع في اغلب دول العالم ولغرض الخروج من هذه الازمة قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية بإصدار المعيار الدولي رقم 17 (Gambaro et al., 2018). لغرض التخلص من مشاكل تطبيق المعيار الدولي رقم 4 ومنها على سبيل المثال مشاكل تخص تجميع عقود التأمين ، ومشاكل تكاليف التملك ومشاكل الاعتراف بإيرادات والتزامات التأمين ،ومشاكل تقييم المخاطر وتحسين العرض والافصاح وجودة المعلومات المحاسبية (Gambaro et al, 2018). هذا من جهة ومن جهة اخرى نرى ان قطاع التأمين العراقي اصابه ما اصاب القطاعات

الاقتصادية الاخرى ولعل اضرار قطاع التأمين عانت الشيء الكثير في الآونة الاخيرة ويمكن ان يكون في تطبيق المعيار الدولي رقم 17 في قطاع التأمين العراقي طريق للخروج من ازمة القطاع الفنية والمالية منخلال طرح التساؤلات التالية:

- 1- ما هي اوجه القصور في البيانات المالية التي يتم اعدادها بموجب النظام المحاسبي الموحد في المصارف والتأمين.
- 2- هل للبيانات المالية الصادرة من قبل شركات التأمين العامة والخاصة القدرة على الايفاء بمتطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية الواردة في تلك التقارير لغرض اتخاذ لقرارات الاستثمارية الملائمة
- 3- هل هناك قصور بالقياس والافصاح في الكشوفات المالية الصادرة في ظل النظام الحالي المستخدم.
- 4- هل يمكن اجراء مقارنات بين شركات التأمين في القطاع الواحد وبين شركات التأمين والشركات في القطاعات الاخرى بخصوص عرض إيرادات والتزامات التأمين.

2.1- فرضيات البحث:

استنادا إلى مشكلة البحث تم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الاولى:

- هناك علاقة ذات تأثير معنوي عند تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 17 على كل من الاعتراف والقياس والافصاح المحاسبي في الكشوفات المالية.

الفرضية الثانية:

- هناك علاقة ذات تأثير معنوي عند تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 17 وجودة البيانات المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية.

الفرضية الثالثة:

- هناك علاقة ذات تاثر معنوي بين تطبيق المعيار والصعوبات التي تواجه التطبيق لعدم توفر قاعة بيانات توفر الأرضية اللازمة لتقييم الأخطار التأمينية فضلاً عن عدم توفر الملاك التأميني اللازم لدراسة الاخطار التأمينية المراد التأمين عليها

1-3- أهداف البحث:

تتمثل اهداف البحث بما يلي:

- أ- بيان تحقيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 17 القياس والعرض المحاسبين في الكشوفات المالية المعدة من قبل شركات التأمين عند تطبيق المعيار.
- ب- اصدار بيانات مالية تتمتع بالجودة لغرض قيام المستثمرين باتخاذ القرارات الملائمة لما توفره تلك الكشوفات من معلومات .
- ج- بيان الصعوبات التي توجه شركات التأمين في حالة تطبيق المعيار.

1.4- اهمية البحث:

من خلالتناول المقدمة والمشكلة وفرضية البحث ولما يوفره تطبيق المعيارمن ناحيتي القياس والافصاح وجودة المعلومات المحاسبية تظهر اهمية البحث الذي يوفر كافة متطلبات الجهات ذات العلاقة وهي شركات التأمين والادارة والمالكين اضافة الى السلطات الضريبية والمحللين الماليين.

1.5- محددات وصعوبات البحث:

- لا بد من الذكر بعدم وجود بحوث او دراسات تتسم بالكمال وهذا البحث يعاني من محددات وواجه قصور يمكن اجمالها بالآتي:
- 1- عدم توفر الدراسات والبحوث الكافية التي قامت بدراسة المعيار.
 - 2- استخدام طريقة الاستبيان في معالجة موضوعات تخص تطوير قطاع التأمين الذي يعاني من معوقات قد لا يكون الاسلوب الانسب.

3- اقتصر البحث على ثلاث جوانب وهى القياس والعرض والافصاح وجودة المعلومات المحاسبية وما يترتب على ذلك من توفر الكادر الفني والمالي القادر الذي يتمتع بخبرات فنية وادارية قادرة على تطبيق المعيار.

قد تم اعداد البحث في ثلاثة جوانب تضمن الجانب الاول الدراسات السابقة التي تناولت المعيار ولا بد من الذكر انه تم الاعتماد بشكل كبير على فقرات المعيار الخاصة بالقياس والعرض والافصاح وجودة المعلومات ، اما الجانب الثاني فخصص لبيان مبررات اصدار المعيار بشكل مختصر ومن ثم بيان اثر تطبيق المعيار على الاعتراف والقياس والافصاح في شركات التأمين مع بيان وجهة نظر الباحثان بشأن الصعوبة التي تواجه شركات التأمين . أما الجانب الثالث فقد خصص للدراسة الميدانية حيث اعدت استبيان شمل كافة جوانب المعيار والتي سيتم من خلالها معالجة وتحليل النتائج للخروج بالاستنتاجات والتوصيات الخاصة بذلك.

6.1- الجانب الاول

1.6.1- الدراسات السابقة:

1- دراسة (المشهداني ومالك 2020) هدف البحث الى تحديد متطلبات الاعتراف بعقود التأمين بموجب معيار الابلاغ المالي رقم 17 وقد تم بحث التحديات التي سيتم مواجهتها لدى تطبيق المعيار من قبل شركات التأمين العراقية الحكومية والخاصة والتي تستخدم حاليا النظام المحاسبي الموحد في المصارف والتأمين لأعداد البيانات المالية وتوصل الباحثان من خلال توزيع 45 استمارة استبيان على 6 شركات حكومية وخاصة الى وجود اختلافات جوهرية في كل من مفاهيم واسس الاعتراف وكذلك مداخل قياس الالتزامات والاصول وكذلك للإيرادات وهو ما يشكل تحدي امام شركات التأمين لدى تطبيق المعيار كما قدم الباحثان عدد من التوصيات .اهمها قيام ادارات شركات التأمين بتصميم نظام معلومات متكامل يمكن

الاقسام المحاسبية من التنفيذ السليم لأسس الاعتراف بعقود التأمين ومن ثم القياس بموجب المعيار.

1- دراسة (Kouki A. 2018) بينت هذه الدراسة الاثار المترتبة على تطبيق معايير اعداد التقارير المالية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لتكون اكثر ملائمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية حيث قام الباحث باجراء دراسة بين عدة شركات عاملة في دول الاتحاد الاوربي مسجلة في الاسواق المالية للاوراق المالية لهذه الدول قبل تطبيق المعيار وبعد التطبيق ودلت نتائج الدراسة الى وجود فروقات في التطبيقات المحاسبية بين الدول . الامر الذي ادى الى ان يكون تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية ضرورة لا بد منها لغرض الوصول الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية وهو ما يؤدي الى تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وجعلها اكثر ملائمة.

2- دراسة (Alnodel A, 2018) على غرار دراسة (Kouki A. 2018) بينت الاثار المترتبة لتطبيق معايير الابلاغ المالي على تعزيز خاصية الملائمة في المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لشركات التأمين المسجلة في سوق الاوراق المالية واستخدمت الدراسة نموذج تقييم Harris بالاضافة الى نموذج Ohison لقياس العلاقة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية وارباح اسهم الشركات في عينة الدراسة وبينت نتائج الدراسة على وجود تأثير معنوي بين قيمة الارباح قبل تطبيق المعايير وبعد التطبيق ، كما توصلت إلى أن لخصائص الشركات تأثير معنوي على تعزيز خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

3- دراسة (غالي والفار 2018) إجريت هذه الدراسة في مصر قبيم مدى فاعلية محتوى المعلومات الناتجة عن تطبيق المعيار رقم 17 على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تفصح عنها الكشوفات المالية في شركات التأمين ودلت نتائج الدراسة على اتفاق عينة الدراسة عن المحتوى المعلوماتي واثره على تحسين

جودة المعلومات المحاسبية وما ينتج عن ذلك من ضرورة تبني المعيار او تحسين المعيار المحلي.

5- دراسة (Yanik S. & Bas E. 2017) أوضحت الدراسة التعديلات التي اوردها المعيار رقم 17 الخاصة بالقياس والافصاح لعقود التأمين الواردة في المعيار رقم 4 من خلال دراسة لعينة من الشركات العاملة في الاتحاد الاوربي. دلت نتائج الدراسة ان تطبيق التعديلات في المعيار رقم 17 سيساهم في تحسين متطلبات القياس والافصاح الامر الذي يعزز جودة المعلومات المحاسبية لتصبح اكثر ملائمة وقابلة للمقارنة مع الشركات الاخرى.

6- دراسة (Istrate C. 2017) اوردت اهم التعديلات والتغييرات في المعيار رقم 4 ودور المعيار رقم 17 في تحسين جودة التقارير المالية من خلال دراسة متطلبات القياس والافصاح وتقييم الموجودات بالقيمة الجارية الواردة بواسطة استخدام التدفقات النقدية المستقبلية ووضحت نتائج الدراسة أن اختلاف المعالجات المحاسبية الواردة في المعيار رقم 4 قد اثرت سلباً على جودة المعلومات المحاسبية الامر الذي يستلزم تبني وتطبيق المعيار رقم 17

7-دراسة (Mariana V. 2017) هدفت الى ايضاح اثر الاجراءات القانونية والمعايير المرتبطة بقطاع التأمين في تحسين مستوى الشفافية والافصاح في الكشوفات المالية واثرها على ادارة المخاطر وتم اجراء الدراسة على عينة من الشركات العاملة في سوق الاوراق المالية في رومانيا ودلت نتائج الدراسة الى ان التعارض بين الاجراءات القانونية والمعايير المحاسبية سيؤدي الى تشويه المعلومات الواردة بالكشوفات المالية ولا بد من تنسيق النصوص القانونية لتكون اكثر انسجاما مع المعايير الدولية.

8-دراسة (Mignolet F.2017) سعت الدراسة الى توضيح اثر تطبيق المعيار رقم 17 على جودة المعلومات المحاسبية لتكون اكثر ملائمة وقابلة للمقارنة

للمستخدمين على المستويين المحلي والدولي من خلال التعرف على متطلبات القياس والافصاح ومتطلبات الاعتراف بالايراد في الارباح والخسائر والدخل الشامل وكانت اهم نتائج الدراسة . ان اصدر المعيار رقم 17 جاء على اثر الانتقادات الواسعة الموجهة للمعيار رقم 4 عليه لابد من تبني المعيار الجديد لغرض تحسين جودة المعلومات المحاسبية .

9- دراسة (Soye Y. & Raji O.2016) أثر تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 4 على تحسين خصائص المعلومات المحاسبية في شركات التأمين من خلال اجراء المقارنات لعينتين من الشركات النيجيرية قبل وبعد تطبيق المعيار وكانت اهم نتائج الدراسة. توجه شركات التأمين نحو تطبيق المعيار والذي ساهم بشكل واضح في تحسين مستوى الافصاح والشفافية في الكشوفات المالية حيث اصبحت اكثر ملائمة وقابلة للمقارنة من قبل مستخدمي المعلومات.

10- (عبدالحليم وجار الله 2016) قياس اثر تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 4 في شركات التأمين العراقية على مستوى تحسن جودة المعلومات في الكشوفات المالية بالإضافة الى بيان مدى الاعتراف بالإيراد وكانت اهم نتائج الدراسة هي الزام شركات التأمين بمعايير الابلاغ المالي لغرض تحسين جودة المعلومات مع المتابعة لغرض الوصول الى اصدار معيار شامل لعقود التأمين من اجل ان تكون الكشوفات المالية قابلة للمقارنة والتوحيد على المستوى الدولي.

2- المبحث الثاني

1.2- مبررات اصدار المعيار واثر التطبيق على الاعتراف والقياس والافصاح في

شركات التأمين

لابد من الذكر ان اعداد الكشوفات المالية في شركات التأمين تتسم بالخصوصية بسبب التعقيد والمدة الطويلة نسبيًا والصعوبة الضمنية في تحديد العائد مقارنة بالكشوفات المالية الصادرة عن الشركات العاملة في القطاعات الأخرى وهو ما يؤدي

الى وجود اختلافات جوهرية، وكان هدف معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 4 لدى اصداره تحسين اسس الاعتراف والقياس لغرض تحسين جودة المعلومات المحاسبية لمساعدة متخذي القرار في تقييمهم للتدفقات النقدية المستقبلية وحالة عدم التأكد المرتبطة بتلك التدفقات ، ولدى اصدار معيار الابلاغ المالي رقم 17 ساق مجلس معايير المحاسبة المالية الدولي جملة من المبررات منها ان المعيار رقم 4 صدر لتلبية حاجات آنية مؤقتة (KPMG 2017) كما أن هذا المعيار يسمح باستخدام سياسات محاسبية مختلفة مع عقود التأمين (PWC 2017) ، مع وجود عدد من التعقيدات المرتبطة بالقياس لعقود التأمين وطول مدة التأمين. عليه وللصعوبة والتعقيد التي اكتتفت مدة التطبيق قام المجلس بإصدار المعيار رقم 17 في 18/5/2017 ليحل محل المعيار رقم 4 والتخلص من نتائج تطبيقه حيث تم وضع قواعد واجراءات متناسقة للاعتراف والقياس والافصاح من ناحية تحديد الارباح والخسائر المتعلقة بخدمات التأمين وارباح وخسائر استثمارات الاقساط بالإضافة الى اصدار تقارير لمخاطر التأمين اكثر شفافية وهو ما يسمح بتحسين جودة المعلومات المحاسبية وامكانية مقارنة الكشوفات المالية لشركات التأمين مع الكشوفات المالية الدولية.

وبخصوص اثار تطبيق المعيار على تحسين الاعتراف والقياس والافصاح ومن خلال الفقرة 3 يجد الباحثان ان هناك نطاق محدد لعقود التأمين وكما يلي:

2.2- العقود التي تصدرها شركات التأمين: حيث عرف المعيار عقد التأمين على انه " عقد يقبل بموجبه احد الطرفين بتحمل المخاطر الهامة من حامل الوثيقة بواسطة تعويض المؤمن له عند وقوع الخطر المستقبلي المؤمن ضده وغير المؤكد (IFRS Appendix A). وهذا التعريف لم يتغير مع ما ورد في تعريف المعيار رقم 4. من حيث الخطر المؤمن ضده ، وان هذا الخطر مهم اي ينتج عن وقوع الخطري ان القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصادرة اكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية الواردة وهو ما يبرر استخدام معدل خصم يعكس القيمة الزمنية للنقود (IFRS 17)

IN4) ، وان يكون الخطر مستقبلي وغير مؤكد واخيرا هناك اثار سلبية عند وقوع الخطر. لذا فان كان الخطر المؤمن ضده يحول لشركة التأمين مخاطر مالية فقط فلا يعتبر عقد تأمين إلا اذا حول مع المخاطر المالية مخاطر تأمينية وليس شرطا ان هذه المخاطر التأمينية في بداية العقد بل من الممكن ان تحول اثناء سريان العقد (التأمين الهندسي وتأمين الحياة).

1.2.2- عقود اعادة التأمين: تلجأ شركات التأمين عند قبول خطر يفوق طاقتها الاكتتابية والمالية إلى تجزأه هذا الخطر من خلال شركات اعادة التأمين حماية لها من الخسائر الكبيرة وهو ما يتم عبر اعمال اختيارية او اتفاقيات نسبية كانت أو غير نسبية ، وألزم المعيار 17 بالقياس والافصاح عن عقود اعادة التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل عن عقود التأمين المصدرة بهدف توفير معلومات عن طبيعة العقود واثرها على الاداء المالي للشركة (Widding B, & Jansson , 2018)، بعبارة أخرى يمثل عقد اعادة التأمين بين شركة التأمين وشركة اعادة التأمين نفس متطلبات عقد التأمين المباشر بين شركة التأمين والمؤمن له ، اخذين بنظر الاعتبار أن وسطاء التأمين لم يتأثروا بالمعيار كونهم جهة تنسيقية بين شركات التأمين وشركات الاعادة ولا يتم اصدار عقود تأمينية من قبلهم.

2.2.2- عقود الاستثمار ذات الميزة الاختيارية: عرف المعيار 17 عقد الاستثمار ذو الميزة الاختيارية انه "عقد يمنح حامله حق استلام دفعات اضافية تكملة لمنافع مضمونة على ان يؤخذ بنظر الاعتبار تحديد مبلغ وتوقيت هذه المزايا لتقدير مصدر العقد ومن المزايا هي : (اداء نوع محدد من العقود، وعوائد الاستثمار المتحققة و/أو غير المتحققة لمجموعة محددة من الموجودات التي تحتفظ بها الشركة المصدرة للعقد، و الارباح والخسائر الخاصة بالشركة مصدرة العقود بالرغم من توافر الشكل القانوني لعقود التأمين فإن هذه العقود تمثلهم مشاكل تطبيق المعيار رقم 17 كونها تفتقر لجوهر تعريف عقد التأمين منحيت عدم تحويلها مخاطر تأمين هامة. بالإضافة

الى ذلك فان نطاق المعيار رقم 17 لهذه العقود لا تعتبر ادوات مالية ينطبق عليها معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 ويشترط ان تصدر نفس الشركة عقود التأمين (Para 3 PWC, 2017) ومع ذلك فهذه العقود تحقق العديد من المزايا اهمها انها تستخدم نفس المعالجة المحاسبية مما يؤدي الى توفر المعلومات، اضافة الى تجنبها التعقيدات المحاسبية التي تواجه شركات التأمين المصدرة لعقود الاستثمار من ناحية ان بعض مزايا هذه العقود يمكن فصلها الى مكون حقوق الملكية ، كما ان المعيار رقم 17 يتطلب تكاليف مرتفعة نسبياً من الصعب ان تتحملها شركات التأمين التي لا تصدر عقود التأمين، واخيراً عدم تآثر الكشوفات المالية المجمعة والمستقلة للشركات التابعة عندما تصدر هذه الشركات عقود التأمين، والمشكلة ما اذا كانت الشركة التابعة لا تصدر عقود التأمين وان الشركة الام هي التي تصدر العقود هنا ينطبق معيار الابلاغ المالي رقم 9 (KPMG2017).

3.2.2- عقود الخدمة ذات الاجور المحددة: وهي العقود التي يعتمد فيها مستوى الخدمة على حدث مستقبلي غير مؤكد كما هو الحال في خدمات صيانة الاجهزة والمعدات اي ان قيمة اجور الصيانة تعتمد على عدد مرات الاعطال او التوقفات التي من المتوقع حدوثها (KPMG 2017) ومع ذلك فقد لا تحدث هذه الاعطال اي ان تعريف عقود التأمين قد ينطبق على عقود الخدمة ذات الاجور المحددة بالرغم من ان بعض الدول لا تعتبر عقود الخدمة ذات الاجور المحددة كعقود تأمين (Rudolph A. 2017, Widing B, and Jansson J, 2018) على اساس ان الأخطار غير المؤكدة هي الحاجة للصيانة ، وان المصلحة التأمينية وهي تأثر المؤمن له سلباً بوقوع الخطر ثم تعويض المؤمن له من قبل المؤمن (شركة التأمين) عند وقوع الخطر غير المؤكد وما اذا كانت هناك حاجة إلى تصليح. هذا وسمح المعيار في البند 8 منه (IFRS 17 Para 8, KPMG 2017) عند تحقق الآتي:

1- سعر العقد للمؤمن له لا يعكس تقدير المخاطر المرتبطة بالمؤمن له.

2- التعويض المقدم للمؤمن له خدمة وليس مقابل نقدي.
3- تتحقق مخاطر التأمين المحولة للمؤمن بشكل أساسي من تكرر استخدام المؤمن له للخدمة وليس من عدم التأكد من تكلفة هذه الخدمة .

وفي حالة عدم توفر هذه الشروط فان الشركة تلتزم بتطبيق المعيار الدولي 17، واستنادا لمعيار رقم 17 كما يمكن القول ان منهج تخصيص الاقساط بالنسبة لعقود الخدمة ذات الاجور المحددة سيعطي نتيجة قياس مشابهة لتلك التي سيتم الحصول عليها عند تطبيق المعيار الدولي رقم 15 وحيث ان المعيار رقم 17 يركز على نشاط التأمين وليس الكيان فمن الافضل لتلك الشركات التي تصدر عقود تأمين الا انها تصدر عقود خدمات محددة تطبيق المعيار الدولي رقم 15 بدلاً من المعيار رقم 17 عند تحقق الشروط. (Yanik S and E. 2017)

3.2- فصل مكونات عقد التأمين: في حالة احتواء عقد التأمين على مكون أو اكثر يقع ضمن معيار آخر كما في حالة مكون استثمار ومكون خدمة على الشركة تحليل العقد لتحديد ما اذا كان يحتوي على مكون غير تأميني يجب فصله ومعالجتها بموجب معايير اخرى وحسب المعيار رقم 17 لابدمن فصل ثلاث مكونات غير تأمينية (PWC 2017) وهي (المشتقات الضمنية ، ومكونات الاستثمار ، وتعهدات الشركة بتحويل مبلغ او خدمة غير تأمينية يمكن تمييزها بذاتها الى المؤمن له).

4.2- تجميع عقود التأمين: عالج المعيار الدولي رقم 15 في البند 7 موضوع تجميع العقود والزم الشركة بتجميع عقدين او اكثر من العقود في نفس الاطار الزمني مع عميل محدد او مع اطراف ذات علاقة مع هذا العميل حيث تتم المحاسبة عن هذه العقود كما لو كانت عقد واحد (IFRS !5 Para 7) .

ومن الجدير بالذكران المجموعة الواحدة من العقود هي العقود الصادرة خلال نفس السنة لعدة اسباب منها (عدم الاعتراف بالأرباح عن المجموعات في حالة وجود

محفظة تأمين طويلة الاجل (أكثر من سنة) في الوقت المناسب الا في حالة وجود خسائر محققة بسبب استمرار هامش الخدمة ، والمشاكل المتعلقة بالعبئ التشغيلي ، وتمثل سنوية العقد اجراءات عملية تتعلق بالتكاليف والعوائد) ان منع اجراء المقاصة بين مجموعات عقود التأمين لغرض تحسين جودة المعلومات المحاسبية .

5.2- الاعتراف بعقود التأمين:يركز المعيار رقم 17 على عدة أمور (KPMG,2017) هي:

1.5.2- توقيت الاعتراف: يجب على المؤمن الاعتراف بمجموعة من الامور هي بداية مدة التغطية ، وتاريخ استحقاق اول قسط من المؤمن له، والظروف الي تتحقق عندما تكون مجموعة التأمين محملة بالخسائر.

2.5.2- الاعتراف بالتدفقات النقدية لعقود التأمين: لابد من الاعتراف بالأصول والالتزامات التدفقات النقدية لاكتساب التأمين بمجموعة عقود التأمين المصدرة ، بعده يتم الغاء الاعتراف بالأصول أو الالتزامات التي تنشأ عن التدفقات النقدية لاكتساب التأمين.

3.5.2- توقيت الاعتراف بعقد إعادة التأمين: وهذه العقود منظمة لغرض تغطية التعويضات الحاصلة على عقود التأمين الاصلية على ان يتم الاعتراف بها في بداية مدة التغطية او عند الاعتراف المبدئ بعقود التأمين الاساسية ايها اقرب عندما تكون التغطية على اساس نسبية اما اذا كانت غير نسبية فيتم الاعتراف بها في بداية مدة التغطية.

4.5.2- توقيت الاعتراف بعقد الاستثمار المتضمن ميزة مشاركة اختيارية: يتم الاعتراف بذلك في الوقت الذي تكون فيه الشركة طرفا في العقد (PWC, 2017)

5.5.2- الاعتراف عند تجميع الاعمال وتمويل عقود التأمين: بموجب البندين 14 و16 من المعيار 17 يتم الاعتراف عندما تستحوذ الشركة على عقود تأمين مصدرة او عقود محتفظ بها (IFRS 17).

6.5.2- القياس المبدئي: وينطبق ذلك على جميع عقود التأمين باستثناء العقود التي تتسم بميزة المشاركة المباشرة (ويطبق عليها الرسوم المتغيرة) وعقود التأمين قصيرة الاجل ويطبق عليها تخصيص الاقساط وهذا النهج يركز على:
-الوفاء بالتدفقات النقدية اي تقدير التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل الخصم وتعديل المخاطر (للمخاطر غير المالية) اي مقابل الخطر ليعكس التعويض الذي تطلبه الشركة لتحمل عدم التأكد وتوقيت التدفقات النقدية الناتجة عن المخاطر غير المالية (England et al 2108) ، وتعديل المخاطر غير المالية في القياس لا يعكس القيمة العادلة بل يعكس العبء الاقتصادي الوارد بالمعيار الدولي رقم 13.

-هامش الخدمة التعاقدية: وهو احد مكونات القيمة الدفترية لموجودات او مطلوبات مجموعة عقود الذي يصور الارباح التي تتوقع الشركة تحقيقها خلال مدة تقديم الخدمة علما ان المعيار لا يسمح للشركة في الاعتراف باي زيادة في التدفقات الداخلة كريح لدى الاعتراف المبدئي وانما الاعتراف بالريح على مدى مدة التغطية وهو ما يتفق والمعيار الدولي رقم 15. وفي حالة ما اذا كانت المجموعة محملة بخسائر فيتم الاعتراف بها فوراً.

7.5.2- القياس اللاحق : في نهاية كل مدة مالية لا بد من وجود تقارير تتضمن التغيرات التي حدثت خلال المدة على مكونات التزامات التأمين. لتحديد اي من هذه التغيرات تتعلق بالخدمات المستقبلية (Mignolet F, 2017)

8.5.2- مدخل الاقساط المتغيرة:يقوم هذا المبدأ على اساس ان حصة الشركة في البنود الضمنية لا تمثل في جوهرها ما يعادل حيازة مباشرة للموجودات ولكنها تعادل الاقساط المتغيرة المفروضة على المؤمن له (KPMG 2107)

9.5.2- تعديل والغاء الاعتراف بعقود التأمين: لا يحق لشركة التأمين الغاء الاعتراف بعقد التأمين الا في حالة انتهاء العقد وحالة إجراء تعديلات على شروط

واحكام العقد والتي تؤدي الى تغييرات جوهرية في المعالجة المحاسبية (IFRS 17, PWC2017)

10.5.2- عرض الكشوفات المالية: يلزم المعيار رقم 17 شركة التأمين عرض اصول والتزامات عقود التأمين الصادرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها في قائمة المركز المالي بشكل منفصل.

11.5.2- العرض في قائمة الارباح والخسائر: نصت الفقرة 83 من المعيار على عرض ايرادات التأمين التي تغطي الخطأ الناشئة عن مجموعات عقود التأمين ، مع استبعاد اي مكون استثماري ناتج من خدمات التأمين (ايرادات ومصروفات خدمات التأمين) ، وعرض ايرادات ومصروفات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل عن عقود التأمين الصادرة (IFRS 17 KPMG 2017) . واستبعاد مكونات الاستثمار يهدف الى عدم تضخيم ايرادات العمليات التأمينية التي تؤثر على قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية

12.5.2- دخل او مصروفات تمويل التأمين: حددت الفقرة 82 من المعيار بوجود عرض فقرات منفصلة وضمن الارباح والخسائر ومنها تكاليف التمويل الناتجة عن خدمات التأمين (PWC 2017) .

13.5.2- الافصاح في الكشوفات المالية: يمثل الافصاح هدف رئيس من الاهداف التي وردت بالمعيار رقم 17 لتحسين جودة المعلومات المحاسبية وتوفير معلومات وبيانات لتخذي القرارات لغرض تقييم اثر العقود التي الواقعة ضمن المركز المالي (Kouki 2018 , KPMG 2017) ، هذا ويحدد البند 117 من المعيار رقم 17 على الافصاح عن الاحكام المهمة والتغيرات في هذه الاحكام لدى تطبيق المعيار وبشكل اخص يجب على الشركة الافصاح عن المدخلات والافتراضات واسلوب التقدير المستخدمة (IFRS para117) من اجل تحسين مستوى الافصاح والشفافية في الكشوف المالية.

3- المبحث الثالث : الدراسة الميدانية

لغرض تحقيق اهداف البحث واثبات فرضيات البحث لابد من ربط الجانب النظري بالجانب العملي ، وبسبب عدم تطبيق المعيار لغاية الوقت الحاضر قام الباحثان بتصميم استبانة تم توزيعها على عدد من الاختصاصيين في مجال التأمين والمحاسبة والتدقيق لاستطلاع وجهات نظرهم حول الموضوع بعدها يتم معالجة وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science SPSS Science وقد تم توزيع 60 استمارة استبيان شملت (20 عضو هيئة تدريس جامعي في مجال المحاسبة ، و20 موظف عامل في شركات التأمين ، و20 مراقب حسابات من العاملين في ديوان الرقابة المالية ومكاتب التدقيق الخاصة). اعيد 45 استبانة (18 عضو هيئة تدريس جامعي ، و17 مراقب حسابات و10 استمارات تشمل العاملين في شركات التأمين)

1.3- معالجة البيانات والتحليل الاحصائي:

1- الصدق والثبات لاستمارة استبيان البحث (معامل كرونباخ الفا)

جدول (1)

معامل الصدق	معامل الثبات (الفا)	اسئلة الاستبيان البحث الكلية
0.743	0.720	44

يبين الجدول رقم (1) معامل الصدق والثبات حيث بلغ معامل الثبات 0.72 أما معامل الصدق فبلغ 0.743 علما ان الحد الادنى المقبول يبلغ اكثر من 70%.

2- حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري للاسئلة الاستبيان

جدول (2)

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المتغير المستقل
<p>أولاً: أثر تطبيق المتغير المستقل (المعيار رقم 17) على القياس والاعتراف والعرض والافصاح والصعوبات</p>		
0.479	4.34	1- يتميز قطاع التأمين بالتعقيد في اعداد الكشوفات المالية من حيث طبيعته وصعوبة تحديد العائد
0.522	4.23	2- بالرغم من اختلاف متطلبات المعيار رقم 17 عن متطلبات المحاسبة الحالية لعقود التأمين ، الا انها تستند الى مبادئ معروفة في معايير الـ IFRS
0.655	4.11	3- يمثل المعيار تغيراً جوهرياً ليس لشركات التأمين التي ستستخدمه فقط ظن بل للمستخدمين الذين يقومون بتغطية القطاع على مستوى العالم
0.554	4.14	4- يتطلب تطبيق المعيار توفر المعرفة والخبرة اللازمة لقياس الاخطار التأمينية إضافة لوجود قاعدة بيانات تخص طبيعة الاخطار المراد التأمين ضدها
<p>ثانياً: اثر تطبيق المعيار رقم 17 على الاعتراف بعقود التأمين</p>		
0.526	4.34	1- يتم الاعتراف في عقود الاستثمار المتضمنة مزايًا المشاركة الاختيارية عندما تكون شركة التأمين طرفاً في العقد

0.451	4.27	2- سيلزم المعيار شركات التأمين باستخدام تقديرات تعتمد على افتراضات حالية متناسقة مع المعلومات السوقية تعكس مبلغ وتوقيت وعدم التاكيد من التدفقات النقدية اللازمة للوفاء بعقود التأمين.
0.651	4.25	3- يتم استخدام مدخل الرسوم المتغيرة التي تتضمن ميزة المشاركة الاختيارية التي تعكس الطبيعة المختلفة لتلك العقود
0.566	4.34	4- يؤدي استبعاد مكونات الاستثمار من بند الإيرادات الى تحسين مستوى الشافية وعدم تضخيم حجم إيرادات التأمين .
0.554	4.14	5- يتوافق هذا المعيار مع معيار الإبلاغ المالي رقم 15 (الإيرادات من العقود مع العملاء) من ناحية الاعتراف بالربح في نفس الوقت الذي يتم فيه تقديم الخدمات - مثل التغطية التأمينية -
0.576	4.25	6- يؤدي تعديل المخاطر غير المالية الى تحسين جودة الكشوفات المالية بواسطة التمييز بين الالتزامات الناشئة والخالية من المخاطر وتوفير معلومات عن الربح المعترف به والعبء الاقتصادي نتيجة تحمل تلك المخاطر
0.615	4.25	7- تكون تكاليف الاستحواذ ضمن القيمة الدفترية لمجموعات عقود التأمين
ثالثاً: اثر تطبيق المعيار رقم 17 على قياس بعقود التأمين		

0.585	4.25	1- يستخدم المعيار نموذج محاسبي موحد لقياس التقديرات المستندة على فكرة تجميع عقود التأمين عند الاعتراف الاولي بناء على ارباحها او خسائرها المتوقعة ويمنع اجراء اية مقاصة بين ارباح وخسائر العقود
0.509	4.27	2-تحتاج الشركات معلومات دقيقة ومؤيدة يمكن الاعتماد عليها لتتمكن من تجميع العقود بشكل يعكس ربحيتها التي لن يعترف بها فوراً بل ستوزع على مدى مدة التغطية وإن خسائرها المتوقعة سيتم الاعتراف بها فوراً في الأرباح و الخسائر.
0.509	4.27	3- يتطلب المعيار خصم التدفقات النقدية الناشئة عن التزامات عقود التأمين باستخدام معدلات خصم حالية تعكس خصائصها وليس معدلات تستند الى خصائص الاصول المعززة للالتزامات عقود التأمين.
0.601	414	4- يستلزم المعيار تقدير الأرباح غير المحققة على مدى مدة التغطية بواسطة هامش الخدمة التعاقدية كونه إحد مكونات قياس التزامات التأمين المحورية.
0.660	4.30	5- يهتم المعيار بضرورة وجود مقابل لمخاطر التأمين المهمة مقياس بشكل صريح وإلزامي ضمن مكونات قياس تلك الالتزامات هذا المقابل سيعبر عنه بمصطلح تعديل المخاطر، والذي سيصور المقابل الذي تفرضه الشركة نظير تحملها المخاطر غير المالية الناشئة عن تلك العقود.
0.560	4.30	6- بموجب هذا المعيار تعتبر التزامات التأمين (التدفقات النقدية للوفاء بالإضافة إلى هامش الخدمة التعاقدية) مكونة من عنصرين المسؤولية عن التغطية

		المتبقية (احتياطي الاخطار السارية المعيار الدولي 15) والمسؤولية عن المطالبات المتكبدة (احتياطي التعويضات الموقوفة) معيار المحاسبة الدولي رقم 37).
0.347	4.14	7- يتطلب المعيار من شركة التأمين تعديل توقيت ومخاطر تلك المبالغ (التدفقات النقدية للوفاء) والربح المتوقع لتوفير تغطية تأمينية مستقبلية (هامش الخدمة التعاقدية).
0.628	4.27	8- لقياس التزام العقد في نهاية المدة تقوم شركة التأمين بتعديل مبلغ الإيرادات التي يعترف بها في بداية المدة وتعديل التزامات العقد بمقدار تلك الإيرادات
رابعاً: اثر تطبيق المعيار رقم 17 على العرض والافصاح لعقود التأمين		
0.615	4.14	1- سيؤدي تطبيق المعيار إلى تحمل شركة التأمين النتائج المالية للأحداث المستقبلية غير المؤكدة نتيجة العقد ، وقد لا يكون الربح أو الخسارة لشركة التأمين معروفة لسنوات.
0.601	4.02	2- يتطلب المعيار من شركة التأمين الإبلاغ في الميزانية العمومية عن التزاماتها في عقود التأمين بإجمالي التقديرات الحالية للمبالغ التي تتوقع شركة التأمين تحصيلها من الأقساط ودفع المطالبات والمزايا والمصروفات
0.462	4.25	3- تنتج المحاسبة على عقود اعادة التأمين بشكل منفصل عن عقود التأمين الصادرة معلومات اكثر شفافية
0.639	4.32	4- يهدف المعيار إلى تقديم معلومات اكثرجودة وشفافية

		ويوفر رؤية ادق لمستخدمي القوائم المالية لكي يتمكنوا من تقييم اثر العقود التي تدخل على المركز المالي والاداء المالي.
0.462	4.30	5- يتماشى قياس الالتزامات بالقيمة الحالية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي 37،(المخصصات والالتزامات الطارئة والأصول المحتملة للمخصصات) وكذلك معيار الابلاغ المالي 9 (الأدوات المالية للمطلوبات المالية) بخصوص المطلوبات ذات الخصائص المشابهة لالتزامات التأمين ، من جهة القياس المستند إلى التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.
0.639	4.32	6- يتطلب هذا المعيار قيام شركات التأمين بعرض إيرادات خدمات التأمين المحددة في كشف الدخل بطريقة تتفق مع المبادئ العامة معيار الابلاغ المالي رقم 15
0.594	4.20	7- تعرض مجموعة الحقوق والالتزامات بالصافي لكل منهما في بند واحد كما لو كانت اصول او التزامات عقد تأمين واحد والذي سيؤدي الى تحسين جودة التقارير المالية
0.568	4.16	8- يؤدي عرض ايرادات ومصروفات تحويل التأمين من خلال ادراجها بالكامل في الارباح والخسائر او تقسيمها بين الارباح والخسائر والدخل الشامل الى تحقيق التوازن بين القابلية للفهم والمقارنة
خامساً: اثر تطبيق المعيار رقم 17 على صعوبات التطبيق		
0.594	4.14	1- سيؤدي تطبيق المعيار 17(عقود التأمين) إلى

		تقليص فجوة المقارنة بين خدمات التأمين والخدمات الأخرى
0.608	4.16	2- يتوقع البعض حدوث اضطرابات ومخاوف عند بداية تنفيذ هذا المعيار، ومع ذلك يعتقد محللو قطاع التأمين وعلى مستوى العالم أنه سيحدث تغييراً هاماً فيما يتعلق بتوافق شركات التأمين
0620	4.18	3-سيمكن المعيار كلاً منالمستثمرين والمشاركين في سوق التأمين العالمي من اتخاذ قرارات اقتصادية صائبة وفي التوقيت المناسب ، ومن ثم سيستقر القطاع الاقتصادي على المدى البعيد.

من خلال تفحص اجابات عينة البحث يلاحظ ان محور الاجابات تركز بالاجابات اتفق تماما او اتفق وقسم قليل كانت اجاباتهم لبعض الاسئلة محايد حيث بلغ اعلى وسط حسابي 4.34 بانحراف معياري وهو السؤال رقم (1) في المتغير المستقل والخاص بتميز قطاع التأمين بالتعديفي اعداد الكشوفات المالية من حيث طبيعته وصعوبة تحديد العائد معياري ، والسؤال رقم (1) في المتغير التابع الاعتراف الخاص بالاعتراف في عقود الاستثمار المتضمنة مزاييا المشاركة الاختيارية عندما تكون شركة التأمين طرفا في العقد والسؤال رقم (4) باستبعاد مكونات الاستثمار من الايرادات يؤدي الى تحسين مستوى الشفافية وعدم تضخيم ايرادات التأمين ، كما بلغ اقل وسط حسابي 4.02 في السؤال رقم (2) للمتغير التابع العرض والافصاح الذي يحدد التزامات شركة التأمين الإبلاغ في الميزانية العمومية في عقود التأمين بإجمالي التقديرات الحالية للمبالغ التي تتوقع شركة التأمين تحصيلها من الأقساط ودفع المطالبات والمزاييا والمصرفواتاما بقية اسئلة الاستبيان فبلغت اوساطها الحسابية بين الحد الادنى والحد الاعلى كما يلاحظ ان اعلى انحراف معياري بلغ 0.701 واقل انحراف معياري 0.347 وهي نحرافات قليلة جدا

وعلى هذا ساس فانه يمكن الخروج بنتيجة ان جوانب اسئلة الاستبيان تتركز بالاتفاق حول كافة اسئلة الاستبيان.

4- قياس تحليل التباين.(ANOVA- TEST)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.701 ^a	.810	.83	.22560

a. Predictors: (Constant), المستقل

b. Dependent Variable: الاعتراف

ANOVA						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.590	1	1.490	.569	2.791 ^b
	Residual	2.138	42	.051		
	Total	2.228	43			
a. Dependent Variable: الصعوبات						
b. Predictors: (Constant), المستقل						

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	0.610	1	0.63	0.494	.486 ^b
	Residual	1.635	42	.039		
	Total	1.696	43			

a. Dependent Variable: القياس

b. Predictors: (Constant), المستقل

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.86 ^a	.87	.86	.22904

a. Predictors: (Constant), المستقل

b. Dependent Variable: الافصاح

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.74	1	.76	0.749	6.160 ^b
	Residual	.253	42	.232		
	Total	.993	43			

a. Dependent Variable: الافصاح

b. Predictors: (Constant), المستقل

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.67 ^a	.69	-.73-	.34543

a. Predictors: (Constant), المستقل

b. Dependent Variable: الصعوبات

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.736	1	.006	.751	3.822 ^b
	Residual	.212	42	.119		
	Total	.948	43			

a. Dependent Variable: الصعوبات

b. Predictors: (Constant), المستقل

تشير نتائج معنوية اختبارات F الى عدم وجود فروقات في اراء عينة البحث النسبة للمتغيرات المستقلة (الاعتراف ، والقياس ، والعرض والافصاح ، والصعوبات) اي يمكن القول ان هناك تاثير معنوي للمعيار الدولي رقم (17) على المتغيرات المعتمدة ، كما تشير نتائج معامل التفسير حيث بلغ حده الاعلى 86% للمتغير المعتمد العرض والافصاح كما بلغ في حده الادنى 61% للمتغير المعتمد القياس ويستنتج الباحثان الى قبول فرضيات البحث التي تشير إلى وجود علاقة معنوية لمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم (17) على كل من الاعتراف ، والقياس والعرض والافصاح كما توجد صعوبات بشأن تطبيق المعيار.

4-استنتاجات وتوصيات:

1.4- استنتاجات:

- 1- يمثل معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (17) تطور نوعي يهدف الى الاعتراف والقياس والافصاح في الكشوفات المالية وصولاً الى معلومات محاسبية تتسم بالجودة والشفافية وهو احد الاهداف الرئيسية للمعيار
- 2- مثل المعيار الـ17 تحدّ جديدٍ لشركات التأمين وحملة الوثائق - وثائق التأمين - Policy Holder لان شركات التأمين تطبق النظام المحاسبي الموحد للمصارف والتأمين وهو يختلف عن المعيار اختلاف كبير
- 3- ألزم المعيار كل شركات التأمين باستخدام تقديرات تعتمد على افتراضات حالية متسقة مع المعلومات السوقية
- 4- لا بد من تعديل Non-Financial Risks المخاطر غير المالية حسب ما ينص عليه معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (17) لغرض تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

5- لا بد من عرض اجمالي اصول والتزامات عقود التأمين المصدرة وعقود اعادة التأمين المحتفظ بها بصورة منفصلة في قائمة المركز المالي لغرض عرض معلومات محاسبية اكثر شفافية, حيث اوضح العيار طريقة العرض والافصاح

6- يرتبط المعيار معنوباً وكل من الاعتراف والقياس والعرض والافصاح وهو ما جاء في الجدولين رقم 4 و5

7- هناك علاقة معنوية بين تطبيق المعيار والصعوبات التي تواجه التطبيق ومما يدل على ذلك تأجيل تطبيق المعيار إلى سنة 2023 لذات السبب والذي ذكر أكثر من مرة في البحث وهو تطبيق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين.

2.4 التوصيات:

يوصي الباحثان

1. قيام شركات التأمين في العراق والشركات ذات العلاقة على ضرورة الدراسة والتحليل والعمل على تنفيذ التطبيقات التي اوردها المعيار الخاصة باستخدام قاعدة بيانات ، لان المعيار يتطلب نظاماً وبرامج آلية، واستثمارات في استقطاب موارد بشرية مؤهلة علمياً وعملياً في مجال التأمين.

2. تحديث الأنظمة الآلية بما يضمن توافر كل قواعد البيانات توفر معلومات دقيقة مؤيدة يمكن الاعتماد عليها لكي تجمع العقود لأغراض القياس والعرض والافصاح بشكل يعكس ربحيتها

3- تطوير إدارة المخاطر لتدقيق المخاطر وتحديد النزعة للمخاطر على أسس علمية إحصائية دقيقة.

4- توفير ملاكات لدى مكاتب التدقيق التي لديها الخبرة في قطاع التأمين وتطبيقاته تكون على دراية وإلمام بفهم أنواع الوثائق وما تحمله من ضمانات والتزامات اضافة الى امتلاكها الخبرة في البرامج الآلية المستخدمة لدى شركات التأمين والتي تحقق متطلبات

4-البحوث المستقبلية:

- 1- يوصي الباحثان دراسة اثر المعيار غلى ممارسات التحاسب الضريبي لشركات التأمين وإعادة التأمين.
- 2- قيام الباحثين بدراسة الدور المتوقع من قيام مراقبي الحسابات عند تطبيق المعيار.

مصادر البحث:

اولاً: العربية:

- 1- (المشهداني بشرى نجم عبدالله و مالك ياسر صاحب " تحديات تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 17" عقود التأمين" في البيئة العراقية . بحث مسنل من اطروحة دكتوراه محاسبة من جامعة بغداد

bushra.najm@coadec.uobaghdad.edu.iq

- 2- غالي اشرف محمد و الفار محمد سليمان " تقييم مدة فعالية المحتوى المعلومات لمعيار عقود التأمين IFRS17 على تعزيز الخائص النوعية للمعلومات المحاسبية: دليل ميداني من البيئة المصرية ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثاني، يوليو 2018.

- 3- عبدالحليم،صفوان قصي و جار الله حسين حوشان " مدى ملائمة تطبيق مبدأ الاعتراف بالايراد لعقود التأمين المحلية في إطار معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4 IFRS " مجلة جامعة ذي قار المجلد الحادي عشر ، العدد الأول، العراق 2016

ثانياً: الاجنبية

1- Anna Maria Gambaro, Riccardo Casalini, Gianluca

Fusai & Alessandro Ghilarducci

“A market-consistent framework for the fair evaluation of insurance contracts under Solvency” Decisions in Economics and Finance volume 42, pages157–187.

2- Alnodel; A.,” The impact of IFRS adoption on the value relevance of accounting information; Evidence from the insurance Sector “International Journal of Business and management, Vol.13, No 4, 2018 pp.138-148.

- 3- England P, Verrall R. and Wuthrich M.,” On the Lifetime and one-year views of reserve Risk; working paper,” 2018, pp.1-38.
- 4- IFRS Foundation” Standards and Interpretations” 2017. (www.ifrs.org)
- 5- IFRS Foundation” Why Change Insurance Contracts Accounting” January 2017, pp1-4 (www.ifrs.org)
- 6- Istrate C,” Insurance contracts under IFRS-Evolution and perspectives”. The international Conference on European Financial regulation (EUFIRE),2017 ,pp 91-106
- 7- Kouki A“IFRS and value relevance; A comparison approach before and after IFRS conversion in the European Countries” Journal of Applied Accounting Research. Vol.19,No.1, 2018 pp 60-80
- 8- KPMG,” First Impression; IFRS Insurance contracts” July 2017.
- 9- Mariana V. “The role of the regulations for ensuring of an adequate transparency level for risk management “. The international conference on European Financial regulation (EUROFIRE) 2017.pp107-115.
- 10- Mignolet F, “A study on the expected impact of IFRS 17 on the Transparency financial statements of insurance companies,” Master thesis, HEC Management school. University of liege, 2017, PP1-70.
- 11- Porzio C., Malafrente I, and Starita M., “The nature and determinants of disclosure practices in the insurance industry; Evidence from European insurers”, International Review of financial analysis, Vol,45,2016, pp367-382.
- 12- PWC, “In depth A look at current financial Reporting issues, IFRS 17 Marks a new approach for insurance contracts Accounting “June2017, pp.1-78.
- 13- Rudolph A.,” Evolution of Financial reporting of Life insurers; The predominance of unregulated Embedded value disclosure ,” Journal of Financial Regulations and compliance .
- 14- Soye Y. & Raji O, “The Comparability of pre and post adoption IFRS in Nigeria insurance Companies,” Journal of management and corporate Governance, Vol, 8, No. 2, 2016 pp41-53.
- 15- Widing B, and Janson J., “Evaluation practices of IFRS 17” Working paper, 2018.
- 16- Yanik S. & Bas E,” Evaluation of IFRS 17 Insurance Contracts Standard for insurance companies,” Press procedia, Vol.6,No.1,2017 pp48-50

دور انتقاء الاخطار في تحديد اسعار التأمين

Selecting the Risks and Setting Insurance Rates

سعيد عباس مرزّه

نائب رئيس مجلس إدارة شركة التأمين العراقية

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

تناول البحث دراسة مستفيضة لانتقاء الاخطار ودوره في تحديد اسعار التأمين في اطارين نظري وتطبيقي. تضمنت الدراسة النظرية انتقاء الاخطار في التأمين بعد توضيح مفاهيم الخطر بالمعنى العام والمعنى التأميني والمراحل التي عن طريقها يتم انتقاء الاخطار من خلال دراسة البيانات المتعلقة بالعملية التأمينية وطرق الحصول عليها والاعتبارات التي يمكن معها قبول التأمين على الخطر ومن ثم تم التطرق الى دوره في عملية تحديد اسعار التأمين والشروط التي ينبغي الاخذ بها عند تحديد الأسعار ومدى تأثيرها على نتائج اعمال محفظة كل نوع من انواع التأمين اما الاطار التطبيقي الذي اعتمد على البيانات والاحصائيات المستقاة من التقارير السنوية لشركة التأمين العراقية العامة خلال السنوات (٢٠١٥-٢٠١٩) وقد تضمن تحليل نسبة لشركة التأمين العراقية العامة خلال السنوات (٢٠١٥-٢٠١٩) وقد تضمن تحليل نسبة اجمالي التعويضات المدفوعة الى اجمالي الاقساط المتحققة خلال فترة الدراسة و استخراج (معدل التعويضات)



وقائع العدد الخاص بمؤتمر اصلاح
قطاع التأمين في العراق 2021
الصفحات 131-152

الذي يعتمد على النسبة بين الاقساط المكتسبة والتعويضات التحميلية حيث تكون نتائجها اكثر شمولية من الاقساط المتحققة والتعويضات المدفوعة واخيرا وليس اخرا تضمن البحث في اطاره التطبيقي استخراج (معدل الخسارة) من خلال النسبة بين اجمالي التعويضات ومبالغ التأمين الذي يعتبر الاساس في احتساب القسط الصافي لأنواع التأمين وبعد اضافة الاعباء المالية التي تتحملها شركة التأمين عند مزاولتها النشاط التأميني للقسط الصافي يتم استخراج القسط التجاري الذي يثبت في وثيقة التأمين ويتم تحصيله من المؤمن له وتأتي اهمية البحث من الدور الذي يؤديه انتقاء الاخطار والاهتمام به في تحديد اسعار التأمين التي ينبغي اعادة النظر بها بين فتره واخرى لمجابهة نتائج حدة كل خطر من ناحية ومنافسة شركات التأمين الاخرى من ناحية اخرى مع ايجاد ادارة كفوءة توازن بين الاخطار المكتتب بها والتوسع في شمولها وفق معدل الخسارة الذي يقتضي استخراجه لكل محفظة من انواع التأمين.

الكلمات المفتاحية : انتقاء الاخطار ، اسعار التأمين .

Abstract:

The research takes up a study on investing financial surpluses in insurance companies & the extent of its influence on the insurance policy on the one hand & affected by economic inflation on the other hand. I took two aspects of my theory & practice. thus, the study included two main axes. the first axis dealt with the concept of investment in general & investment in insurance companies in particular in terms of conditions investment size, sources & main investment areas that insurance companies should follow in order to achieve the goals for which their financial surpluses are invested the areas that it follow for that is profitability while ensuring the true origin of the invested money while maintaining an adequate amount of cash liquidity to cover its liability towards policy holder & the expenses incurred by it when practicing its insurance activity & the extent to which the returns on its investment are used to follow an insurance policy through which it can increase its activity & expand its

operations in competition with other companies in addition to compensation for life insurance policy holders for the deer ease in the real value of their insurance amounts due to economic inflation during the insurance period . As for the second axis, these concepts were applied to the investment of financial surpluses in the Iraqi General Insurance Company, as it included the areas of the investment, its size & development & the returns resulting from the investment of the financial through the year 2015-2019 & analyzing & measuring them indicating their rates & returns & drawing conclusions & recommendations through that.

Keywords: selection the risks , insurance rates.

المقدمة:

ان الانسان يتعرض في مراحل حياته لأخطار عديدة ومتنوعة تتميز بعضها عن البعض الاخر اذ قد تكون هذه الاخطار نتيجة تصرفاته الشخصية او الاقتصادية وذلك من خلال القرارات التي يتخذها عند كل عمل يقوم به خلال حياته مما تسبب له في النهاية خسارة مادية تؤدي الى تخفيض دخله غير ان الانسان مجرد وجوده على قيد الحياة قد يتعرض لأخطار عديدة كخطر المرض او ما تؤدي الى عجزه جزئيا او كليا او الوفاة كما انه معرض للانقطاع عن العمل والبطالة والشيخوخة. كذلك نجد الانسان قد يتعرض لمطالبات القانون الذي يلزمه بتعويض الغير عما يلحقهم من اضرار نتيجة تصرفاته او ما يسببه لمستخدميه التي يكون مسؤول عنهم قانونا وان جميع هذه الاخطار التي قد يتعرض لها الانسان في حياته اليومية ان حدثت تسبب له في النهاية خسارة مادية يتطلب التأمين عليها. ولذلك ان شركات التأمين تقوم بانتقاء الاخطار التي تعرض عليها لقبول تعويض الخسائر التي قد تنتج عنها من خلال اجراء فرزها حسب نوعها وحدثها لغرض تحديد اسعار تامين كل منها لهذا فان عملية انتقاء الاخطار ودورها في تحديد الاسعار تلعب دورا مهما في نتائج اعمال

شركات التأمين مما ينبغي توجيه الدراسات للوقوف على عملية انتقاء الاخطار وأثرها في تحديد اسعار التأمين للوصول الى معدل الخسارة لأنواع التأمين المختلفة.

1-المبحث الاول منهجية البحث

1.1- مشكلة البحث :

تعاني شركات التأمين من جمود اسعار التأمين وعدم مواكبتها لنتائج محافظها لأنواع التأمين التي تمارسها وفق حدة كل خطر من الاخطار المؤمن عليها وعدم اعتمادها على مبدأ انتقاء الاخطار وتوازنها مع نتائج هذه المحافظ سلبا او ايجابا وبذلك فان مشكلة البحث تكمن في ايجاد الحلول للتساؤلات التالية- :

- كيف يمكن ان يحقق انتقاء الاخطار التوازن في محفظة التأمين.
- مدى أثر انتقاء الاخطار في تحديد نسبة حدة كل خطر .
- كيف يتم احتساب اسعار تأمين تتفق مع حدة كل خطر والظروف المحيطة به من جهة ونتائج كل محفظة من جهة أخرى.

2.1- اهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من الدور الذي يلعبه انتقاء الاخطار في تحديد اسعار التأمين لمجابهة نتائج حدة كل خطر من ناحية ومنافسة الشركات الاخرى من ناحية ثانية مع وضع ادارة متوازنة للأخطار المكتتب بها والتوسع في شمول اخطار اخرى للتأمين عليها.

3.1- فرضية البحث:

يستند البحث على فرضية اعتماد تحديد اسعار التأمين على انتقاء الاخطار المكتتب بها ونتائج محافظها لأنواع التأمين ومدى تأثير سياستها التأمينية من عملية التوازن بين سعر التأمين المكتتب به وحدة كل خطر من الاخطار المؤمن منها حيث كلما زادت حدة الخطر زاد معها سعر التأمين.

4.1- اهداف البحث:

تتمثل اهداف البحث في الوصول الى الطريقة المناسبة التي تحقق التوازن المطلوب بين انتقاء الاخطار وتحديد اسعار التأمين عليها وفق حدة كل خطر والظروف المحيطة به من جهة وحسب نتائج كل محفظة من انواع التأمين من جهة اخرى وبما يحقق العدالة في استيفاء اقساط التأمين من المؤمن لهم.

5.1- منهج الدراسة :

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي للبيانات التي تم الحصول عليها في الجانب التطبيقي

6.1- حدود البحث :

1.6.1-حدود الموضوع:

تناول البحث دور انتقاء الاخطار في تحديد اسعار التأمين ومدى تأثر سياستها التأمينية من عملية التوازن بين حدة كل خطر وسعر التأمين عليه.

2.6.1- الحدود المكانية:

من اجل تحقيق اهداف البحث في اهمية دور انتقاء الاخطار لتحديد اسعار التأمين فقد تم اختيار شركة التأمين العراقية العامة وهي احدى مؤسسات وزارة المالية التي لها باع طويل في ممارسة جميع انواع التأمين منذ تأسيسها سنة ١٩٥٩ وذلك للوقوف على الاقساط الاجمالية والتعويضات المدفوعة.

3.6.1- الحدود الزمانية: - تم اختيار السنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٩) للحصول على

البيانات بسبب استقرار عمل الشركة بعد ٢٠٠٣ وتوفر احصائيات ملائمة نسبيا للدراسة والبحث يمكن الاستدلال بها.

7.1- مصادر جمع المعلومات والبيانات- :

اعتمد البحث على عدة مصادر لجمع المعلومات والبيانات التي تتطلبها استكمال الدراسة والتي يمكن ايجازها بالآتي- :

- الكتب العربية والاجنبية المتوفرة بخصوص الإطار النظري من الدراسة وجعلها صادرة عن مؤسسات معتمده وكتاب لهم اسهاماتهم بموضوع البحث.
- البيانات والاحصائيات المستقاة من التقارير السنوية لشركة التأمين العراقية العامة الملائمة للإطار التطبيقي من البحث.

2- المبحث الثاني الإطار النظري

1.2- انتقاء الاخطار في التأمين :

1.1.2- مفهوم الخطر

لقد اختلف رجال الاقتصاد والتأمين في اعطاء مفهوم واضح لتعريف الخطر اذ قد عرفه بعض الكتاب بانه (عدم التأكد فيما يتعلق بحدوث خساره ماليه) فيما عرفه (MILLER)بانه (احتمال حدوث خساره) غير ان سلامه عبد الله ينظر اليه بانه (حاله او ظاهره معنويه تلازم الشخص عند اتخاذه القرارات اثناء حياته اليومية مما يترتب عليه حاله من الشك او الخوف او عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين) فيما فرق الاستاذ (KNIGHT) بين الخطر وعدم التأكد على اساس ان الخطر ظاهرة معنويه ممكن تحديد عناصرها وقياسها على اساس نظرية الاحتمالات او نظرية القرارات بينما عدم التأكد. يمثل الحالات التي لا تتوفر فيها مقاييس إحصائية للاحتتمالات ومن ثم يترك تقديرها الى الشخص نفسه وفقا لعوامل نفسية (٣)

ان الخطر بمعناه التأميني هو (الحادث محتمل الوقوع الذي يخشاه الطرفان المتعاقدان المؤمن والمؤمن له وان لا يتوقف وقوعه على محض ارادة اي منهما). حيث يختلف مفهوم الخطر بالنسبة للفرد عن مفهومه بالنسبة لشركات التأمين اذ ان الفرد ينظر الى الخطر على اساس الخسارة المادية الناتجة عن وقوع حادث معين وبذلك يلجأ الى احدى الطرق المتعارف عليها لحماية نفسه من الاخطار التي قد يتعرض لها بما في ذلك التأمين الذي يعتبر احد الطرق للحماية من الخسائر الناتجة عن تحقق الاخطار

من خلال التعويض عنها. اما بالنسبة لشركات التأمين فان الامر يختلف في مفهومها للخطر. حيث انها احدى الهيئات المتخصصة في مواجهة الاخطار. لذلك فان الخطر بالنسبة لها يمثل الفرق بين ما هو مخطط لها حسب الاسس الفنية وبين ما يتحقق فعلا عن هذه الاخطار وفقا للحقوق والالتزامات التي ينظمها عقد التأمين (٥)

2.1.2- عملية انتقاء الاخطار :

تقوم شركات التأمين بانتقاء الاخطار التي تعرض عليها لتغطيتها من اجل اتخاذ القرار المناسب بشأنها والذي يكون واحدا مما يلي:

1.2.1.2- قبول عملية التأمين وفقا للشروط العامة والاسعار الاعتيادية.

2.2.1.2- قبول عملية التأمين مع فرض شروط خاصة او مع زيادة سعر التأمينز

3.2.1.2- تأجيل قبول العملية لحين قيام طالب التأمين بتنفيذ بعض الاشتراطات التي تطلبها شركة التأمين بعد اجراء الكشف على محل التأمين.

4.2.1.2- رفض عملية التأمين رفضا مطلقا.

وبذلك فان انتقاء الاخطار يتمثل في فرز الاخطار وتقسيمها حسب نوعها وطبيعتها ودرجة حدتها ومعدل تكرارها والخسائر الناتجة عن وقوعها من جهة والظروف الموضوعية والمكانية المحيطة بها والتي من شأنها ان تزيد او تقلل من فرص تحققها من جهة اخرى وان شركات التأمين تتوخى غاية الدقة والحرص في انتقاء الاخطار باعتبارها في المركز الامين على مصالح جمهور المؤمن لهم وإنها المسؤولة اتجاههم للوفاء بالتزاماتها عند تحقق الاخطار المؤمن عليها

3.1.2- مراحل انتقاء الاخطار:

ان عملية انتقاء الاخطار تتضمن مرحلتين يمكن تلخيصها بالآتي:

1.3.1.2- دراسة البيانات الخاصة بعملية التأمين - :

تقوم شركات التأمين بدراسة مستفيضة للبيانات والمعلومات التي تحصل عليها من مصادرها الخاصة والمتمثلة بما يلي - :

1.1.3.1.2- استمارة طلب التأمين - :

عندما يرغب اي شخص بالحصول على غطاء تأميني معين يتطلب منه ابتداءً ملء استمارة طلب التأمين التي تعدها شركات التأمين وفقاً لكل نوع من انواع التأمين وحسب حاجتها من البيانات عن عملية التأمين التي من خلالها يمكن استقراء المؤثر المعنوي والمؤثر المادي اللذان يؤثران على حدة الخطر - :

أ- المؤثر المعنوي: يتم معرفته من خلال المعلومات الخاصة بطلب التأمين والعاملين معه والمعتمدة على شخصية وصفات وسلوك وسمعة الشخص والتي ترتبط بالسلوك الانساني ذاته. اذ ان النقص في الخصائص الأخلاقية والنزاهة والاهمال وعدم الحرص وعدم الشفافية تكون ذا أثر سيء تؤدي الى زيادة حدة الخطر بعكس الأمانة والنزاهة والحرص والشفافية التي تنتشدها شركات التأمين في استقرار احتمال وقوع الخطر دون زيادة.

ب - المؤثر المادي: والذي يتعلق بمحل التأمين والظروف المحيطة به التي تتوقف على مدى وجود ظواهر غير عادية في المحل المطلوب تأمينه وهذا المؤثر يمكن تحسينه من خلال تنفيذ الاشتراطات والتوصيات التي تحددتها شركات التأمين من اجل تقليل فرص وقوع الخطر او تخفيض الخسائر الناتجة عنه.

2.1.3.1.2 - تقرير الكشف - :

تقوم شركات التأمين بانتداب خبير لأجراء الكشف على محل التأمين الذي بدوره يعد تقريراً مفصلاً عن واقع عملية التأمين الذي يتضمن معلومات مستفيضة عن طالب التأمين والعاملين معه من جهة ومحل التأمين والظروف المحيطة به من جهة اخرى وان الهدف من ذلك يتمثل بالآتي:

أ - صحة البيانات والمعلومات التي ادلى بها في استمارة طلب التأمين.

ب - الظروف المادية والمعنوية المحيطة بمحل التأمين.

ج - مدى استهداف محل التأمين للخطر المراد التأمين ضده.

د: معرفة مدى امكانية تقديم اي مقترحات من شأنها تحسين حدة الخطر وتقليل الخسائر الناتجة عن تحققه

2.3.1.2- التأكد من مدى امكانية التأمين على الخطر - :

ليست جميع الاخطار يمكن التأمين عليها وانما هناك اعتبارات فنيه وقانونيه واقتصاديه لا بد من توفرها والتي يمكن توضيحها:

1.2.3.1.2- الاعتبارات الفنية :

هناك صفات فنيه يقتضي توفرها في الخطر لكي يكون قابلا للتأمين عليه وهذه الصفات تتمثل في التعاون والمقاصة والاستعانة بقوانين الإحصاء:

أ-التعاون: ان التعاون هو الاساس الذي تقوم عليه فكرة التأمين التي تفترض وجود جماعه معينه يتعرض افرادها لخطر واحد او لأخطار متماثله يكونون رصيد مشترك يساهم فيه كل منهم والذي تدفع منه التعويضات لمن يصيبه الضرر والخسارة نتيجة وقوع هذا الخطر المشترك .

ب - المقاصة: تعتمد المقاصة على جمع أكبر عدد من الاخطار واجراء تقسيمها وتوزيعها الى مجموعات متشابهة ومتجانسة ومتساوية من حيث درجة حدة وقوعها والخسائر الناتجة عنها. وان اجراء المقاصة هي التي تمكن شركات التأمين من دفع التعويضات عن الاضرار الناتجة عند وقوع الاخطار حيث ان عبء الخطر المؤمن منه يتحمله المؤمن لهم أنفسهم من رصيد الاقساط المتجمعة لدى شركات التأمين التي لا تتحمل اي جزء منه ولكي تستطيع شركات التأمين من اجراء المقاصة يجب ان تكون الاخطار من نوع واحد ومتحدة في موضوعها اذ لا يمكن اجراء المقاصة مثلا بين خطر الحريق وخطر السرقة.

ج - قوانين الاحصاء: ان شركات التأمين يجب ان تعرف مقدما مقدار التعويضات المحتمل دفعها عند تحقق الاخطار المؤمن عليها لتتمكن من تحديد مقدار الاقساط التي يتم تحصيلها لمواجهة هذه التعويضات وان شركات التأمين لا تستطيع معرفة ذلك الا بالرجوع الى احصائياتها عن عدد الحوادث التي تم التعويض عنها خلال سلسله زمنية سابقه وتحليلها ومقارنتها مع الاقساط المكتسبة خلال تلك الفترة من اجل استخراج (معدل التعويضات) الذي يمثل التعويضات التحميلة (مخصص

التعويضات في اخر السنة زائدا تعويضات العام مطروحا منها مخصص التعويضات (في اول السنة) مقسوما على مقدار الاقساط المكتسبة (مخصص الاخطار السارية في اول السنة زائدا اقساط العام مطروحا منها مخصص الأخطار السارية في اخر السنة). وبذلك فان قوانين الاحصاء هي التي تمكن شركات التأمين في معرفة اسعار التأمين والتي يقتضي اخذها على مساحة واسعة وان يشمل اعداد كبيره من الحالات وفقا لقانون الاعداد الكبيرة.

2.2.3.1.2- الاعتبارات القانونية- :

ان الاعتبارات القانونية التي تستند اصلا على النظام العام والآداب العامة هي التي تجعل الخطر قابلا للتأمين حيث قضت معظم القوانين الى تحريم التأمين ضد الاخطار الناتجة عن التعامل بأشياء محرمة اذ لا يمكن التأمين على المخدرات والاموال المهربة والمسروقة والتعاملات غير القانونية والمخالفة للآداب العامة.

3.2.3.1.2- الاعتبارات الاقتصادية- :

ويقصد بها ان تكون الاخطار التي يمكن التأمين عليها مقبولة اقتصاديا من قبل شركات التأمين ومن قبل المؤمن لهم وهذه الاعتبارات تتمثل بما يلي:

أ - ان يكون الضرر الناتج عن الخطر من السعة التي تؤدي الى خسارة المؤمن له ماليا ويتأثر بها كما ان مصاريف التأمين لا تبرر اصدار وثائق تامين ذات المبالغ القليلة لان اقساطها لا تغطي مصاريف اصدارها لهذا السبب يتم وضع (شرط الخسارة المهذرة) الذي يتضمن عدم دفع التعويضات الصغيرة التي تقل قيمتها عن حد معين .

ب - ان تكون كلفة التأمين مناسبة وغير مرتفعة مما تقارب مبلغ التأمين الذي تصبح معه عملية التأمين غير ضرورية ولا جدوى منها اذ ان الاخطار التي تتسم بدرجة احتمال عالية تكون كلفتها مرتفعة ولهذا السبب لا يمكن لشركات التأمين تغطية مثل هذه الاخطار .

ج - ان لا يترتب على وقوع الخطر خسارة جسيمة اذ لا يمكن التأمين على الأوبئة الفتاكة هو الاخطار العامة كالزلازل والفيضانات والشغب والاضطرابات التي تنتج

على وقوعها خسائر جسيمة بالإضافة الى ذلك هناك صفات عامه اخرى ينبغي توفرها في الخطر حتى يمكن التأمين عليها ومن هذه الصفات ما يلي؛
ان يكون وقوع الخطر امرا احتماليا: من الصفات الأساسية للأخطار التي يمكن التأمين عليها ان يكون حادث محتمل الوقوع والذي يشترط به الاتي:

- ان لا يكون مؤكد الوقوع: حيث ان الظواهر مؤكدة الوقوع ليس هناك خطرا بالنسبة لها اذ ان هذه الظواهر امرا واقعا لا محال منه مثل الاستهلاك والاندثار .
- وان لا يكون مستحيل التحقق: حيث ان الظواهر مستحيلة التحقق فلا ينتج عنها أي خطر اي ان الاخطار معدومة فيها ولا وجود لها وذلك لاستحالة مسبباته كالفيضانات في المناطق الصحراوية.

- وان يكون وقوعه امرا خارج عن ارادة الانسان: حيث ان لا يكون لإرادة الانسان اي دخل في تحقق الخطر. اذ ان شرط الاحتمال ينبغي ان يتوقف وقوع الخطر ولو بطريقه جزئيه على الصدفة وبذلك فان الحوادث المتعمدة من قبل الانسان تعتبر مؤكده بالنسبة له وبنافي معها عنصر الاحتمال وعلى هذا الاساس يعتبر التأمين باطلا للحوادث العمدية.

- ان يكون الخطر قابل للتقدير الكمي: يجب ان يكون الخطر من الممكن تقديره كميًا حتى يمكن التأمين عليه. حيث ينبغي معرفة مقدار الخسارة الناتجة عند تحققه ليتسنى احتساب مقدار القسط الكافي لتغطيه هذه الخسارة.

-ان لا يكون الخطر مركزا: ينبغي ان يكون الخطر منتشرا وموزعا بدرجة كبيره بحيث تضمن عدم وقوع الاخطار على نطاق واسع وبذلك نجد شركات التأمين لا تركز عملياتها على اموال ذا قيم مرتفعة فقط وانما يتم توزيعها على اموال ذا حدود مختلفة القيمة وفي مناطق متنوعة بما لا يتحقق معه تركيز الخطر ذا قيم عالية او فيمنطقه محدده.

- ان لا يكون الخطر عاما: بحيث ان لا يكون الخطر من النوع الذي يصيب جماعات كبيرة في نفس الوقت كالفيضانات والزلازل والشغب والاضطرابات او الحروب لذلك نجدها مستثناة من التغطية في جميع وثائق التأمين.

- ان لا يكون الخطر من الصعب اثباته: هناك اخطار من الصعب اثبات تحققها وبذلك لا يمكن التأمين عليها اذ لا يمكن التأمين على ضعف الذاكرة او الامراض التي لا تظهر اعراضها بشكل واضح يمكن تمييزها.

- ان يكون ناتج وقوع الخطر خسارة مادية: ويقصد بالخسارة هنا إنقاص قيمة الشيء او اختفاءها بصورة غير عمدية نتيجة وقوع الخطر وان تكون الخسارة ذا قيمة يمكن تقديرها بالنفود حيث لا يمكن التأمين على شيء له قيمة معنوية فقط.

2.3.1.2- تحديد اسعار التأمين - :

يعتبر تحديد اسعار التأمين من اعد وأصعب مشكله تواجه شركات التأمين حيث هنا كشروط اساسيه ينبغي الاخذ بها عند تحديد اسعار التأمين لكي يكون مناسباً لعملية التأمين وفقاً لكل نوع من انواع التأمين الرئيسية وهذه الشروط تتمثل بالآتي - :

1.2.3.1.2- شرط التناسق: يتطلب ان يتناسب السعر تناسباً يتفق مع حدة كل خطر من الاخطار وهذا بدوره يستلزم مراعاة درجة احتمال وقوع الخطر ومقدار الخسارة التي قد تنتج عنه. حيث كلما زاد احتمال وقوع الخطر كلما استدعى زيادة سعر التأمين وبالفقر الذي يكفي لتغطيته اذ يتناسب سعر التأمين تناسباً طردياً مع حدة الخطر ومقدار الخسارة التي تنتج عنه ومن اجل تحقيق هذا الشرط ينبغي تقسيم الوحدات التأمين لمجموعات متشابهة ومتجانسة ومتساوية في درجة تعرضها لخطر معين من جهة ومقدار الخسارة المتوقعة في كل منها من جهة اخرى بحيث يتم تحديد الاسعار بطريقة تجعل الوحدات الاكثر تعرضاً للخطر في مجموعه ذات سعر اعلى من مجموعة الوحدات الاقل تعرضاً منها .

2.2.3.1.2- شرط الاعتماد على الخبرات المتراكمة: يتطلب ان يكون تحديد اسعار التأمين معتمداً على الخبرات السابقة والمتراكمة للشركة في مجال العمل التأميني الذي

تمارسه وان المعيار في تحديد الخبرة السابقة هو معرفة (معدل التعويضات) وذلك بقسمة التعويضات المحملة على الاقساط المكتسبة.

3.2.3.1.2 - شرط الاعتماد على المنافسة المشروعة : يتطلب ان تكون اسعار التأمين معتمده على المنافسة المشروعة بين شركات التأمين العاملة في السوق حيث اذا اعتمدت الشركة الى تخفيض معدل السعر تخفيضا فنيا معتمدا على نتيجة خبراتها المتراكمة وحسب نتائج اعمالها الناشئ عن حرصها ودقتها في انتقاء الاخطار من جهة ومدى ضغطها على المصروفات المحملة من جهة اخرى بالإضافة الى جودة سياستها الاستثمارية للفوائض المالية المتوفرة لديها فذلك ما يشار اليه بالمنافسة المشروعة التي تستند على اسس فنية سليمة تبرر هذا التخفيض في اسعار التأمين. اما إذا لجأت الى تخفيض اسعار التأمين لمجرد المضاربة من اجل الحصول على أكبر عدد من عمليات التأمين فان ذلك يكون منافيا لأصول التأمين وخارجا عما تستوجبه مهمة شركات التأمين باعتبارها الامينة على حقوق ومصالح المؤمن لهم مما يعرضها للضياع والتبديد وهذا ما يطلق عليه بالمنافسة غير المشروعة التي لا تجيزها مبادئ آداب وسلوك مهنة التأمين والتي تؤدي بدورها الى تدهور اسعار التأمين.

4.2.3.1.2 - شرط الكفاية: - يجب ان يكون سعر التأمين وما يضاف اليه من تحميلات بحيث يكون كافيا في تكوينه وحسابه لمقابلة العناصر التأليه:

1.4.2.3.1.2 - مقدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم عند تحقق الاخطار المؤمن منها وان هذه المقدرة من واجباتها الأساسية اذ تلتزم الشركة بموجب عقد التأمين بدفع التعويض عن الخسارة المادية الناتجة تحقق الخطر المؤمن منه.

2.4.2.3.1.2 - مواجهة المنافسة من قبل الشركات الاخرى والتي ترتكز اساسا على اسعار التأمين من جهة والخدمات التي تقدمها من جهة أخرى .

3.4.2.3.1.2 - مقابلة المصروفات الإدارية والعمولات التي تدفعها لوسطاء التأمين حيث ان اسعار التأمين تحدد وفق حدة الخطر لاستخراج القسط الصافي الذي يتم

تحميله بنسبة المصاريف الإدارية والعمولات لاستخراج القسط التجاري الذي يسدده المؤمن له وبالتالي يتأثر بقدر ما يتم تحميله من مصاريف اداريه وعمولات.

4.4.2.3.1.2- تحقيق هامش معقول من الربح نتيجة مزاوله نشاطها التأميني اذ بدونه لا تستطيع شركات الامين من مزاوله عملها مما ينبغي الاخذ به عند تحديد اسعار التأمين.

5.4.2.3.1.2- وضع قدر معقول من الاحتياطي لمقابلة التقلبات العكسية وان مقدار هذا الاحتياطي يؤخذ بنظر الاعتبار عند تحديد اسعار التأمين، وفقا لذلك ينبغي على شركات التأمين تكوين حصيلة كافية لمقابلة هذه العوامل وبما ان مصدر هذه الحصيلة هم المؤمن لهم أنفسهم وان يساهم كل منهم في تكوينها بشكل عادل يتناسب مع قيمة الاموال المؤمن عليها من جهة ووحدة الخطر التي تتعرض لها تلك الاموال من جهة أخرى.

وان ما تحصل عليه شركات التأمين من المؤمن لهم هو المقابل المادي لالتزاماتها تجاهه الذي يعرف بالقسط المناسب وهو القسط الذي لو فرض على مجموعة كبيرة من خطر معين تنتج عنه حصيلة كافية لمقابلة التعويضات والمصاريف المترتبة على عملية التأمين وان تترك ربحا مناسباً لشركة التأمين وما يطلق عليه ايضا بالقسط التجاري والذي يتم تثبيته في وثيقة التأمين وان القسط المجرد عن التحويلات الإضافية يطلق عليه بالقسط الصافي الذي يتم احتسابه على اساس فنيه وفق معدل الخسارة بالنسبة لتأمين الممتلكات والتوقع الرياضي بالنسبة لتأمين الحياة.

—بالنسبة لتأمين الممتلكات:

ان التأمين على الممتلكات من عقود التعويض التي يتوقف فيها مقدار التعويض الذي يتم دفعه عند تحقق الخطر المؤمن منه على مقدار الخسارة الفعلية الناتجة عنه طالما كان مبلغ التأمين كافيا وبذلك فالقسط الصافي يتم احتسابه على اساس (معدل الخسارة) الذي يستخرج من خلال احصائيات شركة التأمين عن فترات سابقة وذلك بتقسيم مجموع مبالغ التعويضات عن الحوادث المتحققة خلال فتره زمنية محدودة من

الماضي طويله نسبيا على مجموع مبالغ التأمين خلال نفس الفترة وذلك على اساس ان اتجاه الحوادث يسير في المستقبل بنفس المسار الذي اتجهت اليه في الماضي ويتم احتسابه لكل نوع من انواع التأمين فالقسط الصافي عباره عن مبلغ التأمين مضروبا بمعدل الخسارة.

وعلى اساسه يتم استخراج القسط الصافي من خلال حاصل ضرب مبلغ التأمين في معدل الخسارة ومن المعلوم كلما زاد عدد الوحدات التي تتضمنها الاحصائيات كانت النتيجة أقرب الى الواقع حيث يتضائل الفرق بين الاحتمال التوقعي والاحتمال الحقيقي وذلك وفق قانون الاعداد الكبيرة الذي يعتمد عليه في اعمال التأمين.

هذا ويتم الاعتماد على استخدام (معدل الخسارة) في حساب القسط الصافي لجميع انواع تامين الممتلكات لكونها تخضع لمبدأ التعويض.

—بالنسبة للتأمين على الحياة:

ان التأمين على الحياة من انواع التأمين غير التعويضية اذ لا تخضع لمبدأ التعويض حيث انه من العقود محددة القيمة الذي يصعب معه من تحديد مقدار الخسارة المالية الناتجة من تحقق خطر الوفاة وبذلك فإنها تعتبر عمليه نسبيه لا يمكن في كثير من الحالات اخضاعها للقياس الكمي. بل انها تنطوي على مزيج من الجوانب المادي هو النفسية معا. لذلك فان قسط التأمين الصافي يتم على اساس التوقع الرياضي الذي يبنى على نظرية الاحتمالات التي تقوم بدراسة الظواهر العشوائية بهدف تحديد خصائصها عن طريق قانون الاعداد الكبيرة. حيث ان التوقع الرياضي المتمثل بمقدار الاشتراك الذي يدفعه الشخص في سبيل توقع الحصول على الرهان له اهمية كبيره بالنسبة لشركات التأمين. اذ ان تحديد القسط الصافي لأي وثيقه من وثائق التأمين على الحياة يعتمد على التوقع الرياضي من معرفة احتمالات الحياة (اي بقاء الشخص على قيد الحياة حتى نهاية مدة التأمين) واحتمالات الوفاة (اي وفاة الشخص خلال مدة التأمين) ويمكن الحصول على عدد الاحياء وعدد الوفيات حسب المستويات العمرية المختلفة بالرجوع الى الاحصائيات الرسمية من خلال الجهاز المركزي

للإحصاء غير ان شركات التأمين لا تعتمد على هذه الاحصائيات بصورة مطلقة وانما تعتمد بالإضافة الى ذلك على خبرتها والمتراكم عندها من بيانات في هذا المجال وبالتعاون مع بعضها البعض ولكن من الناحية العملية تعتمد شركات التأمين على جداول الوفاة والحياة الأمريكية.

هذا وان احتساب القسط الصافي بالنسبة لتأمين الحياة يتم وفق مدد التأمين المختلفة الذي يعتمد على احتمالات الوفاة والحياة مع حساب معدل الفائدة الفني للأقساط والذي يمثل معدل الاستثمار للاحتياطي الحسابي في التأمين على الحياة حيث من المعلوم ان خطر الوفاة يتزايد بتقدم عمر الانسان بينما يقل المبلغ الذي تتحمله شركة التأمين في حالة وفاة المؤمن عليه خلال مدة التأمين والذي يمثل الفرق القيمة الحالية لمبلغ التأمين والقيمة الحالية للأقساط المحتمل تحصيلها والباقية وقت حسابه (اي ان الشركة تتحمل عند وفاة المؤمن عليه الفرق بين مبلغ التأمين والاحتياطي الحسابي المتجمع لوثيقة التأمين) حيث ان سداد اقساط التأمين يتم على اساس قسط متساوي خلال فترة سري انعقد التأمين لذلك يستلزم على شركات التأمين تكوين احتياطي حسابي في السنوات الاولى من التأمين واستثماره من اجل مقابلة المطالبات في السنوات الأخيرة ويتم ذلك وفق حسابات اكتوارية خاصة لذلك نجد من الأهمية بمكان الاهتمام الجاد بعملية انتقاء الاخطار والاحتساب الدقيق للأقساط التي تتطلب الكفاءة والخبرات المتراكمة بهذا المجال ليكون الاكتتاب وفق أسس فنية عالية الدقة ممزوجة بالخبرة والكفاءة من اجل الوصول الى اقساط عادله لتكوين حصيلة كافية تستطيع بموجبها سداد التعويضات عن الخسائر المتوقع حدوثها عند تحقق الخطر المؤمن منه مع مقابلة المصروفات الإدارية التي تتحملها الشركة عند مزاولتها عمل التأمين اضافة الى هامش معقول من الربح كفاءة لرأسمالها المستثمر في نشاطها التأميني مع حجز قدر معقول لاحتياطي الطوارئ لمجابهة التقلبات العكسية هذا غير الاحتياطيات الفنية التي تم احتسابها اصلا وفق الاسس الفنية المعتمدة كحقوق مكتسبه لحاملي وثائق التأمين السارية او التعويضات الموقوفة بعد انتهاء السنة المالية.

3- المبحث الثالث الإطار التطبيقي

1.3- تحليل اجمالي الاقساط والتعويضات المدفوعة- :

ان تحليل اجمالي الاقساط المتحصلة والتعويضات المدفوعة خلال فترة زمنية محددة واستخراج نسبة التعويضات الى الاقساط يكون مؤشر على مدى جودة نتائج أسعار التأمين والجدول ادناه يوضح مقارنة التعويضات المدفوعة بالأقساط المتحققة لتأمين الممتلكات عدا الحياة الفردي والجماعي في شركة التأمين العراقية العامة خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩).

جدول رقم (1)

مقارنة التعويضات المدفوعة بالأقساط المتحققة لتأمين الممتلكات في شركة التأمين العراقي (٢٠١٥- ٢٠١٩) (بالآف)

السنة	مجموع مبالغ التأمين	مجموع التعويضات	النسبة
٢٠١٥	٩٢٠٩٤٦٥٠٠	٤١٩٣٤٩	%٠,٠٥
٢٠١٦	٩٣٦٦٥٠٠٠٠	٢٠٣٧١٨٤	%٠,٢٢
٢٠١٧	٥٨٧٠٨٩٠٠٠	١٠٥١٠٩٠	%٠,١٨
٢٠١٨	٦٣٢٩٤٩٥٠٠	٢٢٩٧٠٩٩	%٠,٣٦
٢٠١٩	٧١٦٣٢٢٧٥٠	٤٤٨٨٥٦	%٠,٠٦
المجموع	٣٧٩٣٩٥٧٧٥٠	٦٢٥٣٥٧٨	%٠,١٦

المصدر: (٩) التقارير السنوية لشركة التأمين العراقية
ملاحظة (لعدم توفر مبالغ التأمين لأنواع التأمين في احصائيات الشركة فقد اعتمدت على اساس اقساط التأمين من احصائياتها مضروباً بمعدل متوسط السعر (٠,٤%)

يتضح من الجدول اعلاه ما يلي:

أ- ان سنة ٢٠١٥ تمثل اقل نسبة خسارة في تأمين الحريق خلال سنوات الدراسة بنسبة (٠,٠٥٪) تليها سنة ٢٠١٩ بنسبة (٠,٠٦٪).

ب- مثلت سنة ٢٠١٨ اعلى نسبة خسارة خلال سنوات الدراسة بنسبة (٠,٣٦٪) تليها في الارتفاع سنة ٢٠١٦ بنسبة (٠,٢٢٪) وسنة ٢٠١٧ بنسبة (٠,١٨٪).

ج- كان متوسط معدل الخسارة لجميع سنوات الدراسة (٢٠١٥-٢٠١٩) بنسبة (٠,١٦٪) والذي يكون اقرب الى الواقع في اتخاذه كأساس لاحتساب الاقساط الصافية للسنوات المستقبلية.

و- معدل التعويضات يتم احتسابه لغرض الوقوف على مدى تناسب معدل الخسارة مع نتائج محفظة التأمين خلال الفترات السابقة وتوازنه مع حدة كل خطر لذلك معدل التعويضات لسنوات الدراسة (٢٠,٣٪) في حين معدل الخسارة لتلك الفترة (٠,١٦٪).

2.3- احتساب القسط الصافي والقسط التجاري:

يتم احتساب القسط الصافي لعمليات التأمين وحسب كل نوع من انواع التأمين على اساس معدل الخسارة خلال فترة زمنية سابقة ووفقا لفرض اساسا اتجاه الحوادث سوف يسير مستقبلا بنفس المسار الذي اتجهت اليه في الماضي ولكن هذه الفرضية لا تتحقق دائما وبصورة مستمرة لذلك تقوم شركات التأمين بإضافة عنصر اخر لمجابهة اي تقلبات عكسية وغير متوقعة يطلق عليه باحتياطي الطوارئ وذلك لدعم الاقساط في حالة زيادتها عن معدل الخسارة الذي تم اعتماده في احتساب القسط الصافي.

اما القسط التجاري الذي يتم تحصيله والمثبت في وثيقة التأمين فهو عبارة عن القسط الصافي مضافا اليه اعباء مالية اخرى متمثلة بالمصروفات الادارية والتأمينية التي تتكبدها شركات التأمين عن مزولة نشاطها التأميني اضافة الى احتياطي الطوارئ وبذلك فان القسط التجاري يتكون من العناصر التالية :

أ- القسط الصافي الذي يتم احتسابه وفق معدل الخسارة والذي يساوي (مبلغ التأمين مضروبا في معدل الخسارة)

ب- المصاريف الادارية والتأمينية والعمولات التي تتكبدها الشركة.

ج- احتياطي التقلبات العكسية (احتياطي الطوارئ).

د- الضريبة التي تسدد عن مزاوله نشاط التأمين.

و- هامش معقول من الربح كفايدة لممارسة نشاطها.

وبذلك نلاحظ الفرق بين احتساب معدل التعويضات ومعدل الخسارة في الجدولين (٢) و (٣) ومدى تأثير النسب الواردة في الجدول رقم (٢) على نتائج محفظة التأمين من حيث الربح او الخسارة وفق حساب الارباح والخسائر لكل محفظة من جهة وعدم اعتماده في احتساب معدل الخسارة لتضمينه عناصر اخرى لا علاقة لها بحددة الخطر والظروف المحيطة به من جهة أخرى.

4- المبحث الرابع

1.4- الاستنتاجات

لقد افرزت هذه الدراسة النظرية منها والتطبيقية في شركة التأمين العراقية جملة من الاستنتاجات ذات دلالة واضحة في عملية انتقاء الاخطار وتحديد اسعار تامين الممتلكات والنتائج المترتبة عنها وقد اتضح من ذلك ما يلي:

١- ليست جميع الاخطار يمكن تأمينها حيث هناك اعتبارات فنية وقانونية واقتصادية ينبغي توفرها مع صفات عامه اخرى ليكن الخطر قابلا للتأمين

٢- ان تحديد اسعار التأمين تعتمد اساسا على انتقاء الاخطار التي تحدد درجة خطورتها والظروف المحيطة بها بعد دراسة الشروط التي ينبغي الاخذ بها ليكون السعر مناسباً لعملية التأمين مثل التناسق والكفاية والمنافسة والخبرات المتركمة.

٣- الاختلاف في تحديد اسعار التأمين بين تامين الممتلكات التي تخضع لمبدأ التعويض وتعتمد في حسابه على (معدل الخسارة) والتأمين على الحياة الذي لا يخضع لمبدأ التعويض ويعتمد في حسابه على التوقع الرياضي.

٤- كان متوسط نسبة المقارنة بين الاقساط المتحققة والتعويضات المدفوعة خلال سنوات الدراسة (٢٠١٥-٢٠١٩) هي (١٤,٥٪) حيث كانت اعلى نسبة (٢٥٪) في سنة ٢٠١٨ واقل نسبة (٣,٥٪) غي سنة (٢٠١٥).

٥- كان معدل التعويضات خلال سنوات الدراسة (٢٠,٣٪) وان اعلى معدل للتعويضات كان في سنة ٢٠١٧ وهو (٣٤,٦٪) واقل معدل في سنة ٢٠١٥ وهو (٥,٧٪).

٦- ان معدل التعويضات أكثر شمولية من نسبة الاقساط المتحققة الى التعويضات المدفوعة وذلك لما يتضمنه بالإضافة الى ذلك احتياطي الاخطار غير المنتهية والتعويضات تحت التسوية لذلك كانت النسب مختلفة فيما بينها.

٧- كان متوسط معدل الخسارة خلال سنوات الدراسة (٠,١٦٪) في حين اعلى معدل للخسارة كان في سنة (٢٠١٨) وهو (٠,٣٤٪) واقل معدل للخسارة في سنة (٢٠١٥) وهو (٠,٠٥٪).

٨- لم تتوفر في شركة التأمين العراقية اي احصائية عن مبالغ التأمين لكافة انواع تامين الممتلكات عدا التأمين على الحياة ولم يرد له اي ذكر في تقاريرها السنوية بالرغم من أهميته في احتساب معدل الخسارة لذلك تم اللجوء الى متوسط الاسعار المحتسبة لتأمين الحريق وهو (٠,٤٪).

٩- ان القسط المحتسب على اساس معدل الخسارة هو (القسط الصافي) اما القسط الذي يسده المؤمن له والمثبت بوثيقة التأمين فهو (القسط التجاري) اذ تقوم شركات التأمين بإضافة عناصر اخرى وهي اعباء مالية تتحملها عن مزاوله نشاطها التأميني ولا علاقة لها بحدّة الخطر الى القسط الصافي.

5- المبحث الخامس

1.5- التوصيات

هناك بعض الحالات والنتائج التي تم استخلاصها مما يقتضي مراعاتها والاخذ بها سواء في انتقاء الاخطار او تحديد اسعار التأمين من جهة وما افرزته الدراسة من

نتائج محفظة تأمين الممتلكات ولغرض الارتقاء بعملية استخراج اسعار التأمين واحتماب الاقساط والتي يمكن توضيحها بالآتي:

١- بالنظر لأهمية مبالغ التأمين بالنسبة لاستخراج (معدل الخسارة) في التأمين على الممتلكات ينبغي على الشركة تثبيتها ضمن احصائياتها في تقاريرها السنوية اسوة بالتأمين على الحياة لما لها من أثر فعال في الوصول الى دقة النتائج من جهة والوقوف على حجم المسؤوليات المترتبة على الشركة من جهة اخرى

٢- بالنظر لجودة نتائج تأمين الممتلكات حسب تدني واقع معدل التعويضات خلال سنوات الدراسة ينبغي على الشركة ملاحظة الاتي:

- اعادة النظر بتحديد اسعار التأمين كل عشر او سبع سنوات على الاكثر وحسب نتائج محفظة كل نوع من انواع التأمين ووفق الربح الفني الناتج عنها من اجل ان تتوازن الاقساط مع هذه النتائج.

- اعادة النظر دوريا كل خمس سنوات على الاقل بمبالغ التأمين التي تحتفظ بها الشركة على مسؤوليتها ودون اعادة تأمينها ولكل نوع من انواع التأمين والذي يطلق عليه (بالطاقة الاحتياطية) مما يترتب عليه الاحتفاظ بأكثر قدر من الاقساط لصالحها والذي يؤدي الى جودة نتائج محفظة التأمين.

- اعادة النظر بمقدار العناصر التي يتم اضافتها الى القسط الصافي من اجل وصول الى القسط التجاري والتي لا علاقة لها بحدة الخطر والظروف المحيطة به وان تكون متوازنة مع الابعاء الفعلية التي تتحملها.

٣- توسيع شمول الاخطار التي يمكن التأمين عليها بعد اجراء دراسات عميقة ودقيقة لانتقاء اخطار اخرى وفق ما تسمح به نتائج نشاطها التأميني الذي افرزته تحليلا لأقساط المكتسبة والتعويضات وحسب معدل الخسارة الذي يمكن استخلاصه.

٤- الاهتمام الجاد بعملية انتقاء الاخطار واعطاءها الاولوية من حيث تدريب كوادرها العاملة على الاكتتاب بالأخطار وكيفية افرازها وانتقاء ما يمكن التأمين عليها ووفق اسعار متوازنة مع حدة كل خطر والظروف المحيطة به.

٥- تقديم النصائح والارشادات لجمهور المؤمن لهم في كيفية الحد من الاخطار وتقليل الخسائر الناتجة عنها واساليب الوقاية من الحوادث وذلك من خلال الخبرات المتراكمة لموظفي الشركة العاملين في انتقاء الاخطار وتجربة الشركة في هذا المجال.

المصادر:

اولا- المصادر العربية:

- ١- احمد جاد عبد الرحمن - التأمين - دار النهضة العربية للنشر-القاهرة -١٩٦٣
- ٢- بديع احمد السيفي -التأمين علما وعملا- مطبعة الزهراء ١٩٧٢
- ٣- سلامة عبد الله -الخطر والتأمين ,الاصول العلمية والعملية الطبعة -الرابعة - دار النهضة العربية -القاهرة -١٩٧٤
- ٥- سعيد عباس مرزة - التأمين النظرية والممارسة -بغداد -٢٠٠٦
- ٦-محمود محمد الكاشف-اصول الخطر والتأمين -مكتبة عين شمس- القاهرة- ١٩٨١
- ٧-مختار محمود الهاشمي - مقدمة في مبادئ التأمين-الدار الجامعية -القاهرة - ١٩٩٣
- ٨- كامل عباس الحلواني-الخطر والتأمين-دار الاتحاد العربي للطباعة-القاهرة- ١٩٧٣
- ٩-التقارير السنوية لشركة التأمين العراقية (٢٠١٥-٢٠١٩)

ثانيا- المصادر الاجنبية:

- 1- Van' Home' Jamas CFinancial Mangement and Policy'2nd ed1971PartV
- 2- Dover ' Vicor 'Ahand Book Tomeriuie Insurannc
- 3- A ' H ' Willett 'The Economic theory of risk and Insuranec
- 4- Frank' H 'Knight 'Risk Unxertainty and Profit

دور الترويج في نشر ثقافة تأمين السفر لدى المواطن العراقي

(دراسة استطلاعية لعينة من المسافرين)

The Role of Promotion in Spreading the Culture of Travel Insurance for the Iraqi Citizen

(An Exploratory Study of a Sample of Travelers)

م.د. نسرین عالی قاسم

أ.د. عادل عيسى الوزني

الجامعة التقنية الوسطى/ الكلية التقنية الإدارية-بغداد

جامعة كربلاء/ كلية العلوم السياحية

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يتناول هذا البحث دور الترويج الذي تقوم به شركات التأمين بأنواعها في التأثير على ثقافة تأمين السفر لدى المواطن العراقي، من خلال استعراض الادبيات التي تناولت مفاهيم السفر و التأمين على السفر وثقافة تأمين السفر، فضلا عن مفهوم الترويج وأهميته في تنمية الثقافة التأمينية للسفر، ومدى تأثير الترويج على رفع ثقافة التأمين على السفر لدى المسافرين العراقي، وقد توصلت الدراسة بعد تحليل استمارات الاستبيان لعينة من المسافرين الى ان هناك ضعف في الوعي الخاص بالتأمين للسفر وهذا ما حاولنا التطرق اليه فارتأينا التخصص في التأمين المتعلق بالسفر، ومحاولة معرفة الأسباب الرئيسية لضعف وعي التأمين للسفر وتقديم بعض الحلول لها، اذ يجب على شركات التأمين العمل على توفير المعلومات اللازمة عن تأمين السفر بشكل عام ومحاولة زيادة وعي وثقافة المسافرين من خلال الترويج.

الكلمات المفتاحية : تأمين السفر- ثقافة التأمين على السفر - الترويج - شركات التأمين.



وقائع العدد الخاص بمؤتمر اصلاح
قطاع التأمين في العراق 2021
الصفحات 153- 180

Abstract

This research deals with the role of promotion carried out by insurance companies of all kinds in influencing the culture of travel insurance for the Iraqi citizen, by reviewing the literature that dealt with the concepts of travel, travel insurance and the culture of travel insurance, as well as the concept of promotion and its importance in developing the insurance culture for travel, and the extent of the impact Promotion to raise the culture of travel insurance for the Iraqi traveler, and the study, after analyzing the questionnaire forms for a sample of travelers, concluded that there is a weakness in the awareness of travel insurance, and this is what we tried to address. And provide some solutions to them, as insurance companies must work to provide the necessary information about travel insurance in general and try to increase the awareness and culture of the traveler through promotion.

Keywords: travel insurance - travel insurance culture - promotion - insurance companies.

1- المبحث الأول

1.1- منهجية البحث

المقدمة: -

ادى تطور قطاع الخدمات في العالم، الى ضرورة الاهتمام بقطاع التأمين، هذا ما جعل شركات التأمين تخلق خدمات تتماشى مع الحاجات المتنوعة للزبائن، ومنها خدمات السفر، اذ كما نعلم ان السفر لا يخلوا من اللايقين ، وان اهم ما يرغب فيه الفرد اثناء سفره هو ان تكون رحلته خالية من المشاكل، بالأخص إذا ما شعر المسافر بالخوف من وقوع مشاكل اثناء سفره، لهذا اقترحت شركات التأمين على المسافرين خدمة تأمين السفر، ويمكن لهذه الخدمة ان تجعل المسافر يشعر بالأمان، وهذه الخدمة ليست بالجديدة في سوق التأمينات، بحيث كانت موجودة منذ القدم، الا ان

مواطني البلدان النامية لا يمتلكون عن هذه الخدمة المعلومات الكافية، وهذا سببه ضعف الترويج من قبل شركات التأمين التي لا تقوم بإيصال المعلومات الكافية عن ضرورة التأمين للسفر فضلا عن نقص الوعي التأميني لدى المواطنين مما انعكس سلبا على عملية شراء عقد تأمين السفر، هذا يعني ان هناك غياب لثقافة التأمين بصفة شاملة فاذا قمنا بمقارنة سلوك الشخص المنتمي الى دولة متقدمة، و بين الشخص المنتمي الى دولة نامية، نجد ان الأول اكثر عقلانية في تصرفاته من الشخص الثاني، بحيث يكمن الاختلاف بين الأشخاص في درجة وعيهم، وشعورهم بالمسؤولية اتجاه انفسهم.

2.1- مشكلة الدراسة

تثير مشكلة البحث التساؤلات الآتية: -

- 1- هل ان ضعف الترويج من قبل شركات التأمين التي لا تقوم بإيصال المعلومات الكافية ادت الى انعدام او ضعف ثقافة التأمين بشكل عام والتأمين على السفر بشكل خاص والتي تعد من أهم مشاكل قطاع التأمين في العراق.
- 2- هل هناك دلالة احصائية معنوية بين الترويج وثقافة تأمين السفر.

3.1- أهمية الدراسة

معرفة الأسباب الرئيسية لضعف وعي التأمين للسفر وتقديم بعض الحلول ومنها يجب على شركات التأمين العمل على توفير المعلومات اللازمة عن تأمين السفر ومحاولة زيادة وعي وثقافة المسافرين من خلال الترويج.

4.1- أهداف الدراسة

يهدف البحث الى:

- 1- الوصول الى العوامل المؤثرة في ثقافة المسافرين العراقي والتي تجعله يمتنع عن التأمين للسفر.
- 2- معرفة أسباب عدم الوعي التأميني لدى المسافرين العراقي.

3- تقديم بعض الحلول لزيادة الوعي التأميني لدى المسافرين العراقي.

5.1- فرضيات الدراسة:-

1- أدى ضعف الترويج من قبل شركات التأمين التي لا تقوم بإيصال المعلومات الكافية الى انعدام او ضعف ثقافة التأمين بشكل عام والتأمين على السفر بشكل خاص.

2- الفرضية الصفرية H_0 : توجد دلالة احصائية معنوية بين الترويج وثقافة تأمين السفر .

3- الفرضية البديلة H_1 : لا توجد دلالة احصائية معنوية بين الترويج وثقافة تأمين السفر.

6.1- مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة بالاشخاص الذين يسافرون خارج العراق ، اما عينة الدراسة فقد تمثلت بعدد محدد من المسافرين خلال فترة الدراسة بلغ عددهم 60 مسافر.

2- المبحث الثاني

1.2- الاطار النظري للبحث

2.1.2- الاطار المفاهيمي للسفر

1.2.1.2- مفهوم السفر : السفر هو الانتقال من مكان الى اخر و قد يكون الانتقال لسبب معين من الاسباب المتعددة كالسياحة او التجارة او العبادة او الدراسة او اي غرض آخر (المعمار ، 2012: ص27).

كما يشير السفر الى نشاط المسافرين . والمسافر هو الشخص الذي ينتقل بين مواقع جغرافية مختلفة لأي غرض ولأي مدة.(Marion, 2009: p2)، ويتأثر السفر بعوامل عديدة منها الوقت والمال والتنقل والشعور النسبي بالأمان وغيرها (Twain 2010 . :p32).

ويطلق على السفر داخل البلد من جانب المقيمين السفر الداخلي ويطلق على السفر الى بلد ما من جانب غير المقيمين السفر الوافد في حين يطلق على السفر خارج بلد ما من جانب المقيمين السفر المغادر، والذين يقومون بالسفر سواء داخليا او وافدا او مغادرا يطلق عليهم مسافرين داخليون او وافدون او مغادرون على التوالي ، وتشير الرحلة الى سفر الشخص من وقت المغادرة من محل اقامته المعتاد حتى عودته وبالتالي تشير الى رحلة ذهاب واياب وتتكون الرحلة من زيارات لأماكن مختلفة (التوصيات الدولية المتعلقة باحصاءات السياحة، 2011: ص 9) .

2.2.1.2- دوافع السفر: - هناك العديد من دوافع السفر (سبب سفر الأشخاص) والتي تختلف وفقاً للغرض من السفر وهي: - (Slabbert,2011:p299)

1.2.2.1.2- السفر الترفيهي: يشمل السفر لقضاء العطلات والفعاليات الثقافية ورياضات الاستجمام.

2.2.2.1.2- سفر العمل: يشمل جميع الرحلات لأسباب تجارية مثل الاجتماعات والمؤتمرات والمعارض وعادةً ما يتم دفع نفقات المسافرين من رجال الأعمال من قبل شركتهم.

3.2.2.1.2- زيارة الأصدقاء والأقارب (VFR) : تشمل جميع رحلات السفر بغرض مقابلة الأصدقاء والأقارب.

3.2.1.2- أهمية وفوائد السفر: من أهمية السفر وفوائده للإنسان :-

- التخلص من الضغوط المختلفة التي يتعرّض لها الإنسان، بما في ذلك ضغوط الحياة والمعيشة والعمل، على الرغم من أنّ السفر قد يتطلب بعض الضغوط في التحضير له وتقسيم الوقت على الأعمال والنشاطات المراد القيام بها خلال رحلة السفر، إلا أنّ هذا النوع من الضغط يعرف بالضغط الإيجابي الذي يحسّن النفسية.

- التخلص من الرتابة والملل والحياة الروتينية النمطية، وذلك من خلال تزويد الإنسان بكمية من الطاقة الإيجابية وتساعد في ما بعد العودة إلى الحياة الطبيعية والعمل بقوة.
- التعرف على ثقافات الشعوب المختلفة، والعادات والتقاليد المتبعة في كل مجتمع، وتوسيع دائرة المعلومات والمعارف. التعرف على ثقافة الطهي المتبعة في الأماكن المختلفة من العالم، الأمر الذي يضيف البهجة والمتعة للإنسان. اكتساب طرق جديدة في التفكير والسلوكيات والتصرفات، واكتساب الحكمة والتعقل في بعض الأمور، بالإضافة إلى الإدارة الناجحة للمشاكل.
- استحضار ذكرياتٍ عن مواقف ومشاعر مرّ بها المسافر، خصوصاً عندما يمرّ في فتراتٍ من الضغط النفسي والعصبي.
- تقوية الروابط العائلية وأواصر المحبة خاصّةً عند السفر برفقة الأهل.
- اكتساب خبرةٍ في التعرف على الناس ومعادنهم وطرق التعامل الصحيحة معهم على اختلاف أجناسهم وطباعتهم.

3.1.2- تأمين السفر

1.3.1.2- مفهوم تأمين السفر: التأمين على السفر، واحد من أهم أنواع التأمين والذي قد لا يلجأ إليه البعض إلا إذا أُجبروا عليه من قبل الدولة التي يتوجهون لها، رغم دوره في الحفاظ على ممتلكات وأمتعة المسافرين بل وحمايته من أي خطر من الممكن التعرض له.

ينكفل تأمين السفر عادةً بمصاريف السفر والتأمين الصحي التي يتكبدها المسافرون في الخارج ويرتب الإجراء الطبي الجوي للمسافرين بموجب شروط محددة في بوليصة تأمين السفر نظراً لتكاليف العلاج الطبي في الخارج والتكلفة العالية المرتبطة بالإخلاء الطبي الجوي ، يجب إخطار جميع المسافرين بالحاجة إلى تأمين سفر شامل ونصحهم بقراءة سياساتهم بعناية لمعرفة ما يتم تغطيته والتحقق من أي استثناءات .

على وجه الخصوص ، قد يحتاج المسافرون الذين عرفوا ظروفًا موجودة مسبقًا ، أو الذين يعملون في الخارج ، أو الذين سيقومون بأي شكل من أشكال الملاحظات الترفيهية الخطرة ، إلى الحصول على سفر خاص بوليصة التأمين ، والتي قد تجتذب قسطاً أعلى. من الناحية التحفظية ، تشير التقديرات إلى أن ما بين 30-50% من المسافرين يمرضون أو يصابون أثناء السفر (A. Leggat,2021:p243)

2.3.1.2-أنواع التأمين للسفر:وينقسم التأمين على السفر إلى ثلاثة أنواع :-
(A. Leggat,2021:p243)

- التأمين الصحي: يشمل تغطية المصاريف الطبية الطارئة أو الحوادث الشخصية.
- التأمين ضد مجموعة من الحوادث وتشمل: إلغاء أو تقصير مدة الرحلة أو فوات موعد رحلة المغادرة، وفقدان الحقائب في السفر، أو تأخر وصولها في الوقت المناسب، ونقل الجثمان.
- المسؤولية تجاه الغير حسب الشروط والاستثناءات الموضحة في وثيقة التأمين الخاصة بكل دولة.

تقوم بعض الشركات وبعض اتحادات الطيران ببيع وثائق التأمين على السفر مباشرة إلى المسافرين، كما يمكن شراء هذه الوثيقة أيضاً من خلال شركات الرحلات، بما في ذلك شركات الطيران، وخطوط الرحلات البحرية، ومنظمي الرحلات السياحية، والتي تقدم التأمين الاختياري مباشرة للمستهلكين. وفي بعض الأحيان تكون هذه الوثيقة إلزامية حيث تشترط دول معينة الحصول عليها قبل السفر إليها، ووثيقة تأمين السفر هي عبارة عن تعهد من شركة التأمين بتغطية المخاطر المتعلقة بسفر المستفيد إلى خارج بلد الإقامة مقابل قسط يتم دفعه إلى شركة التأمين وفقاً للشروط والاستثناءات التي يتم الاتفاق عليها بين العميل وشركة التأمين. وتعد هذه الوثيقة من الخدمات التي باتت اجبارية تقريباً عند التقدم بطلب للحصول على تأشيرة سفر إلى الخارج بالنسبة إلى كل شخص (أو مجموعة من الأشخاص) يريد السفر إلى خارج البلاد وبالأساس

نحو عدد من البلاد الأوروبية، وتتعاقد شركات التأمين مع المسافرين على مدة تتراوح بين 8 أيام و90 يوماً مقابل قسط تأمين يتم الاتفاق عليه، وإذا تجاوزت مدة السفر 90 يوماً فإن المؤمن له لا يتمتع بالخدمات التي تقدمها الوثيقة، (باستثناء بعض شركات التأمين التي تبرم عقوداً خاصة للمدة التي تتجاوز 90 يوماً).

أغلب البنوك في العديد من الدول توفر لعملائها تأمين سفر دولي متعدد الرحلات مجاني لكل فرد من أفراد العائلة كذلك مقابل مبلغ بسيط جداً يمكن اضافته تأمين سفر دولي مع عقد التأمين السنوي على السيارة.

ويمكن الحصول على تأمين السفر حتى اليوم قبل السفر من بعض شركات التأمين ، ولكن كلما كان شراء الوثيقة مبكراً عن موعد السفر كلما كان ذلك أفضل. وعادة ما يتكلف التأمين على السفر ما بين 4 و8% من تكلفة الرحلة المدفوعة مسبقاً وغير القابلة للاسترداد. وقد تصبح الوثيقة أكثر تكلفة إذا كان المؤمن له أكبر سناً أو يعمل في نشاط محفوف بالمخاطر يجعل المطالبة أكثر احتمالاً.

3.3.1.2- أهداف تأمين السفر: تكمن راحة الإنسان في شعوره بالأمان حيثما كان وخاصة إذا ما كان الشخص مسافر إلى مكان ليس بمكانه الأصلي. فنسبة وقوع حالات الخطر جد كبيرة، ولهذا سوف نتطرق إلى أهمية التأمين السفر والهدف المرجو منه. وفيما يلي نلخص أهمية تأمين السفر في النقاط التالي (زواوي ، 2015: ص 38) :-

أ- ضمان الاستفادة من التعويض في حال تم الغاء الرحلة: قد يتحصل المؤمن له على التعويض حسب النسبة المتفق عليها مع شركة التأمين. ففي حال ما اذا تم الغاء الرحلة، سواء كان هو السبب أم كانت المسؤولية لا تقع على عاتقه، حسب ما هو موجود في بند العقد فهنا يمكن أن نجد فيه:-

- فقدان جواز السفر.

- فقدان أحد الوثائق اللازمة للسفر.

- التخلف عن الرحلة بسبب إهمال المسافر
- وفاة أحد أفراد العائلة، ما يجعل المسافر يلغي رحلته.
- مرض أحد أفراد العائلة، مما يجعل المسافر يلغي رحلته.
- ب- التعويض في حالة التعرض إلى السرقة: من أصعب المواقف التي يمكن أن تحدث للسائح خلال فترة السفر، تعرضه للسرقة ما قد يجعل رحلته كارثية. ولكن في حالة حيازته لوثيقة تأمين السفر فإن هذا يخلق فرق واضح. بحيث تهدف الوثيقة إلى ضمان رحلة خالية من التفكير والقلق حتى في حال تعرض المسافر للسرقة
- ج- التعويض في حالة تضييع الحقايب و الأغراض: تأمين السفر يجعل المسافر مرتاح البال، حتى ولو ضاعت منه حقايبه بحيث التعويض يسمح للمسافر بالحصول على مستحقات مالية مقابل الأغراض الضائعة.
- د- التعويض في حالة نوبات المرض أو الحالات الطارئة: قد يتعرض المسافر خلال رحلته إلى حالة استثنائية كالتعرض للمرض أو حدوث حالة وفاة. والمعلوم أن قطاع الصحة يعتبر من القطاعات ذات التكلفة العالية، فمن الممكن أن لا يستطيع السائح تسديد فاتورة العلاج الخاص به، أو بأحد أفراد عائلته كجلب جثة الابن مثلا لأرض الوطن. ولكن هنا تتدخل شركات التأمين من خلال الوثيقة المحررة من طرفها والتي تكون برفقة السائح، فهي تسمح بدفع التكاليف المترتبة عن العلاج أو عن الوفاة للمسافر أو لأهله.

4.1.2- ثقافة تأمين السفر

1.4.1.2- مفهوم ثقافة المستهلك لسوق تأمين السفر : يقصد بثقافة المستهلك هي احد المجالات الرئيسية التي يظهر من خلالها عناصر التغيير الاجتماعي في الحياة اليومية كما انها احد أشكال الثقافة المادية التي يقودها السوق، وفي عام 2018 أطلقت الهيئة الأوروبية للتأمين والمعاشات المهنية (EIOPA) مراجعة

موضوعية تهدف إلى فهم منتجات تأمين السفر بشكل أفضل ، لتحديد المصادر المحتملة لمخاطر السلوك وإلحاق الضرر بالمستهلك، وذلك لاتخاذ الإجراءات الإشرافية ذات الصلة إذا لزم الأمر مع الانتعاش الاقتصادي وفي أعقاب الأزمة المالية ، إلى جانب انخفاض تكاليف السفر ، تزايدت أعداد المسافرين كل عام، وقد أدى ذلك إلى نمو سوق تأمين السفر، ومع ذلك كان تأمين السفر في دائرة الضوء من قبل المشرفين في بعض البلدان الأوروبية نظرًا لمخاطر السلوك المحددة التي ينطوي عليها ، والمتعلقة بتضارب المصالح الناشئ عن الحوافز الخاطئة في قنوات التوزيع ، وقضايا سلوك المستهلك الناشئة فيما يسمى بـ "الوظيفة الإضافية" الأسواق ، والمخاطر المترتبة على تدني القيمة على مستوى عرض المنتج. يعتبر تأمين السفر في الغالب من الأعمال التجارية "الصغيرة" ، ولكن يمكن أن يكون أمرًا بالغ الأهمية للمستهلكين ، نظرًا لأن تأثير التغطية غير الكافية أو المطالبات المرفوضة - لا سيما النفقات الطبية أثناء السفر - يمكن أن يكون واسع النطاق على المستوى الفردي تم أيضًا تسليط الضوء على القضايا المتعلقة بالتغطية ، والمطالبات المرفوضة ، والشروط والأحكام غير الواضحة والمتضاربة في مشاركة EIOPA مع أصحاب المصلحة والمدخلات التي تم جمعها في ضوء التقارير حول اتجاهات المستهلك. علاوة على ذلك ، يواجه قطاع التأمين على السفر أيضًا تغييرات مهمة قد تجلب فرصًا مع زيادة المشكلات الحالية وجلب مخاطر جديدة (Marion,2019: p6).

2.4.1.2- العوامل المؤثرة في ثقافة تأمين السفر

هناك العديد من العوامل المؤثرة في تكوين ثقافة تأمين السفر(البياتي، داود، 2016: ص 330)-:

1.2.4.1.2- العوامل الاجتماعية والثقافية: ان التغييرات التي يمر بها الفرد تؤثر في حياته كالتغييرات التعليمية والقيمية وغيرها التي لها الاثر الواضح في رسم ثقافة

الاستهلاكي، لذلك فإن السلوك الاستهلاكي للفرد تتحكم فيه عوامل اجتماعية تتمثل بالعادات والقيم والتعليم والمكانة الاجتماعية.

2.2.4.1.2- العوامل الاقتصادية: للعوامل الاقتصادية اهمية كبيرة في رسم ثقافة الاستهلاك لسكان المجتمع بشكل عام ولخدمة التأمين للمسافر بشكل خاص لأن القدرات الشرائية للفرد ترسم مسارات الاستهلاك لديه ، فالقوة الشرائية لها الاثر في ثقافة الاستهلاك اذ كلما كانت القوة الشرائية جيدة كلما ساعد ذلك على تنوع الاستهلاك.

3.2.4.1.2- العوامل الدينية: في مجتمع تحكمه الضوابط الدينية والأعراف التقليدية تتأثر الحياة الاجتماعية والاقتصادية بتلك الضوابط ، فالدين له أثر في حياة الفرد والمجتمع ، هو يضع القيم والسلوك وطبيعة الحياة مع الاخرين من افراد مجتمعه فضلا عن علاقة الانسان بربه وآليات العبادة والتعامل في المجتمع البشري .

4.2.4.1.2- العوامل السياسية: لابد للسلطة والقانون والسياسة التدخل ففي رسم السياسة الاقتصادية للمجتمع فلا يوجد مجتمع ليست له ضوابط قانونية وسياسة في رسم سياساته الاستهلاكية كونها من مؤشرات تنامي ثقافة المجتمع وتطوره .

5.1.2- مفهوم الترويج وأهميته في تنمية الثقافة التأمينية للسفر: يعرف ترويج خدمة التأمين بأنه عبارة عن مجموعة اعمال تقوم بها المؤسسة التأمينية لتلبية رغبات زبائنها وذلك عن طريق اعداد دراسة ملائمة لكل الوسائل الضرورية للمؤسسة، وللترويج دور أساسي في توفير المعلومات عن مؤسسات التأمين سواء هذه المعلومات للمستهلكين لتوضيح ماهية المنتج (الوثائق بإختلاف أنواعها) او للموظفين العاملين بشركة التأمين وماذا يتوقعوا من شركتهم، لمنحهم الإحساس بأن اختيارهم كان سديداً سواء في الشراء منها كمستهلكين أو العمل لمصلحتها كموظفين، ويعد التأمين فكر وثقافة وليس مجرد منتج غير ملموس، فالتأمين وسيلة للحماية من الاخطار وإدارتها بشكل صحيح، وحماية للثروات ومن ثم على الشركات الاعتراف

بصعوبة ترويج وتسويق هذه الثقافة، وقد أعطت مؤسسات التأمين أهمية كبيرة للترويج وذلك لعدة اسباب منها(بن زعمة ، 2017: ص 22):-

أ- المنافسة : ويعتبر من العوامل المهمة والدافع الاساسي الذي دفع مؤسسات التأمين للتركيز والاهتمام بالترويج وذلك لظهور عدة مؤسسات في سوق التأمين التي تهدف الى اشباع حاجات ورغبات الزبون والحصول على اكبر حصة في السوق .

ب- التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات: للتطور التكنولوجي اثر ملموس على الاعمال الفنية للتأمين.

ج- قدرة المستهلكين: اصبحت مؤسسات التأمين تهتم بقدرات المستهلك وكيفية المحافظة عليها.

د- اعطاء العلامة والصورة الجيدة للمؤسسة: وذلك على مستوى ما تقدمه من خدمات.

وقد يكون الترويج عن طريق الادوات الكلاسيكية كالدعاية المكتوبة او المصورة او المسموعة والاعلانات او عن طريق شبكات الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي .

6.1.2- دور شركات التأمين في نشر ثقافة تأمين السفر

1.6.1.2- شركة التأمين الوطنية تأسست شركة التأمين الوطنية (NIC) بموجب قانون رقم (56) لسنة 1950 واقتصر عملها في بداية تأسيسها بالتأمين على ممتلكات واموال الدولة واستيراداتها الا ان اعمالها تطورت وتوسعت وخصوصا بعد قرار التأمين عام 1964 مما زاد معها حجم وعدد عملياتها التأمينية وتعددت انواع التأمين واقسامه التي تمارسها وهي الان تزاوّل كافة انواع التأمين البحري والسفن والطيران والحريق والحوادث المتنوعة والسيارات التكميلي والالزامي والتأمين الزراعي والهندسي وضمن الموظفين وضمن الامانة وتأمين النقل والحوادث الشخصية(عداي 2015: ص 9).

اما فيما يتعلق بتأمين السفر تقدم الشركة كويون السفر وهي وثيقة حوادث شخصية سريعة التداول لتجهيز وتوفير الحماية للمسافر من تاريخ تركه موقع سكنه وطيلة مدة السفر حتى عودته ، يقدم المسافر قبل السفر طلب شرط تقديم الاستمارة على ضوء المعلومات الموجودة في الاستمارة يتم فيها تحديد المبلغ حسب مدة سفره وتحدد مدة السفر من تاريخ سفره ويجب ان يذكر وسيلة النقل سواء كانت طائرة او باخرة او سيارة الى ان يصل الى مكان اقامته.

1.1.6.1.2- نطاق التغطية

ويكون نطاق التغطية ضمن هذه الوثيقة ما يأتي (وزارة المالية ، 2021) :-

- العمليات الجراحية الفجائية الناتجة عن مرض او حادث عرضي غير متوقع حصل خلال فترة سريان الوثيقة . عمليات امراض وكسور العظام .
- عمليات الناظور التشخيصي العلاجي وعمليات الفحص بالرنين المغناطيسي والعلاجي.
- النوبه القلبية .
- امراض الشرايين التي تستلزم اجراء عملية جراحية.
- السكتة الدماغية.
- الفشل الكلوي .
- فقدان البصر التام.

وتشمل التغطية المصاريف اليومية للغرفة ومصاريف الطعام ومصاريف غرفة العناية وكل ما يتعلق بمصاريف خدمات المستشفى كأجور العملية والتخدير والادوية والفحوصات المختبرية والشعاعية ومستلزمات ولوازم طبية داخل المستشفى ، كما تشمل مصاريف خارج المستشفى، ويبدأ سريان التغطية بعد مرور فترة انتظار مدتها (90) يوم .

2.1.6.1.2- شروط التغطية

- هناك بعض الشروط التي تحددها الشركة منها:-
- يتحمل المؤمن له نسبة 10 بالمئة عن كل مطالبة مشمولة بهذه الوثيقة .
- يمكن تجديد التأمين سنويا وللشركة حق ان ترفض تجديده او تجدده بسعر مختلف ابتداء" من أي تجديد سنوي اخر .
- يخضع هذا العقد الى أي تعليمات جديدة تصدرها الشركة وتعتبر جزء لا يتجزء من وثيقة التأمين .
- يجوز للشركة تعديل او الغاء الحدود القصوى للمسؤولية بالتعويض الوارد في هذه الوثيقة بالاتفاق التحريري مع المؤمن له .
- تخضع هذه الوثيقة لشرط التحكيم المرفق بها والذي يشكل جزءا منها.

3.1.6.1.2- انتهاء التأمين

- اما فيما يخص انتهاء التأمين تنتهي سريان التأمين تلقائيا في الحالات الاتية:-
- عند بلوغ المؤمن له من العمر (60) ستون سنة.
- في حالة وفاة المؤمن له خلال السنة التأمينية .
- عند استنفاد حدود المنفعة القصوى خلال مدة التأمين.

2.6.1.2- معوقات التأمين للسفر

تواجه الخدمة التأمينية بشكل عام في السوق العراقية الكثير من المعوقات التي تحول دون وصول الخدمة التأمينية إلى أفراد المجتمع بطريقة فعالة، ومن خلال إلقاء الضوء على محيط العمل التأميني في العراق نلاحظ أن المعوقات تنفرع إلى السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية ... إلخ، ويمكن إيجاز أهم المعوقات بما يأتي (كاظم، 2019: ص 15):-

1.2.6.1.2- المعوقات السياسية: العامل السياسي مهم جدا لأفراد المجتمع ويؤثر بشكل مباشر في الأفراد ونفسياتهم ويشعرهم بالأمان وعدم القلق في المستقبل بعكس

حالة عدم توفر الاستقرار السياسي ذ إنهم سيركزون على شراء السلع الأساسية لأنهم لا يعلمون ماذا سيكون عليه المستقبل وينصرفون عن السلع الأخرى التي يعتقدون أنها كمالية حسب الأولوية في سلم احتياجاتهم .

2.2.6.1.2- المعوقات الاقتصادية: إن عوامل السوق الاقتصادية من العوامل المهمة في تحديد الخطط التسويقية، وتتمثل في حجم السكان وتوزيعهم والانماط الاستهلاكية على وفق المستويات المختلفة لدخول المستهلكين وغيرها من العوامل ذات العالقة بالسكان والدخل، تؤدي العوامل الاقتصادية دوراً فعالاً في التأثير في قرار شراء الخدمة التأمينية وذلك لتأثيرها المباشر في دخل الفرد وقدرته الشرائية التي تعد عاملاً مهماً في قرار الشراء فضلاً عن الحاجة والرغبة، فقد تتوفر الحاجة والرغبة ولا تتوفر القدرة على الشراء، فعملية شراء الخدمة التأمينية ترتبط بعلاقة طردية مع دخل الفرد.

3.2.6.1.2- المعوقات الاجتماعية: يقصد بالمعوقات الاجتماعية ما يحمله المجتمع من عادات وتقاليد وتوجهات فكرية، ومكتسبات عقائدية أو دينية، فجميع هذه العناصر المذكورة تشكل نوع من موانع الثقافة التأمينية، ويعاني منها سوق التأمين العراقي بشكل كبير، إذ إن نسبة كبيرة من أفراد المجتمع يؤيدون أن خدمات التأمين تتضمن في أحد أبعادها نوعاً من المقامرة، وهي نشاط يحرمه الدين. ويختلف نوع تأثير هذه العناصر في تقبل أفراد المجتمع لثقافة التأمين بحسب التوزيع الجغرافي والمستوى الثقافي للأفراد.

4.2.6.1.2- المعوقات التقنية: تعد التقنية المعلوماتية أو الالكترونية واحدة من المزايا التنافسية التي تتمتع بها المنظمات، وتعد مطلباً أساسياً لنجاح المنظمة في الوقت الحاضر الذي يتم فيه إدارة جميع الأنشطة بأسلوب إلكتروني، وخاصة في مجال التسويق. إذ يعد الانترنت طريقة جديدة للتواصل مع طالبي الخدمات وعرض المنتجات عليهم بشكل أسهل وأسرع وأقل تكلفة مقارنة بالأسلوب التقليدي، ويمكن

القول إن شركات التأمين العاملة في السوق العراقية ما زالت حديثة العهد الاطلاع على الثورة المعلوماتية وعلى الرغم من وجود محاولات جادة في مجال استخدام التكنولوجيا لنشر الثقافة التأمينية، إلا أنها محاولات فردية تفتقر إلى إستراتيجية حقيقية وأهداف بعيدة المدى.

3- المبحث الثالث

1.3- الجانب التطبيقي

يوضح هذا المبحث الجانب العملي (التطبيقي) للبحث ومن خلال الاستبانة والتي حكمت وفق متغيرات البحث ، بلغ عدد المشاركين في الاستبانة (49) شخص وهي عينة البحث فيما كان التحصيل الدراسي للمبحوثين (ابتدائي، اعدادية ، بكالوريوس، ماجستير ، دكتوراه)، اضافة الى الوظيفة والدخل الشهري، وقد تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري ، إذ بلغ الوسط الحسابي للترويج بنسبة (3.6660) والانحراف المعياري (0.53216) اما تأمين السفر فبلغ الوسط الحسابي (3.2998) والانحراف المعياري (0.56510) ، كما بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0.323) وهو أقل بالمقارنة مع قيمة المعنوية (0.05) مما يعني الارتباط قوي ، اما معامل الإنحدار ذو دلالة معنوية بلغ (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعني قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة .

جدول (1)

عدد المشاركين من الذكور والإناث في عينة البحث

النسبة %	العدد	نوع الجنس
77.6	38	ذكر
22.4	11	انثى
100	49	Total

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج 25 . Spss .

نلاحظ من الجدول (1) بأن عدد المشاركين من الذكور هم 38 ويشكلون نسبة 77.6% من عينة البحث اما عدد المشاركين من الاناث فهو 11 امرأة ويشكلون نسبة 22.4% من عينة البحث.

جدول (2)

التحصيل الدراسي لعينة البحث

التحصيل الدراسي	العدد	النسبة %
ابتدائي	3	6.1
اعدادية	7	14.3
بكالوريوس	13	26.5
ماجستير	12	24.5
دكتوراه	14	28.6
Total	49	100

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Spss . 25

نلاحظ من الجدول (2) بأن التحصيل العلمي لعينة البحث ممن يحملون شهادة ابتدائية هم 3 اشخاص ويشكلون نسبة 6.1 اما اللذين يحملون شهادة اعدادية هم 7 اشخاص ويشكلون نسبة 14.3 اما الاشخاص اللذين يحملون شهادة البكالوريوس هم 13 شخص ويشكلون نسبة 26.5 اما الاشخاص اللذين يحملون شهادة الماجستير هم 12 شخص ويشكلون نسبة 24.5 اما الاشخاص اللذين يحملون شهادة الدكتوراه هم 14 شخص ويشكلون نسبة 28.6.

جدول (3)

الدخل الشهري لعينة البحث

الدخل الشهري	العدد	النسبة %
اقل من مليون	15	30.6

22.5	11	مليون
46.9	23	اكثر من مليون
100	49	Total

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج 25 . Spss .

نلاحظ من الجدول اعلاه بان الدخل الشهري للذين يملكون راتباً شهرياً اقل من مليون دينار عراقي هم 15 شخص ويشكلون نسبة 30.6 من عينة البحث اما الاشخاص اللذين يملكون راتباً شهرياً مليون دينار عراقي هم 11 شخص ويشكلون نسبة 22.5 اما الاشخاص اللذين يملكون راتباً شهرياً اكثر من مليون دينار عراقي هم 23 ويشكلون نسبة 46.9.

جدول (4)

الوظيفة لعينة البحث

النسبة %	العدد	الوظيفة
12.2	6	متقاعد
71.4	35	موظف في القطاع العام
8.2	4	موظف في القطاع الخاص
8.2	4	العمل للحساب الخاص
100	49	Total

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج 25 . Spss .

نلاحظ من الجدول (4) بأن الوظيفة لعينة البحث موزعة على المتقاعدين وعددهم 6 ويشكلون نسبة 12.2 اما الموظفون في القطاع العام فكان عددهم 35 ويشكلون نسبة 71.4 اما الموظفون في القطاع الخاص فكان عددهم 4 ويشكلون نسبة 8.2 اما الاشخاص اللذين يعملون لحسابهم الخاص فكانوا 4 اشخاص ويشكلون نسبة 8.2

اما من خلال الملحق(1) تبين بان متوسط اجابة الترويج بلغ 3.6660 و بانحراف معياري 0.53216 ونسبة اجابة ايجابية بلغت 73.32% وقد حصلت الفقرة الحادية عشر والتي تنص (على الحكومة ان تلزم جميع المسافرين التأمين على السفر من الشركات المحلية بدل من لجوء المسافر للتأمين على السفر من شركات اجنبية) على اعلى متوسط 4.53 وانحراف معياري 0.960 ونسبة مشاركة 90.6% اما الفقرة الاولى والتي تنص(هناك معلومات كافية حول أهمية تأمين السفر) فقد حصلت على اقل متوسط 2.27 وانحراف معياري 1.524 ونسبة مشاركة 45.4%.

اما محور ثقافة تأمين السفر فكان متوسط الاجابة 3.2998 وانحراف معياري 0.56510 ونسبة مشاركة 65.996 وقد حصلت الفقرة الخامسة لهذا المحور والتي تنص (المسافر العراقي له ثقافة سلبية اتجاه تأمين السفر) على اعلى متوسط 4.04 وانحراف معياري 1.485 ونسبة مشاركة 80.8%. اما اقل متوسط فقد حصلت عليه الفقرة التاسعة والتي تنص (أشتري عقد التأمين دائما قبل السفر) بمقدار 2.37 وانحراف معياري 1.616 ونسبة مشاركة 47.4%.

جدول (5)

معامل الارتباط بين متغير الترويج ومتغير ثقافة تأمين السفر y

اسم المتغير	الترويج x
ثقافة تأمين السفر y	0.323*

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Spss . 25

*تعني ان القيمة معنوية بدرجة عالية بثقة 95%

بلغ معامل الارتباط*0.323 والذي يعني ان هناك علاقة معنوية عالية وبثقة 95%

بين متغير الترويج المستقل ومتغير التابع ثقافة تأمين السفر

جدول (6)

نتائج الاثر (تحليل الانحدار) بين متغير الترويج ومتغير ثقافة تأمين السفر

المتغير المعتمد	معامل التحديد R ²	معامل الانحدار β	قيمة t المحسوبة	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة P	طبيعة العلاقة
ثقافة تأمين السفر y	0.330	0.610	4.811	23.141	0.000	العلاقة معنوية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج 25 . Spss .

بلغ معامل التوضيح 0.330 مما يعني ان الترويج تؤثر على ثقافة تأمين السفر بنسبة 33% اما اختبار t فهو معنوي الاثر مما يعني ان معاملات النموذج هي ذات دلالة معنوية اما اختبار F فبلغت قيمة F المحسوبة 23.141 ويملك مستوى دلالة P والتي هي 0.000 وهي اصغر من 0.05 مما يعني ان النموذج ذات دلالة معنوية.

4- المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

1.4- الاستنتاجات

1- هناك علاقة معنوية عالية وبنسبة 95% بين متغير الترويج المستقل والمتغير التابع ثقافة تأمين السفر.

2- متوسط اجابة الترويج بلغ 3.6660 ويا انحراف معياري 0.53216 ونسبة اجابة ايجابية بلغت 73.32% .

3- حصلت الفقرة الحادية عشر والتي تنص على ان الحكومة تلزم جميع المسافرين على التأمين للسفر من الشركات المحلية بدل من لجوء المسافرين للتأمين على السفر من شركات اجنبية على اعلى متوسط 4.53 وانحراف معياري 0.960 ونسبة مشاركة 90.6% .

4- اما الفقرة الاولى والتي تنص ان هناك معلومات كافية حول أهمية تأمين السفر فقد حصلت على اقل متوسط 2.27 وانحراف معياري 1.524 ونسبة مشاركة 45.4%.

5- بلغ اعلى متوسط 4.04 في الفقرة الخامسة بأن المسافرين العراقي له ثقافة سلبية اتجاه تأمين السفر وانحراف معياري 1.485 ونسبة مشاركة 80.8%.

6- بلغ اقل متوسط للفقرة التاسعة والتي تنص على شراء عقد التأمين دائما قبل السفر بمقدار 2.37 وانحراف معياري 1.616 ونسبة مشاركة 47.4%.

7- عدم وجود أي احصائيات تذكر في شركة التأمين الوطنية عن عدد المسافرين الذين قاموا بشراء وثيقة التأمين على السفر.

8- المسافرين العراقي لا يمتلك أي ثقافة تأمينية أو وعي تجاه التأمين للسفر.

2.4- التوصيات

1- على شركات التأمين العمل على توفير المعلومات اللازمة عن تأمين السفر بشكل عام ومحاولة زيادة وعي وثقافة المسافرين من خلال الترويج .

2- على شركة التأمين الوطنية أن تغير من مناهجها في الترويج لخدمة تأمين السفر بالشكل الذي يرفع من مستوى الثقافة التأمينية لدى المسافرين العراقي من خلال متابعة نتائج العملية التسويقية ومدى فاعليتها بشكل يصل تأثيره إلى جميع افراد المجتمع .

3- الاهتمام بتوفير احصائيات عن عدد المسافرين الذين قاموا بشراء وثيقة التأمين على السفر في شركات التأمين المحلية .

4- على شركات التأمين العاملة في السوق العراقية الاطلاع على الثورة المعلوماتية والاهتمام بتطبيق واستخدام التكنولوجيا لنشر الثقافة التأمينية، عن طريق محاولات منسقة وجادة ، ذات إستراتيجية حقيقية وأهداف بعيدة المدى .

5- نشر الوعي التأميني للقضاء على المعوقات الاجتماعية التي تمثل موانع للثقافة التأمينية وذلك بما يحمله المجتمع من عادات وتقاليد وتوجهات فكرية، ومكتسبات عقائدية أو دينية، والتي يعاني منها سوق التأمين العراقي بشكل كبير.

المصادر:

اولا: الوثائق

- 1- التوصيات الدولية المتعلقة باحصاءات السياحة 2008، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، الامم المتحدة - نيويورك، 2011.
- 2- نور شدهان عداي ، قطاع التأمين في العراق الامكانيات والتحديات، وزارة المالية- الدائرة الاقتصادية قسم السياسات الاقتصادية، 2015.
- 3- وزارة المالية ، شركة التأمين الوطنية ، فرع التأمين على الحياة قسم التأمين الفردي، 2021.

ثانيا: الرسائل والأطاريح

- 1- زواوي ، حسام ، ثقافة التأمينات السياحية لدى المواطن الجزائري ، دراسة مسحية لمجموعة من المسافرين فب ولاية البليدة، مستغانم، رسالة ماجستير في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، سطيف، تبسة ، 2015.
- 2- المعمار، سارة فاضل عباس علي ، حرية السفر في العراق (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير كلية الحقوق . جامعة النهرين، 2012.
- 3- بن زعمة، سعاد، تسويق الخدمة التأمينية واثرها على رضا الزبون- دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA وكالة مازونه بغيليزان، رسالة ماجستير في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر ، 2017.

ثالثا: الدوريات

1) احمد ، رعد كاظم، أثر الثقافة التأمينية في اجمالي الاقساط المتحققة في سوق التأمين العراقي، بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية، بحث منشور في مجلة كلية دجلة الجامعة الاهلية، المجلد الثاني، العدد الاول، 2019.

2) البياتي ، فراس عباس فاضل، داود، فائز محمد، النمو السكاني وثقافة الاستهلاك دراسة ميدانية في مدينة اربيل ، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد (8) العدد (1) ، 2016.

رابعاً: المصادر الاجنبية

1) Marion librerios,tourism statistics: challenges and good practices regional workshop for south east asian countries, basic concepts and definitions: travel and tourism, unwto/unsd ws vientiane june 16-19 2009.

2)Mark Twain, The Traveling Public and Tourism Promoters, Journal of Travel Research, 2010, 49 (1) .

3) Peter A. Leggat ,Judith Came, and Uyeporn ,Travel Insurance and Health, Journal of Travel Medicine, Volume 6, Number 4.

4)Van vuuren, elmarie slabbert, travel motivations and behaviour of tourists to a south african resort, book of proceedings vol. i – international conference on tourism & management studies – algarve 2011.

الملاحق

ملحق (1)

تحليل اجابات المبحوثين والمتوسطات والانحرافات المعيارية

السؤال	لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما	المتوسط	الانحراف المعياري	شدة الاجابة %
1	25	4	10	2	8	2.27	1.524	45.4
2	1	3	2	22	21	4.20	0.935	84
3	2	3	19	1	24	3.86	1.225	77.2
4	3	1	28	3	14	3.49	1.120	69.8
5	3	1	0	12	33	4.45	1.062	89
6	1	2	8	25	13	3.96	0.889	79.2
7	1	3	26	12	7	3.43	0.890	68.6
8	17	9	5	10	8	2.65	1.535	53
9	2	1	22	9	15	3.69	1.065	73.8
10	4	3	10	14	18	3.80	1.241	76
11	1	3	1	8	36	4.53	0.960	90.6
73.32	0.53216	3.6660	التوزيع x					
1	17	0	20	1	11	2.78	1.517	55.6
2	15	1	12	13	8	2.96	1.485	59.2
3	7	5	16	3	18	3.41	1.442	68.2
4	18	7	4	10	10	2.73	1.617	54.6
5	7	3	1	8	30	4.04	1.485	80.8
6	6	4	5	13	12	3.80	1.399	76
7	7	2	6	27	7	3.51	1.227	70.2
8	7	3	18	18	3	3.14	1.118	62.8
9	22	11	3	2	11	2.37	1.616	47.4

67.4	0.883	3.37	8	6	32	2	1	10
80	1.021	4.00	21	10	16	1	1	11
68.2	1.682	3.41	19	11	4	1	14	12
67.8	1.169	3.39	12	5	27	0	5	13
65.996	0.56510	3.2998	ثقافة تأمين السفر y					

ملحق (2)

م/استبانة السادة الأفاضل...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

اطرح بين أيديكم الكريمة استبانة بحث بعنوان (دور الترويج في نشر ثقافة تأمين السفر لدى المواطن العراقي... دراسة استطلاعية لعينة من المسافرين) أعدت لاستكمال بحث في مجال السفر التي تهدف إلى تحديد اتجاهاتكم وتوجهاتكم وموافقتكم نحو ثقافة تأمين السفر.

ونظر لما تتميزون به من معرفة وبما انكم المعنيون بالأمر نرجو منكم الإجابة على جميع الفقرات بكل دقة وموضوعية وذلك باختيار رقم الاجابة الذي يعبر عن وجهه نظرکم.

شاكرين تعاونكم معنا وذلك بتخصيص جزءاً من وقتكم الثمين دعماً للبحث العلمي في بلدنا العزيز .وان اجاباتكم سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي حصراً، وان الباحثين مستعدين للإجابة عن استفساراتكم حول عبارات الاستبانة.

مع خالص التقدير والاحترام...

أختر الجواب المناسب حسب نظرك مع ملء الفراغ في الاسئلة التالية (ضع علامة X في الخانة المناسبة):-

1- الجنس ؟

	ذكر
	انثى

2- المستوى التعليمي؟

	ابتدائي
	اعدادي
	بكالوريوس
	ماجستير
	دكتوراه

3- الدخل الشهري؟

	اقل من مليون
	مليون
	اكثر من مليون

4- الوظيفة؟

	متقاعد
	موظف في القطاع العام
	موظف في القطاع الخاص
	اعمل لحساب نفسي

سوف نطرح عليك مجموعة من العبارات عن واقع تأمين السفر في العراق للتعرف على مدى تأييدك او معارضتك لكل منها (من فضلك اكتب رقم الاجابة المختارة في خانة الرمز) اولاً:- الترويج للتأمين

الرمز	غير موافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارة
-------	-----------	-----------	-------	-------	--------------	---------

	تماما					
	1	2	3	4	5	1- هناك معلومات كافيته حول أهمية تأمين السفر
	1	2	3	4	5	2- ترويج خدمات شركة التأمين عبر شركات السفر مهم جدا
	1	2	3	4	5	3- عدم قناعة الكثيرين بشرعية التأمين هو السبب الرئيسي في نقص الوعي لدي المسافرين
	1	2	3	4	5	4- الانترنت الأداة المناسبة لتوعية المسافرين العراقي
	1	2	3	4	5	5- الترويج وظيفة مناسبة لتوعية المسافرين العراقي
	1	2	3	4	5	6- إهمال شركات التأمين لنشر الوعي التأميني السبب في نقص التوعية لدى المسافرين
	1	2	3	4	5	7- تأمين السفر وسيلة امان وطمأنينة
	1	2	3	4	5	8- شركة التأمين الوطنية تروج للمسافرين عن تأمين السفر
	1	2	3	4	5	9- المسافرين العراقي يثق بشركات التأمين
	1	2	3	4	5	10- المسافرين لا يحتاج الى تأمين السفر بوجود التكافل الاسري
	1	2	3	4	5	11- على الدولة ان تلزم جميع

المسافرين التأمين على السفر
من الشركات المحلية بدل من
لجوء المسافرين للتأمين على
السفر من شركات اجنبية

ثانيا: ثقافة تأمين السفر

الرمز	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	العبارة
	1	2	3	4	5	1- اشعر بحاجة الى تأمين السفر قبل السفر
	1	2	3	4	5	2- ارى التأمين ضروريا عند السفر
	1	2	3	4	5	3- تأمين السفر يتناقض مع الايمان بالقدر
	1	2	3	4	5	4- في حال واجهتك مشاكل في السفر تعتمد على شركة التأمين
	1	2	3	4	5	5- المسافر العراقي له ثقافة سلبية اتجاه تأمين السفر
	1	2	3	4	5	6- تأمين السفر سعره مرتفع وهو مكلف لميزانيتي المخصصة للسفر
	1	2	3	4	5	7- المسافر يفضل السفر مع عائلته
	1	2	3	4	5	8- يفضل المسافر ان تكون مدة السفر التي يقضيها خارج القطر اكثر من شهر
	1	2	3	4	5	9- اشترى عقد التأمين دائما قبل السفر
	1	2	3	4	5	10- اتعرض دائما الى مشاكل اثناء السفر خارج البلاد.
	1	2	3	4	5	11- اسافر خارج القطر أكثر من مرة في السنة
	1	2	3	4	5	12- تأمين السفر مخالف للشريعة الاسلامية
	1	2	3	4	5	13- تأمين السفر مرتبط بالقدرة المادية

العوامل المؤثرة في ربحية الشركات
دراسة تطبيقية في شركات التأمين العامة في العراق
Factors Affecting the Companies Profitability
An Applied Study on Public Insurance Companies in Iraq

م.د. أحمد جواد الدهلكي
ايقان سمير عبد الصاحب
مدير عام مركز التدريب المالي والمحاسبي
المصرف العراقي للتجارة

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث الى تحديد العوامل المؤثرة في ربحية شركات التأمين العامة في العراق. وتشمل العوامل التي سيتم اختبار تأثيرها في الربحية، كل من الحجم، والعمر، والسيولة، والمديونية، ونسبة الخسارة، ونمو الاقساط، وملموسية الموجودات (الموجودات الملموسة). ولغرض تحقيق هدف البحث تم استخدام بيانات شركة التأمين الوطنية العامة وشركة التأمين العراقية العامة كونهما يمثلان سوق التأمين الحكومي في العراق للمدة من (2010) الى (2019). وتم استخدام تحليل الارتباط والانحدار المتعدد لاختبار العلاقة والأثر بين متغيرات البحث. وتظهر نتائج البحث ان ربحية الشركتين تتأثر ايجابيا بالمديونية ونسبة الخسارة وملموسية الموجودات وسلبيا بالحجم والعمر والسيولة ولا تتأثر بمعدل نمو الاقساط، وهذا يتطلب من الشركتين ابقاء مزيدا من الاهتمام بالعوامل الداخلية المحددة للربحية نظرا لدورها المهم في ادائها المالي.

الكلمات المفتاحية: الربحية، الحجم، العمر، السيولة، الرافعة، نسبة الخسارة، نمو الاقساط، ملموسية الموجودات.



وقائع العدد الخاص بمؤتمر اصلاح
قطاع التأمين في العراق 2021
الصفحات 181 - 218

Abstract

The research aims to determine the factors affecting the profitability of public insurance companies in Iraq. The factors that will be tested for their effect on profitability include size, age, liquidity, indebtedness, loss ratio, premium growth, and tangibility of assets (tangible assets). For the purpose of achieving the goal of the research, the data of the National General Insurance Company and the Iraqi General Insurance Company were used, as they represent the government insurance market in Iraq for the period from (2010) to (2019). Correlation and multiple regression analysis were used to test the relationship and effect between the research's variables. The results of the research show that the profitability of the two companies is positively affected by the indebtedness, the percentage of loss and the tangibility of the assets and negatively by the size, age and liquidity and is not affected by the growth rate of premiums, and this requires the two companies to pay more attention to the internal factors determining profitability due to their important role in their financial performance.

Key Words: Profitability ,Size, Age, Liquidity, Leverage, Loss Ratio, Premiums Growth, Assets Tangibility.

1-المبحث الاول

1.1- منهجية البحث ودراسات سابقة

2.1-مشكلة البحث

تعتبر الربحية عن الاداء المالي والقوة الايرادية للشركة وتمثل احد العوامل الاساسية في الادارة المالية الى جانب المخاطرة، وتسعى الشركات الى معرفة العوامل المؤثرة في الربحية لتحسين ادائها. وعلى الرغم من وجود العديد من البحوث والدراسات التي تناولت موضوع محددات الربحية في شركات التأمين الا ان هناك اهتمام محدود لشركات التأمين في العراق ويأتي هذا البحث لمعالجة جزء من هذه الفجوة من خلال

دراسة العوامل المؤثرة في ربحية شركات التأمين العامة في العراق لمعرفة العوامل الاكثر تأثيرا فيها.

3.1- أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من أهمية قطاع التأمين ودوره المهم في الاقتصاد من خلال مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن تناوله إلى أحد الأهداف الاساسية في حقل الادارة المالية والمؤسسات المالية الا وهو الربحية كونها تعد احد العاملين الاساسيين في الادارة المالية الى جانب المخاطرة فضلاً عن ان الربحية تعكس الاداء المالي للشركات وقوتها الايرادية، وتسعى الشركات الى معرفة العوامل المؤثرة في الربحية لتحسين ادائها، كما تبرز اهمية البحث ايضا في المساهمة بالجدل الفكري حول محددات الربحية في شركات التأمين وقياس تأثير هذه المحددات في الربحية في الواقع العملي فضلاً عن تحديد العوامل الاكثر تأثيراً فيها.

4.1- أهداف البحث

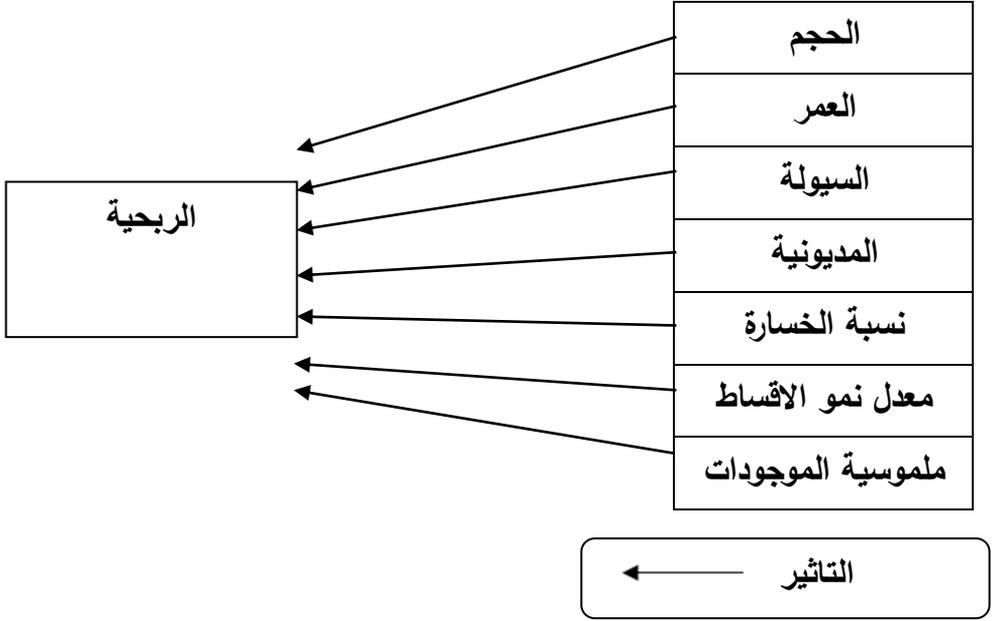
- أ- تحليل العوامل المؤثرة في ربحية شركات التأمين.
- ب- قياس تأثير العوامل في ربحية شركات التأمين.
- ج- تحديد العوامل الاكثر تأثيراً في ربحية شركات التأمين.

5.1- المخطط الفرضي للبحث

يبين الشكل (1) المخطط الفرضي للبحث، اذ يوضح المتغيرات المالية وطبيعة وتوجه البحث، ويتم اولا تحليل العوامل المؤثرة في ربحية الشركات وهي حجم الشركة وعمرها والسيولة والمديونية ونسبة الخسارة ومعدل نمو الاقساط ولموسية الموجودات التي يتم ايجادها بحسب المعادلات (2-8) وثانياً يتم تحليل ربحية الشركة. وتم تحديد معدل العائد على الموجودات للتعبير عن الربحية التي يتم حسابها بحسب المعادلة (1). ويتم ايضا تحليل الارتباط بين متغيرات البحث للتأكد من عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد Multicollinearty بينها. وبعد ذلك يتم دراسة العلاقة والتأثير للعوامل المؤثرة المشار اليها في الربحية، وايجاد العامل او العوامل الاكثر تأثيرا في الربحية.

اذ ان العوامل المؤثرة تمثل المتغيرات المستقلة للبحث اما الربحية تمثل المتغير التابع للبحث.

شكل (1)
مخطط البحث



6.1- فرضيات البحث

- أ- الفرضية الرئيسية الاولى: يؤثر حجم الشركة معنوياً في ربحية الشركات.
- ب- الفرضية الرئيسية الثانية: يؤثر عمر الشركة معنوياً في ربحية الشركات.
- ج- الفرضية الرئيسية الثالثة: تؤثر السيولة معنوياً في ربحية الشركات.
- د- الفرضية الرئيسية الرابعة: تؤثر المديونية معنوياً في ربحية الشركات.
- هـ- الفرضية الرئيسية الخامسة: تؤثر نسبة الخسارة معنوياً في ربحية الشركات.

و- الفرضية الرئيسية السادسة: يؤثر معدل نمو الاقساط معنوياً في ربحية الشركات.

ز- الفرضية الرئيسية السابعة: يؤثر ملموسية الموجودات معنوياً في ربحية الشركات.

7.1- مجال البحث ومدته

لغرض تحقيق اهداف البحث تم اختيار شركة التأمين الوطنية العامة وشركة التأمين العراقية العامة كونهما يمثلان سوق التأمين الحكومي في العراق فضلاً عن كون الشركتين تعدان من اقدم شركات التأمين في العراق اذ تأسست شركة التأمين الوطنية في سنة 1950 اما شركة التأمين العراقية فتأسست في سنة 1959، فضلاً عن حجم الشركتين الكبير مقارنة بشركات التأمين الخاصة وامتلاكهما الحصة السوقية الاكبر من سوق التأمين في العراق. وتم اختيار المدة من سنة (2010) الى نهاية سنة (2019) في البحث الحالي بسبب النمو الكبير لنشاط الشركتين خلال هذه السنوات.

8.1- أساليب التحليل المالي والاحصائي

اعتمد البحث على مجموعة من المقاييس المالية والاحصائية التي تمثلت بما يأتي:

1.8.1- المقاييس المالية: يوضح الجدول (1) المقاييس المالية لمتغيرات البحث:

جدول (1)

المقاييس المالية لمتغيرات البحث

ت	المتغيرات	المقاييس
1	الربحية (ROA)	معدل العائد على الموجودات = $\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الموجودات}}$
2	حجم الشركة (SIZ)	اللوغارتم الطبيعي لمجموع الموجودات Ln(Assets)
3	عمر الشركة (AGE)	الفرق بين سنة المشاهدة وسنة تأسيس الشركة
4	السيولة (LIQ)	نسبة التداول = $\frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$

المطلوبات نسبة المديونية = الموجودات	المديونية (LEV)	5
صافي التعويضات نسبة الخسارة = صافي الاقساط	نسبة الخسارة (Loss)	6
اقساط السنة الحالية - اقساط السنة السابقة معدل نمو الاقساط = اقساط السنة السابقة	معدل نمو الاقساط (PG)	7
الموجودات الثابتة نسبة ملموسية الموجودات = مجموع الموجودات	لملوسية الموجودات (TANG)	8

2.8.1- المقاييس الاحصائية:

استخدمت المقاييس الاحصائية الاتية لقياس درجة العلاقة والتأثير للعوامل المؤثرة في ربحية الشركات:

- **معامل الارتباط بيرسون (R):** وهو مقياس رقمي يقيس العلاقة بين متغيرين محصور بين الصفر والواحد الصحيح الموجب عندما تكون العلاقة طردية والصفر والواحد الصحيح السالب عندما تكون العلاقة سلبية بحسب المعادلة الآتية:

معادلة معامل الارتباط بيرسون :-

$$r = \frac{n \sum x_i y_i - \sum x_i y_i}{\sqrt{n \sum x_i^2 - (\sum x_i)^2} \sqrt{\sum y_i^2 - (\sum y_i)^2}} \dots (9)$$

تم استخدام نموذج معامل ارتباط بيرسون في هذا البحث لاجاد درجة العلاقة بين متغيرات البحث. وقد تم الاعتماد على معامل ارتباط بيرسون لاجاد درجة العلاقة بين العوامل المؤثرة والربحية.

- **معامل التحديد (R²):** وهو مقياس رقمي محصور بين الصفر والواحد الصحيح يعكس مدى نجاح نموذج الانحدار الخطي في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك

على ازدياد شدة التأثير الخطي في للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع،
 واستخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياسه بحسب المعادلة الآتية:
 معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد :-

$$Y_i = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \dots + \varepsilon \quad \dots (10)$$

تم اعتماد معامل التحديد في البحث الحالي لاختبار مقدار تأثير العوامل
 المؤثرة في الربحية وبناء على متغيرات البحث تكون معادلة الانحدار
 كالآتي:

$$ROA = \alpha + \beta_1 SIZ + \beta_2 AGE + \beta_3 LIQ + \beta_4 LVE + \beta_5 LOSS + \beta_6 PG + \beta_7 TANG + \varepsilon \dots (11)$$

• **اختبار (F):** لاختبار معنوية التأثير لمعامل نموذج الانحدار الخطي المتعدد عند
 درجة معنوية (0.05). تم استخدام اختبار (F) في البحث الحالي لاختبار
 معنوية العلاقة والتأثير للعوامل المؤثرة في الربحية.

9.1- مصادر بيانات البحث: تم الحصول على البيانات اللازمة لاستكمال اهداف
 البحث والوصول الى نتائج بالاعتماد على المصادر الاتية:-

1.9.1- الاطار النظري: تم الاعتماد على الكتب والدراسات والرسائل والاطارح
 المتخصصة بمجال البحث.

2.9.1- الاطار التطبيقي: تم الاستعانة بالتقارير السنوية لشركتي التأمين الوطنية
 والعراقية خلال مدة البحث في الحصول على بيانات الاطار التطبيقي.

10.1- الدراسات سابقة

يستعرض هذا الجزء مجموعة من الدراسات السابقة لمعرفة طروحات الباحثين
 واسهاماتهم الفكرية وآراءهم حول مجال البحث فضلا عن تحديد جوانب الافادة
 والاختلاف مع تلك الدراسات.

11.1- بعض الدراسات السابقة

يبين الجدول (2) عددا من احدث الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث والمتمثل بالعوامل المؤثرة في ربحية الشركات، اذ نلاحظ التباين الواضح في مجالات التطبيق فضلا عن اختلاف النتائج التي تم التوصل اليها.

جدول (2)

دراسات سابقة

ت	السنة والباحث	عنوان الدراسة	مجال التطبيق	هدف الدراسة	اهم النتائج
1	Dhiab,2021	Determinants of Insurance Firms' Profitability: An Empirical Study of Saudi Insurance Market محددات ربحية شركات التأمين: دراسة تطبيقية لسوق التأمين السعودي	دراسة تطبيقية في 20 شركة تأمين سعودية للمدة (2009-2017)	دراسة محددات الربحية في قطاع التأمين السعودي	نمو الأقساط ونسبة ملموسية الموجودات هي العوامل الرئيسية التي تؤثر بشكل إيجابي في الربحية اما نسبة الخسارة ونسبة المديونية وإلى حد أقل عمر الشركة لها آثار سلبية في الربحية
2	AL-Mutairi et al,2021	Determinants of corporate performance: Empirical evidence from the insurance companies listed on Abu Dhabi securities exchange (ADX) محددات أداء الشركات: دليل تجريبي من شركات التأمين المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية	دراسة تطبيقية في جميع شركات التأمين المدرجة في سوق ابو ظبي للأوراق المالية وعددها 17 شركة للمدة (2013-2019)	تحديد العوامل التي تؤثر على أداء شركات التأمين المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية	عمر الشركات هو العامل الإيجابي الأكثر أهمية الذي يحدد ربحية شركات التأمين

<p>الحجم ونمو الاقساط والموجودات والسيولة يؤثران بشكل إيجابي وكبير في الربحية، في حين أن نسبة الخسارة لها تأثير سلبي كبير في الربحية</p>	<p>فحص العوامل التي تؤثر على ربحية شركات التأمين في فلسطين</p>	<p>دراسة تطبيقية في سبع شركات تأمين عاملة في فلسطين للمدة (2006 - 2018)</p>	<p>The Determinants of Profitability of Insurance Companies in Palestine محددات ربحية شركات التأمين في فلسطين</p>	<p>Abdeljawad et al,2020</p>	<p>3</p>
<p>عمر الشركات ونسبة الخسارة لها تأثير في الربحية</p>	<p>تحليل بعض المحددات المتوقعة للربحية في شركات التأمين في تنزانيا</p>	<p>دراسة تطبيقية في 10 شركات تأمين من أصل 25 شركة تأمين عاملة في تنزانيا للمدة (2008- 2017)</p>	<p>The Determinants of Insurance Firm's Profitability in Tanzania: An Empirical Investigation محددات الربحية لشركات التأمين في تنزانيا: دراسة تطبيقية</p>	<p>Horera and Maganya,2020</p>	<p>4</p>
<p>حجم شركات التأمين له تأثير إيجابي كبير في ربحية شركات في حين للرفع المالي تأثير سلبي في الاداء المالي للشركات</p>	<p>تقييم العلاقة بين الأداء المالي و حجم الشركة والسيولة والرافعة المالية ونسبة الخسارة لشركات التأمين على غير الحياة في النيبال</p>	<p>دراسة تحليلية في 5 شركات تأمين على غير الحياة في النيبال لمدة 10 سنوات</p>	<p>DETERMINANTS OF INSURANCE COMPANIES PROFITABILITY: ANALYSIS OF NON-LIFE INSURANCE COMPANIES IN NEPAL محددات ربحية شركات التأمين: تحليل شركات التأمين على غير الحياة في النيبال</p>	<p>Risal,2020</p>	<p>5</p>
<p>عمر الشركة وحجمها يؤثران بشكل إيجابي كبير في ربحية شركات التأمين بالمقابل تؤثر نسبة الخسارة بشكل سلبي</p>	<p>فحص العوامل التي تؤثر على ربحية شركات التأمين في فلسطين</p>	<p>دراسة تطبيقية في سبع شركات تأمين عاملة في فلسطين للمدة (2010-</p>	<p>The Determinants of Profitability of Insurance Companies in Palestine محددات ربحية شركات التأمين في فلسطين</p>	<p>Abdeljawad and Dwaikat,2019</p>	<p>6</p>

وكبير في الربحية		(2017)			
وجود علاقة طردية بين عمر الشركات وادائها المالي إلى جانب ذلك يعد حجم الشركة ومعدل النمو من العوامل المحددة للشركة التي لها علاقة عكسية كبيرة مع أداء الشركات	دراسة العلاقة بين العوامل المحددة للشركة واداء شركات التأمين في نيجيريا	دراسة تطبيقية في 12 شركة تأمين مدرجة في البورصة النيجيرية للمدة (2009-2017)	Firm Specific Factors and Performance of Insurance Firms in Nigeria العوامل المحددة لاداء شركات التأمين في نيجيريا	Ajao and Ogieriakhi,2018	7
وجود علاقة إيجابية كبيرة بين اقساط التأمين، وحقوق المساهمين، والمصروفات الإدارية من جهة والربحية من جهة اخرى وعلاقة سلبية بين نسبة الخسارة والربحية	دراسة محددات الربحية في شركات التأمين الباكستانية	دراسة تطبيقية على 6 شركات تأمين على الحياة في باكستان للمدة (2008-2013)	Profitability Determinants of Insurance Companies of Pakistan محددات الربحية لشركات التأمين الباكستانية	Khan,2018	8
حجم لشركة وحجم رأس المال ونسبة الخسارة ترتبط بشكل كبير بربحية شركات التأمين على الحياة	البحث في العوامل الداخلية الخاصة بالشركة والتي تؤثر على أداء الربحية لشركات التأمين الاسيوية	دراسة استكشافية في ثماني دول آسيوية (الصين) وهونغ كونغ وتايوان وسنغافورة واليابان وكوريا الجنوبية وتايلاند وماليزيا) للمدة (2008-2014)	Firm-specific internal determinants of profitability performance: an exploratory study of selected life insurance firms in Asia المحددات الداخلية الخاصة بالشركة لأداء الربحية: دراسة استكشافية لشركات التأمين على الحياة المختارة في آسيا	Zainudin et al, 2018	9

<p>معدل النمو والمديونية والسيولة والموجودات الثابتة هي العوامل الرئيسية التي تؤثر في ربحية شركات التأمين، إذ يرتبط معدل النمو بشكل إيجابي بالربحية، بينما ترتبط المديونية والسيولة والموجودات الثابتة ارتباطاً سلبياً بها</p>	<p>دراسة تأثير معدل النمو والمديونية والسيولة والموجودات الثابتة وحجم رأس المال وحجم الشركة في ربحية شركات التأمين في البانيا</p>	<p>دراسة تطبيقية لسبعة شركات تأمين على غير الحياة وتأمين حياة في البانيا للمدة (2008- 2013)</p>	<p>Factors Affecting the Profitability of Insurance Companies in Albania العوامل المؤثرة في ربحية شركات التأمين في البانيا</p>	<p>Kripa and Ajasi,2016</p>	<p>10</p>
<p>ربحية شركات التأمين الخاصة تتأثر بنسبة الخسارة والسيولة بشكل سلبى، وحجم الشركة ونمو الأقساط ونمو الناتج المحلي الاجمالي بشكل إيجابي</p>	<p>معرفة محددات ربحية شركة التأمين الخاصة في اثيوبيا</p>	<p>دراسة تطبيقية في ثماني شركات تأمين خاصة في اثيوبيا للمدة (2005- 2015)</p>	<p>Determinants of Profitability in Private Insurance Companies in Ethiopia محددات الربحية في شركات التأمين الخاصة في إثيوبيا</p>	<p>Lira and Tegegn,2016</p>	<p>11</p>
<p>الربحية لها علاقة ايجابية بالمديونية وراس المال ومؤشر كفاءة الادارة وعلاقة سلبية بالحجم وهيكـل الملاك.</p>	<p>تحديد العوامل التي تؤثر في ربحية شركات التأمين العامة في كينيا</p>	<p>دراسة تطبيقية على شركات التأمين العامة في كينيا والبالغ عددها 23 للمدة (2009- 2012)</p>	<p>THE DETERMINANTS OF FINANCIAL PERFORMANCE IN GENERAL INSURANCE COMPANIES IN KENYA محددات الأداء المالي في شركات التأمين العام في كينيا</p>	<p>Mwangi and Murigu,2015</p>	<p>12</p>

<p>المديونية وملموسية الموجودات ونسبة الخسارة ونمو الشركة والكفاءة الإدارية هي محددات للربحية اذ ترتبط ملموسية الموجودات ونمو الشركة والكفاءة الإدارية إيجابيا بالربحية على العكس من نسبة المديونية ونسبة الخسارة التي ترتبط بشكل سلبى بالربحية</p>	<p>اختبار تاثير مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في ربحية شركات التأمين في اثيوبيا</p>	<p>دراسة تطبيقية على عشرة شركات تأمين للمدة (2008- 2013)</p>	<p>Determinants of insurance companies' profitability in Ethiopia محددات ربحية شركات التأمين في اثيوبيا</p>	<p>Melese, 2014</p>	<p>13</p>
<p>هناك علاقة إيجابية بين المديونية والسيولة من جهة والربحية من جهة اخرى في شركات التأمين بالمقابل هناك علاقة عكسية والربحية بين ملموسية الموجودات</p>	<p>معرفة محددات ربحية شركات التأمين في غانا</p>	<p>دراسة تطبيقية في سنة عشر شركة تأمين في غانا للمدة (2005- 2011)</p>	<p>Determinants of Profitability of Insurance Firms in Ghana محددات ربحية شركات التأمين في غانا</p>	<p>Boadi et al ,2013</p>	<p>14</p>
<p>هناك ارتباط إيجابي وكبير بين حجم الشركة وحجم راس المال من جهة والربحية من جهة اخرى، في حين ترتبط نسبة الخسارة ونسبة المديونية بشكل سلبى بالربحية</p>	<p>دراسة آثار العوامل المحددة للشركة في الربحية</p>	<p>دراسة تحليلية في 35 شركة تأمين على الحياة وتأمين على غير الحياة للمدة (2005- 2009)</p>	<p>Determinants of Insurance Companies Profitability: An Analysis of Insurance Sector of Pakistan محددات ربحية شركات التأمين: تحليل قطاع التأمين في باكستان</p>	<p>Malik,2011</p>	<p>15</p>

12.1- مجالات الافادة والاختلاف عن الدراسات السابقة

بعد استعراض الدراسات السابقة يمكن تحديد مجالات الافادة منها وكيفية الاختلاف عنها بالاتي:

1.12.1- مجالات الافادة

- دعم منهجية البحث وبلورة مشكلتها وذلك عبر معرفة المعضلة الفكرية والتطبيقية للدراسات السابقة ومنهجيتها العلمية.
- تكوين فكرة عن الاطار النظري للبحث الحالي والاطلاع على المناهج العلمية المستخدمة في هذه الدراسات ومعرفة الاساس المعرفي لطبيعة العلاقة بين متغيرات البحث.
- تحديد ادوات البحث المتمثلة بالمقاييس المستخدمة في الإطار التطبيقي وكيفية الصياغة الرياضية لهذه المقاييس.
- التعرف على العوامل الداخلية والعوامل الخارجية لشركات التأمين المؤثرة في الربحية.

2.12.1- مجالات الاختلاف

- ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة في دراسة محددات ربحية شركات التأمين هو عينة البحث ومدتها اذ يعد البحث الحالي هو الاول حسب علم الباحث الذي يدرس العوامل المؤثرة في ربحية شركات التأمين العامة في العراق للمدة (2010-2019) لغرض تحديد اكثر العوامل المؤثرة في ربحية هذه الشركات.

2- المبحث الثاني

1.2.1 الاطار النظري

1.1.2- العوامل المؤثرة في الربحية

تعتبر الربحية عن الاداء المالي والقوة الايرادية للشركة وتمثل احد العوامل الاساسية في الادارة المالية الى جانب المخاطرة، وتسعى الشركات الى معرفة العوامل المؤثرة في الربحية لتحسين ادائها، اذ تتاثر الربحية بعدة عوامل مع اختلاف تلك العوامل وقوة تاثيرها وجزء من هذه العوامل هي عوامل خاصة بالشركة اذ قد تمر الشركة بظروف او عوامل خاصة بها تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في ربحيتها كحجم الشركة وعمرها ونشاطها والسيولة والمديونية وغير ذلك من العوامل الداخلية (Gitman and Zutter,2015:128). اما الجزء الاخر فهي عوامل خارجية او عامة اذ تتاثر الربحية بظروف الاقتصاد الكلي او ظروف السوق سواء بشكل مباشر ام غير مباشر وتعد نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم وسعر الفائدة من اهم العوامل الخارجية التي تؤثر في الربحية (Lira and Tegegn,2016:85). ويوضح جدول (3) اهم العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في الربحية والتي تم دراستها من قبل الباحثين وتكرار دراسة هذه العوامل.

جدول (3)

العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الربحية في الدراسات السابقة

ت	العوامل الدراسة / السنة	الحجم	العمر	السيولة	المديونية	المخاطرة	نمو الاقساط	ملموسية الموجودات	نمو الموجودات	نسبة المصرفيات	نسبة الاحتفاظ	رأس المال الممتلك	مؤشر كفاءة الادارة	الملاك	نمو GDP	معدل التضخم	سعر الفائدة	الاستثمار
1	Dhiab,2021	√	√	√	√	√	√	√				√						
2	AL-Mutairi et al,2021	√	√	√		√		√		√								
3	Abdeljawad et al,2020	√		√	√	√	√		√									
4	Horera and Maganya,2020	√	√			√									√	√		
5	Risal,2020	√		√	√	√												
6	Abdeljawad and Dwaikat,2019	√	√	√	√	√	√			√								
7	Ajao and Ogieriakhi,2018	√	√		√		√	√	√									
8	Khan,2018					√	√			√		√					√	
9	Zainudin et al, 2018	√		√		√	√	√				√						
10	Kripa and Ajasllari,2016	√		√	√		√	√	√									
11	Lira and Tegegn,2016	√			√	√				√					√	√	√	
12	Mwangi and Murigu,2015	√	√	√	√	√					√	√	√	√				
13	Melese, 2014	√	√	√	√	√		√	√									
14	Boadi et al ,2013	√		√	√	√	√	√	√									
15	Malik,2011	√	√			√						√						
	SUM	14	7	10	11	13	8	7	4	3	2	6	2	1	3	3	1	1

وسيتم خلال البحث الحالي دراسة العوامل المؤثرة في الربحية المذكوره في الجدول اعلاه وحسب اكثر العوامل المكررة في الدراسات السابقة من قبل الباحثين وهي حجم الشركة وعمرها والسيولة والمديونية ونسبة الخسارة ونمو الاقساط و ملموسية الموجودات وفيما يلي توضيح لهذه العوامل:

1.1.1.2- حجم الشركة Firm Size: يعد حجم الشركة من العوامل المهمة التي تؤثر في ربحية الشركة، وعادة ما يتم التعبير عن حجم الشركة باجمالي موجوداته. ومن المعلوم ان ارتفاع قيمة موجودات الشركة يعني بالمقابل ارتفاع استثماراتها كون الاستثمارات هي جزء من الموجودات، وبالتالي زيادة قدرتها على تحقيق الارباح اي زيادة ربحيتها. وبحسب الدراسات السابقة فان حجم الشركة يتم قياسها باستخدام المعادلة الاتية (Abdeljawad,11:2020):

حجم الشركة = اللوغارتم الطبيعي لمجموع الموجودات Ln(Assets) ... (12)

2.1.1.2- عمر الشركة Firm Age : يتم التعبير عن عمر الشركة من خلال المدة الزمنية لعمل الشركة في السوق اي منذ بداية التأسيس لغاية السنة الحالية. ومن المنطقي ان عمر الشركة يعبر بشكل واخر عن خبرتها. وعلى الرغم من ذلك الا انه لا يزال هناك جدل بين المتخصصين في مجال الادارة المالية حول العلاقة بين عمر الشركة وربحيتها فيما اذا كانت علاقة طردية ام عكسية. مع ذلك تبين نظرية التعلم ان العلاقة بين عمر الشركة وتحسين كفاءتها الانتاجية هي علاقة طردية اذ من المفترض بزيادة عمر الشركة وزيادة ممارستها يتم تحسن ادائها مما ينعكس بشكل ايجابي على ربحيتها (Horera and Maganya,2020:31).

3.1.1.2- نسبة السيولة Liquidity Ratio: تعبر السيولة عن النقد او امكانية تحويل الموجود الى نقد بسرعة وبدون خسارة. وتعكس السيولة قدرة الشركة على سداد التزاماتها وديونها قصيرة الاجل عند استحقاقها. وتكون العلاقة بين السيولة والربحية بحسب ادبيات الادارة المالية عكسية اذ كلما ترتفع السيولة يعني ذلك استثمار الشركة

اموالها في موجودات قصيرة الاجل التي تكون ربحيتها قليلة، والعكس صحيح اي كلما انخفضت سيولة الشركة اي ان الشركة تستثمر اموالها في موجودات طويلة الاجل التي تكون ربحيتها مرتفعة ولكن ذلك يعرض الشركة الى مخاطرة السيولة لذلك على الشركة ان توازن بين الحاجة الى الامان التي توفرها السيولة في قدرتها على دفع التزاماتها مقابل العائدات المنخفضة التي تحققها الموجودات السائلة للشركة (الميداني، 2010: 41). فضلا عن ما تم ذكره فان هناك دراسات تشير الى ان العلاقة بين السيولة والربحية في شركات التأمين هي علاقة طردية كونها تعكس قدرة الشركة على دفع التعويضات للزبائن وبالتالي فان الشركة ذات السيولة الجيدة هي من سيكون عليها طلب في خدمة التأمين (Boadi et al, 2013:46). ويمكن قياس السيولة للشركات باستخدام نسبة التداول والتي يمكن ايجادها بالمعادلة الاتية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \dots (13)$$

4.1.1.2- نسبة الرافعة او المديونية Leverage Ratio: تعبر الرافعة او المديونية عن نسبة اجمالي الديون الى اجمالي الموجودات او اجمالي قيمة الشركة. وتقاس نسبة المديونية درجة اعتماد الشركة في تمويل موجوداتها على مصادر التمويل المقترضة مما يؤثر في درجة الارباح التي يحصل عليها الملاك، كما يؤثر في درجة المخاطرة التي يتعرضون لها، لذلك كلما ارتفعت هذه النسبة زاد مقدار اموال الغير المستخدمة لتحقيق الارباح ولكن بالمقابل تزداد المخاطرة المالية او مخاطرة عدم قدرة الشركة الوفاء بالتزاماتها، وبالتالي فان نسبة المديونية تعبر عن استخدام الشركة للدين في هيكل تمويلها بهدف زيادة العائد على حقوق المساهمين. والسبب في ذلك يعود الى كون الدين مصدر رخيص نسبيا للتمويل، ويصبح ارحص اذا اخذنا بالحسبان الوفر الضريبي الناجم عن طرح الفائدة على الديون كنفقة، مما يؤدي الى تخفيض الربح الخاضع للضريبة ودفع ضرائب اقل (النعمي والتيمي، 2009: 346). ويتم حساب نسبة

المديونية بتقسيم اجمالي الديون القصيرة والطويلة الاجل على اجمالي الموجودات، وكما موضح في المعادلة الاتية:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{المطلوبات}}{\text{الموجودات}} \dots (14)$$

5.1.1.2- نسبة الخسارة Loss Ratio: عادة ما يتم الاشارة الى التعويضات التي يتم دفعها من قبل شركات التأمين واية مصاريف اخرى ترافق التعويض على انها الخسائر التي تتكبدها شركات التأمين. وتشير نسبة الخسارة الى قيمة الخسارة التي تتعرض لها الشركة خلال مدة زمنية معينة، وهي تساوي حاصل قسمة صافي التعويضات على صافي الاقساط. وكلما انخفضت نسبة الخسارة كلما ادى ذلك الى ارتفاع ربحية الشركة والعكس صحيح، وذلك يعني ان العلاقة بين نسبة الخسارة والربحية هي علاقة عكسية (Malik,2011:317). وتوضح المعادلة الاتية نسب الخسارة:

$$\dots (15) \frac{\text{صافي التعويضات}}{\text{صافي الاقساط}} = \text{نسبة الخسارة}$$

6.1.1.2- نسبة نمو الاقساط Premiums Growth Ratio: تشير نسب النمو الى مدى التوسع والتقدم الذي تحققه الشركة على مر الزمن، فالنمو هدف مرغوب به اذ يمكن من توسيع الشركة، تطوير منتجاتها، تحسين طرق انتاجها، زيادة عدد الوظائف فيها، وخلق وظائف جديدة وتدرج المديرين الى الاعلى وزيادة ارباحها الامر الذي يوفر دخلاً اكبر للعاملين في الشركة (عن طريق المكافآت وزيادة الرواتب) وعائد ربح اعلى للمساهمين. ولحجم معدل النمو اهمية خاصة حيث انه يمكن المحلل المالي من تحديد طبيعة نمو الشركة، فاذا كانت الشركة تنمو بمعدلات تتناسب مع معدلات نمو الاقتصاد الوطني، فان هذا يدعى نمواً طبيعياً اما اذا كانت الشركة تنمو بمعدلات اعلى من معدلات نمو الاقتصاد الوطني فان ذلك يدعى بنمو سريع، واذا كانت معدلات نمو الشركة اقل من معدلات نمو الاقتصاد الوطني فيقال عن الشركة انها راكدة. وفي حالة

كون معدلات النمو سالبة فان ذلك يدل على تراجع الشركة. وتعد نسبة نمو الاقساط في شركات التأمين ذات اهمية كبرى كون الاقساط تمثل الجزء الاكبر من ايرادات الشركة وكلما كانت الاقساط تنمو بمعدلات كبيرة فان ذلك ينعكس على ربحية الشركة وزيادتها وبالعكس فان انخفاض معدلات نمو الاقساط او في حالة معدلات النمو السالبة فان ذلك سينعكس بشكل سلبي على الارباح وبالتالي يؤدي الى انخفاض ربحية الشركة. وذلك يعني ان العلاقة بين معدلات نمو الاقساط والربحية هي علاقة طردية. ويمكن قياس معدل نمو اقساط شركات التأمين باستخدام المعادلة الاتية (Zainudin et al,2018:540):

$$\dots (16) \frac{\text{اقساط السنة الحالية} - \text{اقساط السنة السابقة}}{\text{اقساط السنة السابقة}} = \text{معدل نمو الاقساط}$$

7.1.1.2- ملموسية الموجودات Assets Tangibility: تعبر ملموسية الموجودات عن نسبة الموجودات الثابتة الى مجموع الموجودات. فاذا كانت نسبة ملموسية الموجودات صغيرة اي ان معظم استثمارات الشركة قصيرة الاجل فان هذا يعني ان الشركة سيكون لديها سيولة جيدة لكن ربحيتها ستكون محدودة، فكما هو معروف ان الاستثمار في الموجودات قصيرة الاجل يحقق عوائد منخفضة لكنه يؤمن السيولة للشركة، بالمقارنة مع الاستثمار في الموجودات الثابتة فانها تحقق عائدا مرتفعا ولكن على حساب السيولة. يستنتج مما تقدم ان قرار توزيع استثمارات الشركة ما بين موجودات متداولة وثابتة يحدد العائد المتوقع على اجمالي استثمارات الشركة ومخاطرة فقدان السيولة (Berk, and DeMarzo,2017:59). وتعبر المعادلة الاتية عن نسبة ملموسية الموجودات:

$$\dots (17) \frac{\text{الموجودات الثابتة}}{\text{مجموع الموجودات}} = \text{نسبة ملموسية الموجودات}$$

ويوضح الجدول (4) العلاقة بين العوامل المؤثرة المذكورة اعلاه والربحية بناء على الدراسات السابقة والعلاقات المتوقعة بينهما في هذا البحث بناء على الدراسات السابقة والادبيات المالية.

جدول (4)

طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث بناء على تحليل نتائج الدراسات السابقة وطبيعة العلاقة المتوقعة

العلاقة المتوقعة	طبيعة العلاقة من الدراسات السابقة	الدراسة / السنة	العامل	ت
+	لا توجد	Dhiab,2021	الحجم	1
	لا توجد	AL-Mutairi et al,2021		
	+	Abdeljawad et al,2020		
	لا توجد	Horera and Maganya,2020		
	+	Risal,2020		
	+	Abdeljawad and Dwaikat,2019		
	-	Ajao and Ogieriakhi,2018		
	+	Zainudin et al, 2018		
	لا توجد	Kripa and Ajasllari,2016		
	+	Lira and Tegegn,2016		
	-	Mwangi and Murigu,2015		
	لا توجد	Melese, 2014		
	لا توجد	Boadi et al ,2013		
	+	Malik,2011		
+	-	Dhiab,2021	العمر	2
	+	AL-Mutairi et al,2021		
	-	Horera and Maganya,2020		
	+	Abdeljawad and Dwaikat,2019		

	+	Ajao and Ogieriakhi,2018		
	لا توجد	Mwangi and Murigu,2015		
	لا توجد	Malik,2011		
	لا توجد	Dhiab,2021		
	لا توجد	AL-Mutairi et al,2021		
	+	Abdeljawad et al,2020		
	لا توجد	Risal,2020		
	لا توجد	Abdeljawad and Dwaikat,2019		
-	لا توجد	Zainudin et al, 2018	السيولة	3
	-	Kripa and Ajasllari,2016		
	لا توجد	Mwangi and Murigu,2015		
	لا توجد	Melese, 2014		
	+	Boadi et al ,2013		
	-	Dhiab,2021		
	لا توجد	Abdeljawad et al,2020		
	-	Risal,2020		
	لا توجد	Abdeljawad and Dwaikat,2019		
	لا توجد	Ajao and Ogieriakhi,2018		
	-	Kripa and Ajasllari,2016		
	لا توجد	Lira and Tegegn,2016	المديونية	4
	+	Mwangi and Murigu,2015		
	-	Melese, 2014		
	+	Boadi et al ,2013		
	-	Malik,2011		
	-	Dhiab,2021		
	لا توجد	AL-Mutairi et al,2021	نسبة الخسارة	5
	لا توجد	Abdeljawad et al,2020		

	+	Horera and Maganya,2020		
	لا توجد	Risal,2020		
	-	Abdeljawad and Dwaikat,2019		
	-	Khan,2018		
	+	Zainudin et al, 2018		
	-	Lira and Tegegn,2016		
	لا توجد	Mwangi and Murigu,2015		
	-	Melese, 2014		
	لا توجد	Boadi et al ,2013		
	-	Malik,2011		
+	+	Dhiab,2021	نمو الاقساط	6
	+	Abdeljawad et al,2020		
	لا توجد	Abdeljawad and Dwaikat,2019		
	-	Ajao and Ogieriakhi,2018		
	+	Khan,2018		
	لا توجد	Zainudin et al, 2018		
	+	Lira and Tegegn,2016		
	لا توجد	Boadi et al ,2013		
+	+	Dhiab,2021	لموسية الموجودات	7
	لا توجد	AL-Mutairi et al,2021		
	لا توجد	Ajao and Ogieriakhi,2018		
	لا توجد	Zainudin et al, 2018		
	-	Kripa and Ajasllari,2016		
	+	Melese, 2014		
	-	Boadi et al ,2013		

من اعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة

2.2- مقاييس الربحية

تعكس الربحية الاداء الكلي للشركة، ويتم قياس الربحية من خلال نسب الربحية التي تعطي مؤشرات عن مدى قدرة الشركة على توليد الارباح من المبيعات او من الاموال المستثمرة، والارباح هي المقياس لكفاءة سياسات ادارة الشركة الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية والقرارات المتعلقة بهذه السياسات (هندي، 2003: 112). لذلك فان نسب الربحية ذات اهمية لمعرفة القوة الايرادية للشركة و تقييم فاعلية ادارة الشركة وكفاءتها (الميداني، 2010: 143). وعلى الرغم من وجود العديد من المؤشرات لقياس الربحية الا ان هناك مؤشرين رئيسيين وهما:

1.2.2- معدل العائد على الموجودات (ROA) :Rate of Return on Assets

ويعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة في قياس الربحية اذ يوضح العائد المتولد من استثمارات الشركة، وتساوي استثمارات الشركة الى مجموع موجوداتها، او انه نسبة صافي الدخل السنوي لمتوسط اجمالي موجودات الشركة خلال السنة المالية. فارتفاع قيمة العائد على الموجودات دليل على ارتفاع دخل الشركة، وتقيس هذه النسبة انتاجية استثمارات الشركة كافة القصيرة والطويلة الاجل، فاذا كانت هذه النسبة منخفضة فانها تعكس ضعف انتاجية استثمارات الشركة اما اذا كانت النسبة مرتفعة فانها تدل على كفاءة سياسات الشركة الاستثمارية والتمويلية (Brigham and Houston, 2015: 110). ويتم حساب العائد على الموجودات باستخدام المعادلة الاتية:

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الموجودات}} \dots (15)$$

2.2.2- معدل العائد على حق الملكية (ROE) :Rate of Return on Equity

يعد مقياس العائد على الملكية من المقاييس المهمة للربحية الى جانب مقياس العائد على الموجودات، فهو يقيس قدرة الشركة على توليد الارباح من الاستثمار في التمويل

الممتلك او حقوق المساهمين او الملكية. ويشمل حقوق المساهمين رأسمال المدفوع وعلاوات الاصدار والاحتياطيات والارياح المحتجزة. وتقيس هذه النسبة العائد الذي يحققه المساهمون على اموالهم الموظفة في رأسمال الشركة، فاذا كانت هذه النسبة مرتفعة تدل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في الشركة. كما انها قد تدل على اعتماد الشركة على التمويل بالدين باكثر من المعدل القبول في صناعتها، لانه من الممكن لادارة الشركة تحقيق عائد مرتفع على حقوق المساهمين بالرغم من ضعف العائد على الموجودات باستخدام الدين في التمويل بنسب عالية. وتحسب نسبة العائد على حق الملكية من خلال قسمة صافي الدخل الى اجمالي حقوق الملكية وكما موضح في المعادلة الاتية:

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الموجودات}} \dots (16)$$

وسيتم في البحث الحالي الاعتماد على معدل العائد على الموجودات في قياس الربحية كون اغلب الدراسات السابقة اعتمدت على هذا المقياس في قياس الربحية.

3- المبحث الثالث

1.3- الاطار التطبيقي

2.3- تحليل متغيرات البحث

يستعرض هذا الجزء من الاطار التطبيقي تحليل متغيرات البحث المستقلة والتابعة لشركة التأمين الوطنية العامة وشركة التأمين العراقية العامة والتي تمثل قطاع التأمين الحكومي في العراق خلال المدة (2010-2019)، اذ تشمل المتغيرات المستقلة، حجم الشركة وعمرها والسيولة والمديونية ونسبة الخسارة ونمو الاقساط ولموسية الموجودات، اما المتغير التابع فهو ربحية الشركتين والذي يتم قياسه بالعائد على الموجودات. ويوضح الجدول (5) تلخيص الاحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث المستقلة والمتغير

التابع. ويتضح من الجدول ان المتوسط العام لاداء الشركتين والذي يتم قياسه باستخدام العائد على الموجودات بلغ (8.77%) اذ تقلبت ربحية الشركتين بين (5.66%-14.7%) وبمقدار (3.08%) وكما يظهر من الانحراف المعياري للربحية. ولم تحقق الشركات خلال مدة البحث خسارة ويظهر ذلك من اعلى معدل عائد وادنى معدل عائد حققته الشركتان خلال مدة البحث ويعكس ذلك الاداء الجيد للشركتين. اما فيما يخص حجم شركتي التأمين الوطنية والعراقية يبين الجدول ان اللوغارتم الطبيعي لحجم الموجودات والذي يعبر عن حجم الشركتين تراوح بين (16.83-19.45) خلال مدة البحث. فيما تراوح عمر الشركتين بين (51-69) سنة خلال مدة البحث وهذا يبين عراقية الشركتين اذ انهما تمثلان اقدم شركتي تأمين في العراق. وعند النظر الى سيولة الشركتين من خلال نتائج نسبة السيولة فانها كبيرة اذ تراوحت بين (7.46-3.16) مرة ويعود السبب في ذلك الى احتفاظ الشركتين بنسبة كبيرة من اموالها على شكل ودائع قصيرة الامد لدى المصارف. وتشكل الديون نسبة (22.43%) من مجموع مصادر تمويل الشركتين والتي تمثل ديون قصيرة الاجل، اذ تراوحت نسبة المديونية للشركتين خلال مدة البحث بين (13.41%) و(31.60%). اما نسبة الخسارة والتي تمثل نسبة التعويضات التي تدفعها الشركتين الى الاقساط التي تحصل عليها فكانت تفوق (40%) والتي تمثل نسبة مرتفعة نسبيا اذ تراوحت نسبة الخسارة بين (17.17%) و(57.7%). وسجلت الشركتين نسب تراجع في الاقساط بنسبة (23.02%) خلال مدة البحث الا ان اقساط الشركتين بصورة عامة شهدت نموا خلال مدة البحث، وكانت اعلى نسبة نمو تحققت خلال مدة البحث كانت (78.19%) وذلك يبين قدرة الشركتين في تحقيق ايرادات كبيرة من اقساط التأمين. وتبين بيانات الشركتين بان نسبة الموجودات الثابتة الى مجموع الموجودات والتي تمثل ملموسية الموجودات كانت منخفضة جدا اذ بلغت اعلى نسبة ملموسية خلال مدة البحث (0.22%) وذلك يعني ان اغلب موجودات الشركة هي موجودات قصيرة الاجل مما يؤدي الى تخفيض ربحية

الشركة كون الموجودات قصيرة الاجل تتميز بسيولتها العالية اي امكانية تحويلها الى نقد بسرعة وبدون خسارة ولكن بالمقابل تكون ربحيتها منخفضة.

جدول (5)

المؤشرات الوصفية لمتغيرات البحث

Std. Dev.	Minimum	Maximum	Median	Mean	
3.08	5.66	14.7	7.24	8.77	ROA
0.89	16.83	19.45	18.48	18.47	SIZ
5.48	51	69	60	60	AGE
1.06	3.16	7.46	4.38	4.66	LIQ
4.71	13.41	31.60	22.84	22.43	LEV
11.97	17.17	57.7	40.43	40.94	LOSS
29.25	-23.02	78.19	9.91	16.26	PG
0.05	0.01	0.22	0.03	0.05	TANG

3.3- تحليل الارتباط بين متغيرات البحث المستقلة

يوضح الجدول (6) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة لغرض التأكد من عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد Multicollinearty بينها، إذ تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لايجاد العلاقات بين متغيرات البحث المستقلة. وتبين النتائج ان اغلب قيم معاملات الارتباط منخفضة ودون 60% مما يشير الى عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة.

الجدول (6)

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة

TANG	PG	LOSS	LEV	LIQ	AGE	SIZ	
						1	SIZ
					1	0.96	AGE
				1	0.37	0.55	LIQ
			1	-0.96	-0.41	-0.57	LEV
		1	0.25	-0.31	-0.37	-0.46	LOSS
	1	-0.29	0.33	-0.21	-0.53	-0.47	PG
1	0.53	0.27	0.54	-0.49	-0.79	-0.84	TANG

4.3- اختبار الفرضيات

يوضح هذا الجزء من الاطار العملي اختبار فرضيات البحث، وتم استخدام معامل الارتباط بيرسون وبمستوى معنوية تبلغ (0.05) لاختبار العلاقة بين متغيرات البحث، فيما تم استخدام معامل نموذج الانحدار الخطي المتعدد لغرض اختبار تأثير متغيرات البحث المستقلة في متغير البحث التابع وبمستوى معنوية تبلغ (0.05). ويبين الجدول (7) نتائج الاختبارات الاحصائي بين متغيرات البحث. وفيما يلي تحليل نتائج اختبار العلاقة والتاثير لكل فرضية:

1.4.3- تحليل علاقة وتأثير الحجم في الربحية: تشير نتائج الاختبارات الاحصائية الى وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة قوية وتأثير معنوي للحجم في الربحية اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.84) فيما بلغ معامل التحديد R^2 (0.70) وعند مستوى معنوية (sig=0) وهي اقل من 0.05. وتبين هذه النتائج عدم قبول الفرضية الرئيسية الاولى للبحث وذلك بسبب تاثير حجم الشركتين بشكل سلبي في الربحية والذي يعني ان الربحية المتحققة لا تتلائم مع حجم الشركتين، وربما يعود ذلك الى وفورات الحجم السالبة (التمتع باقتصاديات الحجم الكبير) مما يتطلب التركيز على الاداء بدلا من

النمو وهذا ما توصلت اليه دراسة (Ajao and Ogieriakhi,2018) ودراسة (Mwangi and Murigu,2015) ايضا وبينوا ان ذلك يعود للسبب المذكور.

2.4.3- تحليل علاقة وتأثير العمر في الربحية: تبين نتائج الاختبارات الاحصائية ايضا الى وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة قوية وتأثير معنوي للعمر في الربحية اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.78) اما معامل التحديد R^2 فبلغ (0.61) وعند مستوى معنوية (sig=0) وهي اقل من 0.05. وتبين هذه النتائج عدم قبول الفرضية الرئيسية الثانية للبحث وذلك بسبب تأثير عمر الشركتين بشكل سلبي في الربحية. وهذه النتيجة لا تدعم التوقعات المبنية على الادبيات المالية والدراسات السابقة التي تبين وجود تأثير ايجابي للعمر في الربحية. وعلى الرغم من ذلك توصلت دراسة (Dhiab,2021) ودراسة (Horera and Maganya,2020) الى وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة وتأثير معنوي للعمر في الربحية.

3.4.3- تحليل علاقة وتأثير السيولة في الربحية: يظهر الجدول (7) وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة وتأثير معنوي للسيولة في الربحية اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.56) اما معامل التحديد R^2 فبلغ (0.31) وعند مستوى معنوية (sig=0.011) وهي اقل من 0.05. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية الثالثة بوجود تأثير سلبي للسيولة في ربحية الشركتين، وتعد هذه النتيجة منطقية اذ كلما ترتفع السيولة يعني ذلك استثمار الشركة اموالها في موجودات قصيرة الاجل التي تكون ربحيتها قليلة، والعكس صحيح اي كلما انخفضت سيولة الشركة اي ان الشركة تستثمر اموالها في موجودات طويلة الاجل التي تكون ربحيتها مرتفعة. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Kripa and Ajasllari,2016) والتي تقضي بان هناك علاقة سلبية بين السيولة والربحية ولا تتفق مع الدراسات الاخرى التي تشير الى وجود علاقة ارتباط موجبة بين المتغيريين وهي (Abdeljawad et al,2020) ودراسة (Boadi et al ,2013).

4.4.3- تحليل علاقة وتأثير المديونية في الربحية: نلاحظ من نتائج الاختبار الاحصائي وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة وتأثير معنوي للمديونية في الربحية اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.57) فيما بلغ معامل التحديد R^2 (0.32) وعند مستوى معنوية (sig=0.009) وهي اقل من 0.05. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسة الرابعة بوجود تأثير ايجابي للمديونية في ربحية الشركتين، وتدعم هذه النتيجة التوقعات المبينة على الادبيات المالية والدراسات السابقة اذ كلما ارتفعت هذه النسبة زاد مقدار اموال الغير المستخدمة لتحقيق الارباح والسبب في ذلك يعود الى كون الدين مصدر رخيص نسبيا للتمويل، ويصبح اخص اذا اخذنا بالحسبان الوفرة الضريبي الناتج عن طرح الفائدة على الديون كنفقة، مما يؤدي الى تخفيض الربح الخاضع للضريبة ودفع ضرائب اقل وبالتالي يؤدي الى زيادة الارباح. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Mwangi and Murigu,2015).

5.4.3- تحليل علاقة وتأثير نسبة الخسارة في الربحية: تشير نتائج الاختبارات الاحصائية الى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة وتأثير معنوي لنسبة الخسارة في الربحية اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.52) فيما بلغ معامل التحديد R^2 (0.27) وعند مستوى معنوية (sig=0.018) وهي اقل من 0.05. وتبين هذه النتائج عدم قبول الفرضية الرئيسة الخامسة للبحث وذلك بسبب تأثير نسبة خسارة الشركتين ايجابيا في الربحية، وهذه النتيجة لا تدعم التوقعات المبينة على الادبيات المالية والدراسات السابقة التي تبين وجود تأثير سلبي لنسبة الخسارة في الربحية، والتفسير المحتمل لهذه النتيجة غير البديهية للبحث الحالي هو أن نسبة الخسارة المرتفعة، قد تعطي إشارة إيجابية للزبائن، لأنهم قد يرون أن ذلك يمثل كفاءة أكبر في عملية سداد التعويضات. ويؤدي هذا إلى زيادة ثقة الزبائن بالشركتين، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على خدمات الشركتين وفي النهاية ربحية الشركة. وقد تعني العلاقة الإيجابية بين نسبة الخسارة والربحية أيضا

أن الى نجاح الشركتين في البحث عن فرص استثمارية مربحة عند الاكتتاب في الأعمال .

1. ذات المخاطر العالية، مما يؤدي إلى زيادة ربحية الشركة. وقد يكون ما ذكر صحيحاً طالما أن نسبة الخسارة في الشركتين لا تتجاوز المستويات المقبولة لهذه النسبة، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Zainudin et al, 2018) والتي بينت ان ذلك يعود للأسباب التي تم ذكرها.

6.4.3- تحليل علاقة وتأثير نمو الاقساط في الربحية: تبين نتائج الاختبارات الاحصائية ايضا الى عدم وجود علاقة ارتباط معنوية وتأثير معنوي لنمو الاقساط في الربحية اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.31) اما معامل التحديد R^2 فبلغ (0.09) وعند مستوى معنوية (sig=190) وهي اكثر من 0.05. وتبين هذه النتائج عدم قبول الفرضية الرئيسة السادسة للبحث، لعدم وجود علاقة وتأثير معنوي لنمو الاقساط في ربحية الشركتين. يشار الى ان دراسة (Abdeljawad and Dwaikat,2019) ودراسة (Zainudin et al, 2018) ودراسة (Boadi et al, 2013) توصلت ايضا الى عدم وجود علاقة وتأثير لنمو الاقساط في الربحية. وقد يعود السبب في عدم وجود علاقة بين نمو اقساط والربحية في الشركتين الى المنافسة السعرية بين الشركتين او مع الشركات الاخرى مما يجعل الزيادة في الاقساط غير متلائمة مع القدرة الاستثمارية للشركتين.

7.4.3- تحليل علاقة وتأثير ملموسية الموجودات في الربحية: نلاحظ من نتائج الاختبار الاحصائي وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة قوية وتأثير معنوي لملموسية الموجودات في الربحية اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.68) فيما بلغ معامل التحديد R^2 (0.46) وعند مستوى معنوية (sig=0.001) وهي اقل من 0.05. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسة السابعة بوجود تأثير ايجابي لملموسية الموجودات في ربحية الشركتين. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Dhiab,2021) ودراسة (Melese, 2014).

يشار الى ان (Akintoye,2009) يقترح أن الشركة التي لديها استثمارات أكبر في موجوداتها الملموسة تميل إلى أن يكون لديها تكاليف أقل للضيق المالي مقارنة بالشركات التي تعتمد إلى حد كبير على الموجودات غير الملموسة. وبالتالي، يمكن زيادة ربحية الشركة عندما يتم تقليل تكاليف الضائقة المالية وزيادة قيم الموجودات المستقبلية. ومن الجدول (6) نلاحظ ان العلاقة بين الموجودات الثابتة والمديونية علاقة ايجابية والتي بلغت (54%)، والمديونية هي الاخرى لها تاثير ايجابي في الربحية بالتالي فان زيادة الموجودات الثابتة من الممكن ان يقلل تكاليف الضائقة المالية مما ينعكس ايجابيا في الربحية.

جدول (7)

نتائج الاختبارات الاحصائية بين متغيرات البحث

ت	متغيرات البحث	R	R ²	sig
1	SIZ & ROA	- 0.84	0.70	0.000
2	AGE & ROA	- 0.78	0.61	0.000
3	LIQ & ROA	- 0.56	0.31	0.011
4	LEV & ROA	0.57	0.32	0.009
5	LOSS & ROA	0.52	0.27	0.018
6	PG & ROA	0.31	0.09	0.190
8	TANG & ROA	0.68	0.46	0.001

يوضح الجدول (8) خلاصة نتائج اختبار الفرضيات والذي يبين النتائج المتوقعة والنتائج الفعلية والنتيجة لكل فرضية من الفرضيات الرئيسة للبحث اذ ان نتائج البحث تدعم النتائج المتوقعة في الفرضية الثالثة والمتعلقة بتاثير السيولة في الربحية والفرضية الرابعة المتعلقة بتاثير المديونية في الربحية والفرضية السابعة والمتعلقة بتاثير ملموسية الموجودات في الربحية.

جدول (8)
خلاصة النتائج

النتيجة	نتائج البحث	النتائج المتوقعة	الفرضيات
النتائج لا تدعم التوقعات	-	+	يؤثر حجم الشركة بشكل ايجابي في ربحية الشركات
النتائج لا تدعم التوقعات	-	+	يؤثر عمر الشركة بشكل ايجابي في ربحية الشركات
النتائج تدعم التوقعات	-	-	تؤثر السيولة بشكل سلبي في ربحية الشركات
النتائج تدعم التوقعات	+	+	تؤثر المديونية بشكل ايجابي في ربحية الشركات
النتائج لا تدعم التوقعات	+	-	تؤثر نسبة الخسارة بشكل سلبي في ربحية الشركات
النتائج لا تدعم التوقعات	لا يوجد تاثير	+	يؤثر معدل نمو الاقساط بشكل ايجابي في ربحية الشركات
النتائج تدعم التوقعات	+	+	يؤثر ملموسية الموجودات بشكل ايجابي في ربحية الشركات

4- الاستنتاجات والتوصيات

1.4- الاستنتاجات

1. تتأثر ربحية شركة التأمين الوطنية العامة وشركة التأمين العراقية العامة ايجابيا بالمديونية ونسبة الخسارة وملموسية الموجودات وسلبيات بالحجم والعمر والسيولة ولا تتأثر بمعدل نمو الاقساط .
2. اظهرت نسب الربحية المتحققة في شركتي التأمين الوطنية والعراقية بانها لا تتلائم مع حجم وعمر الشركتين اذ اظهرت نتائج اختبار الفرضيات علاقة عكسية بين الحجم والعمر من جهة والربحية من جهة اخرى، وربما يعود ذلك الى وفورات الحجم السالبة (التمتع باقتصاديات الحجم الكبير).
3. تحتفظ شركتي التأمين الوطنية والعراقية بسيولة عالية ويظهر ذلك من نسب التداول للشركتين خلال مدة البحث والتي تؤدي الى تخفيض ربحيتها اذ اظهرت نتائج اختبار الفرضيات علاقة عكسية بين السيولة والربحية.
4. تتمتع شركتي التأمين الوطنية والعراقية بمستوى مديونية جيد ويظهر ذلك من نسب المديونية للشركتين خلال مدة البحث مما انعكس ايجابيا على الربحية.
5. تتميز شركتي التأمين الوطنية والعراقية بنسب خسائر مرتفعة نسبيا ولكنها مقبولة مما انعكست ايجابا على ربحية الشركة لاعطائها إشارة إيجابية للزبائن عن كفاءة الشركتين في تسديد التعويضات او لنجاح الشركتين في البحث عن فرص استثمارية مربحة عند الاكتتاب في الأعمال ذات المخاطر العالية.
6. العلاقة الايجابية بين ملموسية الموجودات والمديونية من الممكن ان تقلل من تكاليف الضائقة المالية وبالتالي زيادة ربحية شركتي التأمين العراقية والوطنية بسبب التأثير الايجابي للمديونية في الربحية.

2.4- التوصيات

1. ايلاء شركتي التأمين الوطنية والعراقية مزيداً من الاهتمام بالعوامل الداخلية المحددة للربحية وبالاخص السيولة والمديونية ولموسمية الموجودات ونسبة الخسارة نظراً لدورها المهم في ادائها المالي اذ يمكن للشركتين تعظيم ربحيتهما من خلال تحسين قراراتهما فيما يتعلق بالعوامل المذكورة التي بدورها تؤدي إلى الاستدامة والاستقرار.
2. تركيز شركتي التأمين الوطنية والعراقية على الاداء بدلا من النمو للتخلص من وفورات الحجم السالبة (التمتع باقتصاديات الحجم الكبير) لينعكس حجم وعمر الشركة ايجابيا على الربحية.
3. ينبغي على شركتي التأمين الوطنية والعراقية الاحتفاظ بنسبة سيولة مقبولة تمكنها من دفع تعويضات المؤمنین بسرعة لتحسين سمعة الشركة وبالتالي ربحيتها فضلا عن استثمار الفوائض المالية في مجالات مربحة لزيادة ربحيتها.
4. ضرورة محافظة شركتي التأمين الوطنية والعراقية على مستوى المديونية ضمن النسب المقبولة لابقاء التأثير الايجابي لها في الربحية اذ ان المستويات المترفعة من المديونية يؤدي الى تعرض الشركتين الى عدم قدرتها على سداد التزامتها مما ينعكس سلباً على الربحية.
5. قيام شركتي التأمين الوطنية والعراقية بتحسين ادارة التعويضات لتتمكن من تقليل نفقاتها وزيادة ارباحها.
6. ينبغي على شركتي التأمين الوطنية والعراقية جعل النمو في الاقساط يتلائم مع قدرتها الاستثمارية وعدم زيادة اقساطها على اساس المنافسة السعرية بين الشركات فقط، لينعكس نمو الاقساط ايجاباً على الربحية.

7. استفادة شركتي التأمين الوطنية والعراقية من ميزة انخفاض تكاليف الضائقة المالية وزيادة قيم الموجودات المستقبلية في زيادة ربحيتها.
8. لا تكفي عينة البحث لتعميم نتائجه على جميع شركات التأمين في العراق لتكون العوامل المؤثرة محددات للربحية كونها صغيرة، ويمكن التغلب في البحوث المستقبلية على هذا القصور من خلال دراسة التأثير لمدة اطول كما يمكن دراسة عوامل اخرى لتشمل عوامل خارجية بالاضافة الى العوامل الداخلية.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

أ- التقارير

- 1- شركة التأمين العراقية، التقرير السنوي، بغداد، (2010-2019).
- 2- شركة التأمين الوطنية العامة، التقرير السنوي، بغداد، (2010-2019).

ب- الكتب

- 3- النعيمي، عدنان، والتميمي، ارشد، "الإدارة المالية المتقدمة"، ط1، دار اليازوري، عمان، الاردن، 2009 .
- 4- الميداني ، محمد ايمن عزت ، "الإدارة التمويلية في الشركات" ، مكتبة العبيكات ، ط4، الرياض ، 2010.
- 5- هندي، منير إبراهيم، "الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر"، الطبعة الخامسة،المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003.

المصادر الاجنبية

A – Books :

- 6- Brigham, Eugene F. and Houston ,Joel F." **Fundamentals of financial management**" 8th.ed., Southwestern cengage learning, USA,2015.

- 7- Gitman, Lawrence J. Zutter . Chad J. "**Principles of managerial finance**" 13th.ed. , Pearson Prentice Hall, USA,2012 .
- 8- Berk, Jonathan and DeMarzo, Peter. " **Corporate Finance**" , 4th .ed. ,Pearson,USA, 2017.

C-Journal and Periodicals:

- 9- Abdeljawad, Islam and Dwaikat, Layth and Oweidat, Ghassan, "**The Determinants of Profitability of Insurance Companies in Palestine**", SSRN Electronic Journal , Posted: ,2020.
- 10- Ajao, Mayowa and Ogieriakhi, Eghosa, " **Firm Specific Factors and Performance of Insurance Firms in Nigeria**", Amity Journal of Finance, 3 (1), (2018),p:14-28.
- 11- AL-Mutairi, Abdullah and Naser, Hani and Naser, Kamal, "**Determinants of corporate performance: Empirical evidence from the insurance companies listed on Abu Dhabi securities exchange (ADX)**", Journal of Growing Science Accounting, 7, (2021), p: 143–150.
- 12- Boadi, Eric and Antwi, Samuel and Lartey, Victor, "**DETERMINANTS OF PROFITABILITY OF INSURANCE FIRMS IN GHANA**", International Journal of Business and Social Research (IJBSR), Volume3, No.-3, (2013), 43-50.
- 13- Dhiab, Lassad, "**Determinants of Insurance Firms' Profitability: An Empirical Study of Saudi Insurance Market**", Journal of Asian Finance, Economics and Business ,Vol.8, No.6 (2021), p: 0235–0243.
- 14- Horera, Irene and Maganya, Mnaku, "**The Determinants of Insurance Firm's Profitability in Tanzania: An Empirical Investigation**", Risk and Financial Management Journal; Vol. 2, No. 2;(2020),p:30-36.
- 15- Khan ,Sarah," **Profitability Determinants of Insurance Companies of Pakistan**", COMSATS INSTITUTE OF INFORMATION TECHNOLOGY, LAHORE Journal, 2018.
- 16- Kripa, Assoc and Ajasllari, Msc, " **Factors Affecting the Profitability of Insurance Companies in Albania**", European Journal of Multidisciplinary Studies, Vol.1 Nr. 1,(2016),p:352-360.

- 17- Lire, Asrat and Tegegn, Tesfahun, "**Determinants of Profitability in Private Insurance Companies in Ethiopia**", Journal of Poverty, Investment and Development, Vol.26, 2016, p:85-92.
- 18- Malik, Hifza, "**DETERMINANTS OF INSURANCE COMPANIES PROFITABILITY:AN ANALYSIS OF INSURANCE SECTOR OF PAKISTAN**", Journal of Academic Research International, Volume 1, Issue 3, 2011, p:315-321.
- 19- Mwangi, Mirie and Murigu, Jane, "**THE DETERMINANTS OF FINANCIAL PERFORMANCE IN GENERAL INSURANCE COMPANIES IN KENYA**",European Scientific Journal,vol.11, No.1, (2015), p:288-297.
- 20- Risal, Nischal, "**DETERMINANTS OF INSURANCE COMPANIES PROFITABILITY: ANALYSIS OF NON-LIFE INSURANCE COMPANIES IN NEPAL**", ELK ASIA PACIFIC JOURNAL OF FINANCE AND RISK MANAGEMENT, Volume 11 Issue 3, (2020), p:9-17.
- 21- Zainudin, Rozaimah and Mahdzan, Nurul and Leong, Ee Shan,"**Firm-specific internal determinants of profitability performance: an exploratory study of selected life insurance firms in Asia**", Journal of Asia Business Studies, 12(1), (2018),p:533-550.

D- Thesis:

- 22- Melese, Meaza, "**Determinants of Insurance Companies' Profitability in Ethiopia**", A Thesis Submitted to the Department of Accounting and Finance, Addis Ababa University,2014.

E- Studies, Conferences and Internet

- 23- Abdeljawad, Islam and Dwaikat, Layth, "**The Determinants of Profitability of Insurance Companies in Palestine**", The second refereed conference of the Faculty of Economics and Social Sciences, Palestine, 2019.

ملحق (1)
قيم متغيرات البحث

ملموسية الموجودات		النمو بالاقساط		نسبة الخسارة		المديونية		السيولة		العمر		الحجم		الربحية ROA		
العراقية	الوطنية	العراقية	الوطنية	العراقية	الوطنية	العراقية	الوطنية	العراقية	الوطنية	العراقية	الوطنية	العراقية	الوطنية	العراقية	الوطنية	
0.22	0.01	71.19	25.43	48.63	17.17	27.56	20.82	3.62	4.80	51	60	16.83	18.67	13.70	7.78	2010
0.15	0.02	28.64	37.56	33.72	21.36	30.59	18.01	3.26	5.55	52	61	17.09	19.00	11.60	5.81	2011
0.09	0.02	78.19	11.14	40.54	31.11	26.29	17.16	3.80	5.82	53	62	17.41	19.13	10.40	6.28	2012
0.07	0.01	17.31	36.19	49.91	27.35	19.85	13.41	5.04	7.46	54	63	17.55	19.29	11.60	6.21	2013
0.06	0.01	17.74	-4.262	53.81	38.40	22.32	16.41	4.48	6.09	55	64	17.69	19.41	14.70	5.66	2014
0.05	0.01	5.13	-23.02	55.63	51.06	20.47	17.36	4.88	5.76	56	65	17.81	19.38	6.23	6.11	2015
0.05	0.01	-16.2	5.225	57.7	39.51	24.62	20.79	4.06	4.81	57	66	17.87	19.44	13.10	6.70	2016
0.05	0.01	-6.99	-5.484	53.63	39.50	25.06	23.93	3.99	4.18	58	67	17.95	19.45	9.29	6.39	2017
0.03	0.01	64.07	-13.18	42.20	40.31	31.60	24.43	3.16	4.09	59	68	18.28	19.41	10.20	5.70	2018
0.03	0.02	-12.1	8.672	51.91	25.34	24.50	23.35	4.08	4.28	60	69	18.26	19.43	11.70	6.14	2019

تمكين التأمين الذكي

البيئة الحاضنة والدور المرتقب لتطوير قطاع التأمين في العراق

Enable Smart Lock

The Incubating Environment and the Expected Role for the
Development of the Insurance Sector in Iraq

أ.د. صادق طعمة خلف

الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

لازال قطاع التأمين في العراق دوره ضعيف ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي لا تتجاوز 0.05% والاسباب عديدة يعرفها معظم المختصين في قطاع التأمين وعليه يحتاج هذا القطاع للنهوض الى ثورة بالإجراءات وآليات العمل لاسيما ان هذا القطاع ساهم مساهمة فعالة في زيادة الإيرادات واصبح احد مصادر تنويع الدخل القومي في الكثير من البلدان مع التطور الهائل في استعمال الوسائل والتقنيات الحديثة في التأمين الالكتروني الذكي. ان عمليات التأمين الالكترونية تطورت كثيرا في اغلب البلدان الاقتصادية المتقدمة ، بينما نجد في العراق على الرغم من صدور قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم 78 لسنة 2012 ، الا أن التأمين ظل يمارس وفقا للطريقة التقليدية ، وعليه لتحقيق التطور في قطاع التأمين لابد من الانتفاع من تجارب سبقت التجربة العراقية في قطاع التأمين الالكتروني وكلها تمر من خلال بوابة الرقمنة وتشمل المجالات الأربعة (التكنولوجيا ، وتحسين تجربة العملاء



وقائع العدد الخاص بمؤتمر اصلاح
قطاع التأمين في العراق 2021
الصفحات 219 - 240

وطرح المنتجات المخصصة في مجال التأمين ، وتوسيع قنوات التوزيع)، فمن خلال الرقمنة والتكنولوجية الحديثة وتمكين التأمين الذكي ، يمكن قراءة السوق وتحليل سلوك العملاء والوصول اليهم وتصميم المنتجات التي تناسبهم .
الكلمات المفتاحية: التمكين ، التأمين ، التأمين الذكي ، التحول الرقمي ، الدور المرتقب لتطوير قطاع التأمين .

Abstract

The insurance sector in Iraq still plays a weak role, and its contribution to the GDP does not exceed 0.05%. The reasons are many that are known to most insurance professionals. Therefore, this sector needs to advance a revolution in procedures and work mechanisms, especially since this sector has made an effective contribution to increasing revenues and has become one of the sources of diversification of national income. In many countries with the tremendous development in the use of modern means and technologies in smart electronic insurance.

Electronic insurance operations have developed a lot in most advanced economic countries, while in Iraq, despite the issuance of the Electronic Signature and Electronic Transactions Law No. 78 of 2012, insurance has been practiced according to the traditional method, and therefore to achieve development in the insurance sector it is necessary to benefit from the experiences of The Iraqi experience preceded the electronic insurance sector, all of which pass through the digitization portal and include the four areas (technology, improving customer experience, offering customized products in the field of insurance, and expanding distribution channels). Through digitization and modern technology and enabling smart insurance, it is possible to read the market and analyze the behavior of Reaching customers and designing products that suit them.

Keywords: Enable, insurance , smart insurance , Digital transformation, the prospective role for insurance sector development .

المقدمة

تلعب صناعة التأمين دورا بارزا في الاقتصاد الوطني ولا يحصل تقدما في هذه الصناعة ما لم تكون عملية التأمين تواكب التطورات الحديثة في التكنولوجيا الرقمية وصناعة التأمين مما يتطلب عرض خدمات التأمين الكترونيا والابتعاد تدريجيا على العمليات التأمينية التقليدية بالتالي يحصل قطاع التأمين في ظل التكنولوجيا الرقمية وتمكين التأمين الذكي على جملة من المزايا التي تتسجم بالسرعة والمرونة في اجراء المعاملات التجارية والتأمين عليها . ان تمكين التأمين الذكي في ظل استخدام شبكات الانترنت الدولية (شبكة المعلومات الدولية)، لعرض خدمات التأمين فكرة حديثة على البلدان النامية ومنها العراق لذلك تتطلب عمليات التأمين الذكية برامج تثقيفية مكثفة لخلق وعياً وادراكاً لأهمية التجارة وحركة رأس المال والتأمين الالكتروني ودور ذلك في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة مع سنوات من ضياع فرص التنمية الاقتصادية في العراق. هذا الدور لاشك ليس بالأمر السهل والهين بل يواجه عدة تحديات لعل اهمها ضعف الوعي التأميني والحاجة الى البنية التحتية الى القوانين الداعمة والساندة لتمكين الذكاء التأميني من العمل بحرية في ظل قوانين يعرفها الجميع ، يضاف الى ذلك ان عرض خدمات التأمين يحتاج الى تنظيم قانوني للتأمين الالكتروني يتوافق مع واقع الحياة التجارية المليئة بالمخاطر وعليه يتطلب من الدولة ومؤسساتها المهتمة بقطاع التأمين ونجاحه ان توفر البيئة الملائمة للتقنيات الفنية الحديثة ونشر الوعي الالكتروني لدى المنتفعين من قطاع التأمين فضلا عن تدريب العاملين في هذا القطاع ليكونوا مهيين للأفكار الحديثة في التكنولوجيا الرقمية وصناعة التأمين وعرض خدمات التأمين الذكي باستخدام شبكة المعلومات للتسوق الالكتروني لخدمات التأمين . يساهم التأمين الذكي (التأمين الالكتروني) في توسيع حجم الأعمال في شركات التأمين باعتباره من وسائل المبادلات الالكترونية التي تتسجم مع النشاطات الاقتصادية والتجارية التي تمتاز بالسرعة والمرونة وهذا لا يتم الا من خلال تجاوز قطاع التأمين للأسلوب التقليدي في عمله ، اذ ان تنفيذ اصدار وثائق التأمين الكترونيا يعمل على اختصار عمليات التأمين التقليدية والطويلة بأقل

خطوات ممكنة ، كما يساعد التأمين الالكتروني على انتشار وتوسيع انواع معينة من التأمين ، كالتأمين على السيارات والتأمين الصحي ، والتأمين على الحياة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لأنها أكثر ملائمة للتوزيع على شبكة المعلومات الدولية الانترنت .

1- المبحث الاول

1.1- منهجية البحث

2.1 - مشكلة البحث.

يعتمد قطاع التأمين في العراق على الاسلوب التقليدي في ادارة هذا القطاع فيما يحتاج لتطويره الى شبكة معلومات حديثة ومتطورة بيد العاملين بسوق التأمين الالكتروني بما ينعكس على مستوى الاداء للخدمات التأمينية المقدمة وينعكس ايضا على تحقيق التنمية المستدامة ويحقق رقما مساهما في الناتج المحلي الاجمالي .

3.1- اهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال أهمية دور تطبيق وادخال وتمكين التأمين الذكي في عمل قطاع التأمين في العراق ، فمن المؤمل ارتفاع نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الاجمالي في العراق بعد استخدام التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي في مجالات بيع وشراء وتسويق المنتجات التأمينية بالوسائل التكنولوجية الحديثة ، لاسيما ان هناك امولا ضخمة تنفق على مجالات الاقتصاد المعرفي والابحاث في مجالات وتطبيقات الأنترنت والتكنولوجيا الرقمية والتطورات المذهلة في وسائل الاتصالات والمعلومات .

4.1- اهداف البحث.

1-بيان دور تمكين التأمين الذكي والتكنولوجيا الرقمية في صناعة التأمين وإمكانية مدى التطبيق على قطاع التأمين العراقي وفقا للمفاهيم الحديثة المرتبطة بهذا المجال .
2- النهوض بواقع قطاع التأمين الالكتروني وتطويره من اجل الارتقاء بمستوى الاداء في كل أنشطة قطاع التأمين لمواكبة التطورات الحديثة .

3- البحث على تحليل ومستقبل التأمين الذكي (التأمين الالكتروني) على قطاع التأمين في العراق والجمهور المتلقي للخدمة التأمينية واليات تعاطي صناعة التأمين مع مسألة التعامل مع التكنولوجيا .

4- السعي نحو رصد وتحليل المعوقات التي تواجه التأمين الذكي (التأمين الإلكتروني) ، وهل يمتلك العراق بيئة تحتية لتطبيق التأمين الذكي .

5- هل يمتلك العراق بيئة قانونية وتشريعية حاکمة للتأمين الذكي ، بالتالي ما هو الدور المرتقب والفوائد المتوقعة من تطبيق التأمين الذكي (التأمين الالكتروني) .

6- ما هي تأثيرات التقدم المذهل في شبكات التواصل الاجتماعي والاعلام الرقمي في التأمين الذكي وصولا لاستخدام الذكاء الصناعي في أنشطة التأمين .

5.1- فرضية البحث.

1 -توجد علاقة بين تمكين التأمين والتكنولوجيا الذكية وصناعة المنتجات التأمينية والدور المرتقب لتحقيق التنمية المستدامة على اساس أن قطاع التأمين له أهمية في تحريك النشاط الاقتصادي والدور التنموي والعمليات والنشاط الاستثماري في العراق .

2-التأمين الذكي اصبح واقعا حقيقيا ومؤثرا في صناعة ومستقبل التأمين ولا بد من التعامل معه ، وعليه تبقى صناعة التأمين متخلفة ما لا تتعامل مع الأساليب الحديثة في المعلومات والاتصالات وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في تسويق وبيع وشراء معارف ومنتجات التأمين ، مع الاخذ بنظر الاعتبار المخاطر ودرجات الخصوصية والأمان والحماية التي تحيط بتنفيذ هذه العمليات على شركات التأمين والجمهور .

2- المبحث الثاني

1.2- التوصيف النظري لقطاع التأمين ... تطور المفاهيم

تتأثر صناعة التأمين بكل المتغيرات الحادثة في الاقتصاد ، لذا فان احد اسباب نجاح هذه الصناعة هو التعامل مع المتغيرات المتسارعة في الحياة والعلم والابتكار ، اذ ان عملية الجمود يؤخر تحقيق المكاسب من هذه الصناعة ، وعليه لا بد من التكيف مع التطورات الجديدة في مجالات الانترنت والاتصالات ونظم المعلومات

وتوظيفها بما يحقق أهدافها من خلال عرض وتسويق وبيع المنتجات التأمينية عبر شبكة الأنترنت للجمهور المستهدف للخدمة .

2.2- التأمين الذكي نقلة نوعية كبرى في صناعة التأمين.

التأمين علم ونشاط متعدد الجوانب ومعقد فقد تعددت وتنوعت مفاهيمه ، اذ ينصرف المنظور اللغوي الى الضمان لدرء الأخطار ، فقد يتعرض الانسان الى خطر معين يتكبد من خلاله خسائر مادية ، يمكن تحويل هذا الخطر الى جهة تكون مسؤولة عن تعويض الخطر والضرر عما اصاب الفرد من خطر وضرر، اما المنظور الاقتصادي هو اداة لتقليل الخطر الذي يواجهه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة للخطر ، لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية ومن ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب الى ذلك الخطر¹ . من التعريف يمكن استنباط الأركان الرئيسية التي يقوم عليها مفهوم التأمين انه عقد بين طرفين طرف مستفيد هو المؤمن وطرف آخر شبه مستفيد هو المؤمن عليه كما يمثل التأمين وسيلة لتعويض مقابل عدم الاخلاء بشروط العقد ولا تخلو العملية من منافع للطرفين لانها فكرة تعاونية تخفض من عملية الخطر والضرر . يهدف التأمين التقليدي الى نقل أو تحويل الخطر بمعنى تحمل المخاطر أو تمويل تلك المخاطر التي تعترض الأفراد والمؤسسات ، ويأتي الابتكار في تنويع العروض المقدمة للمؤسسات والافراد لتنويع المخاطر ، وتخفيف حدة التغيرات في المداخل والنفقات وتحسين وظيفة الوساطة المالية وتحفيز تراكم رأس المال ودعم الفعالية الاقتصادية² . وبعد التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اتجهت صناعة التأمين للانتفاع من هذا التطور ، فالיום يتم استعمال تقنية المعلومات على نطاق واسع

1. نور شدهان عداي ، قطاع التأمين في العراق الامكانيات والتحديات ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم السياسات الاقتصادية ، 2015 ، ص 3 .

2 . د. حبار عبد الرزاق ، واقع وخصوصية الابتكار في نشاط التأمين ، مع اشاره حالة قطاع التأمين بالجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، الجزائر ، ص 11.

للتواصل مع الوسطاء ومعالجة وثائق التأمين وتحليل السوق ، لذا فان التسارع التقني الذي تطلقه شبكة الانترنت قد سرع الطريقة التي تتعامل معها صناعة التأمين¹ . ويعرف التأمين الذكي (التأمين الالكتروني) هو تقديم التغطيات التأمينية وما يتعلق بها من عرض وتفاوض وتعاقد عبر الأنترنت ، كذلك يكون الدفع وتوصيل وثائق التأمين وعمليات تسوية المطالبات يكون من خلال الانترنت² . وتشير كل المؤشرات على ان التأمين الذكي سيحدث نقلة نوعية مستقبلا من ناحية توفير النفقات الادارية والمصاريف العامة لأنه سيوفر الوقت والتسهيلات وجودة الخدمات التأمينية للعملاء.

3.2- الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين الذكي.

1 - التأمين ضمانا للأفراد والدولة وله دور كبير في بناء المجتمع ، فهو وسيلة لتحقيق الاطمئنان لدى الافراد والشركات ومؤسسات المال والاستثمار ، بالمقابل تقوم شركات التأمين باستثمار الفوائض النقدية المستحقة عن طريق الاقساط في اوجه الاستثمار المتاحة وفقا لسياسات محددة لضمان عوائد مريحة ومستمرة .

2-يشجع التأمين المؤسسات والأفراد على الاستثمار والحصول على الأصول بتوفير الحماية لهم من المخاطر المترتبة ، فضلا عن ذلك يسمح بتعويض المتضررين من الحوادث ويساعد الأفراد والأسر في تسيير حياتهم المالية عن طريق الخدمات التي يقدمها قطاع التأمين المتمثلة في نظم التقاعد وتأمينات الحياة والصحة والاستشارات في تسيير المخاطر .

3-تقليل التكاليف وتبسيط عمليات التأمين وتحسين الانتاجية بواسطة التشغيل الآلي للعمليات المتكررة ، وتسريع معالجة المطالبات ، التشغيل الآلي لمعالجة المستندات

¹ .د. سالم محمد عبود ، أثر استراتيجية التسويق الالكتروني في نشاط التأمين في العراق ، دراسة تطبيقية في شركة التأمين الوطنية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السابع والعشرين ، 2011، ص 7 .

² .اريك شميدت ، التأمين الالكتروني نقلة نوعية في صناعة التأمين ، مؤتمر العقبة ، المؤتمر الدولي السابع للتأمين ، 2019 ، ص 5.

وسير عمل المطالبات لتحسين الانضباط والدقة ، وتحسين خدمة العملاء وتوفير الوصول في الوقت الحقيقي الى بيانات العملاء وتسريع اكمال طلبات العملاء.

4-قطاع التأمين شريك مهم لباقي القطاعات الاقتصادية ويساهم في دعمها والمحافظة على استقرارها ، لذلك هذا القطاع معني بعملية الابتكار ومواكبة التغيرات المتسارعة في ادوات عمل هذا القطاع لدعم قدرات القطاع التنافسية على المستوى المحلي والعالمي .

5-نجاح قطاع التأمين يعني اقتصاديات أكثر انتاجية وأقل مخاطرة اذ تسمح المعلومات على اكتساب الخبرة والقدرة على التنبؤ والتقليل من عدم اليقين وتوفير مخزون من المعرفة ، اذ ان وظيفة نقل المخاطر تسمح للأفراد والمؤسسات الاستثمارية والتجارية بالحد من المخاطر ووضع خطط للمستقبل من خلال توسيع أنشطتهم فضلا عن ذلك اتخاذ افضل القرارات من خلال تحويل المخاطر والحصول على افضل العوائد .

6-يسهم التأمين في تحقيق التوازن للاقتصاد ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة والمجتمع الى الأمام بوصفه مصدراً من مصادر الادخار الرئيسية اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي ، اذ يعمل على تشجيع الأفراد على التوفير فالأقساط على الحياة طويلة الأجل تعمل على تجميع مبالغ نقدية كبيرة تحفظ بها شركات التأمين لتوفر رأس مال كبير يستثمر في خدمة الدولة مما ينعكس أثره الايجابي على زيادة الانتاج والتطور والدخل القومي .

3- المبحث الثالث

1.3- اجراءات التحول الرقمي وتمكين التأمين الذكي في العراق

مما لا شك فيه ان اجراء التحول الرقمي وتمكين التأمين الذكي يشكل تحديا لاسيما وان قطاع التأمين وشركاته لم تتخطى العمليات التقليدية في عملها اليومي ولكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الاطار هو هل حقا هناك رغبة في اجراء التحول الرقمي وتمكين الذكاء التأمين الذكي . اذ ان عزلة قطاع التأمين العراقي عن العالم

ليست مطلوبة ، وان مطلب الندية في التعامل مع الآخر ضمن الضوابط القانونية السليمة والقواعد المهنية اساسي في عملية تطوير قطاع التأمين العراقي .

2.3- العالم وتأثيرات التحول الرقمي على قطاع التأمين

يوضح الجدول حصة سوق التأمين في العالم سنة 2019 وتبقى الاقطاب الثلاثة الولايات المتحدة الأمريكية واوربا واسيا مالكة للحصة السوقية كما مبين في الجدول .

جدول (1)

الحصة السوقية العالمية والنسبة من الناتج المحلي الخام

رقم الأعمال الى الناتج المحلي الخام %	حصة السوق العالمي %	القارة
7	31	امريكا الشمالية
3	3.5	امريكا الجنوبية
8	32	اوربا
6	29	اسيا
2	1.5	افريقيا

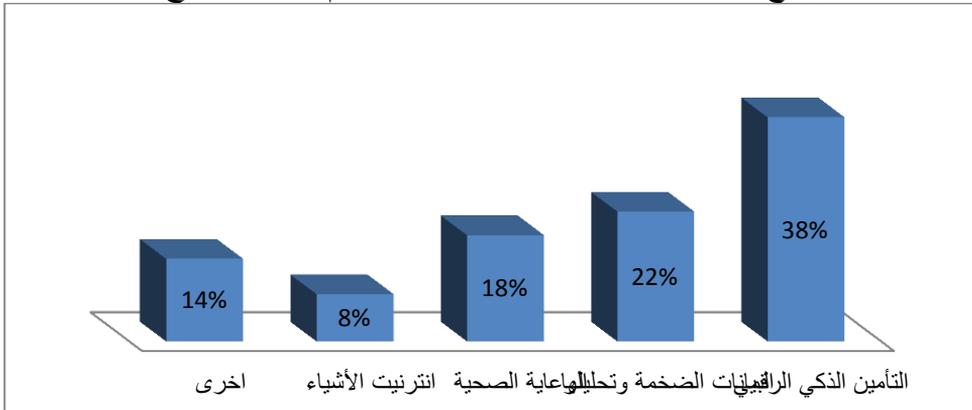
المصدر : د. محمد عبد اللطيف زايد ، الأمين الرقمي ، دراسة تطبيقية على قطاع التأمين السعودي ، المجلة العربية للإدارة مجلد 39 ، 2019 ، ص 22.

من الجدول تظهر عملية المنافسة على قطاع التأمين ومن الطبيعي الغلبة للولايات المتحدة واوربا وذلك للتطور الهائل والمتزايد للخدمات الالكترونية والتأمين الذكي، وتبقى هناك عدة تساؤلات رئيسية، ماهي الأبعاد المؤثرة في جودة الخدمات الالكترونية في مجال التأمين، وهل يوجد أثر لأبعاد جودة الخدمة الالكترونية على درجة ولاء العميل لشركة التأمين ، وهل يختلف العملاء وفقاً لبعض الخصائص الديموغرافية والثقافية من حيث مستوى رضاهم عن الخدمات الالكترونية التي تقدمها شركات التأمين، وقد اصبح من الضروري ان تسعى شركات التأمين الى تحسين الخدمات الالكترونية التي تقدمها من اجل توثيق وبناء العلاقات مع العملاء وتحقيق رضاهم مما يجعل مسألة تطوير وتنويع خدمات التأمين الالكترونية ومعرفة العوامل المؤثرة في جودتها من الامور الهامة لتحقيق رضا العملاء والحفاظ على الحصة السوقية وتحسين القدرة التنافسية . لا تتعد عملية التحول الرقمي وتأثيرها على قطاع التأمين

عن استخدام احدث التقنيات والتطبيقات المبتكرة في التكنولوجيا واستغلالها في قطاع التأمين مما يحسن من صورة التأمين التقليدي ويساعد على حل المشاكل التقليدية التي يعاني منها قطاع التأمين ، لذا الانتقال الى التأمين الذكي (التأمين الرقمي) اصبح ضرورة تتطلبها الحياة المعاصرة من خلال تقديم خدمات التأمين بمنصات رقمية كشبكة الانترنت والهاتف المحمول واجهزة انترنت الأشياء متضمنة مواقع التواصل الاجتماعي¹. وحسب البوابة العالمية للإحصائيات لسنة 2019 تبين أن التأمين الذكي الرقمي في العالم يمثل 38% من اهتمام شركات تكنولوجيا التأمين و22% للبيانات الضخمة وتحليلها و18% لقطاع الرعاية الصحية و14% لإنترنت الأشياء حسب الشكل الاتي :

شكل (1)

توزيع شركات تكنولوجيا التأمين حول العالم حسب القطاع



المصدر: وهبة عبد الرحيم ، تكنولوجيا التأمين كمستقبل لصناعة التأمين ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، السعودية ، المجلد 8 العدد 1 السنة 2019 ، ص 17 .

وتأتي أهمية تمكين التأمين الذكي بالنسبة لشركات التأمين يعد مصدرا لزيادة حجم الأعمال والايرادات (الاقساط) ، فضلا عن فتح آفاق جديدة لترويج المنتجات التأمينية وتخفيض التكاليف ، اذ تقدر المؤشرات أن حجم وفورات النفقات التي من

د. وهبة عبد الرحيم ، تكنولوجيا التأمين كمستقبل لصناعة التأمين ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ،¹ السعودية ، المجلد 8 العدد 1 السنة 2019 ، ص 7 .

المتوقع ان تجنيها شركات التأمين من وراء تبنيها للتقنية الحديثة والتطبيقات الذكية والتحول الرقمي بحدود 25% سنوياً. وتشير معظم المؤشرات ان تمكين التأمين الذكي ساهم في خفض تكاليف توزيع الخدمات التأمينية بنسبة 26% من قيمة أقساط التأمين ونسبة تبلغ 15% من التكاليف الادارية من قيمة الأقساط، وزيادة في سرعة تسوية المطالبات بنسبة 12% من قيمة الأقساط، وخفض العمولات التي تدفع للوسطاء وشركات الوساطة التأمينية بنسبة 15% عن بيع وثائق تأمينات الممتلكات أو عند التجديد، كما تؤكد الدراسات ان تبني شركات التأمين لتكنولوجيا الأنترنت والاتصال ما قبل وما بعد عمليات البيع سيحقق وفراً مالياً يتراوح بين 10-15 من اجمالي المصاريف والنفقات العامة والادارية التي تتكبدها الشركات سنوياً، وتشير احدث الدراسات المتعلقة بصناعة السيارات أن صناعة السيارات الكهربائية وذاتية القيادة سوف تكون أحد سمات العصر القادم بكل ما تملك من تكنولوجيا فائق السرعة والدقة واطهرت البيات ان قيمة التأمين على المركبات سوف تتجاوز 700 مليار دولار بحلول 2050 وهذا سوف يحدث نقلة نوعية كبيرة في صناعة السيارات خلال السنوات القادمة بعكس ما هو في الأسواق التقليدية¹.

3.3- التحول الرقمي والتأمين الذكي في صناعة التأمين العربية

التحول الرقمي هو احد الضرورات لكافة المؤسسات الحكومية والخاصة التي تؤمن بأهمية التطوير والتحسين المستمر لوظائفها الادارية وخدماتها التي تقدمها وتسهيل وصولها للمستفيدين ، اذ ان التحول الرقمي برنامج شامل لإتمام الخدمات بشكل أسهل وأسرع وأقل تكلفة ، من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تطوير الأداء المؤسسي وتحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة الفاعلية والانتاجية بما يضمن توفير الوقت والجهد في آن واحد . ارتفعت أقساط التأمين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا الى 60 مليار دولار امريكي بنهاية عام 2019 مقارنة بحوالي 25 مليار دولار أمريكي في عام 2009 ويمثل هذا نمواً بنسبة 140% سنوياً خلال المدة

¹ . اريك شميدت ، التأمين الالكتروني نقلة نوعية كبرى في صناعة التأمين ، المؤتمر الدولي السابع للتأمين ، مؤتمر العقبة ، العقبة الاردن ، 2019 ص11 .

2009- 2019 ، وبلغ اجمالي أقساط التأمين في سوق التأمين بدول التعاون الخليجي 29.2 مليار دولار أمريكي في عام 2019¹ . كما بلغ حجم الاعمال في قطاع التأمين في دول عربية مختارة للعام نفسه ، المغرب 3.133 مليار دولار حصة قطاع التأمين المغربي من السوق العالمي 0.07 % ، فيما مصر 2.108 مليار دولار بنسبة من حصة السوق العالمية 0.05 % ، الجزائر 1.162 مليار دولار والحصة 0.03 % ، تونس 823 مليون دولار الحصة 0.02² . ان التحول الرقمي في صناعة التأمين اصبح حاجة ملحة في ظل ارتفاع عدد مستخدمي الانترنت من 400 مليون الى اكثر من 3.2 مليار على مستوى العالم خلال 15 عاما الماضية ، وعليه من اجل الاحتفاظ بالعميل والوصول الى السوق في مفهومه الجديد ، لابد من التحول الرقمي في بيع المنتجات والخدمات التأمينية بشكل يساهم في زيادة الربحية وقيمة المساهمين³ .

4.3- التأمين الذكي والدور المرتقب لتطوير قطاع التأمين في العراق

بالأرقام يتبين ان التأمين في العراق هو الأقل بين الدول العربية ، اذ بلغ حجم قطاع التأمين في العراق للعام 2019 بحدود 200 مليون دولار فقط ليشكل واحدا من اضعف الدول الموجودة في المنطقة العربية ، اذ بلغت نسبة قطاع تأمين السيارات 9% فقط من مجمل قطاع التأمين بينما بلغت نسبته في باقي الدول بحدود 22% من مجمل التأمين ، أما التأمين الصحي فبلغ نسبته في العراق 1% مقارنة ب 35% من مجمل التأمين في باقي الدول العربية ، وحققت دول مثل قطر والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية عائدات مرتفعة من قطاع التأمين بلغت في

1. د. عبد الرحمن الباكر ، شركات التأمين التي تبنت التحول الرقمي أكثر قدرة على الاستجابة لاحتياجات العملاء ، مؤتمر التحول الرقمي في التأمين ، البحرين ، 2019 ، ص5 .

2. د. جبار عبد الرزاق ، واقع وخصوصية الابتكار في نشاط التأمين ، مع اشارة الى حالة قطاع التأمين بالجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، الجزائر ، ص 22 .

3. د. عبد الرحمن الباكر ، شركات التأمين التي تبنت التحول الرقمي أكثر قدرة على الاستجابة لاحتياجات العملاء ، مؤتمر التحول الرقمي في التأمين ، البحرين ، 2019 ، ص5 .

الامارات 11 مليار دولار امريكي ، اما السعودية 9.24 مليار دولار وفي قطر 4.34 مليار دولار ، وعلى الرغم من وصول عدد السيارات في العراق الى 6 مليون سيارة الا ان قطاع التأمين على السيارات ما زال ضعيفا جدا لعدم وجود التشريعات وغياب الثقة بالتأمين المحلي على الرغم من وجود 39 شركة محلية عاملة السيطرة فيها لشركتين مملوكتان للقطاع العام وثلاث شركات حكومية تسيطر على 98% من سوق التأمين العراقي¹. ان قطاع التأمين ممكن ان يلعب دورا رئيسا في زيادة الناتج المحلي وبالتالي زيادة الوظائف في القطاع الخاص والعام نتيجة ارتباط نسبة النمو بالناتج المحلي مع زيادة الوظائف ، ولا تشكل مساهمة قطاع التأمين للشركات العراقية بمجمله اكثر من 0.05% من الناتج المحلي الاجمالي العراقي وهي نسبة متدنية اذا ما تم مقارنتها بمساهمة القطاع في الدول العربية الاخرى والتي تتجاوز 2-3%² . وحسب البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة المالية شركة التأمين العراقية العامة ، بلغ مجموع الاقساط الواردة للتأمين العام بمحافظه المتعددة خلال عام 2019 (13516553000) دينار أقساط واردة لعام 2018 بزيادة نسبتها 24% وقد كانت حصة الاعمال الجديد من الاقساط (1533) وثيقة بإقساط مقدارها (9894916000) دينار والاعمال المجددة (1488) وثيقة وبأقساط مقدارها (3621637000)، والجدولين التاليين يبينان تطور أقساط التأمين الجديدة والمجددة للمدة 2010-2019 .

1. د. جبار عبد الرزاق ، واقع وخصوصية الابتكار في نشاط التأمين ، مع اشارة الى حالة قطاع التأمين بالجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، الجزائر ، ص 25 .

2. المهندس منار العبيدي ، رئيس مؤسسة عراق المستقبل للدراسات الاقتصادية ، منصة تنمية الاقتصاد والمال ، 29/8 /2021

جدول (2)

عدد الوثائق واقساط التأمين العام الجديدة

السنة	العدد	نسبة التغيير %	اقساط التأمين العام الجديدة	نسبة التغيير %
2010	2416	0	4267321000	22
2011	2967	23	5801695000	36
2012	2647	11	5695703000	2-
2013	2411	9-	4585914000	19-
2014	3429	42	4783217000	4
2015	1842	46-	9837397000	106
2016	1381	25-	10435075000	6
2017	1842	33	4334625000	59-
2018	1684	9-	6567979000	52
2019	1533	9-	9894916000	51

وزارة المالية ، شركة التأمين الوطنية ، احصائيات الشركة للمدة 2010 - 2019 ، ص 15 .

جدول (3)

عدد الوثائق والاقساط المجددة للتأمين العام

السنة	العدد	نسبة التغيير %	اقساط التأمين العام المجددة	نسبة التغيير %
2010	858	0	114793000	0
2011	1167	36	953199000	73
2012	1490	28	2434284000	155
2013	2009	35	4670199000	92
2014	2079	3	4908728000	5
2015	1807	13-	6867941000	40
2016	1624	10-	3831004000	44-

2017	1779	10	5501408197	43
2018	1541	13-	4376490000	20-
2019	1488	3-	3621637000	17-

وزارة المالية ، شركة التأمين الوطنية ، احصائيات الشركة للمدة 2010- 2019 ، ص 15 .

لقد تغيرت طبيعة المنافسة في صناعة التأمين بمختلف فروعه نظرا لحدوث تغيرات كبيرة في سلوكيات العملاء وحاجاتهم الى خدمات تواكب العصر، اذ ان دخول التكنولوجيا الرقمية في صناعة التأمين دعا الى ضرورة التفكير جدياً في كيفية دخول قطاع التأمين في العراق عالم التأمين الذكي . والملاحظ من نموذج شركة التأمين الوطنية ان التأمين في العراق بحاجة الى اجراءات مهمة لغرض تطوير مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ويحتاج الى ركائز للابتكار في قطاع التأمين ليكون هناك دور مرتقب للتأمين الذكي لكن لاشك ان هناك الكثير من التحديات التي تواجه قطاع التأمين في العراق ، حتى يمكن الجزم بان هناك دور مرتقب يمكن ان يتحقق لتطوير قطاع التأمين في العراق ، علما ان الاموال المتعامل فيها في قطاع التأمين العراقي ضئيلة جدا ولا مساهمة لها تذكر في الناتج المحلي الاجمالي اذا ما قورنت بالبلدان المتقدمة والبعض من بلدان المنطقة العربية وهذا يعود لانخفاض الثقة بهذا القطاع المهم في النشاط الاقتصادي ، والجدول يبين حجم الاموال الضئيلة لنموذج من شركات التأمين الوطنية التي تسيطر على 98% من عمل التأمين في العراق فيما هناك 29 شركة تأمين خاصة لا دور لها في هذا القطاع ، فيما كان يفترض ان يوفر التأمين فائدة كبيرة للاقتصاد الوطني من خلال قيام شركات التأمين باستثمار اقساط التأمين المتجمعة لديها وعلى قلتها في المشروعات المدرة للدخل. واوضحت الدراسات المتخصصة بالتأمين¹² ، ان شركة التأمين الوطنية العراقية والتي تعد من اكبر الشركات العراقية في مجال التأمين اعلنت عن عائداتها السنوية لعام 2020 والتي

. المهندس منار العبيدي ، رئيس مؤسسة عراق المستقبل للدراسات الاقتصادية ، منصة تنمية الاقتصاد والمال ،¹² . 29/8 /2021

بلغت اقساط التأمين فيها 87 مليار دينار عراقي بانخفاض مقداره 7% مقارنة مع العام 2019 وبلغ ارباح الشركة 14 مليار دينار لعام 2020 بانخفاض بلغ مقداره 18% مقارنة مع عام 2019 ، وبلغ نسبة مساهمة الشركة الى الناتج المحلي بحدود 0.007% وهي نسبة متدنية وخصوصا ان الشركة تملك حصة تسويقية تبلغ بحدود 50% من حجم سوق التأمين المحلي، وحقق قطاع الطيران النسبة الاعلى من العائدات وذلك يعود للعقد المبرم بين شركة الخطوط الجوية العراقية مع شركة التأمين الوطنية ، وبلغت مساهمة تأمين قطاع تأمين الطائرات بحدود 22% من مجمل عائدات الشركة ، يليها في ذلك تأمين القطاع الهندسي بنسبة 19% ثم قطاع الحريق بنسبة 16% ، وعلى الرغم من تخصيص الشركة نسبة 5% من ارباحها لقطاع البحث والتطوير بقيمة 734 مليون دينار مع تخصيص مبالغ عالية لقطاع التسويق الا ان الشركة فشلت في استقطاب القطاعات العاملة في العراق ، ولم تستطع الشركة من زيادة عائداتها في قطاعات مهمة مثل القطاع الصحي وقطاع السيارات اذ تمثل 4% وهذه النسبة ضعيفة بسبب ضعف عمليات التسويق والانظمة الادارية ولا تعتمد الشركة على الانظمة الالكترونية الحديثة بالرغم من عدد موظفي الشركة بلغ 729 موظف. وتجدر الاشارة الى ان هناك ضعفا للشركة الوطنية في الجانب التسويقي وجانب البحث والتطوير وبرامج تمكين التأمين الذكي بالرغم من تدريب 139 موظفا على برامج متخصصة بالتأمين ، وعلى الرغم من ذلك لا زالت مؤشرات هذه الشركة دون مستوى القدرة على كسب ثقة العملاء بقطاع التأمين بالرغم من ان الشركة دفعت عام 2020 مبلغ 18 مليار دينار تعويضات وهو رقم يعد جيدا لكن الشركة لم تقم بتسويق هذا المبلغ لكسب ثقة العملاء المحتملين¹³. مما تقدم يتضح ان هناك الكثير من التحديات التي تواجه قطاع التأمين اهمها .

¹³ المصدر نفسه .

1- تكمن التحديات التي تواجه قطاع التأمين في العراق في عدم اعتماد سياسة فعالة للتطوير والابتكار وتوفير رصيد من المعلومات كمي ونوعي كمصدر استراتيجي يمكن هذا القطاع من التحليل والانتاج العلمي والتقني .

2- تحديات ضعف المواقع الالكترونية للشركات وتطوير علاقة مرقمنة مع الزبائن في ظل وسائل الدفع الحديثة ، وهذه العملية تتطلب توفير المستلزمات التقنية والفنية التي تساعد على نشر ثقافة التأمين الالكترونية وذلك من خلال منظومة تشريعية تدعم اجراء عمليات التأمين الكترونياً ، مع الانتفاع من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم 78 لسنة 2012 الذي يستوعب الأساس القانوني لإجراء عملية التأمين الكترونياً¹⁴.

3- يعاب عن القانون عدم ذكر التأمين الالكتروني صراحة كعنوان مستقل مما يتطلب وضع احكام خاصة بهذا التأمين من خلال الاسترشاد بقوانين التجارة الالكترونية والقواعد العامة لإبرام العقود الكترونياً ، لذلك بالرغم من صدور قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية لا زال التأمين يمارس اعماله وفقاً للطريقة التقليدية وهو ما وجدناه واقعياً لدى شركات التأمين الوطنية التي تمارس التأمين بصورته التقليدية فقط.

4- لا تستطيع شركات التأمين في العراق ان تمارس نشاطها الا في حدود الاطار التنظيمي والقانوني المسموح به ، لذلك عملية الابتكار والتحول الرقمي مرهونة بمواكبة المشرع العراقي التي يجب ان تتناغم مع رغبة وتطلعات شركات التأمين في ظل حفظ المساحة بين دور المقيد دون اهمال دور المراقب الايجابي .

5- لا مساهمة تذكر لقطاع التأمين في الناتج المحلي الاجمالي ، مع نقص في شفافية السوق ومنافسة محدودة مع اهمال مقصود ام غير مقصود من قبل السلطات

. حبيب عبید مرزّة العماري و ماهر محسن عبود الخيکاني ، التنظيم القانوني للتأمين¹⁴ الالكتروني ، دراسة مقارنة ، كلية القانون جامعة بابل ، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، المجلد 26، العدد 8 ، العراق ، 2018 ، ص 2 .

العمومية مع قلة مهارة العاملين في هذا القطاع ، وضعف الاموال وعدم الثقة بالقطاع والخدمات التأمينية .

6-التأمين الذكي يسعى للوصول الى الفئات التي لاتصل اليها الخدمات التأمينية وتقديم منتجات التأمين المستدام واستثمار كل وسائل ومزايا التحول الرقمي وخصوصا في عمليات التوزيع بهدف تحقيق الشمول التأميني الذي يعد جزء من خطط البلاد لتحقيق الشمول المالي ، والتأمين لازال يعمل في ظل الاطار التقليدي .

7-تمر جميع ركائز الابتكار في قطاع التأمين العراقي عبر بوابة الرقمنة وتشمل المجالات الأربعة (التكنولوجيا الرقمية ، وتحسين تجربة العملاء وطرح المنتجات المخصصة التي تساعد في زيادة ربحية التأمين والمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي واخيرا توسيع قنوات التوزيع ، وكل هذه القنوات ضعيفة .

8-الرقمنة هي هدف ووسيلة بالوقت نفسه ، فمن خلال الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة يمكن قراءة السوق وتحليل سلوك العملاء والوصول اليهم وتصميم المنتجات التي تناسبهم ، والتأمين الذكي يمكن أن يسهم في ادارة الكلف التأمينية ويحسن كفاءة الاكتتاب وادارة المطالبات وتبسيط العمليات بشكل عام ، بدءاً من عملية البيع وتصميم المنتجات وخدمة العميل والتعويض في حالة وقوع حادث .

وصفوة القول أن السوق المحلي لا يزال ضعيفا والطلب قليل الى حد الان ، لكن لاشك ان هناك مستقبل كبير ينتظر التأمين الذكي في العراق ، فلا ينكر دور التأمين في حياة المجتمع وفي قطاع الأعمال ، ويفتح الاعتماد على التحول الرقمي في قطاع التأمين باعتباره خيار حتمي لا اختياري فهذا النوع من التأمين سيكون مطلوبا خلال العشر سنوات المقبلة ، كما أن هناك توقعات متفائلة بأن نشاط التأمين عبر شبكة الأنترنت سوف يقفز خلال العشر سنوات القادمة الى معدلات عالية جدا ولذا لابد من وضع خطط من جانب شركات التأمين وتحديد مخصصات مالية للصرف على تمكين التأمين الذكي في العراق والانفاق على التكنولوجيا المتقدمة لكي تحصل على العوائد المتوقعة منه ، وفي ظل التطورات العالمية في مجال التأمين وتسويقه فان عدم

الاستجابة لمثل هذه التطورات بالسرعة الكافية واعداد الخطط المناسبة لمواجهةها من شأنه ان يجعلها في موقف يصعب معه تحقيق أي مزايا تنافسية بل ومن المحتمل ان تفقد الشركات القدرة على المنافسة وفقدان اي دور في المساهمة للنتائج المحلي الاجمالي .

4- المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

4-1 : الاستنتاجات.

- 1- ضعف الوعي التأميني لدى الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية بأهمية التأمين ودوره في حماية المجتمع والتقليل من آثار المخاطر التي يتعرض لها ، فضلا عن ذلك ما زال قطاع التأمين يعمل في ظل نظام دولة تقيده الكثير من الضوابط والاجراءات الروتينية مع محدودية أنشطة القطاع الخاص في مجال التأمين .
- 2- قطاع التأمين في العراق يختلف عن الاسواق الاقليمية والدولية من ناحية الابتكار بالتالي لانزال بحاجة الى المزيد من الوقت والعمل والاجراءات والبنية التحتية من التشريعات والقوانين ، والدعم الحقيقي لزيادة الاموال المتداولة في هذا القطاع .
- 3- افتقار الكوادر العاملة في قطاع التأمين الى الخبرة الفنية والتقنية سواء في العدد او النوعية على مستوى تخصص الحاسوب والتأمين الذكي من حملة الشهادات العليا
- 4- محدودية ادخال شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في فروع وأقسام شركات التأمين الوطنية ، مما يدل على اعتماد الاسلوب التقليدي في التعاملات والمعاملات اليومية على السجلات والوثائق الورقية .
- 5- لاشك أن جزءاً من تراجع قطاع التأمين في العراق وعدم ترابطه مع شركات التأمين العالمية هذه الاخيرة تبحث عن شركاء لديهم القدرة والجاهزية والتفاعلية لمواكبة وتحقيق التطور المنشود والمرتبب ، والواقع ان شركات التأمين في العراق الحكومية والاهلية غير جاهزة لهذا التطور حتى الآن .

4-2 : التوصيات.

- 1- نشر الوعي التأميني باستعمال وسائل الترويج والاعلان واعتماد موازنة خاصة للصرف على هذا النشاط الحيوي مع التأسيس للقوانين والانظمة التي تساعد على تمكين التأمين الذكي وذلك لتحديد حقوق والتزامات أطراف العملية مما يعزز مصدر الثقة والأمان لدى الشركات العاملة والمتعاملين مع هذه الشركات .
- 2- اشراك موظفي شركات التأمين الوطنية في دورات تدريبية لاسيما في مجال التأمين الالكتروني ومعرفة كل ما هو مستحدث في صناعة التأمين اقليميا وعالميا ، وتعزيز الملاكات البشرية في شركات التأمين الوطنية بمستويات عالية من التأهيل في اختصاصات التأمين والحاسوب وأنظمة المعلومات من حملة شهادتي الماجستير والدكتوراه .
- 3- تطوير أعمال شركات التأمين الوطنية من النماذج الورقية الى الالكترونية عبر ادخالها في الموقع الالكتروني لغرض زيادة الوعي التأميني لدى الجمهور بما يكفل تقدم صناعة التأمين الذكي ، واصدار تعليمات تتعلق بتبني فكرة عرض خدمات التأمين الكترونيا انسجاما مع صدور قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم 78 لسنة 2012 النافذ .
- 4- تفعيل استعمال شبكة الانترنت في مجال تسوية المطالبات ودفع التعويضات عن طريق الاستعانة بتجارب دول اخرى في هذا المجال لغرض توثيق العلاقة بين شركات التأمين وعملائها وتحقيق الرضا للزبون من خلال سرعة الحصول على التعويضات .
- 5- الاستمرار في تطوير الاطار القانوني لقطاع التأمين بما يواكب التغيرات المستمرة في التكنولوجيا المالية والخدمات التأمينية الذكية بالشكل الذي يتناغم مع حاجيات القطاع والتغيرات والتطورات التي يشهدها سواء على المستوى المحلي او الدولي .

- 6- يجب ان يكون اصلاح قطاع التأمين مقترنا مع اصلاح القطاع المالي المحصور بالمصارف وسوق غير متطور للأوراق المالية فلا بد ان يلعب قطاع التأمين دورا مهما في الوساطة المالية .
- 7- دعم شركات التأمين الخاصة وتوفير القوانين والتعليمات التي تؤسس لهذه الشركات مع مؤسسات لضمان دعم هذه الشركات من اجل ديمومة استمرار عمل هذه الشركات وهذه الشركات قد تكون مثيلة لشركات ضمان الودائع ومؤسسات ضمان القروض في المصارف .
- 8- قطاع التأمين العراقي مقصر كونه لا يضم خبراء اكتواريين وكان الاخرى بالورقة البيضاء المقدمة من الحكومة ادخال الخبرات الاكتوارية الى شركات التأمين لاسيما ان هذه الورقة تقترح تضمين قطاع التأمين الالكتروني تدريجيا

المصادر

- 1- اريك شميدت ، التأمين الالكتروني نقلة نوعية في صناعة التأمين ، مؤتمر العقبة ، المؤتمر الدولي السابع للتأمين ، 2019.
- 2- حبار عبد الرزاق ، واقع وخصوصية الابتكار في نشاط التأمين ، مع اشارته حالة قطاع التأمين بالجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2018.
- 3- حبيب عبيد مرزة العماري و ماهر محسن عبود الخيكاني ، التنظيم القانوني للتأمين الالكتروني ، دراسة مقارنة ، كلية القانون جامعة بابل ، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، المجلد 26، العدد 8 ، العراق ، 2018 .
- 4- سالم محمد عبود ، أثر استراتيجية التسويق الالكتروني في نشاط التأمين في العراق ، دراسة تطبيقية في شركة التأمين الوطنية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السابع والعشرين ، 2011 .
- 5- عبد الرحمن الباكر ، شركات التأمين التي تبنت التحول الرقمي أكثر قدرة على الاستجابة لاحتياجات العملاء، مؤتمر التحول الرقمي في التأمين ، البحرين ، 2019

- 6- محمد عبد اللطيف زايد ، الأمين الرقمي ، دراسة تطبيقية على قطاع التأمين السعودي ، المجلة العربية للإدارة مجلد 39 ، 2019 .
- 7- مصباح كمال ، قانون تنظيم اعمال التأمين لسنة 2005 ، تقييم ودراسات نقدية ، شركة التأمين الوطنية ، 2014 .
- 8- نور شدهان عداي ، قطاع التأمين في العراق الامكانيات والتحديات ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم السياسات الاقتصادية ، 2015 .
- 9- وزارة المالية ، شركة التأمين الوطنية ، احصائيات الشركة للمدة 2010-2019 .
- 10- وهبة عبد الرحيم ، تكنولوجيا التأمين كمستقبل لصناعة التأمين ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، السعودية ، المجلد 8 العدد 1 السنة 2019 .

عقد البيع على أساس (CIF) وانعكاسه على حجم اقساط التأمين البحري/ بضائع

بحث تطبيقي في قطاع التأمين العراقي

The Sale Contract on the Basis of (CIF) and its Reflection on the Volume of Marine Insurance Premiums/Goods Applied Research in the Iraqi Insurance Sector

عمر عبدالكريم عبد جاسم

شركة التأمين الوطنية (شركة عامة)

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

هدف البحث إلى تحديد حجم اقساط التأمين البحري/ بضائع لدى قطاع التأمين العراقي، وتقدير اقساط هذا التأمين المدفوعة نتيجة لاستيراد البضائع على أساس (CIF)، والوصول إلى آليات يمكن من خلالها جعل التأمين البحري الزامي لدى قطاع التأمين العراقي على البضائع التي يراد استيرادها. بغية الإجابة عن التساؤل المتمثل في هل إن استيراد البضائع على وفق البيوع البحرية من نوع (CIF) تمثل السبب الرئيسي في ضئالة حجم اقساط التأمين البحري/ بضائع. وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كونه الأكثر ملائمة لدراسة متغيري البحث، إذ يقوم عن طريق المنهج آنفاً بوصف مشكلة البحث ، وتحليل العلاقة بين متغيراته، وتقديم البيانات عنها مبيناً أسبابها وتحليلاتها ونتائجها. وتوصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات ومنها، إن حجم الاستيراد الضخم على أساس شرط (CIF) -الكلفة، الشحن، التأمين-



وقائع العدد الخاص بمؤتمر اصلاح
قطاع التأمين في العراق 2021
الصفحات 241- 267

قد انعكس سلباً على نشاط التأمين البحري/ بضائع إذ أن الاستيراد وفق هذا الشرط يعني حرمان قطاع التأمين في العراق من اقساط هذا النوع من التأمين مما يتسبب في ضئالة حجمها. كما خرج بجملة من التوصيات ومنها، ينبغي أن يقوم البنك المركزي العراقي بإيجاد السبل الكفيلة بتوجيه الاستيرادات بأن تجرى على وفق شرط (C&F) - الكلفة، الشحن- بدلاً من شرط (CIF) كما كانت سابقاً قبل عدة عقود.

الكلمات المفتاحية: عقد البيع الدولي (CIF)، التأمين البحري/ بضائع ، قسط التأمين البحري.

Abstract:

The aim of the research is to determine the volume of the marine insurance premium/goods in the Iraqi insurance sector, and to estimate the premiums for this insurance paid as a result of the import of goods on the basis of (CIF), to eventually arrive at the method through which marine insurance can be made mandatory on the imports of goods in Iraqi. In order to see if the reason for the low volume of marine insurance premium/goods is attributed to the imports of goods being on the basis of (CIF), the researcher has adopted the descriptive-analytical approach, as it is the most appropriate to study the two variables of the research. The researcher, through the aforementioned method, describes the research problem, analyze the relationship between its variables, presents the data, indicate the causes, and analyze its results. The researcher reached a set of conclusions, including, that the huge import volume on the basis of the (CIF) condition - cost, freight, insurance - has negatively impacted the activity of marine insurance / goods, as importing according to this condition means depriving the insurance sector in Iraq from premiums of this type of insurance and this a major reason for the low volume of premiums for this branch. He also came out with a number of recommendations, including that the Central Bank of Iraq should find ways to direct imports to be

implemented under the (C & F) condition - cost and freight - instead of the (CIF) condition as it was several decades ago.

Keywords: International Sale Contract (CIF), marine insurance/goods, marine insurance premium.

المقدمة:

يعد عقد البيع الدولي (CIF) من انواع البيوع البحرية ويعني البيع الذي يشمل، بالإضافة إلى ثمن البضاعة، قسط التأمين البحري، وأجرة النقل في السفينة إلى ميناء الوصول. هذا ويعد التأمين البحري واحد من أهم أعمال التأمين، وازدادت أهمية التأمين البحري إذ اصبحت البنوك تشترط في منحها الائتمان وفتحها الاعتماد المستندي اجراء التأمين البحري بقيمة البضاعة المشحونة. إلا أن هذا النوع من التأمين في بلدنا لازالت حجم اقساطه لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي اقساط التأمين، لذا فقد جاء هذا البحث لتحليل العلاقة بين متغيراته للوصول إلى استنتاجات عملية وتقديم التوصيات بشأنها.

1- المبحث الاول: منهجية البحث ودراسات سابقة

1.1- منهجية البحث

2.1- مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في ضئالة حجم اقساط التأمين البحري/ بضائع لدى قطاع التأمين في العراق، وقد يكون سبب ذلك إن استيراد البضائع يتم على وفق البيوع البحرية من نوع (CIF) إلى حد كبير، وعليه يمكن صياغة التساؤل الرئيسي الآتي:

هل إن استيراد البضائع على وفق البيوع البحرية من نوع (CIF) تمثل السبب الرئيسي في ضئالة حجم اقساط التأمين البحري/ بضائع؟

1. 3- أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث في أهمية الموضوع الذي يتناوله لما له من انعكاس على قطاع التأمين في البلد فضلاً عن ارتباطه بالاقتصاد العراقي، هذا ومن خلاله يسلط الباحث الضوء على حجم اقساط التأمين البحري/ بضائع لدى قطاع التأمين العراقي،

بالإضافة إلى اقساط هذا التأمين التي تحول إلى خارج البلد نتيجة الاستيرادات التي تتم على وفق البيع البحري (CIF).

1. 4- أهداف البحث:

تتمثل في النقاط الآتية:

1. 3. 1 تحديد حجم اقساط التأمين البحري/ بضائع لدى قطاع التأمين العراقي، وتقدير اقساط هذا التأمين التي تحول إلى خارج البلد لاستيراد البضائع على أساس (CIF).

1. 3. 2 الوصول إلى آليات يمكن من خلالها جعل التأمين البحري الزامي لدى قطاع التأمين العراقي على البضائع التي يراد استيرادها.
1. 3. 3 تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق من شأنها ان تسهم في إفادة القطاع في إطار هذا البحث.

1. 5- فرضيات البحث:

في ضوء مشكلة البحث يمكن صياغة فرضيتين على النحو الآتي:

1. 4. 1 إن استيراد البضائع على أساس شرط (CIF) ينعكس سلباً على حجم اقساط التأمين البحري/ بضائع لدى قطاع التأمين العراقي.
1. 4. 2 إن ايقاف استيراد البضائع على اساس شرط (CIF) يسهم في زيادة حجم اقساط التأمين البحري/ بضائع لدى قطاع التأمين العراقي.

1. 6- مجتمع البحث:

يتألف مجتمع البحث من كافة شركات وفروع التأمين المجازة للعمل في العراق من قبل ديوان التأمين العراقي.

1. 7- حدود البحث:

-الحدود المكانية: قطاع التأمين العراقي.

- الحدود الزمانية: تمتد للمدة من (2014) ولغاية (2019)م لتوافر الاحصائيات عنها.

1. 8- منهج البحث:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كونه الأكثر ملائمة لدراسة متغيري البحث، إذ يقوم الباحث عن طريق المنهج آنفاً بوصف مشكلة البحث، وتحليل العلاقة بين متغيراته، وتقديم البيانات عنها مبيناً أسبابها وتحليلاتها ونتائجها، من أجل التوصل إلى استنتاجات وتقديم توصيات عملية بشأنها.

9.1- دراسات سابقة

1.9.1- بعض الدراسات السابقة العربية:

2.9.1- دراسة (اعبيد و الحوامدة، 2016)

عنوان الدراسة	اثر الاعتماد المستندي في تنفيذ عقد البيع الدولي (CIF)
مشكلة الدراسة	تتمثل في الغش والتزوير للمستندات المقدمة، وكذلك أثر الإفلاس لأي من أطراف الاعتماد على التزامات الأطراف الأخرى، هذا بالإضافة إلى مشكلة التأمين وتضارب المصالح التأمينية لأطراف الاعتماد.
هدف الدراسة	دراسة عقد البيع الدولي (CIF) وبيان أحكامه وخصائصه، وكذلك الاعتماد المستندي كإحدى وسائل دفع الثمن في هذا البيع باعتباره الوسيلة الأكثر شيوعاً في التعامل التجاري، ومن ثم دراسة أهم المشاكل التي تعترض هذه الطريقة في الدفع مع بيان الحلول المقترحة لها.
أهم الاستنتاجات	تختلف المصلحة التأمينية للمشتري في عقد (CIF) عن المصلحة التأمينية للمصرف المصدر، فالمشتري تكون مصلحته بتأمين البضائع بكامل قيمتها بالإضافة إلى أجور النقل وقسط التأمين، أما المصرف المصدر فتتحصر مصلحته بالتأمين بقيمة الدين القائم على المشتري في مواجهة المصرف، إلا أن العرف المصرفي في الأردن درج على اشتراط أن يتم التأمين بكامل قيمة الاعتماد إذا كان البيع (CIF).

أهم التوصيات	<p>تنظيم التأمين ضد مخاطر الرحلة البحرية ضمن نصوص واضحة توفر الحماية الكاملة للمشتري، وبحيث لا يترك المشتري فريسة لشركات التأمين والمصارف في حال تقدير الضرر، وإنما أن يتم مراعاة مصلحة المشتري واعتبارها مقدمة على مصالح غيره، حيث أن الغالب في التعامل المصرفي أن المصرف المصدر يضمن دينه من خلال العديد من الضمانات التي تطلب من المشتري، ويجب عليه تحمل عواقب عدم تحصيله ل ضمانات كافية مقابل دين عميله.</p>
---------------------	--

3.9.1-دراسة (القيم و وهيب، 2014)

عنوان الدراسة	الاحتتيال البحري وأثره في صناعة التأمين/ بحث استطلاعي في شركات التأمين العامة
مشكلة الدراسة	كيفية التصدي لظاهرة الاحتتيال البحري على شركات التأمين العراقية؟
هدف الدراسة	التعرف على وسائل وطرق الاحتتيال البحري وكيفية مكافحته ودراستها وتحليلها .
أهم الاستنتاجات	<ul style="list-style-type: none"> • كثرة الاطراف المشاركة في العملية التجارية يؤدي إلى تشجيع الاحتتيال. • نقص الامكانيات البشرية المؤهلة لكشف حالات الاحتتيال البحري.
أهم التوصيات	<ul style="list-style-type: none"> • ينبغي زيادة الرقابة والتدقيق والمحاسبة من قبل شركات التأمين والمصارف بسبب شمول العملية التجارية اطراف كثيرة يستطيع الاحتتيال ان يمر من خلالها. • على شركات التأمين أن تقوم بتأهيل الكوادر العاملة لديها من خلال ادخالهم في دورات تدريبية داخلية وخارجية عن الكشف المبكر لحالات الاحتتيال البحري وكيفية الوقاية منه وطرق مكافحته.

4.9.1- دراسة اجنبية:

(Bali and Gupta, 2014)

<p>MARINE INSURANCE IN INDIA: THE CONTOURS OF THE POLICIES AND THE RISK COVERAGE</p> <p>التأمين البحري في الهند: ملامح الوثائق وتغطية الخطر</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>مع صعود العولمة وانفتاح الاقتصاد على التجارة الخارجية، زادت الصادرات والواردات الدولية، كما زاد نقل البضائع عبر البحر أو الأنهار أو الطرق المائية الأخرى، عليه سيتم التركيز على وثائق التأمين البحري المختلفة في الهند والأخطار التي تغطيها.</p>	<p>مشكلة الدراسة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تحليل وثائق التأمين البحرية المختلفة. • تحديد الاخطار التي تغطيها الوثائق. • فحص الخسائر البحرية وقياس التعويض. 	<p>هدف الدراسة</p>
<p>لا يمكن أن يكون هناك نوع واحد من وثائق التأمين البحرية التي تناسب جميع الرحلات البحرية لأن الأخطار التي ينطوي عليها كل منها تختلف والخسارة التي قد تنتج عنها تختلف أيضاً.</p>	<p>أهم الاستنتاجات</p>
<p>يحتاج قانون التأمين البحري في الهند إلى تضمين الأنواع المختلفة الأخرى من الوثائق، التي على الرغم من أنها ليست شائعة جداً ولكنها قد تكون مفيدة وفقاً للظروف السائدة في السوق وحاجة الاقتصاد.</p>	<p>أهم التوصيات</p>

من خلال استعراض الدراسات السابقة يلاحظ الباحث، إنها تناولت احد متغيري البحث الحالي ولم تربط بينهما، بالتالي فإن هذا البحث ينفرد في ذلك - أي الربط بين المتغيرين عقد البيع (CIF) وحجم اقساط التأمين البحري/ بضائع لدى قطاع التأمين العراقي.

2- المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

1.2- مفهوم وتعريف عقد البيع الدولي (CIF):

يتكون الاصطلاح (CIF) من الحروف الأولى للكلمات الإنجليزية الثلاثة Cost Insurance و Freight وتعني التأمين وتعني أجرة النقل، فالبيع

(CIF) يستمد اسمه إذا من عنصر الثمن الذي يدفعه المشتري، والذي يتضمن قيمة البضائع، وقسط التأمين، وأجرة النقل (حسني، 2001: 114).

ويعرف عقد البيع (CIF) بأنه عقد يبرم بين البائع والمشتري، يلتزم فيه البائع بتسليم البضاعة في ميناء الشحن وشحنها على سفينة، كما يلتزم علاوة على ذلك بإبرام عقد نقل البضاعة ودفع أجرة النقل والتأمين عليها، وبالمقابل يلتزم المشتري بدفع مبلغ إجمالي يتضمن : قيمة البضاعة وأجرة نقلها وقسط التأمين عليها (المقدادي، 2002: 164).

كما ورد تعريف البيع (CIF) في المادة (301) من قانون التجارة العراقي على النحو الآتي (هو البيع الذي يلتزم فيه البائع بإبرام عقد نقل البضاعة من ميناء الشحن الى ميناء التفريغ والتأمين عليها ضد مخاطر النقل وشحنها على سفينة واداء النفقات والمصروفات اللازمة لذلك وازادتها الى الثمن).

2.2- الخصائص التي يتميز بها البيع (CIF):

لما كان البيع (CIF) وفقا للتعريف التقليدي، هو "البيع البضائع الذي يتم فيه التسليم في ميناء الشحن، كما يلتزم فيه البائع، مقابل ثمن جزافي، يشحن البضاعة وتغطيتها بتأمين ضد مخاطر الرحلة، ومنذ الشحن تنتقل ملكية البضائع وكذلك مخاطرها للمشتري ، وعليه فإن خصائص البيع (CIF) هي (العجمي والمقدادي، 2011: 40):

1- أن البائع يلزم بشحن البضاعة والتأمين عليها من مخاطر النقل البحري.

2- انتقال ملكية البضاعة إلى المشتري من وقت الشحن.

3- يتحمل المشتري تبعة مخاطر الطريق من تاريخ الشحن .

3.2- يترتب على البيع (CIF) آثار بالنسبة للبائع وبالنسبة للمشتري وهي

كالآتي:

1.3.2- التزامات البائع:

يرتب هذا البيع التزامات على البائع وكما يأتي (جاسم، 2017: 264 - 265):

أولاً:- يلتزم البائع بتسليم البضاعة بالصنف والمقدار المتفق عليه، ولما كان كل من المشتري والبائع في مكان مختلف فلا يستطيع المشتري في هذه الحالة التأكد من صنف أو مقدار البضاعة إلا عند وصولها، مما يؤدي إلى حدوث منازعات إذا لم يلتزم البائع بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين بشأن نوع البضاعة ومقدارها، ولأجل تجنب حدوث هذه المنازعات، يقوم البائع عند شحن البضاعة بأصدار شهادة بنوع البضاعة بمعرفة خبراء وهذه الشهادة تستخدم من قبل البائع لتكون دليلاً على أنه قد قام بتنفيذ التزامه وفقاً للاتفاق، ولكن هذه الشهادة ليست لها حجية مطلقة، فيستطيع المشتري إثبات عكس ما جاء فيها إذا استطاع أن يثبت بأن نوعية البضاعة لم تكن حسب الاتفاق.

ثانياً:- يلتزم البائع بشحن البضاعة في الميعاد المتفق عليه على سفينة يختارها هو فيحصل على سند شحن متضمن البيانات المتفق عليها بينه وبين المشتري، كما يقوم بدفع أجرة النقل ودفع قسط التأمين.

ومن الجدير بالإشارة أن الالتزام بالتأمين على البضاعة يعتبر من الالتزامات الأساسية للبائع في عقد البيع سيف، إذ يتعين على البائع أن يؤمن البضاعة من المخاطر التي يمكن أن تعترضها أثناء نقلها بحراً من ميناء الشحن وحتى ميناء الوصول. والأصل أن التأمين يرد على المخاطر المألوفة والاعتيادية، أما أخطار النقل غير العادية فلا يؤمنها البائع إلا إذا اتفق الطرفان على ذلك سلفاً كمخاطر الحرب. وهو ما أكدته بعض التشريعات العربية وعند إبرام عقد التأمين يتعين على البائع أن يختار المؤمن الذي يمتاز بحسن السمعة، ويجب أن يكون ميسراً حتى يستطيع الوفاء بالتزامه عند تعرض البضاعة للخطر (دريسي، 2018: 419).

ثالثاً:- يلتزم البائع بإرسال المستندات المتعلقة بالبضاعة المباعة إلى المشتري حتى يستطيع تسلم البضاعة عند الوصول، ومسؤولية البائع تنتهي عند إرسال هذه المستندات إلى المشتري. ولذلك فهو يستحق الثمن من الوقت الذي يتم فيه هذا الإرسال، وأهم هذه السندات هي سند الشحن الذي يثبت شحن البضاعة، ووثيقة

التأمين، وفاتورة البضاعة وتتضمن وصفة للبضاعة، وبيانا بالثمن الواجب دفعه، وقد يشترط تقديم مستندات أخرى ثانوية، كشهادة نوع البضاعة، وشهادة المنشأ، وهي شهادة تثبت أن البضاعة هي من إنتاج الدولة التي شحنت منها.

رابعاً:- ويستتبع قيام البائع بشحن البضاعة على السفينة في ميناء القيام إنتقال ملكيتها إلى المشتري من وقت الشحن، ويفترض نقل الملكية هنا، وفقاً للقواعد العامة أن يتم إفراز البضاعة لتتحول من منقول معين بنوعه إلى منقول معين بذاته، ويتم إفراز البضاعة وتعيينها بشحن الكمية المبيعة على ظهر السفينة، ويثبت هذا الإفراز بسند الشحن الذي يتضمن وصفه للبضاعة المشحونة من حيث العدد أو الوزن والحالة والعلامات.

2.3.2- التزامات المشتري

تتمثل التزامات المشتري في الآتي (جاسم، مصدر سابق: 265-266) يلتزم المشتري بدفع الثمن المتفق عليه، وهو يشمل قيمة البضاعة وأجرة النقل وقسط التأمين، ويستحق الثمن بمجرد وصول المستندات المتعلقة بالبضاعة إلى المشتري دون انتظار لوصول البضاعة نفسها إلى ميناء الوصول .

ولما كان طرفي العقد في جهتين مختلفتين فإن الوفاء بثمن البضاعة يتم عن طريق المصرف الذي يتعامل معه المشتري، حيث يطلب من المصرف فتح اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء بالثمن لصالح البائع ويحدد في طلبه أوصاف البضاعة بدقة والمستندات المطلوبة، ويقوم المصرف بإرسال إخطار إلى البائع يسمى خطاب اعتماد أما مباشرة أو عن طريق مصرف وسيط ويكون عادة المصرف المراسل في بلد البائع يعلمه فيه بوجود ثمن البضاعة تحت تصرفه مقابل إرسال المستندات المطلوبة التي لديه وعند ذلك يقوم البائع بسحب كمبيالة مستندية يرفق بها المستندات المطلوبة ويقوم بخصمها لدى المصرف الذي يتعامل معه، وترسل المستندات من قبل هذا المصرف إلى مصرف المشتري الذي يتحقق من مطابقتها، ويقوم بالوفاء لمصرف البائع وعند

ذلك يتسلم المشتري المستندات من المصرف الذي يتعامل معه مقابل دفع الثمن المتفق عليه.

إن الكمبيالة المستندية التي يسحبها البائع تقوم بدور مهم في تنفيذ البيع وسيف والبيع فوب، وهي تسمى مستندية لأنها ترفق بالمستندات الممثلة للبضاعة (فاتورة البضاعة، سند الشحن، وثيقة التأمين، والمستندات الأخرى) فيكون الوفاء بهذه الكمبيالة مضمونة برهن هذه المستندات الممثلة للبضاعة، وهي تكاد تكون الصورة الأساسية في العمل والتي تكون فيها الكمبيالة مضمونة ضماناً عينية.

3.3.2- المزايا والعيوب في عقد البيع (CIF) من جانب المستورد:

يستفيد المستورد في عقد البيع (CIF) من تغير أسعار البضائع خلال مدة التعاقد وتأريخ التسليم وبالتالي يستطيع المضاربة والاستفادة من فارق الأسعار، فضلاً عن ذلك فإن هذا العقد يضمن للمستورد أن البضائع ستصل إليه في ميناء الوصول الخاص بدولته دون أن ينشغل بأمر توفير السفينة والتأمين على البضاعة. وتتمثل عيوب هذا العقد في إعفاء الطرف المستورد من عملية إبرام وتنفيذ عقد النقل والتأمين وذلك يجعل دولة المستورد تتلقى هذه الخدمات من الخارج نتيجة تأجير خدمات أساطيل النقل وشركات التأمين الأجنبية مما يؤدي إلى رفع قيمة المدفوعات الخارجية بالعملة الأجنبية لقاء هذه الخدمات وتسجل تلك العملية في الحساب الجاري ضمن حساب الخدمات غير المنظورة في الجانب المدين وذلك بدوره يولد عجز مستمر في حساب الخدمات كون المدفوعات الخارجية تميل دائماً للارتفاع مما ينعكس سلباً على ميزان مدفوعات هذه الدولة بشكل خاص وعلى بقية الأنشطة الاقتصادية بشكل عام (الامارة وعروج، 2019: 9).

4.3.2- التأمين البحري/ بضائع Cargo insurance :

يغطي هذا النوع من التأمين البحري الاخطار التي قد تتعرض لها البضائع اثناء عملية نقلها من مكان لآخر او من بلد الى اخر عن طريق السفن او الطائرات او وسائل النقل البري (السيارات) وكافة اوعية النقل التي تساعد وتكمل عملية الشحن

والتفريغ والنقل والرسو، بحيث يلتزم المؤمن بموجبها تعويض اصحاب البضائع المنقولة عن الخسائر والاضرار التي يتعرضون لها نتيجة تحقق الاخطار التي تحصل للبضائع اثناء نقلها (مرزة، 2006: 232).

5.3.2- اهمية التأمين البحري في التجارة الدولية :

إن أهمية التأمين البحري ازدادت بعد الحرب العالمية الثانية حيث اصبح العنصر الاساس في اعمال التجارة الخارجية لا سيما بعد توسع نطاق التجارة بين الدول واعتمادها على بعضها البعض، كما ان تشعب طرق التجارة الداخلية والخارجية وتوسيع نطاق التبادل التجاري كل هذا جعل من التأمين البحري واحدا من اهم اعمال التأمين، كذلك ان للبنوك و المؤسسات المالية الاخرى دورا مهما في ازدياد اهمية التأمين البحري حيث انها اصبحت تشترط الحصول على وثيقة التأمين البحري مقابل منح الائتمان وفتحها الاعتماد المستندي، إن الاهمية الاقتصادية للتأمين البحري يمكن ان نلاحظها من خلال الآتي (عبود واخرون، 2015: 159) :

- 1 . توسيع نطاق التبادل التجاري.
 - 2 . التوسع في منح الائتمان التجاري.
 - 3 . التقليل والوقاية من الخسائر المحتملة.
 - 4 . التقليل من احتياطات الطوارئ .
- كما ان التأمين البحري يوفر الحماية التأمينية للأموال المنقولة خلال عملية نقلها من مخاطر النقل، وامتد غطاء التأمين من مخازن المصدر ولغاية مخازن المستورد ان الحماية التي يقدمها التأمين البحري تعد بمثابة الدعامة الاساسية لضمان سلامة الحركة الاقتصادية على المستويين المحلي والعالمي ، ولولاه لما حصل كل هذا التقدم الذي بناه العالم الحديث، وقد صار مقدار التطور في الدول يقاس على طبيعة تطور وسائل النقل والاتصالات في ذلك البلد باعتبارها من اهم الاركان الرئيسية للبنية التحتية للبلدان، ولعب التأمين البحري بكافة انواعه على تطوير عملية النقل لكونه وفر حماية لكافة مفاصل عملية النقل فشمّل التأمين ضمان الضرر الذي تتعرض له

البضائع المنقولة، وكذلك ضمان اضرار واسطة النقل من جراء الاخطار التي تتعرض لها (العنكي، 2014:27).

6.3.2- التأمين البحري في العراق : ان هذا النوع من التأمين بشكله المتطور لم يعرف في البلاد العربية الا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بعد ان اتسعت افاق التبادل التجاري بين الغرب و الشرق . فدخل التأمين البحري هذه الدول عن طريق الوكلاء التجاريين الاجانب الذين كانوا يقومون بالتأمين على البضائع المصدرة و المستوردة لدى شركات التأمين الاوربية، وقد وجدت هذه الشركات مع مرور الزمن واتساع رقعة النشاط التجاري ان الفرصة قد اصبحت مواتية لممارسة نشاطها في البلاد العربية والتي كانت في ذلك الوقت خاضعة لسيطرة الدولة العثمانية ففتحت لها فروعاً في مختلف هذه الدول لممارسة التأمين على البضائع المصدرة و المستوردة، ومن اجل مواكبة اتساع النشاط التجاري البحري، قامت حكومة السلطنة العثمانية بتشريع قانون للتجارة البحرية سنة 1280 هجرية (1883 م) سمي بقانون التجارة البحرية العثماني وقد تضمن هذا القانون فصلاً خاصاً بالتأمين البحري هو الفصل الحادي عشر منه واستمر نفاذه في الولايات العربية الى ما بعد انفراطها عن منظومة السلطنة العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى (1914-1917) وتحولها الى دول تحت انتداب الدول الغربية او دول شبه مستقلة، وحيث قد اصبحت احكام هذا القانون لا تتلائم مع تطور التجارة البحرية فقد قامت الدول العربية تباعاً بإلغائه وتشريع قوانين جديدة للتجارة البحرية (شكري، 2009: 35).

7.3.2- انواع اغطية التأمين البحري (بضائع):

تتمثل في الشروط المعهدية بضائع والتي نذكر منها الشروط أ،ب،ج وكالاتي (الخفاجي، 2018: 78-79):

1.7.3.2- الشرط المعهدي /أ وهو الشرط الذي يمنح أوسع تغطية من بين بقية الشروط حيث يغطي الفقد الضرر للأموال المؤمنة الذي ينشأ بسبب تحقق أي من

الأخطار (ولهذا السبب يطلق عليه غطاء كافة الأخطار) عدا ما نص على استثناءه صراحة في هذا الشرط .

2.7.3.2- الشرط المعهدي/ب

ينص هذا الشرط على تغطية الفقد أو الضرر الذي يصيب الأموال المؤمنة خلال الرحلة البحرية بسبب تحقق أي من الأخطار التالية (عدا ما ينص عليه صراحة من استثناءات)، وهذه الأخطار هي:

- 1- الحريق أو الانفجار .
- 2- جنوح أو ارتطام أو غرق أو انقلاب السفينة.
- 3- انقلاب أو خروج واسطة النقل البرية عن السكة.
- 4- اصطدام أو تماس واسطة النقل مع أي جسم خارجي عدا الماء.
- 5- تفريغ البضاعة في ميناء الاستغاثة .
- 6- الزلازل، انفجار البراكين والصواعق.
- 7- تضحيات الخسارة العامة.
- 8- تساقط البضاعة أو اكتساحها من على ظهر السفينة أو المركب بفعل الأمواج العالية.
- 9- تسرب مياه البحر أو البحيرة أو النهر إلى داخل السفينة أو واسطة النقل أو الحاويات أو محل الخزن.
- 10- الخسارة الكلية لأية وحدة تغليفية تفقد من على ظهر السفينة أو تسقط أثناء التحميل أو التفريغ كما يغطي هذا الشرط الخسارة العامة (General Average) مصاريف الإنقاذ (Salvage Charges) وذلك الجزء من المسؤولية الذي يترتب على البضاعة بسبب التصادم المشترك.

3.7.3.2- الشرط المعهدي/ج

وهذا الشرط يتضمن نفس الأغطية والاستثناءات والشروط المنصوص عليها في الشرط المعهدي (ب) عدا ما يلي:

- 1- الزلازل، انفجار البراكين والصاعقة.
 - 2- رمي البضاعة في البحر أو سقوطها بسبب الأمواج.
 - 3- تسرب ماء البحر.
 - 4- الخسارة الكلية لأي وحدة تغليفية.
- هذه الأعطية الثلاث لا تشمل أخطار الحرب والشغب والاضرابات ولكن يمكن تأمينها كأخطار إضافية بموجب شروط معهدية منظمة لهذا الغرض.

جدول رقم (4): الاختلاف بين الشروط الثلاث.

الشروط الخسائر	الشروط	الشروط	الشروط
	A	B	C
1	تدفع بالكامل	تتفع بالكامل	تتفع بالكامل
2	يضمنها الغطاء	يضمنها الغطاء	يضمنها الغطاء
3	يضمنها الغطاء	يضمنها الغطاء	يضمنها الغطاء
4	يضمنها الغطاء حتى اذا كان لاي جزء منها	يضمنها الغطاء	يضمنها الغطاء
5	يضمنها الغطاء	يضمنها الغطاء	يضمنها الغطاء
6	يضمنها الغطاء بالكامل	يضمنها الغطاء اذا تجاوزت نسبة المحددة بالوثيقة	لا يضمنها الغطاء
7	يضمنها الغطاء	يضمنها الغطاء	لا يضمنها الغطاء
8	يضمنها الغطاء	لا يضمنها الغطاء	لا يضمنها الغطاء
9	لا يضمنها الغطاء	لا يضمنها الغطاء	لا يضمنها الغطاء

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (مرزا، 2008: 263)

8.3.2- قسط التأمين البحري/ بضائع:

ابتداءً يتم تثبيت السعر المناسب استنادا الى التعريف مع ملاحظة طريقة التغليف فاذا كان التغليف مناسباً لنوع البضاعة وكما متعارف عليه يطبق السعر التعريفي ويعكسه اذا كان التغليف غير اعتيادي كالتعبئة ببراميل مستعملة مثلا يثبت سعرا اضافيا بنسبة 75% من السعر التعريفي. ثم يثبت سعر تأمين الحرب والاضطرابات وفق اسعار الصندوق العربي لتأمين اخطار الحرب وهي عرضة للتغيير تبعا للأوضاع الدولية، كما يثبت ايضا السعر الاضافي المترتب على السفينة اذا ما زاد عمرها على 15 سنة ولحد 25 سنة وفق الأسعار المثبتة في شرط تصنيف السفن الذي يشار اليه في شهادة التأمين، كما يثبت السعر المترتب على اضافة شرط عدم التسليم (مع فقدان وحدة شحن كاملة)، والسعر المترتب على الشحن على سطح السفينة، واية اسعار اضافية أخرى. وبعد الانتهاء من تثبيت الاسعار يحتسب قسط التأمين البحري (النقل) حيث يضرب مبلغ التأمين (الممثل لكلفة البضاعة واجور الشحن زائدا 10% بالمائة) (10% + C & F) في سعر التأمين البحري، ويحتسب قسط التأمين البحري بضرب مبلغ التأمين في سعر تأمين الحرب، ثم تحتسب الأقساط عن الأخطار الإضافية، وتجمع مبالغ جميع الأقساط لتشكل القسط الاجمالي، وي طرح من هذا القسط الخصم التعريفي ومقداره 10% ليكون الناتج القسط الواجب استيفاؤه من المؤمن له كقسط تأمين (السيفي، 2006: 318).

9.3.2- أنواع الخسائر البحرية:

يمكن تصنيف الخسائر البحرية حسب طبيعتها إلى صنفين رئيسيين (عريقات: 2010: 151):

الصنف الاول: الخسائر المادية التي تتمثل بالفقد والتلف والضرر الذي يلحق بالشيء المؤمن عليه نتيجة التعرض للحوادث البحرية وما ينفق من مصاريف لحماية هذا الشيء او تحجيم الخسارة الناشئة عن حادث بحري.

والصنف الثاني: هي خسائر المسؤولية المدنية المتمثلة بما يصيب الذمة المالية للمؤمن له من ضرر نتيجة قيام مسؤوليته المدنية تجاه الشخص الثالث بسبب تعرض الاموال المؤمن عليها للحوادث البحرية.

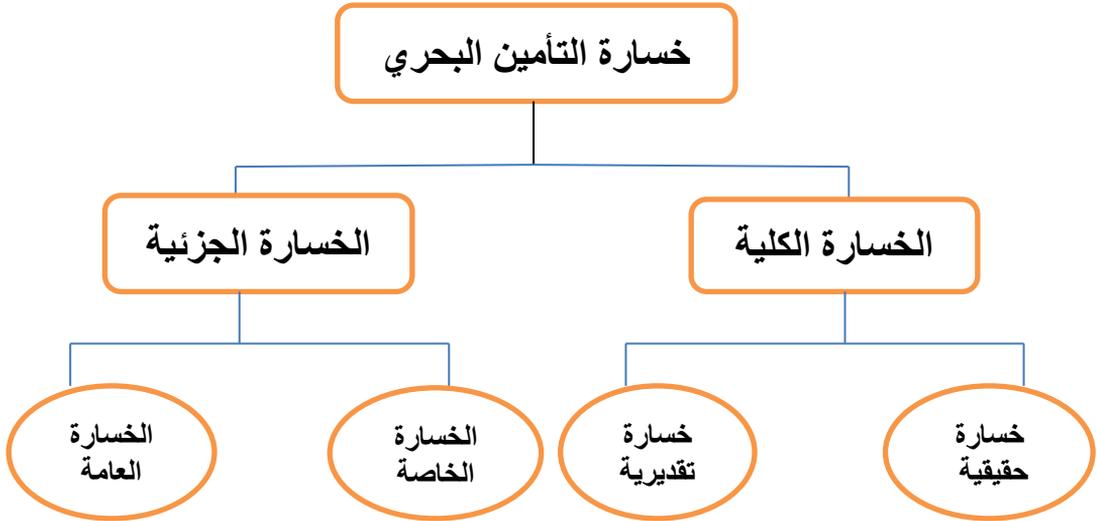
10.3.2- فالخسائر المادية:

ومثل ما ذكر سابقاً تتمثل بالفقد والتلف والضرر الذي يلحق بالشيء المؤمن عليه نتيجة التعرض لحوادث بحرية وما ينفق من مصاريف لحماية هذا الشيء او تحجيم الخسارة الناشئة عن حادث بحري، فقسم المشرع الانكليزي الخسارة المادية الى خسائر كلية وخسائر جزئية إذ قسم الخسارة الكلية الى خسارة كلية حقيقية وخسارة كلية تقديرية (حكمية) فنصت الفقرة الثانية من المادة (56) من قانون التأمين البحري الانكليزي بأن (الخسارة الكلية قد تكون كلية حقيقية او خسارة كلية تقديرية حكومية) كما قسم الخسارة الجزئية إلى خسارة خاصة (خسارة خصوصية) ومصاريف خاصة ومكافآت انقاذ، وإلى خسارة عامة.

فقد نصت الفقرة الاولى من المادة (64) من القانون المذكور (بأن الخسارة الخاصة هي الخسارة جزئية للشيء المؤمن عليه مسببه بحادث مؤمن ضده وهي ليست خسارة عامة) كما عرفت الفقرة الثانية من المادة المذكورة المصاريف الخاصة بأنها (المصاريف التي تتفق من قبل المؤمن له او نيابة عنه من اجل سلامة وحماية الشيء المؤمن عليه فيما عدا الخسارة العامة ومكافآت الانقاذ تسمى المصاريف الخاصة (الخصوصية) ولا تدرج المصاريف الخاصة الخصوصية ضمن الخسائر (الخصوصية).

ونصت الفقرة الاولى من المادة (65) من القانون المذكور (طبقاً لاي شرط صريح في الوثيقة فإن مكافآت الانقاذ التي تدفع لمنع الخسارة بسبب حوادث مؤمن منها قد تعوض بأعتبارها خسارة ناتجة عن تلك الحوادث) (شكري، 2009: 282-283).

والشكل رقم (1) يوضح تقسيم الخسائر في التأمين البحري:
شكل رقم (1): تقسيم الخسائر في التأمين البحري.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (الوردي، 1999: 154).

3- المبحث الثالث: الجانب العملي (التطبيقي)

1.3- واقع متغيرات البحث واختبار الفرضيات:

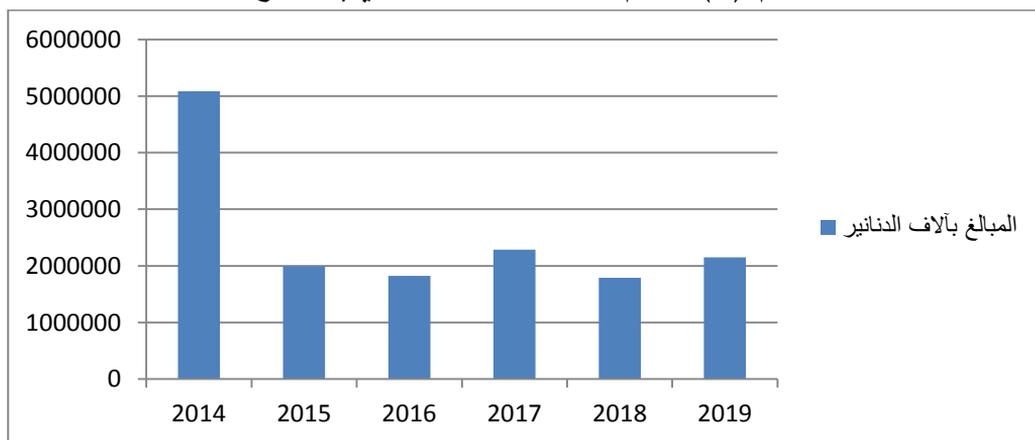
يتألف قطاع التأمين العراقي من عدة شركات تأمين وقد بلغ عددها (33) شركة منها شركتين عامتين وأخرى خاصة بالإضافة إلى (2) فرع لشركات أجنبية عاملة في العراق وذلك بموجب التقرير السنوي لعام /2019 الصادر عن ديوان التأمين، إن هذه الشركات تمارس اغلبها التأمين البحري/ بضائع، ولغرض تحليل العلاقة بين متغيري البحث سيقوم الباحث بوضع احصائية عن حجم اقساط التأمين البحري/ بضائع وكذلك عن اجمالي اقساط التأمين على التوالي ثم بيان مدى انعكاس عقد البيع على اساس (CIF) على اقساط هذا النوع من التأمين للوصول إلى نتائج معينة وفي الجدول رقم (2) احصائية عن حجم اقساط التأمين المذكور آنفاً:

جدول رقم (2): احصائية عن حجم اقساط التأمين البحري/ بضائع.

ت	السنة	حجم اقساط التأمين البحري/ بضائع لدى قطاع التأمين العراقي
.1	2014	5082362000
.2	2015	1991291000
.3	2016	1825754000
.4	2017	2284613610
.5	2018	1787428581
.6	2019	2148837010

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة عن ديوان التأمين العراقي.

شكل رقم (2): حجم اقساط التأمين البحري/ بضائع.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة عن ديوان التأمين العراقي.

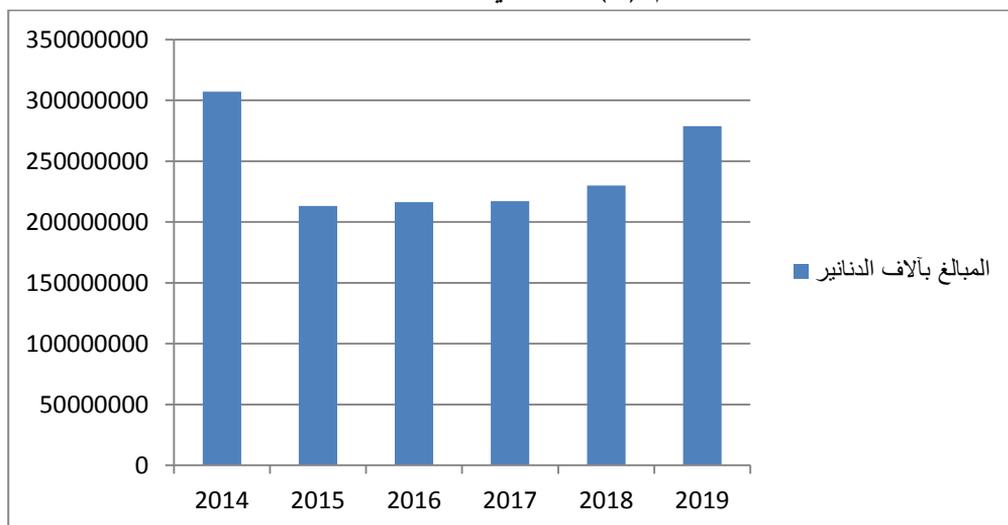
وفي الجدول رقم (3) احصائية عن إجمالي اقساط التأمين في سوق التأمين العراقي:

جدول رقم (3): احصائية عن اجمالي اقساط التأمين. المبالغ بالآلاف الدنانير

ت	السنة	أجمالي اقساط التأمين
.1	2014	307219896
.2	2015	213181048
.3	2016	216364434
.4	2017	217114284
.5	2018	229999338
.6	2019	278872796

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة عن ديوان التأمين العراقي.

شكل رقم (3): اجمالي اقساط التأمين.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة عن ديوان التأمين العراقي. يُلاحظ الباحث من خلال الجدول رقم (2 ، 3) والشكل البياني رقم (2 ، 3) ضئالة حجم اقساط التأمين البحري/ بضائع قياساً إلى اجمالي اقساط التأمين في سوق التأمين العراقي لكل سنة من سنوات الدراسة ويعود السبب الرئيس إلى ضخامة

استيرادات البضائع على أساس شرط (CIF) وذلك ينعكس سلباً على قطاع التأمين العراقي إذ ان التأمين البحري/ بضائع بموجب هذا الشرط يتم في خارج العراق لدى البلد المصدر، مما يعني ان اقساط التأمين لهذا النوع ووفق هذا الشرط تذهب إلى شركات التأمين في البلدان المصدرة والتي تقدر بملايين الدولارات للسنة الواحدة خلال سنوات الدراسة للمدة من عام (2014) ولغاية (2019) ذلك بموجب ما ورد في بيانات ميزان المدفوعات التي اعلان عنها البنك المركزي العراقي هذا ما يؤيد صحة الفرضية الاولى التي تنص على الآتي (إن استيراد البضائع على أساس شرط (CIF) ينعكس سلباً على حجم اقساط التأمين البحري/ بضائع لدى قطاع التأمين العراقي)

ومن المفيد ان نشير إلى أنه سابقاً كانت التعليمات الموحدة الصادرة عن البنك المركزي العراقي بموجب منشوره المرقم (233) في 21 / 8 / 1952 قد حصرت الاستيراد بطريقة (C&F) اي كلفة البضاعة وأجور الشحن وذلك بدلاً من طريقة (CIF) مما ساهم كثيراً في تطور سوق التأمين العراقي إذ ضمن التأمين على كافة الاستيرادات التي تتم عن طريق فتح الاعتماد المستندي لها ودفع القسط للشركات المحلية، كما ساهم في احتفاظ الدولة بالعملات الصعبة بتقليل حجم المبالغ المحولة للخارج عن تأمين هذه الاستيرادات، وكانت قد الزمت التعليمات المصرفية كافة المستوردين عند فتحهم للاتمادات المستندية لدى المصارف العراقية بأجراء التأمين عليها في حالة عدم تسديد قيمة الاعتماد كاملاً مع خصم قسط التأمين من حساب المستورد ليسجل لحساب شركة التأمين الوطنية، وقد كان الغرض من هذا الاجراء توفير الضمان لهذه الاعتمادات ضد احتمالات ضياع او تلف البضاعة وعدم قدرة المؤمن له المستورد على دفع قيمة الاعتماد الى المصرف في حالة عدم وصول البضاعة لأسباب مشمولة بالتأمين. ولكنه ساهم في نفس الوقت من خلال الزامية التأمين في تطوير سوق التأمين العراقي وتنوع الاغطية الممنوحة فيه حسب الارشاليات المراد استيرادها. وقد تم بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم

(581) في 25 / 5 / 1970 تحويل المصارف بجباية الاقساط من خلال استقطاع القسط مباشرة من حساب المستورد المفتوح لديها لحساب الجهات المؤمنة مما يعني ذلك اجراء التأمين على كافة الاعتمادات سواء راجع صاحبها شركة التأمين ام لم يراجع. كما وساعد هذا الاجراء على ضمان تحويل كافة الاقساط المستحقة إلى شركة التأمين دون أية تأخيرات من قبل المؤمن له ودون مشاكل في عدم تسديد القسط مع تقليل الكلف الادارية التي كانت تتكبدها الشركة في عملية جباية الاقساط، وقد ساهم ذلك كثيراً في تطور مسيرة التأمين البحري في العراق وتثبيت اركانه في السوق التأمينية.

وقد تميزت سوق التأمين البحري العراقي آنذاك بالآتي:

1. بروز ظاهرة حصر التأمين البحري بشركة التأمين الوطنية.
2. ان معظم جمهور المؤمن لهم في سوق التأمين العراقي هم من المؤسسات الحكومية مما يتطلب التنسيق المستمر بينها وبين شركة التأمين في سبيل توفير الغطاء المناسب للبضائع المستوردة و ضد الأخطار المحتملة وبمبالغ تأمين كاملة تقاديا لأي اختلافات قد تسبب اضرار اقتصادية محتملة.
3. تولي المصارف العراقية مسؤولية فتح الاعتمادات المستندية والتأمين عليها وجباية الاقساط وايداعها لحساب شركة التأمين الوطنية ما سهل كثيراً من اعمال التأمين واحتساب وجمع الاقساط.
4. الاستقرار العام في اعمال التأمين البحري بضائع من حيث الاسعار والاعطية والتعويضات لكونها تمارس من قبل شركة حكومة مليئة مالياً.
5. اعتماد أصول وقواعد دولية معترف بيها سواء بالنسبة لوثائق او شروط التأمين البحري/بضائع.

وأخيراً فان من المميزات الاساسية الاخرى متابعة شركة التأمين الوطنية لعمليات الاسترداد من المتسببين في الاضرار، وتتجلى أهمية هذه الميزة في وجهين اولهما تقليل خسائر الشركة بمقدار الاستردادات ومن ثم المحافظة على أسعار تأمين

منخفضة. وثانيهما ردع المتسببين في الاضرار من الاستمرار في لامبالاتهم وحملهم على بذل عناية اكبر بالبضائع التي في عهدهم. وهذا ما يؤيد صحة الفرضية الثانية التي تنص على الآتي (إن إيقاف استيراد البضائع على اساس شرط (CIF) يسهم في زيادة حجم اقساط التأمين البحري/ بضائع لدى قطاع التأمين العراقي).

4- المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

1.4- الاستنتاجات:

بناءً على ما توصل إليه الباحث من خلال الجانب النظري والعلمي للبحث فقد تم الخروج بمجموعة من الاستنتاجات وكالآتي:

1.1 ضخامة استيرادات البضائع على أساس شرط (CIF) وكذلك مبالغ اقساط التأمين البحري بضائع التي تحول إلى خارج البلد نتيجة لذلك إذ تقدر هذه الاخيرة بملايين الدولارات لكل سنة من السنوات المبحوثة.

1.2 إن حجم الاستيراد الضخم على أساس شرط (CIF) قد انعكس سلباً على نشاط التأمين البحري/ بضائع إذ أن الاستيراد وفق هذا الشرط يعني حرمان قطاع التأمين في العراق من اقساط هذا النوع من التأمين مما يتسبب في ضئالة حجمها.

1.3 قبل عدة عقود كانت التعليمات الموحدة الصادرة عن البنك المركزي قد الزمت المستورد بالاستيراد على أساس شرط (C&F) بدلاً من شرط (CIF).

1.4 فضلاً عن تعليمات البنك المركزي العراقي فقد الزمت التعليمات المصرفية كافة المستوردين عند فتحهم للاعتمادات المستندية بإجراء التأمين على البضائع في حالة عدم تسديد قيمة الاعتماد كاملاً.

1.5 اشرت نتائج البحث ان إلزام المستوردين بإجراء التأمين البحري على البضائع داخل البلد سوف يزيد من حجم اقساط هذا التأمين.

2.4- التوصيات:

- من خلال ما تم التوصل إليه من استنتاجات وبناءً على ما جاء في الجانب النظري والعملي فقد تم الخروج بمجموعة من التوصيات وكالاتي:
1. اقامة ندوات للتجار بالتنسيق مع غرف التجارة في العراق لحثهم نحو الاستيراد على أساس شرط (C&F) لما في ذلك من منافع لهم ولشركات التأمين في البلد.
 2. يتطلب توجيه وتحفيز أكبر لقنوات التوزيع غير المباشر في شركات التأمين لغرض بذل المزيد من الجهود لترويج وثيقة التأمين البحري/ بضائع مع اسنادهم بالمواد المساعدة مثل الكراسات والامثلة المقارنة.
 2. 3 من الأهمية بمكان ان يقوم البنك المركزي العراقي بإيجاد السبل الكفيلة بتوجيه الاستيرادات بأن تجرى على وفق شرط (C&F) بدلاً من شرط (CIF) كما كانت سابقاً أو بما أمكن ذلك.
 2. 4 ينبغي على البنك المركزي العراقي أن يلزم المصارف العراقية بتوجيه كافة المستوردين عند فتحهم للاعتمادات المستندية لديها بأجراء التأمين عليها في حالة عدم تسديد قيمة الاعتماد كاملاً كما كانت سابقاً.
 2. 5 توفير السبل اللازمة لتصدير البضائع على أساس شرط (CIF) لما في ذلك من فائدة لقطاعي التأمين والنقل وانعكاسه الايجابي على الاقتصاد العراقي.

المصادر:

أولاً: القوانين والتقارير الرسمية:

1. قانون التجارة العراقي رقم (30) لسنة 1984.
2. التقارير السنوية لأعمال ونشاطات التأمين في العراق للسنوات من (2014) ولغاية (2019) الصادرة عن ديوان التأمين العراقي.

ثانياً: الرسائل والاطاريح:

1. ابيد، رنا احمد صبحي نمر و الحوامدة، احمد محمد (2016). أثر الاعتماد المستندي في تنفيذ عقد البيع الدولي سيف (CIF)، اطروحة دكتوراه. جامعة العلوم الاسلامية العالمية، الاردن.
2. العجمي، عبيد بن محمود بن عبيد و المقدادي، عادل علي عبدالله (2011). النظام القانوني للبيع سيف وفقاً لقانون التجارة العماني، رسالة ماجستير. جامعة السلطان قابوس، عمان.
3. القيم، رشا هيثم عبدالخالق و وهيب، حمزة فائق (2014). الاحتيايل البحري وأثره في صناعة التأمين - بحث استطلاعي في شركات التأمين العامة، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.

ثالثاً: المجالات والبحوث والدوريات:

1. الامارة، شعبان صدام منشد و عروج، عدنان حبيب (2019). الآثار الاقتصادية لعقود البيوع الدولية CIF و FOB في تجارة العراق الخارجية. مجلة كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة، المجلد (14)، العدد (55)، ص: 1 - 24.
2. دريسي، امينة (2018). انواع البيوع البحرية. جامعة عمار تليجي الاغواط - كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد (3)، ص: 414 - 429.

رابعاً: الكتب العربية:

1. جاسم، فائز ذنون (2017). مبادئ القانون البحري. عمان: دار امجد للنشر والتوزيع.
2. حسني، احمد (2001). البيوع البحرية. الاسكندرية: منشأة المعارف.
3. الخفاجي، منعم (2018). مدخل لدراسة التأمين (ط1). بيروت: منتدى المعارف.
4. السيفي، بديع أحمد (2006). الوسيط في التأمين واعادة التأمين علماء وقانوناً وعملاً. بغداد: شركة الديوان للطباعة.

5. شكري، بهاء بهيج(2009)التأمين البحري في التشريع والتطبيق. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
6. عبود، سالم محمد وعلوان، طلال ناظم و البلداوي، علاء عبدالكريم (2015). نظرية التأمين العامة. بغداد: دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية.
7. عريقات، حربي محمد و عقل، سعيد جمعة (2010). التأمين و إدارة الخطر (ط2). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
8. العنبيكي، شهاب احمد جاسم (2014). مبادئ مكافحة الاحتيال البحري. شركة البنفسج للطباعة والنشر.
9. مرزة، سعيد عباس (2006). التأمين النظرية والممارسة. بغداد: تم التنضيد في شركة إعادة التأمين العراقية.
10. المقطادي، عادل علي (2002). القانون البحري (ط1). عمان: دار الثقافة والدار الدولية للنشر والتوزيع.
11. الوردي، سليم علي (1999). إدارة الخطر والتأمين. بغداد.

خامساً: الرسائل والاطاريح الاجنبية:

1. Bali, T. & Gupta, R. (2014). **Marine Insurance in India: The contours of the Policies and the Risk Coverage**, Dissertation master. National Law University, Delhi, India.

المؤتمر العلمي الدولي السنوي الأول



إصلاح قطاع التأمين في العراق
تحديات الواقع وفرص المستقبل
بغداد 15-16 أيلول 2021

المستخلصات

نحو استراتيجيات إصلاح إداري أكثر فاعلية لشركات التأمين العراقية في
إطار مدخل المسؤولية الاجتماعية للمنظمات
دراسة تشخيصية تحليلية وفق رؤية مقترحة

**Towards More Effective Administrative Reform Strategies
for Iraqi Insurance Companies within the Framework of the
Corporate Social Responsibility Approach
A Diagnostic and Analytical Study According to a Proposed
Vision.**

م.د. سهيلة حسان الفرطوسي
جامعة الامام الصادق (ع) / فرع النجف الاشرف

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

إختص البحث الحالي بتناوله لمدخل المسؤولية الاجتماعية للمنظمات كمدخل لتفعيل استراتيجيات الإصلاح الاداري لشركات التأمين في العراق في سبيل النهوض بواقعها ورفع مستوى اداءها كمنهج يساعد الشركات في أن تأخذ بنظر الاعتبار تحقيق المنافع لكل أصحاب المصلحة سواء للمنظمة والمجتمع ومنه تستطيع استخدام هذه المنافع في تطوير استراتيجياتها وتنفيذها. ويهدف البحث الى التعرف الى أهم المشكلات الحقيقية التي تعوق إصلاح النظام الاداري لشركات التأمين العراقية. وإعتمدت الدراسة من أجل ذلك تقديم إطار تشخيصي تحليلي لابرز المشاكل والمعوقات التي أثرت سلباً على مستوى أداء شركات التأمين العراقية .



وقائع العدد الخاص بمؤتمر اصلاح
قطاع التأمين في العراق ٢٠٢١
الصفحات ٢٦٩ - ٢٧١

وقدم البحث مدخل المسؤولية الاجتماعية ليكون الخيار التفضيلي المقترح لتفعيل استراتيجيات يمكن تطبيقها لاصلاح النظام الاداري لشركات التأمين العراقية وذلك بأستثمار مزايا وأهمية مدخل المسؤولية الاجتماعية في إطارها العام أثناء تنفيذ ممارسات الاصلاح الاداري بغية تحقيق ميزة اانية ناجمة عن الاستثمار الا وهي تحسين وتطوير المنظومة الادارية لتحقيق التفاعل المنتج بين المنظمة والمجتمع .

أوصى البحث للنهوض بمستوى الاداء الحالي لشركات التأمين عبر اليات وممارسات جديدة متكاملة ومبنية على أسس ومنهجية مدخل المسؤولية الاجتماعية بتأثيره بسلوكيات الأعمال على المجتمع لتشكل عملية تكامل الأعمال مع المجتمع وتدعم جهود الاصلاح الاداري المرتقب.

الكلمات المفتاحية: شركات التأمين العراقية ، استراتيجيات الاصلاح الاداري، مدخل المسؤولية الاجتماعية للمنظمات.

Abstract

The current research is concerned with the approach of the social responsibility of organizations as an entry point to activate the administrative reform strategies of insurance companies in Iraq in order to advance their reality and raise the level of their performance as an approach that helps companies to take into consideration the achievement of benefits for all stakeholders, both for the organization and the community, and from it they can use these benefits in developing and implementing their strategies.

The research aims to identify the most important real problems that hinder the reform of the administrative system of Iraqi insurance companies.

For this purpose, the study relied on providing a diagnostic and analytical framework for the most prominent problems and obstacles that negatively affected the performance level of Iraqi insurance companies.

The research presented the social responsibility entrance to be the proposed preferential option to activate strategies that can be applied to reform the administrative system of Iraqi insurance companies by investing the advantages and importance of the social responsibility entrance in its general framework during the implementation of administrative reform practices in order to achieve an immediate advantage resulting from investment, which is to improve and develop the administrative system to achieve productive interaction between the organization and society.

The research recommended to improve the current performance level of insurance companies through new integrated mechanisms and practices based on the foundations and methodology of the social responsibility approach with its impact on business behaviors on society to form the process of business integration with society and support the expected administrative reform efforts.

Keywords: Iraqi insurance companies, Administrative reform strategies, The entrance to the social responsibility of organizations.

واقع التأمين الصحي في الدول النامية
(شركة دلنيا للتأمين الخاصة) نموذجاً

The Reality of Private Health Insurance in Developing Countries

Dilnia Private Insurance Company as Study Case

د. ساكار عمر علي

مجلس النواب / دائرة البحوث / قسم الموازنة

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

لعب التأمين الصحي الخاص دوراً كبيراً ومنتزاعاً في جميع أنحاء العالم، لذا تبين هذه الورقة البحثية بأن التأمين الصحي الخاص في البلدان النامية (المتوسطة والمنخفضة الدخل) لا تزال محدوده في ادائها ، فضلا عن أن التأمين الصحي الخاص بمثابة آلية انتقالية من خلال بناء القدرات وتوفير الحماية المالية لشرائح معينة من السكان ، مما يسمح بتوجيه عائدات الضرائب المحدودة الى الفئات الضعيفة من كبار السن والفقراء ، حيث تكون القدرة المؤسسية وأنظمة المعلومات والمهارات التي ينطوي عليها تنظيم التأمين الصحي الخاص مفيدة فيما بعد في إدارة المخططات الممولة من القطاع العام أثناء توسعها ،، لذا تم اختيار شركة دلنيا (شركة تأمين الخاصة في مدينة السليمانية /اقليم كوردستان العراق) ، ومن خلال الزيارة الميدانية والمقابلات الشخصية تم التوصل الى ان الشركات الخاصة في الاقليم تعاني من تضارب الاراء بين مديرية العامة لشركات التأمين في اقليم كوردستان مع ديوان التأمين في بغداد ،



وقائع العدد الخاص بمؤتمر اصلاح
قطاع التأمين في العراق ٢٠٢١
الصفحات ٢٧٢ - ٢٧٤

كما و توجد شركة تدعى (TPA) وهي شركة وسيطة بين شركة التأمين والزبون حيث تقوم بتدقيق التقارير الطبية و من خلالها يتم تعويض الزبون أيضاً ، وإن أغلب شركات التأمين الخاصة يستخدمون مستشاراً أو موظفاً خاصاً مستعينين بالخبرات الخارجية ومهامه القيام بعملية الإكتتاب نتيجة لعدم وجود إختصاصيين عراقيين يقومون بهذا المهام ، وهذا يكلف الشركة أموال اضافية ، وفي الخاتمة اعطى البحث بعض المقترحات منها :

١. وضع آلية عمل يتم الاتفاق عليها بين شركات التأمين الخاصة في إقليم كردستان و ديوان التأمين في بغداد ، لكسب الوقت والجهد ، والقضاء على الروتين وعدم دفع الرسوم مرتين.

٢. إلغاء شركة (TPA) ، ووضع آلية تعاون بين شركات التأمين وقطاع الصحة (المستشفيات ، العيادات ، المختبرات ، والصيديات).

٣. إقامة دورات خاصة بعمليات الإكتتاب ، وغيرها من الدورات التي تحتاجها شركات التأمين مما يسهل عملها ، وبالتالي تقديم افضل خدمه للزبون.

الكلمات المفتاحية : التأمين الصحي – شركة TPA .

Abstract :

Private health insurance has played a large and increasing role all over the world, so this research paper shows that the private health insurance in developing countries (middle and low-income) is still limited in its performance, as well as that private health insurance serves as a transitional mechanism through capacity building and protection finances for certain segments of the population, allowing limited tax revenues to be directed to vulnerable groups, the elderly and the poor, where institutional capacity and the information and skills involved in organizing private health insurance are subsequently useful in managing publicly funded schemes during

their expansion, so Dilnia (a private insurance company in the city of Sulaimaniyah / Kurdistan Region of Iraq) was selected.

Through field visits and interviews, it was concluded that Private companies in the region are suffering from the conflict of opinions between the General Directorate of Insurance Companies in the Kurdistan Region and the Insurance Bureau (Diwan) in Baghdad, beside there is an intermediary company called (TPA) between the insurance company and the customer, where it checks the medical reports and through (TPA); the customer is also compensated. Most of the Private insurance companies use private consultant from outside the company to carry out the offering process as a result of the absence of Iraqi specialists to carry out these tasks, and this costs the company additional expenses. In conclusion the research gave some suggestions, including:

- 1- Set up an agreeable mechanism between private insurance company in the city of Sulaimaniyah and the Insurance Bureau (Diwan) in Baghdad, to gain time and effort, eliminate routine and avoid fees duplication.
- 2- Cancelling the use of (TPA) and setting up a cooperation mechanism between insurance and health sector companies (Hospitals, Clinics, Laboratories and pharmacies).
- 3- Holding a special training of offering processes, and others that insurance companies needs to facilitate its work to provide a better service to the customers.

Keywords : Health Insurance , TPA Company .

ترشيد قرار التحول إلى محاسبة الحوسبة السحابية في ضوء الذكاء
الاقتصادي في شركات التأمين العراقية

Rationalizing the Decision to Switch to Cloud Computing Accounting in the Light of Economic Intelligence in Iraqi Insurance Companies

م.م. المعتز ستار نوري م.د. رسلان عبد الزهرة م.د. زيد عائد مردان
جامعة الامام الصادق (ع)

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

استهدف البحث الحالية التعرف على التأصيل العلمي لمدخل الذكاء الاقتصادي بمقارنة منافع تلك المعلومات بتكلفة الحصول عليها ، وبالتالي بيان مدى فعالية استخدام قرار ترشيد التحول لإستخدام تكنولوجيا الحوسبة السحابية لتحل محل الأنظمة الإلكترونية الأخرى في شركات التأمين.

وقد توصل البحث إلى ان هناك العديد من المستلزمات التي يجب توفيرها لتطبيق الذكاء الاقتصادي في الشركات التأمين لان عدم توفر هذه المستلزمات يمكن أن يكون عائقاً إمام تطبيق الذكاء الاقتصادي من أهمها إعادة هندسة أنظمة العمل حيث تُعدُّ من الخطوات المهمة لتطبيق الذكاء الاقتصادي ، لكون الذكاء الاقتصادي يعتمد على التكنولوجيا الحديثة والتي تُعدُّ واحدة من عناصرها كذلك يؤدي استعمال تكنولوجيا الحوسبة المتطورة إلى تغيير مستمر في تكنولوجيا التجميع والمعالجة ونشر البيانات والمعلومات المحاسبية، حيث حدوث تغيرات أساسية



وقائع العدد الخاص بمؤتمر اصلاح
قطاع التأمين في العراق ٢٠٢١
الصفحات ٢٧٥-٢٧٧

للأدوات التقليدية للتعامل مع البيانات والمعلومات المحاسبية ، وبالتالي يساهم في رفع كفاءة وقدرة تشغيل النظام المحاسبي في معالجة البيانات والحصول على المعلومات المحاسبية ، وتمتاز بالسرعة والموضوعية والملائمة.

وبناء على نتائج الدراسة يوصي الباحثين بضرورة وجود إرادة للتحويل نحو تكنولوجيا الحوسبة في شركات التأمين والاستفادة منها من خلال المرونة والتوافقية وجودة الخدمة المقدمة التي تتمتع بها في استخدامها في الحكومة التحويلية، وضرورة الحث على ترشيد النفقات الحكومية ودراسة التغيرات التنظيمية الضرورية التي يتطلبها الإحلال لتكنولوجيا الحوسبة السحابية والتي تتطلب تنفيذ التقنيات المرتبطة بها. **الكلمات المفتاحية:** محاسبة الحوسبة السحابية ، الذكاء الاقتصادي ، شركات التأمين العراقية ، ترشيد قرارات

Abstract

The current research aimed to identify the scientific rooting of the economic intelligence input by comparing the benefits of that information with the cost of obtaining it, thereby demonstrating the effectiveness of using the decision to rationalize the transformation to use cloud computing technology to replace other electronic systems in insurance companies.

The research has found that there are many requirements to be provided to apply economic intelligence in insurance companies because the lack of these requirements can be an obstacle to the application of economic intelligence, the most important of which is the re-engineering of labor systems where it is an important step for the application of economic intelligence, because economic intelligence depends on modern technology, which is one of its elements as well, the use of advanced computing technology leads to a continuous change in the technology of assembly, processing and dissemination of data and accounting information, It changes the basic tools of

traditional data and accounting information, thus contributing to increasing the efficiency and operational capacity of the accounting system in data processing and access to accounting information, and characterized by speed, objectivity and appropriateness.

Based on the results of the study, researchers recommend that there should be a will to shift towards computing technology in insurance companies and to benefit from it through the flexibility, availability and quality of service provided in its use in transformative government, and the need to stimulate rationalization of government expenditures and to study the necessary regulatory changes required by replacement of cloud computing technology that require the implementation of associated technologies.

Key words: Cloud computing accounting, economic intelligence, Iraqi insurance companies, rationalizing decisions

التعويض التأميني والتعويض المدني
Insurance Compensation and Civil Compensation

م.م إبراهيم خزرج عبد المجيد
شركة إعادة التأمين العراقية

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يتمثل ملخص دراستنا بالدرجة الاولى في التوعية نحو قطاع التأمين واهميته في دفع الضرر والتعويض ودوره في السير بجانب الدعوى المدنية في تسوية المنازعات وحالات اللجوء الى القضاء في المطالبة بمبلغ التأمين ومدى امكانية ذلك عند حدوث نزاع بين اطراف العملية التأمينية وكيفية الاتفاق على التعويض وطريقة صرفه بكلا الحالتين التأمينية او عن طريق الدعوى القضائية وطريقة التأمين من المسؤولية وفق قواعد التأمين او التعويض المدني (القضائي) وفضلية اي منهما وجدارته في التطبيق العملي ومدى امكانية اللجوء الى احدهما او كلاهما في ذات الوقت ، وحالة ما اذا تم اللجوء الى احدهما فهل يمكن اللجوء الى الاخر ليتم التطرق وتسليط الضوء على التعويض التأميني بما يشمل من تأمين ضد المسؤولية وطبيعة ممارسة الدعوى في حال اللجوء الى القضاء مباشرة لاستيفاء مبلغ الضرر بدلا من المؤمن (شركات التأمين) وتأثير ذلك على الطرف المتضرر .
الكلمات المفتاحية : افضلية تطبيق التعويض التأميني على التعويض المدني ،
التعويض في التأمين عن التعويض في القضاء.



وقائع العدد الخاص بمؤتمر اصلاح
قطاع التأمين في العراق ٢٠٢١
الصفحات ٢٧٨-٢٧٩

Abstract

The summary of our study is that it is primarily concerned with raising awareness about the insurance sector and its importance in claiming damage on the insurance, compensation and its role along with civil lawsuit in settling disputes and cases of resorting to the judiciary in claiming the amount of insurance and the possibility of that when a dispute occurs between the parties of the insurance process, how to agree on the compensation and the method of paying it in both insurance cases, or through a lawsuit and the method of liability insurance according to the rules of insurance or (judicial) civil compensation. Also, the study tackles the preference for any of them and their effectiveness in practical application and the extent to which one or both of them can be resorted to at the same time, and the possibility of resorting to the other if one of them is resorted to, in order to address and shed light on insurance compensation, including liability insurance and the nature of the case in the event of resorting to judiciary directly, to obtain the compensation instead of the insured (insurance companies) and the impact of this on the aggrieved party.

Key words : The priority of applying insurance compensation over civil compensation, compensation in insurance over compensation in the judiciary.

التدقيق المستدام لإدارة مخاطر أنشطة الاستثمار والتحوط لها في شركات التأمين

Sustainable Audit for Risk Management and Hedging of Investment Activities in Insurance Companies

م.د. رواء ياسر مهدي
م.د. زيد عائد مردان
جامعة الامام الصادق (ع)

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

استهدف البحث الحالية التعرف على طبيعة التدقيق المستدام لإدارة مخاطر شركات التأمين وضع نموذج لتدقيق ابعاد الاستدامة (الاقتصادية ، البيئية ، الاجتماعية ،المؤسسية) ومساعدة الجهات الرقابية من خلال هذا الانموذج في تقييم ادارة مخاطر المستدام لشركات التأمين.

وقد توصل البحث إلى ان الاستثمارات في شركات التأمين تمثل أحد الجوانب الجوهرية في أنشطتها، ويقدر الاهتمام بهذا الجانب فإنه تنعكس إيجابياً على التدفقات النقدية في شركات التأمين. وان يساعد التدقيق المستدام لعقود الخيارات في التحوط يمكن أن يؤدي إلى تحقيق عائد إضافي للمحفظة الاستثمارية ، أو على اقل تقدير يساهم في تخفيض الخسارة المتحققة .

وبناء على نتائج الدراسة يوصي الباحثان بضرورة التدقيق المستدام لشركات التأمين بما يضمن تحقيق ابعاد الاستدامة (البيئية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية) لبيان مدى التزام شركات التأمين بأعداد تقارير عن الاستدامة ومدى مساهمتها في حماية البيئة من التلوث والحفاظ على حاجات الاجيال الحالية والقادمة .



وقائع العدد الخاص بمؤتمر اصلاح
قطاع التأمين في العراق ٢٠٢١
الصفحات ٢٨٠-٢٨١

الكلمات المفتاحية : التدقيق المستدام ، إدارة مخاطر، الاستثمار ، التحوط ، شركات التأمين.

Abstract

The current research aimed to identify the nature of sustainable auditing of insurance company risk management by developing a model to scrutinize the dimensions of sustainability (economic, environmental, social and institutional) and to assist regulators through this model in assessing the sustainable risk management of insurance companies.

The research found that investments in insurance companies are a fundamental aspect of their activities, and to the extent of attention to this aspect they have a positive impact on cash flows in insurance companies. Sustainable auditing of options contracts can help hedge and can result in an additional return on the investment portfolio, or at the very least contribute to reducing the loss achieved.

Based on the results of the study, the researchers recommend the need for sustainable scrutiny of insurance companies to ensure that sustainability dimensions (environmental, economic, social and institutional) are achieved to demonstrate the commitment of insurance companies in the numbers of reports on sustainability and the extent to which they contribute to protecting the environment from pollution and preserving the needs of current and future generations.

Keywords: Sustainable auditing , risk management, investment, hedging, insurance companies.

العوامل المؤثرة على قطاع التأمين في العراق

بعد عام ٢٠٠٣

Factors Affecting the Insurance Sector in Iraq After 2003

نزار سعدون دواي

شركة التأمين الوطنية

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

واجه سوق التأمين في العراق بعد عام ٢٠٠٣ عقبات وتحديات أدت الى تباطؤ وتراجع في نموه والى هبوط في مستوى الإنتاج وعزوف الجمهور عنه. فعمل البحث على تأشير أبرز العوامل التي أثرت على قطاع التأمين في العراق خلال الفترة التي تلت احتلال بغداد عام ٢٠٠٣ ومن ثم محاولة إرجاعها الى أسبابها وإيجاد المعالجات على شكل توصيات ومن أهمها دعم التوجه الحكومي في الورقة البيضاء نحو تطوير التأمين واعتمد البحث في ذلك على الكتب والابحاث والمدونات التي اختصت بموضوع البحث إضافة الى القوانين النافذة والاصدارات والمواقع الالكترونية وكذلك التقارير الصادرة من الجهات المعنية بالتأمين.

الكلمات المفتاحية: سوق التأمين في العراق، شركات التأمين في العراق، تحديات تواجه التأمين في العراق، التأمين في الورقة البيضاء.



وقائع العدد الخاص بمؤتمر اصلاح
قطاع التأمين في العراق ٢٠٢١
الصفحات ٢٨٣-٢٨٢

Abstract

Insurance in Iraq faced obstacles and challenges after 2003 that led to a slowdown and a decline in the insurance activity. It also led to a decline level of production and the reluctance of the public to obtain insurance, that is why this research worked on referring to the most important factors that affected the insurance sector in Iraq after occupation of Baghdad in 2003, then trying to find out the reasons and find treatment in the form of recommendations, the most prominent of which was supporting the government's orientation in the white paper for the development of insurance activity. The research relied on references, books and publications in addition to websites and reports issued by insurance agencies.

Key words: Insurance market in Iraq, Insurance companies in Iraq, challenges facing insurance in Iraq, Insurance in the white paper.

دور التأمين في حماية الودائع المصرفية من المخاطر

The Role of Insurance in Protecting Bank Deposits from Risks

ربيعة عطا الله السعدي

مصرف الرشيد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

الغرض من البحث هو بيان أثر نظام التأمين على الودائع في ادارة المخاطر المصرفية .

فالمصارف هي مؤسسات مالية يلتقي فيها عرض النقود والطلب عليها وتحترم طلبات مودعيها في سحبها وتمنح القروض واستثمار الودائع الفائضة .

ومن هنا نطرح السؤال التالي ما هي الامكانيات العلمية والعملية لمواجهة الازمات المالية والمخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف من عمليات سرقة واختلاس وكوارث طبيعية ، و جائحة كورونا خير مثال على ذلك جاءت أهمية الدراسة لاعتماد نظام تأمين على الودائع لزيادة ثقة المودعين بالمصارف وحماية ودائعهم .

الكلمات المفتاحية : التأمين ، الودائع ، المخاطرة المصرفية .



وقائع العدد الخاص بمؤتمر اصلاح
قطاع التأمين في العراق ٢٠٢١
الصفحات ٢٨٤-٢٨٥

Abstract :

The purpose of the research is to show the impact of the deposit insurance system in Iraq on banking risk management .

Banks are financial institutions in which money supply and demand meet , and the requests of their depositors are respected in with drawing them ,granting loans, and investing surplus deposits.

Hence ,we ask the following question : what are the scientific capabilities to confront financial crises and banking risks to which banks are exposed from theft, embezzlement and natural disasters, and the corona pandemic is a good example of this ?the importance of the study came to adopting a deposit insurance depositors, confidence in the bank and protect their deposits .

Keywords : Insurance, deposit , banking risk .

إنشاء صندوق الاستقرار النقدي والمالي في البنك المركزي العراقي
Financial Stability Fund Establishment of the Monetary and
in the Central Bank of Iraq

علي سالم عوض
البنك المركزي العراقي

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

إن الحاجة لإيجاد أو ابتكار مشروع اقتصادي وطني يهدف لتطوير الأداء الاقتصادي الكلي و يساهم بتطوير الجهات الاقتصادية الحكومية والخاصة كافة والتي تعمل بإشراف السلطة النقدية والإشرافية في البنك المركزي. أن (إنشاء منظومة صندوق الاستقرار النقدي والمالي) محلياً في البنك المركزي العراقي وفق البيئة المصرفية العراقية يضاف إلى أعمال السياسة النقدية لاسيما في هذه الظروف العصيبة والتي تتصاعد حدتها وفق النظام الاقتصادي العالمي ووفق حاجة السوق العالمية ووفق مخاطر أسعار الصادرات النفطية في الارتفاع والانخفاض ومدى تأثيرها على حجم الإيرادات والمخاطر الاقتصادية الاخرى ،إن هذا الحدث جاء لدعم السياسة النقدية وبالتالي دعم جميع الأطراف المتعاملة معها ولخدمة المجتمع ، حيث تعمل هذه المنظومة على تنظيم وتأمين وتوازن مؤشرات الاستقرار بشكل عام وتأمين سير العلاقات الاقتصادية النقدية والمالية في القطاع المصرفي الخاص والحكومي والمتعاملين معها كأعضاء أو كأطراف أو كذراع للسياسة النقدية في البنك المركزي العراقي ، والجميع يعلم أن الوضع الاقتصادي العراقي المعتمد حالياً وشبه كلياً على صادرات النفط العراقي وان واسعار النفط العالمية



وقائع العدد الخاص بمؤتمر اصلاح
قطاع التأمين في العراق ٢٠٢١
الصفحات ٢٨٦-٢٨٨

غير مستقر ومعرض للمخاطر، كما وأن كثير من الدول المصدرة للنفط لها هذه الصناديق وثبتت فعاليتها، من هذا وجدت الحاجة إلى إيجاد (صندوق الاستقرار النقدي والمالي في البنك المركزي العراقي) وستكون آلية العمل به وفق آلية صندوق النقد الدولي.

الكلمات المفتاحية : صندوق الاستقرار ، المخاطرة الاقتصادية ، الصادرات النفطية.

Abstract :

The need to find or invent a national economic project aims to develop the overall economic performance and contribute to the development of all governmental and private economic agencies that work under the supervision of the monetary and supervisory authority in the Central Bank. That (establishing the Monetary and Financial Stability Fund system) locally in the Central Bank of Iraq according to the Iraqi banking environment is added to the work of monetary policy ،especially in these difficult circumstances whose severity is escalating according to the global economic system and according to the need of the global market and according to the risks of rising oil export prices This event came to support monetary policy and thus support all parties dealing with it

and to serve the community, as this system works to organize, secure and balance

indicators of stability in general and secure the conduct of economic, monetary and financial

relations in the private and governmental banking sector and customers With it as members or

as parties or as an arm of monetary policy in the Central Bank of Iraq, and everyone knows that

the Iraqi economic situation is currently dependent and almost entirely on oil exports

The monetary policy in the Central Bank of Iraq, and everyone knows that the Iraqi economic situation is currently dependent

and almost entirely on Iraqi oil exports, and that global oil prices are unstable and exposed to risks, and that many oil-exporting countries have these funds and their effectiveness has been proven, from this I found the need to find (The Monetary and Financial Stability Fund in the Central Bank of Iraq) and the mechanism of its work will be according to the mechanism of the International Monetary Fund.

Keywords : Stability fund, economic risk, oil exports.

التأمين الصحي التكميلي للضمان الصحي

Health Insurance Complement Health Guarantee

غادة هاني سليمان

دعاء قاسم رمضان رشا انيس عبد العزيز مروة محسن عبد الحسين

شركة الحمراء للتأمين

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

كان مفهوم الضمان الصحي ضيقا عكس التأمين الصحي لما له من منافع أوسع وحسب الدراسة التي جاءت تحت عنوان (التأمين الصحي التكميلي للضمان الصحي) ان عدم وجود وعي ثقافي بمنفعة التأمين الصحي الطبي وعدم معرفة هذه المنفعة لدى اغلب الشرائح وعدم وصول فكرة صحيحة لديهم وبعد دراستنا توصلنا الى القيام بندوات تثقيفية وحملات إعلامية لوصول هذه الفكرة الى الافراد بصورة عامة. الا هنالك بعض العقبات كضعف الثقافة التأمينية لدى العاملين في المصارف او لدى الجهات التي تريد الحصول على مثل هذا التأمين التي شكلت صعوبة في تطبيق هذا القرار فكان لا بد من أيجاد حل علمي ورصين لتذليل تلك الصعوبات والعوائق التي تحول من تطبيق هذا القرار وعند الأخذ بعين الاعتبار ما يلعبه التأمين الإلكتروني من دور في التغلب على العقبات التي تواجه صناعة التأمين بشكل عام فقد تم اقتراح استحداث وانشاء منصة الكترونية خاصة بتأمين الاعتمادات المستندية وادراجها ضمن الهيكل ليقدم خدمات كبيرة للمصارف والتجار واصحاب البضائع ولتحقيق أهداف شركة التأمين في إستخدام تقنية تمكنها من



وقائع العدد الخاص بمؤتمر اصلاح
قطاع التأمين في العراق ٢٠٢١
الصفحات ٢٨٩-٢٩٠

الصعوبات كما وسوف يساهم في تحسين الإقتصاد عبر إنشاء مجمع بين شركات التأمين لحماية هذه الوثائق بحيث تكون الشريحة الأولى من الخطر مسندة الى هذه الإتفاقية كي تبقى الأموال داخل العراق مما سوف يساهم بشكل كبير في النمو الإقتصادي من خلال ديوان التأمين الموقر و شركة اعادة التأمين العراقية العامة لتكونا الجهة المنظمة والمشرفة على هذه المنصة.

الكلمات المفتاحية : التأمين ، التأمين الصحي ، الضمان الصحي ، المنصة الالكترونية ، ديوان التأمين ، شركة الاعادة العراقية .

Abstract:

The concept of health insurance was narrow, unlike health insurance meantime is much wider in benefits, According to the study, that came in a title of supplementary health insurance because there's lack of culture awareness in the benefits of medical health insurance and also lack of knowledgeable of these benefits in most of segments and correct idea.

After our study, we decided to make educational seminars and media campaigns to reach for our target.

Our goal to create an electronic health insurance plat form, which is to make it easier and the awareness to the people via mobile phone or the internet this plat form includes the full medical network leads to transparency of health insurance for the people. In addition to providing complementary services to the health insurance law services

Keywords :- Insurance , Health Insurance, health guarantee, Electronic Platform, Insurance Bureau, Iraqi re-insurance company

التأمين البحري عن طريق المنصة الالكترونية
Marine Insurance Through the Electronic Platform

رند شاكر محمود

فاضل اياد فاضل اية نجم عبد الله احمد كريم شاطي

شركة الحمراء للتأمين

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

إن التأمين البحري من أقدم انواع التأمينات التي عرفها الانسان الذي ساعد أصحاب السفن والبضائع على إستثمار رؤوس اموالهم في التجارة وتعتبر خبرة العراق من أقدم البلدان في مجال التأمين البحري كما لوحظ على مدى الحكومات المتعاقبة تولي اهتمام كبير في هذا المجال لذا تم أقرار قانون الموازنة العامة الإتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠٢١ وبالتحديد المادة ٤٥ من قبل الحكومة العراقية الذي ينص بإلزام المصارف الحكومية والأهلية بالتأمين على الإعتمادات المستندية المفتوحة لديها للبضائع المستوردة من المنشأ الى مخازن الدوائر الحكومية والتجار لدى شركات التأمين العراقية الأهلية والعامة والشركات الأجنبية التي لديها فروع مسجلة بالعراق ومرخصة بممارسة التأمين.

ونهدف الى انشاء منصة التأمين الصحي الالكترونية وهي تسهيل جزء من الوعي للفرد عبر الهاتف المحمول او الانترنت وتشمل هذه المنصة الشبكة الطبية كاملة وتؤدي الى شفافية واقتصاد وإصلاح التأمين الصحي للفرد بالإضافة الى تقديم خدمات تكون مكملة لخدمات قانون الضمان الصحي. بالإضافة الى تقديم خدمات تكون مكملة لخدمات قانون الضمان الصحي



وقائع العدد الخاص بمؤتمر اصلاح
قطاع التأمين في العراق ٢٠٢١
الصفحات ٢٩١ - ٢٩٣

الكلمات المفتاحية: التأمين، التأمين البحري، الاعتمادات المستندية، المنصة الإلكترونية

Abstract

Marine Insurance is one of the oldest types of Insurance known to man who helped ship and cargo owners to invest their capital in trade. Iraq's experience is considered one of the oldest countries in the field of marine Insurance, as it was noted over successive governments that paid great attention in this field, so the Federal General Budget Law was approved For the Republic of Iraq for the fiscal year 2021, specifically Article 45 by the Iraqi government, which stipulates obligating government and private banks to insure the open documentary credits for goods that imported from the origin to the stores of government departments and merchants with Iraqi private and public Insurance companies and foreign companies that have branches registered in Iraq and licensed to practice Insurance. However, there are some obstacles, such as the weakness of the Insurance culture among workers in banks or with the parties that want to obtain such Insurance, which posed a difficulty in implementing this decision, so it was necessary to find a scientific and sober solution to overcome those difficulties and obstacles that prevent the implementation of this decision and when we take into account what Electronic Insurance plays a role in overcoming the obstacles facing the Insurance industry in general. It has been proposed to develop and establish an electronic platform for securing documentary credits and include them within the structure to provide great services to banks, traders and owners of goods and to achieve the objectives of the Insurance company in using technology that enables it to market the product and allow the owners of the goods Or traders by getting to know the Insurance product and marketing it via the Internet, which leads to shortening time and procedures and overcoming difficulties. It

will also contribute to improving the economy by creating a complex between Insurance companies to protect these documents so that the first slice of risk is assigned to this agreement so that the money remains inside Iraq, which will It contributes significantly to economic growth through the esteemed Insurance Bureau and the General Iraqi Reinsurance Company To be the regulator and supervisor of this platform.

Keywords: Insurance, Marine Insurance, Documentary Credits, Electronica Platform

تصنيف شركات التأمين في العراق
Classification of Insurance Companies in Iraq

رؤى رعد ياسين سرى طالب محمد عبدالسلام فالح حسن

شركة الحمراء للتأمين

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يختص البحث في التعرف على الشركات العاملة في قطاع التأمين وهيكلية كل شركة و دراسة الإمكانيات المالية والمهنية ومؤهلات الشركة وتقدير الملاءة المالية و تقدير صلاحية أو أهلية الشركات في مواجهة المخاطر المحتملة في ظل التغيرات في البيئة العراقية ، وعلى أساس هذه الدراسة يتم تصنيف شركات التأمين على أساس معايير يحددها ديوان التأمين والجهات المختصة

وعليه نسعى لتقديم مساهمة معرفية تتناول تصنيف شركات التأمين في العراق على الوجه الخاص ، الأمر الذي يسهل التوظيف الفاعل لمفهوم التطور والإرتقاء في المنظمات الخدمية ، وتأثير فعال في زيادة الإيرادات على مستوى قطاع التأمين في العراق الذي يؤدي إلى دعم التنمية الإقتصادية في البلد .

وكذلك دراسة الوضع الحالي للجدارة الائتمانية في العراق وتصنيف مستوى شركات التأمين على حسب معايير خاصة تعتمد على عدة اسس من رأس مال والأرباح والإيرادات والملاءة و القدرة على الاكتتاب والاستثمارات وبرامج الإعادة ورضانة



وقائع العدد الخاص بمؤتمر اصلاح
قطاع التأمين في العراق ٢٠٢١
الصفحات ٢٩٤-٢٩٦

المعيدين والمخاطر الاضافية التي تتخذها شركات التأمين كي يكون هناك شهادة تصنيف لكل شركة و عندها تتنافس الشركات فيما بينها لتطوير مكانتها للحصول على افضل تصنيف مما سوف يجعل التنافس ضمن مستويات معرفه ، بدل ان يكون التنافس بين فئات غير متكافئة كما هو الحال في الوقت الحاضر .
وعلى اثر ماورد اعلاه ، في حال قيام ديوان التأمين بالتعاون مع الجهات المختصة لإعتماد نظام خاص بالتصنيف يتم بعده عرض مستوى جميع الشركات بشكل دوري في منصة محددة لتسهيل متابعتها من قبل المستهلكين والعملاء ، وهنا يجب على المستهلكين مراجعة التصنيفات التابعة لشركات التأمين الخاصة بهم سنويًا للتأكد من أنها لا زالت على التصنيف ذاته او تحسنت او تراجعت .
الكلمات المفتاحية : التصنيف ، التأمين ، النمو الأقتصادي .

Abstract:

The research specializes in identifying companies operating in the insurance sector and the structure of each company, studying the financial and professional capabilities and qualifications of the company, assessing solvency, and estimating the validity or eligibility of companies in the face of potential risks in light of changes in the Iraqi environment. On the basis of this study, insurance companies are classified on the basis of Standards set by the Insurance Bureau and the competent authorities

Accordingly, we seek to provide a knowledge contribution that deals with the classification of insurance companies in Iraq in particular, which facilitates the effective employment of the concept of development and advancement in service organizations, and an effective impact on increasing revenues at the level of the insurance sector in Iraq, which leads to supporting economic development in the country.

As well as studying the current situation of creditworthiness in Iraq and classifying the insurance companies level according to special criteria that depend on several bases of capital, profits,

revenues, solvency, ability to underwriting, investments, reinsurance programs, sobriety of reinsurer , and the additional risks taken by insurance companies so that there is a classification certificate for each company and then Companies compete among themselves to develop their position to obtain the best rating, which will make the competition within levels of knowledge, rather than competition between unequal categories as is the case at present.

Following the above, in the event that the Insurance Bureau cooperates with the competent authorities to adopt a special classification system, then the level of all companies is periodically displayed on a specific platform to facilitate their follow-up by consumers and customers, and here consumers must review the classifications of their insurance companies annually to ensure that It is still on the same classification or improved or regressed.

Keywords: Classification, Insurance , Economic growth.

صناديق التأمين التبادلي في ظل المصارف العراقية ودورها التنموي
**Mutual Insurance Funds and its Developmental Role in Iraqi
Banks**

علي ابراهيم توفيق

رئاسة محكمة أستاذة نينوى الاتحادية

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

صناديق التأمين التبادلي تزداد أهميتها في ظل التطورات الاقتصادية والأزمات المالية التي تشهدها المؤسسات المالية من خلال الدور الذي تؤديه في جذب الأقساط والتبرعات من الأفراد والقطاعات المحلية، ولاسيما الذين يملكون المصالح الكافية مع المصارف بالعمل الاستثماري في مجالات متعددة، وهنا يأتي دور الصناديق التأمين التبادلي التي تقوم المؤسسات المالية وعلى وجه التحديد المصارف بإنشائها في إدارة واستثمار تلك الأقساط والتبرعات من خلال استثمار في مجال الأوراق المالية المتنوعة. وتعد الصناديق أداة مالي تكميلي لنظم التأمين إذا ما أحسن استخدامها وتنظيمها قانوناً وفنيا لاسيما النهوض في مجال الاقتصاد الدولي وعلى الرغم من أهمية موضوع صناديق التأمين التبادلي في المؤسسات المالية، لكن لم تتل حقاها بالبحث والتحليل من الجانب القانوني، وتأتي أهمية هذا البحث في رغبة المصارف الإسلامية العراقية بتأسيس صناديق التأمين التبادلي في الوقت الذي أجاز المشرع العراقي تأسيسها من المصارف الإسلامية في العراق.
الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، استثمار، المصارف.



وقائع العدد الخاص بمؤتمر اصلاح
قطاع التأمين في العراق ٢٠٢١
الصفحات ٢٩٧ - ٢٩٨

Abstract :

The importance of Islamic Investment Funds in cresces under developments witnessed by the financial Institutions' , Through the role played them in attracting individuals' savings particularly those do not possess enough experiences in investments securities exchange. Here comes the role of Investment funds established by financial institutions' and banks in particular in administering and investing those funds through investment managers in the field of various financial papers .Although the topic of Islamic investment funds is important in financial institutions, yet it hasn't been deeply investigated and analyzed legally ,The significance of this study lies in the desire of Iraqi Islamic banks in instituting investment funds at the time in which the Iraqi legislator allows there to established this institutions by the Islamic banks in Iraq

Key words: Islamic Banks, Investment , Banks.

المؤتمر العلمي الدولي السنوي الأول



إصلاح قطاع التأمين في العراق
تحديات الواقع وفرص المستقبل
بغداد 15-16 أيلول 2021

التوصيات

توصيات مؤتمر

إصلاح قطاع التأمين في العراق - تحديات الواقع وفرص المستقبل

١- إعادة هيكلة قطاع التأمين في العراق باتجاه زيادة فاعليته وقدراته التنافسية من خلال التفكير جدياً بإنهاء احتكار الشركات الحكومية للنشاط التأميني وتحويلها تدريجياً إلى القطاع المختلط وإصدار التشريعات الضرورية لتشجيع تأسيس وتطوير شركات التأمين وإعادة التأمين في القطاع الخاص وفقاً لمعايير مالية ومهنية يحددها القانون ومسجل الشركات لتتولى الجزء الأكبر من عمليات التأمين في العراق بإشراف ورقابة الجهات الحكومية ذات العلاقة.

٢- بناء وتطوير نموذج ديناميكي يلائم شركات التأمين العراقية، يستوعب التغيرات البيئية المتسارعة في بيئة قطاع التأمين المحلية والدولية، والاستجابة للتحديات والتغيرات المتسارعة في البيئة وتزايد المنافسة داخل سوق التأمين ومن خارجها من المؤسسات المالية الأخرى عبر التغيير في الهياكل التنظيمية وانباط العمل التقليدية وبما يدعم قدرتها في خلق القيمة واكتساب ميزة تنافسية وزيادة حصتها السوقية.

٣- تبني القيادات الإدارية العليا لمفهوم التفكير الاستراتيجي لما له من أهمية في صناعة التأمين والنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي والتقدم العلمي والتفوق التكنولوجي وتحقيق الريادة في الأعمال واختيار القيادات الإدارية على وفق معايير الكفاءة والتخصص، فشركات التأمين بحاجة ماسة إلى قيادات إدارية تتصف بالقدرات الفكرية والمهارات غير التقليدية لغرض تعزيز الرشد في عمليات صنع القرارات الاستراتيجية. لهذا هناك ضرورة لترسيخ مفاهيم التفكير الاستراتيجي لدى القيادات الإدارية في شركات التأمين وكيفية قيامها باتخاذ قرارات ملائمة لطبيعة خدماتها التأمينية.

٤- الاهتمام بتفعيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، كمنهج طوعي وأخلاقي ومسؤول. لقد أبدت الكثير من الجهات والمؤسسات الدولية اهتماماً متزايداً بموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات، لاسيما بعد الدور المتنامي والتوسع الهائل للقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية والمساهمة في تنمية اقتصاديات البلدان. لهذا يتوجب على الشركات بجانب البحث عن تعظيم الثروة والعائد، الاهتمام بالبيئة والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للارتقاء بالمجتمع على الأُسعة كافة.

٥- تبنى شركات التأمين إطار استراتيجي يتضمن صياغة الرؤية الاستراتيجية والرسالة و الاهداف والاولويات الاستراتيجية التي تحسن مستوى تصنيفها الدولي وزيادة قدرتها على التمويل والوفاء بالتزاماتها المالية. ولا بد من تطوير مؤشرات اجمالي الأقساط المكتوبة GWP والعمل على نموها وذلك من خلال مجموعة من الأدوات ومنها ابتكار منتجات تأمينية جديدة، تعزيز المركز التنافسي، والبحث عن أسواق جديدة، وتنويع محافظ استثماراتها وتطوير التقنيات والأنظمة في تقديم الخدمات التأمينية للتسهيل على المتعاملين وتخفيض تكاليف تقديم الخدمات.

٦- التزام شركات التأمين بحساب معيار كفاية رأسمال سنوياً ومقارنته مع المعايير القطاعية، والحد الأدنى المقبول لهذا المعيار هو أن لا يقل عن (1.5) مرة والإفصاح عنه في التقارير المالية السنوية لكل شركة، لما له من أهمية في معرفة الوضع المالي للشركات وقدرتها بالوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها ومواجهة المخاطر. إذ تتجه معايير كفاية رأس المال نحو مبدأ تحليل المخاطر في تحديد مؤشر كفاية رأس المال شركات التأمين وهو مبدأ متوافق مع صناعة التأمين لكونه يعمل في صميم دراسة، وتحليل، وتوزيع المخاطر.

- ٧- اعتماد المعايير المالية المحاسبية الدولية في اعداد الكشوفات المالية لشركات التأمين، لاسيما معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (١٧) وتطبيقه في الوقت المناسب، لكونه يمثل تطور نوعي للقياس والافصاح لشركات التأمين.
- ٨- الاهتمام بمؤشرات التحليل المالي في شركات التأمين لما له من دور في تسليط الضوء على أداء شركات التأمين، وبما يُمكن من النهوض بمستوى الاداء الحالي لشركات التأمين العراقية. وتحسين ادارة التعويضات والسيولة بالطريقة التي تؤدي الى تخفيض التكاليف وزيادة الارياح واستثمار الفوائض المالية في مجالات مريحة، مع الاخذ بنظر الاعتبار مستويات المخاطرة المقبولة بالنسبة لشركات التأمين.
- ٩- تبني استراتيجيات تسويق مبتكرة واستخدام الاساليب الترويجية المستندة على التقنيات الحديثة بالاتصالات مثل مواقع التواصل الاجتماعي لنشر الوعي التأميني بين افراد المجتمع والتعريف بالمنتجات التي تقدمها شركات التأمين وتقليل الفجوة بينها وبين الجمهور.
- ١٠- التركيز على البحث والتطوير في ابتكار منتجات تأمينية جديدة لمواكبة الحاجات المتزايدة للأفراد وجذبهم لسوق التأمين وشمولها لأخطار جديدة تواجه الافراد ومنظمات الاعمال يمكن تغطيتها لاسيما في مجال تأمين السفر والتأمين البحري والتأمين الصحي.
- ١١- الاعتماد على آليات تسعير مناسبة للأخطار بدل اساليب التسعير النمطية من خلال الاعتماد على معايير ومؤشرات شاملة وقابلة للقياس ونماذج كمية وخوارزميات الذكاء الصناعي في التنبؤ وقياس الاخطار واحتمالية تحققها. والتوسع في شمول الاخطار التي يمكن التأمين عليها مع اعادة النظر بأسعار التأمين على وفق نتائج محفظة كل نوع من انواع التأمين وبعد دراسة دقيقة لانتقاء كل خطر يعرض عليها.

- ١٢- قيام المصارف كافة بتعريف زبائنها بمهام الشركة العراقية لضمان الودائع ودورها في حماية ودائع الجمهور خاصة ذوي الأرصدة الصغيرة لغرض تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي وزيادة الثقة به والمساهمة في معالجة ظاهرة الاكتناز .
- ١٣- تضمين كافة العقود التجارية الخاصة بالصادرات والواردات سواء كان القطاع العام أم القطاع الخاص والشركات الاستثمارية الاجنبية العاملة في العراق ومنها النفطية بنودا تلزمها بإصدار وثيقة التأمين لدى شركات التأمين داخل العراق ووضع جهات رقابية خاصة لتنفيذ ذلك في المنافذ الحدودية .
- ١٤- إصدار تعليمات خاصة من قبل الحكومة بفرض التأمين الصحي على كافة منتسبي القطاع العام والعاملين في القطاع الخاص، واصدار لائحة واضحة لحقوق وواجبات المؤمن لهم في وثيقة التأمين الصحي. شرط انتفاع المنتسبين من هذا التأمين، من دون أن يكون الاستقطاع مجرد عبء على رواتبهم، باعتماده لدى المستشفيات الحكومية والخاصة، وعيادات الاطباء، والصيدليات والمختبرات. ومن شأن هذه التعليمات أن تجعل هذه الجهات تتسابق لكي يتم التعامل معها بالتأمين الصحي.
- ١٥- قيام شركات التأمين العامة والخاصة بالدراسة والتحليل والعمل على تنفيذ التطبيقات وتحديث الانظمة الآلية لإيجاد قواعد بيانات يمكن الاعتماد عليها، بالإضافة الى تطوير إدارة خطر كفاءة لدراسة وتدقيق الأخطار وتحديد النزعة لهذه الأخطار على أسس علمية إحصائية دقيقة.
- ١٦- الاهتمام بالتأمين الإلكتروني من خلال التثقيف والترويج لقطاع التأمين الالكتروني فضلاً عن اصدار وثيقة التأمين الالكترونية عبر مواقع خاصة بشركات التأمين وتسهيل دفع مبالغ اقساط التأمين عن طريق وسائل الدفع الالكترونية مع تسهيل امكانية الزبون الاطلاع على سجله التأميني من خلال تلك المواقع .

١٧- استحداث منصة إلكترونية خاصة بتأمين الاعتمادات المستندية وقيام البنك المركزي بالتعاون والتنسيق مع ديوان التأمين بإصدار التعليمات لإنشاء هذه المنصة ومن ثم قيام شركة إعادة التأمين العراقية مع جمعية شركات التأمين بإبرام الاتفاقيات وعمل هيكلية هذه المنصة وإلزام اصحاب البضائع والتجار والمصارف الحصول على الوثائق عن طرق المنصة الالكترونية حصرا مما سوف يساهم في ابقاء الاموال في العراق.

١٨- نشر الوعي التأميني للقضاء على المعوقات الاجتماعية التي تمثل موانع للثقافة التأمينية وذلك بما يحمله المجتمع من عادات وتقاليد وتوجهات فكرية، ومكتسبات عقائدية أو دينية، التي يعاني منها سوق التأمين العراقي بشكل كبير. وينبغي على شركات التأمين أن تغير من منهاجها في الترويج لخدمة تأمين السفر بالشكل الذي يرفع من مستوى الثقافة التأمينية لدى المسافرين العراقي من خلال متابعة نتائج العملية التسويقية ومدى فاعليتها بشكل يصل تأثيره الى جميع افراد المجتمع .

١٩- منح قطاع التأمين اهتماما اكبر من قبل الجهات التشريعية وتذليل العقبات أمام تطويره من خلال تعديل وتفعيل المنظومة التشريعية والقانونية لقطاع التأمين، ووضع خطة اصلاحية لازمة بالتعاون مع الوزارات الأخرى والجهات غير المرتبطة بالوزارات لتطوير هذا القطاع .

٢٠- تعزيز الاطار التشريعي والرقابي الداعم لقطاع التأمين لاسيما بالنسبة للتأمين البحري على البضائع المستوردة من خلال اعتماد الاستيراد على اساس شرط (C&F) ويجاد آليات جديدة للتعاون بين شركات التأمين العامة والخاصة وبما يسمح بتعزيز قدرة الشركات في تغطية الاخطار الكبيرة مثل اخطار الكوارث الطبيعية وأخطار أخرى لم يؤمن عليها في السابق، ويصعب على الشركات الخاصة تغطيتها .واستخدام آليات التدقيق والتقييم المناسبة لضمان تخفيض مخاطر الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين.

٢١- تعزيز العلاقات مع شركات التأمين العربية والاجنبية والافادة من التجارب والخبرات الدولية في ميادين التأمين كافة وعقد الشراكات والاتفاقات المشتركة وزيادة التركيز على البحث العلمي والتعاون المشترك في عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل الدولية لتطوير قطاع التأمين في العراق وايجاد الحلول للمشاكل التي يواجهها .

٢٢- إعادة النظر في تأمين السيارات من خلال تعديل مبالغ التعويضات ونشر الوعي التأميني لدى المستفيدين واستثمار الاموال الناتجة عن أقساط التأمين المدفوعة من خلال شراء الوقود في تطوير هذا القطاع وتخفيض نسبة الاستقطاع الحكومي الى الحد الادنى.

٢٣- تطوير الموارد البشرية العاملة في قطاع التأمين من خلال البرامج الدراسية والدورات التدريبية وورش العمل المحلية والدولية وبما يؤدي الى انتاج خبرات قادرة ومؤهلة لادارة وقيادة قطاع التأمين في العراق .

اللجنة العلمية للمؤتمر

Ministry of Finance

Accounting & Financial Training Center

Accounting & Financial Sciences Journal

A specialized scientific journal issued by

Accounting & Financial Training Center

concerned with

**financial management, banking, insurance, accounting and
financial legislation**

Certified journal for scientific promotions purposes

Scientific Advisor : Prof. Dr. Mohammad Ali Al-Amiry

Editor in Chief : Prof. Dr. Haider Nima'a Al-Furaiji

Editorial Manager : Dr. Ahmed Jawad Al-Dahlaki

**Proceedings the Conference of Reforming the Insurance Sector in Iraq
2021**

Accounting and Financial Sciences Journal

Editorial Board

- 1- Prof. Dr. Falah Hasan Thwaini / Al-Mustansiriyah University/
College of Admiration & Economics.
- 2- Prof. Dr. Falah Hasan Aday / Sharjah Finance Department /
United Arab Emarit.
- 3- Prof. Dr. Ahmed Hajoub / Moroccan Export Insurance
Company / Morocco.
- 4- Prof. Dr. Salih Khalil Aloqda / Applied Science Private
University / Jordan.
- 5- Prof. Dr. Assad Ghani Jihad Abid/ Director General of
Administrative and Financial Department / Ministry of Higher
Education & Scientific Research.
- 6- Associated Prof. Dr Mohammed Ahmed Abdulbaqi El-Khouli/
College of Management Sciences / Sadat Academy for
Management Sciences/ Egypt.
- 7- Assist. Prof. Dr. Abduridha Lateef Jassim / Al-Mustansiriyah
University/ College of Admiration & Economics.
- 8- Assist. Prof. Dr. Samir Abdul Sahib Yarra./ Al-Mustansiriyah
University/ College of Admiration & Economics.
- 9- Assist. Prof. Dr. Abdul kadhim Muhisn Queen / Al-
Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.
- 10- Assist. Prof. Saeed Abbas Mohammad Ali Merza/ Vice
Chaimam of Iraqi Insurance Company Board Directors /
Retired.
- 11- Assist.Prof. Hilal Muslim Hashim Al-Taan./ lecturer in Al-
Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics
/ Retired.

Accounting and Financial Sciences Journal

Language & Correction Board

- 1- Assist. Prof. Dr. Samir Abbas Kadhim Karam / Arabic Language / Al-Mustansiriyah University/ College of Education.
- 2- Lecturer Dr. Ali Assad Musa / Arabic Language / Al-Mustansiriyah University/ College of Education.
- 3- Ekhlas Abdulzahra Ali / English language/ Accounting & Financial Training Center.
- 4- Noora Faiz Jasim / English language/ Accounting & Financial Training Center.

Design

Programmer / Hassan Falih Abdulrihman

The opinions in this journal are express the author point of views and not necessarily reflect the Accounting and Financial Training Center the opinions.

The journal is committed to preserving the intellectual property rights of the authors.

Deposit No. in National Library and Archive : 2442

ISSN : 2709-2852

Correspondence

E-Mail : afs@mf.gov.iq

Mobil : + 964 7901409233

Iraq – Baghdad – Hay Al-Mustansirya -District 504 , Avenue 1, Building No. 1

Web (MOF) site: <http://www.mof.gov.iq/pages/ar/Journal.aspx>

Web (AFTC) Site :

<https://www.ftc.mof.gov.iq/local/staticpage/view.php?page=mag>

Web (Iraqi Academic Scientific Journal):

<https://www.iasj.net/iasj/journal/363>